العلاقات المصرية اليمنية

النصف الأول من القرن التاسع عشر

د. زوات عرفان المغربي



تاريخ المصريين

٢٨٦

العلاقات المصرية اليمنية

النصف الأول من القرن التاسع عشر

المغربى ، زوات عرفان .
العلاقات المصرية اليمنية: النصف الأول من القرن التاسع عشر/ تأليف: زوات عرفان المغربى . ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠.
٣٦٨ ص ، ٢٤ سم. (سلسلة تاريخ المصريين)
تدمك ٧ - ٦٩١ - ٤٢١ - ٩٧٧ - ٩٧٨
١ - مصر - العلاقات الخارجية - اليمن
٢ - اليمن - العلاقات الخارجية - مصر
أ - العنوان
رقم الإيداع بدار الكتب ٢١٣٤١ / ٢٠١٠
I.S.B.N 978-977-421 - 691 -7
ديوى ٣٢٧,٦٢٠٥٣٢

الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة - جمهورية مصر العربية - كورنيش النيل - رملة بولاق
ص . ب : ٢٣٥ - الرقم البريدى : ١١٧٤٩ رمسيس
ت : ٢٥٧٧٥٢٢٨ / ٢٥٧٧٥٠٠٠ - فاكس ٢٥٧٥٤٢١٣ (٢٠٢)
www.egyptianbook.org.eg/e-mail:info@egyptianbook.org.eg.

العلاقات المصرية اليمنية

النصف الأول من القرن التاسع عشر

تأليف

زوات عرفان المغربي



الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة ٢٠١٠

فهرس الموضوعات

على سبيل التقديم

لقد اقتصر اهتمامنا خلال الأعداد السابقة من "سلسلة تاريخ المصريين" على التاريخ المحلي لمصر، وفاتنا أن نلقي الضوء على التاريخ المصري في بعده الإقليمي والدولي، فمصر لها مكانة عالية، ودور متميز في تاريخ المنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل عام، وهذه قاعدة تصدق على تاريخ مصر في العصور القديمة والوسطى والحديثة، وقد امتد الحكم المصري في العصر الفرعوني ليشمل فلسطين وسوريا والعراق والسودان والنوبة. وفي العصر الإسلامي امتد نفوذ الفاطميين ليشمل الشام والحجاز وشمال أفريقيا، وفي عصر محمد علي تكونت إمبراطورية مصرية امتدت من الأناضول شمالاً إلى منابع النيل في أقصى جنوب السودان.

وكان اليمن دائماً بُعداً حاضراً في علاقات مصر الإقليمية، نظراً لأهمية موقع اليمن استراتيجياً وتجارياً، حيث كانت تجارة الهند والخليج العربي تأتي إلى مصر عن طريق موانئ اليمن طوال العصر الإسلامي والحديث، وقد خضع اليمن للحكم المصري فترات طويلة، منذ العصر الأيوبي، كما اهتم سلاطين المماليك بمد نفوذهم إلى اليمن والتواجد هناك لتأمين تجارتهم مع الشرق.

لم يغفل العثمانيون أهمية اليمن في صراعهم مع البرتغاليين، ولذلك خرجت من مصر حملات عدة للسيطرة على اليمن، ودخل العثمانيون في صراع طويل مع أئمتهم. ولكن هذا الصراع تحول إلى تعاون بين العثمانيين وإمام اليمن المتوكل على الله أحمد (١٨٠٩ – ١٨١٦م) الذي استنجد بالسلطان العثماني وبواليه على مصر محمد علي باشا.

وعندما شرع محمد علي في محاربة الحركة السلفية في الجزيرة العربية، كان اليمن حاضراً في ذهنه، وتخذه أحد محاور الصراع، خاصة بعد أن قضى محمد علي

على الحركة السلفية في الحجاز ونجد، ولجأت كثير من فلولهم إلى شمال اليمن، فطاردهم هناك، وقد نجح في ذلك بالفعل من خلال الحملات التي أرسلها إليهم، ونجح في بسط سيطرته على شمال اليمن. ولكن الصراع لم يلبث أن تجدد حينما عانى محمد علي من تمرد القبائل في شمال اليمن وعسير، ولم يستقر الحكم المصري هناك إلى أن انسحبت القوات المصرية من اليمن في سنة ١٨٤٠.

وهذا الكتاب الذي نقدمه اليوم "العلاقات المصرية اليمنية في النصف الأول من القرن التاسع عشر" لا يكتفي بتتبع الصراع بين محمد علي وأئمة اليمن والقبائل في شمال اليمن وعسير، بل يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين البلدين. وهي علاقات أكثر عمقاً وتأثيراً في تاريخ البلدين، وقد نجحت الباحثة "زوات عرفات" في رصد ملامح تلك العلاقات من خلال المصادر الأصلية الموجودة بدار الوثائق القومية، كما نجحت في تحليل جوانب التأثير والتأثر، بحيث جاء هذا الكتاب أصيلاً في موضوعه، متفرداً في معالجته للقضايا الثنائية. وهو بذلك يغطي جانباً من تاريخ مصر في بعده الإقليمي، ويسد ثغرة في المكتبة التاريخية العربية.

وختاماً لا يفوتني أن أشكر أسرة تحرير سلسلة "تاريخ المصريين" على ما بذلوه من جهد في إخراج هذا الكتاب، وأخص بالذكر الدكتور عماد هلال الذي بذل مجهوداً كبيراً في مراجعة الكتاب وإخراجه بهذا الشكل الطيب.

والله وتاريخ أمتنا من وراء القصد

د. محمد صابر عرب

المقدمة

. الدراسة التي أقدمها بعنوان "العلاقات المصرية اليمنية في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي (١٢٢٠ – ١٢٦٦هـ/ ١٨٠٥ – ١٨٤٩م)"، وسبب اختياري لهذا الموضوع يرجع إلى أن تلك العلاقات قد شهدت تغيرًا ملحوظًا منذ تولى محمد على حكم مصر عام (١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م) وما صاحبه من تغيرات جذرية شملت مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية حيث كانت فترة حكمه مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ مصر الحديث، فهي نهاية مرحلة – احتلال الفرنسيين لمصر (١٢١٣ – ١٢١٦هـ/ ١٧٩٨ – ١٨٠١م) – وبداية مرحلة أخرى – وهي توليته الحكم ووضع إدارة جديدة للبلاد تختلف عن سابقتها في الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية– ، وكان من الطبيعي أن يؤثر ذلك على طبيعة العلاقات بين مصر واليمن خلال تلك الفترة، لاسيما بعد وقوع معظم بلاد اليمن تحت سيطرة الحكم المصري المباشر.

ولهذه الدراسة أهمية خاصة في أنها تلقى الضوء على دور مصر الخاص تجاه الولايات العربية الأخرى، فبالرغم من أن مصر كانت في تلك الفترة ولاية تابعة للدولة العثمانية، فقد ظلت بموقعها الجغرافي المتوسط بين الولايات العربية في المشرق والمغرب تلعب دورًا مهمًا في الاتجاهات السياسية العامة للدولة العثمانية، حيث اعتمدت عليها الدولة العثمانية في تطبيق اتجاهاتها السياسية في شبه الجزيرة العربية بشكل عام واليمن على وجه التحديد؛ للقضاء على السلفيين الذين اشتد خطرهم في تلك المناطق بعد سيطرتهم على الحجاز وشمال اليمن وإعلانهم إنهاء السيادة العثمانية في الحجاز.

وقد تناولت العديد من الدراسات العلمية العلاقات التي ربطت بين مصر واليمن عبر العصور المختلفة، سواء في الفترة السابقة على فترة البحث أم في الفترة التالية لها. بيد أن هناك دراسات تناولت نفس فترة البحث، منها: رسالة طارق عبدالعاطي غنيم بيومي، بعنوان: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٢٢٦ - ١٢٦٥هـ/ ١٨١١ - ١٨٤٨م)، وهي رسالة ماجستير نشرت عام (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م) ورسالة عبد الفتاح محمود عبد الحميد القط، بعنوان: الوجود المصري في اليمن في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميَلادي، وهي رسالة ماجستير غير منشورة، نوقشت بكلية الآداب جامعة سوهاج، عام (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م) ويلاحظ على هذه الدراسات أنها قد انصب جل اهتمامها على النواحي السياسية وبعض النواحي الإدارية، مثل: الوالي، والمحافظون، والنظام القضائي، والأمن والتجنيد.

ونظرًا لتشعب العلاقات بين مصر واليمن في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، ما زالت تحتاج إلى المزيد من الدراسات العلمية الجادة للجوانب التي أغفلتها الدراسات السابقة، مثل: الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة متممة للدراسات السابقة لها.

وتنقسم هذه الدراسة إلى تمهيد وثلاث فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، يدور التمهيد حول بعض الملامح السياسية لليمن قبيل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وتحدثت فيه عن الملامح الجغرافية لليمن من حيث الموقع والمساحة والأقاليم الطبيعية والمناخية بها، ثم انتقل الحديث بعد ذلك إلى العلاقات المصرية اليمنية منذ مطلع العصر الحديث، وذلك بعد ظهور الخطر البرتغالي في البحار الشرقية بوجه عام والبحر الأحمر بوجه خاص، وأهم ما طرأ عليها من متغيرات، إلى أن تم خروج العثمانيين من اليمن عام (١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م)، ثم تطرق الحديث

بعد ذلك إلى نظام الإمامة في اليمن منذ قيام أول إمام بها عام (٢٨٦هـ/ ٨٩٨م)، وتطور حكم الأئمة ببلاد اليمن حتى أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

ويتناول الفصل الأول العلاقات السياسية، من خلال الحديث عن الدعوة السلفية التي نادى بها الشيخ محمد بن عبدالوهاب (١١١٥ - ١٢٠٦هـ/ ١٧٠٣ - ١٧٩٢م)، وكيف أن انتشارها في شبه الجزيرة العربية وسيطرتها على الحجاز ونجد وشمال اليمن، قد أديا في النهاية إلى استنجاد إمام اليمن آنذاك المتوكل على الله أحمد (١٢٢٤ - ١٢٣٢هـ/ ١٨٠٩ - ١٨١٦م) بكل من السلطان العثماني محمود الثاني (١٢٢٣ - ١٢٥٥هـ/ ١٨٠٨ - ١٨٣٩م)، وبواليه على مصر محمد على (١٢٢٠ - ١٢٢٦هـ/ ١٨٠٥ - ١٨٤٩م)؛ لإنقاذه من هجمات السلفيين الذين اجتاحوا الأجزاء الشمالية من بلاده، محاولين نشر دعوتهم المتعارضة مع المذهب الزيدى، وبناءً على الأوامر الصادرة من الدولة العثمانية إلى محمد على، أرسل قواته إلى شبه الجزيرة العربية عام (١٢٢٦هـ/ ١٨١١م) من أجل القضاء على السلفيين الذين اشتد خطرهم هناك. وتم إسقاط الدولة السعودية الأولى سياسيًا عام (١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م) وإن لم يستطيع القضاء على المبادئ التي قامت عليها الدولة، فهي مبادئ عقائدية ليس من السهل انتزاعها من القلوب.

ثم تطرق الحديث بعد ذلك إلى الدور الذي قامت به قوات محمد على من أجل القضاء على فلول السلفيين في شمال اليمن، واستخلاص البلاد التي تم لهم السيطرة عليها من أيديهم، وقد نجح في ذلك بالفعل من خلال الحملات التي أرسلها إليهم، ولعل من أشهرها حملة خليل باشا على اليمن عام (١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م)، وقد اتفق الأخير مع إمام اليمن المهدي عبدالله بن أحمد المتوكل بن على المنصور (١٢٣١ - ١٢٥١هـ/ ١٨١٦ - ١٨٣٦م) عام (١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م) على إعادة جميع المناطق التي استولت عليها قوات محمد على إلى سلطة الإمام، مقابل أن يدفع الإمام

ضريبة سنوية قدرها مائة ألف ريال، وثلاثة ألاف قنطار من البن، ترسل سنويًا للباب العالي، ثم انتقل الحديث بعد ذلك إلى تمرد القبائل في شمال اليمن وعـــسير وموقـــف محمد على منها، وكيف حاول بشتى الطرق الدبلوماسية والحربية القضاء عليها؛ لأنها بدون شك سوف تؤثر على حكمه في تلك المناطق، ثم تناولت بعد ذلك ثوزة الجنود غير النظاميين التي نشبت في جدة بقيادة محمد أغا (تركجة بيلمز) وهروبه إلى اليمن عام (١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م) وسيطرته على معظم المناطق هناك، وقد أرســل إليــه محمد على حملة بقيادة أحمد باشا يكن والي الحجاز في أواخــر عــام (١٢٤٩هـــ/ ١٨٣٣م) وقد تمكنت هذه الحملة من هزيمة الثائر وأتباعه ولجوء الأخير إلى الهرب.

وقد أعقب ذلك أن أرسل محمد على حملة جديدة إلى اليمن عام (١٢٥٠هـ/ ١٨٣٥م) من أجل مد سيطرته عليها وضمها للحكم المصري المباشر، وقد تمكنــت هذه الحملة بالفعل من السيطرة على معظم الموانئ الساحلية و المدن الداخلية بها. ثم تناولت موقف إمام اليمن الناصر عبدالله بن الحسن بن أحمد بن المهــدي (١٢٥٢ – ١٢٥٦هـ/ ١٨٣٦ – ١٨٤٠م) من التوغل المصري في بلاده محاولاً مقاومته بشتى الطرق، وما أعقب ذلك من قيام قبائل يام وعسير وإعلانهم الثورة من جديد علــى الوجود المصري هناك، والتي ظلت مستمرة رغم جهود محمد على المضنية للقــضاء عليها إلى أن تم خروج القوات المصرية من اليمن، وختمت هذا الفصل بالحديث عن الدور الذي قامت به بريطانيا من أجل تصفية الوجود المصري بــاليمن والــذي تم بالفعل في (٧ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ٩ مايو ١٨٤٠م).

وعالج الفصل الثاني العلاقات الاقتصادية، من خلال الحديث عن سياسة محمد على الاقتصادية والتي اشتملت على الزراعة والصناعة والتجارة، وما أحدثــه مــن تغيرات جذرية في نظمها التي كانت سائدة قبل وصوله إلى الحكم في كل من مــصر واليمن على حد سواء، ثم تطرق الحديث بعد ذلك إلى أهم متعلقات التجــارة مــن

السلع المتبادلة بين مصر واليمن، وكذلك الدور الذي قامت بـــه المـــوانئ المـــصرية واليمنية في ازدهار العملية التجارية بين البلدين، وكما تحدثت عن العملة التي كانت مستخدمة في عملية التبادل التجاري بين البلدين، بالإضافة إلى المـــوازين والمكاييـــل وأهم ما طرأ عليهما من متغيرات في ظل وقوع كل من البلدين تحت سيادة حـــاكم واحد ألا وهو محمد على باشا. وأنهيت الفصل بالحديث عن أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار السياسية الاقتصادية التي رسمها محمد على لمصر.

أما الفصل الثالث، فقد خصص للحديث عن العلاقات الثقافية والاجتماعية، فبالنسبة للعلاقات الثقافية بين مصر واليمن فقد تم تناولها من خلال التعرض لدراسة رواق اليمنية الذي ضم بين رحابه الطلبة القادمين من اليمن؛ لتلقـــي الدراســـة في الجامع الأزهر بمصر، ثم انتقل الحديث بعد ذلك إلى محمد على وموقفـــه مـــن ســـير العملية التعليمية داخل جامع الأزهر الشريف، وكذلك تحدثت عن الدور الذي قام به العلماء في دعم العلاقات الثقافية بين مصر واليمن من خلال العلماء اليمنـــيين في مصر والعلماء المصريين في اليمن، أما العلاقات الاجتماعية فقد تم التعرض لها مـــن خلال الحديث عن اليمنيين في مصر والمصريين في اليمن، ودورهم في تقوية العلاقات الاجتماعية بين البلدين.

أما بخصوص تحديد عام (١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م) كنهاية للبحث فلكونها نقطة تحول مهمة في تطور الأحداث وهي وفاة محمد على وما صـــاحبه مـــن تغـــيرات في أوضاع مصر السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية – في عهد خلفائه – سواء في الداخل أم في علاقاتها الخارجية بوجه عام واليمن بوجه خاص.

أما الخاتمة فتشير إلى أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. بالإضافة إلى إعطاء لمحة موجزة عن تطور العلاقات المصرية اليمنية في النصف الثاني مـــن القـــرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

وأخيرًا فإني لا أملك إلا أن أشيد بما تفضل به عليّ أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ صلاح أحمد هريدي على لما غمرني به من تشجيع وتوجيه، منذ البداية حتى إخراج هذا العمل على هذا النحو، فجزاه الله عنى خير الجزاء. كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى الدكتورة/ عفاف مسعد السيد العبد لما قدمته لى من إرشادات قيمة وتوجيهات كان لها أثر كبير في إخراج هذا البحث المتواضع على هذا النحو.

ولا يفوتني إلا أن أشيد بالأستاذين الجليلين الأستاذ الدكتور/ عاصم الدسوقي، والأستاذ الدكتور / عاصم محروس لقبولهما مناقشة رسالتي المقدمة إليهما، فلهما منى جزيل الشكر والتقدير.

وأتقدم بخالص شكري وتقديرا إلى والدتي العزيزة، لما شملتني به من عناية ورعاية يعجز اللسان عن التعبير عنها، كما أشكر إخوتي الأعزاء على ما قدموه من عون ومساعدة طوال فترة الدراسة، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور/ أحمد عبدالعزيز، والي كل من مد لي يد العون والمساعدة وأخص بالذكر الأستاذة/ فايزة محمد ملوك، والدكتور/ ياسر أحمد السيد، وفي النهاية أشكرِ السادة العاملين بدار الوثائق القومية، ودار الكتب المصرية بالقاهرة، ومكتبة الإسكندرية ومكتبة البلدية بالإسكندرية، ومكتبة كلية الآداب والتربية ومجمع مبارك ومديرية التربية والتعليم بدمنهور... وغيرها، فأشكرهم جزيل الشكر على ما قدموه من تسهيلات في الإطلاع على كل ما لديهم من مادة خاصة بهذا البحث لإتمام هذه الدراسة.

وفي النهاية فإن هذا لا يعنى أن أحدًا يتحمل تبعة ما في هذه الدراسة من عثرات فذلك يقع على عاتقي وحدي، فكلنا يبغى الحقيقة وينشد الكمال، وقد نصل إلى الحقيقة بيد أن الكمال لله وحده.

وعلى الله قصد السبيل

التمهيد

بعض الملامح السياسية لليمن قبيل القرن التاسع عشر الميلادي

تعتبر دراسة الملامح الجغرافية لليمن الصورة المتممة لدراسة الملامح التاريخية لها خلال فترة البحث، وعلى هذا فسوف يتم التعرض في هذا الفصل لدراسة بعض الملامح الجغرافية لليمن من حيث الموقع، والمساحة، والأقاليم الطبيعية والمناخية بها، ثم ينتقل الحديث بعد ذلك إلى العلاقات المصرية اليمنية منذ مطلع العصر الحديث – منذ ظهور الخطر البرتغالي في البحار الشرقية بوجه عام والبحر الأحمر بوجه خاص، وأهم ما طرأ عليها من متغيرات – إلى أن تم خروج العثمانيين من اليمن عام (١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م)، ثم يتطرق الحديث بعد ذلك إلى نظام الإمامة في اليمن منذ قيام أول إمام بها عام (٢٨٨هـ/ ٩٠٠م) وتطور حكم الأئمة ببلاد اليمن حتى أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي.

أولاً: الملامح الجغرافية لليمن:

تقع اليمن في الركن الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية، بين دائرتي عرض ١٢° و ١٩° شمالاً، وبين خطي طول ٤٣° و ٥٣° شرقًا، وبهذا تقع كل بلاد اليمن في المنطقة المدارية، وتبلغ المساحة الكلية لها حوالي ٤٨٣,٠٠٠ كيلو مترًا مربعًا[١]، أما الحدود الطبيعية لليمن، فتمتد من جنوب نجد والحجاز في الشمال إلى البحر العربي في الجنوب، ومن حدود عمان والربع الخالي شرقًا إلى البحر الأحمر ومضيق باب المندب[٢] غربًا[٣].

وبهذا الموقع تحتل اليمن موضعًا جغرافيًا مهمًا على طريق الملاحة العالمية بين المحيط الهندي وحوض البحر المتوسط، وقربها من إفريقيا جعلها حلقة وصل بينها وبين آسيا؛ ولهذا فقد اشتغل سكان اليمن منذ القدم بالتجارة والوساطة التجارية[٤]،

ونجحوا فيها أيما نجاح وجنوا منها أرباحًا طائلة، وتمكنوا من تنظيم نقل المتاجر بحرًا بالسفن، وبرًا بالإبل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، واتصلوا بحضارات العالم واقتبسوا منها وأخذوا عنها ما أعانهم على التقدم ورفع مستواهم الحضاري(٥).

وعلى الرغم من أن هذا الموقع قد وفر للسكان الرخاء الاقتصادي، وساهم في تقدمهم الحضاري طوال فترة ناهزت ألفي عام قبل الميلاد، فإنه أصبح نقمة حينما برزت القوى الاستعمارية الأوربية على مسرح التجارة والسياسة العالمية، وأخذت تتصارع على السيطرة على نفس طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب، ومنها قوى الاستعمار البرتغالي والهولندي والفرنسي والبريطاني، وقد عرفت جميعها الأهمية الإستراتيجية - التي أضفاها الصراع على طرق التجارة - لبلاد اليمن وبخاصة موانيها الجنوبية المتحكمة في مدخل البحر الأحمر(٦)، حتى قُدِّرت الغلبة أخيرًا لبريطانيا، التي تمكنت من احتلال ميناء عدن(٧) (٤ ذي القعدة ١٢٥٤هـ/ ١٩ يناير ١٨٣٩م) (٨).

هذا وتعتبر اليمن من الناحية الطبيعية امتدادًا - ولكن بصورة أوضح - لإقليم عسير(٩) الجبلي الذي يقع في شمالها، ففي اليمن يتسع نطاق المرتفعات على شكل هضبة عظيمة تمتد من الشمال إلى الجنوب موازية لساحل البحر الأحمر، ولكن يفصلها عنه سهل ساحلي منخفض هو سهل تهامة، الذي يعتبر امتدادًا لتهامة عسير(١٠).

وعلى هذا تنقسم اليمن إلى ثلاثة أقسام طبيعية رئيسة، وهي:

(أ) منطقة ساحل تهامة في الغرب:

وهي عبارة عن شريط سهلي ساحلي، يمتد على طول ساحل البحر الأحمر لمسافة نحو ٥٠٠ كيلو متر، بين حرض(١١) في الشمال وقرب عدن في الجنوب، ويتراوح عرض هذا السهل بين ٣٠ - ٦٠ كيلو مترًا، وتحده من الغرب المقدمات

التلالية لهضبة وجبال اليمن، ويبلغ منسوب الأرض في الأجزاء الشرقية من سهل تهامة نحو ٢٠٠ متر فوق سطح البحر، ومن هذا الارتفاع تتدرج الأرض في الانحدار التدريجي حتى تنتهي إلى ساحل البحر الأحمر، وطبيعة الأرض حجرية حصوية بالقرب من الجبال، وطينية رملية خفيفة في مجارى الأودية وفيما حولها، ثم رملية ذات غرود رملية متنقلة بالقرب من ساحل البحر الأحمر(١٢).

(ب) منطقة الهضبة الجبلية في الوسط:

وهى على شكل مثلث قاعدته في الجنوب ويزيد اتساعها عن ٢٢٠ كيلو مترًا من الغرب إلى الشرق، ثم تأخذ الهضبة في الضيق كلما اتجهنا شمالاً حيث السطح أكثر ارتفاعًا، وحيث تتسع الهضبة إلى حوالي ١٥٠ كيلو مترًا في الأجزاء الشمالية والوسطى، ويتراوح سطح هذه الهضبة بين ١٠٠٠ - ٣٦٠٠ متر فوق سطح البحر، كما أن سلاسل الجبال تحصر فيما بينها مساحات واسعة ومنبسطة إلى حد كبير وتسمى قيعان، وهى قابلة للزراعة(١٣).

(جـ) منطقة الهضبة الصحراوية في الشرق:

وهى القسم الثالث من اليمن، وأكبر أقسامها مساحة، وتشغل ثلثي مساحة اليمن كلها،وتقع في شرقها، وهى عبارة عن هضبة صحراوية ترتفع في الغرب إلى حوالي ١٠٠٠ متر فوق سطح البحر، ثم يأخذ سطحها في الانخفاض التدريجي كلما اتجهنا شرقًا إلى أن تنتهي الهضبة شرقًا برمال الربع الخالي في الأراضي الحجازية(١٤).

ولعل الظاهرة الطبوغرافية التي تميز المنطقة، هي امتداد وادي حضرموت الذي يجرى موازيًا للساحل على بعد ١٦٠ كيلو مترًا منه، ويمتد لمسافة ٣٠٠ ميل قبل أن ينحرف بشدة جنوبًا بالشرق قاطعًا السلاسل الساحلية لينتهي في المحيط الهندي، ويتميز هذا الوادي الانكسارى بأنه أكثر اتساعًا في أعاليه ٦٠ كيلو مترًا بينما يضيق في أجزائه الدنيا ١٨٠ مترًا عندما يقترب من البحر العربي(١٥).

ونتيجة لما سبق فقد أدت تلك التضاريس إلى وجود اختلافات مناخية كـــثيرة من موقع لآخر باليمن، ففي الصيف تقل درجة الحرارة على المرتفعات بينما ترتفـــع كثيرًا على السهل الساحلي مصاحبة بنسبة عالية من الرطوبة تضاعف من حدقما، أما في الشتاء فتنخفض درجة حرارة المرتفعات إلى 5°م وربما إلى الصفر المئـــوي كمـــا تكسى القمم المرتفعة بالثلوج، في حين أن السهل الساحلي يزال دافئًا بحكم موقعـــه المدارى، وفصل التساقط يمتد من يوليو حتى سبتمبر ويكون بتأثير الريـــاح الموسميـــة الجنوبية الغربية، وتقل الأمطار في سهل تمامة عن ١٥سم بينما ترتفع إلى متر علـــى الجبال في الوسط وتقل إلى نصف ذلك على الهضاب الشرقية، أي أنها تتميز بعـــدم الانتظام مما يؤدى إلى إصابة البلاد بالجفاف كما حدث مرارًا في تاريخ اليمن(١٦).

أما شرق اليمن الذي يتميز بأنه أقل ارتفاعًا فهو يقع في ظل مطر هضبة اليمن الرئيسة في الغرب، ومن ثم فهو أقل منها أمطارًا، وأمطاره أيضًا صيفية مـــن تـــأثير الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، وتغزر على المرتفعات الغربية إلى أكثر من ٧٥ســـم وتقل في الشرق والشمال عن ١٠سم وقد لا تسقط لأعوام متصلة، ونظرًا لوقوعـــه في العروض المدارية فالحرارة مرتفعة معظم العام ويصل متوسطها الصيفي إلى ٤٠°م مصحوبة برطوبة عالية في الساحل الجنوبي(١٧).

ثانيًا: العلاقات المصرية اليمنية في مطلع العصر الحديث:

ارتبطت مصر واليمن بعلاقات وطيدة منذ مطلع العصر الحديث بعد ظهـــور الخطر البرتغالي(١٨)؛ فقد أحدثت حركة الكشوف البحرية البرتغالية تغييرات جذرية في الأوضاع القائمة في البحار الشرقية بوجه عام، وفي البحر الأحمر بوجه خاص. إذ نجح البرتغاليون في الوصول بحرًا إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح في أواخـــر القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، كما نجحـــوا في احتكـــار التجـــارة الشرقية بعد وصولهم إلى الهند بزمن قليل، وقد أدى تحول طريق التجارة العالميـــة إلى

الطريق البحري المباشر الجديد – رأس الرجاء الصالح – إلى حرمان العرب من مصدر مهم من مصادر ثروتهم، مما أحدث هزة عنيفة في بنائهم الاقتصادي، وأدى بالتالي إلى إحداث انهيار في الأنظمة السياسية القائمة حينذاك[١٩]؛ فقد قامت السياسة البرتغالية حينئذ على مطاردة السفن العربية وإغراقها أو الاستيلاء عليها، كما قامت أيضًا على مطاردة العرب من المراكز التجارية الهندية والإفريقية، واعتمد البرتغاليون في تنفيذ هذه السياسة على قوة أساطيلهم البحرية، وعلى إقامة الحصون القوية إلى جانب مراكزهم التجارية أينما وجدت[٢٠].

وقد حاول العرب من جانبهم منذ البداية مقاومة هذا الغزو الأوروبي الجديد، واسترداد سيطرتهم على طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب، ووقع عبء المقاومة في بداية الأمر على القوى الموجودة بحكم موقع بلادها الاستراتيجي في مواجهة هذا الخطر الجديد، مثل القوى العربية اليمنية في جنوب البحر الأحمر، غير أن جهود هذه القوى باءت بالفشل في مواجهة هذا التحدي البرتغالي[٢١]؛ لذلك بادر السلطان الطاهري[٢٢] الظافر عامر الثاني[٢٣] بالاستنجاد بالسلطان الغوري[٢٤]؛ لتخليص اليمن من هذا الخطر الداهم[٢٥]، وكان بعض أمراء الهنود أيضًا قد استنجدوا بالسلطان الغوري ليساعدهم في مواجهة الخطر البرتغالي باعتبار دولته أقوى الممالك الإسلامية ذات المصالح الاقتصادية المباشرة في الهند[٢٦].

لذلك أعد الغوري حملة بحرية كبيرة، وأرسلها في البحر الأحمر عام (٩١١هـ/ ١٥٠٥م) بقيادة حسين الكردي – نائب جدة[٢٧] – وأعلن السلطان الغوري أن سبب إرسال هذه الحملة "هو عبث الفرنج في بحر الهند" واستطاعت هذه الحملة أن تنزل الهزيمة فعلاً بالبرتغاليين قرب الشواطئ الغربية للهند عام (٩١٤هـ/ ١٥٠٨م) ولكن سرعان ما انتقم البرتغاليون لأنفسهم، فحطموا أسطول المماليك[٢٨] في العام التالي (٩١٥هـ/ ١٥٠٩م) في موقعة ديو البحرية[٢٩]، ونجح البرتغاليون بذلك في السيطرة على مياه الهند في ذلك الوقت الذي ضعفت فيه إمكانيات مصر

العسكرية بعد تحول طرق التجارة عنها، وحرمت من مورد أساسي من موارد رزقها(٣٠).

وهكذا فقد كان لانتصار البرتغاليين أثره في توطيد دعائمهم في الهند؛ فاستولوا على مصادر التوابل واحتكروا تجارتها، واشتدت وطأتهم على المسلمين، وتمكنوا من إحكام الحصار على الخليج العربي والبحر الأحمر وعدن، وترصدت أساطيلهم لسفن الأسطول المصري وغيرها من السفن العربية، وتمكنوا في عام (٩١٥هـ/ ١٥٠٩م) من الظفر ببعض السفن اليمنية الخاصة بسلطان اليمن الظافر عامر الثاني، ولم تستطع السلطات اليمنية أو الهندية القيام بأي عمل مضاد للبرتغاليين الذين أصبحت هم السيطرة الكاملة بغير منازع، ونتيجة لذلك أسرع السلطان اليمنى إلى الاستنجاد من جديد بالسلطان الغوري وحثه على تدارك الخطر البرتغالي(٣١).

كذلك ظل الأمراء الهنود المسلمون يشجعون السلطان الغوري على إرسال حملة بحرية إلى الهند للقضاء على النفوذ البرتغالي الذي اشتدت وطأته هناك بعد انتصار البرتغاليين في موقعة ديو البحرية، وقد أرسل الغوري مندوبًا من قبله إليهم ليعدهم بإرسال الحملة ويطلب منهم الاستمرار في التعاون معه حتى يتحقق النصر(٣٢).

وبالفعل أعد الغوري حملة بحرية ثانية اشتهرت حينذاك باسم حملة الهند، كلفت الغوري الكثير من الجهد والمال، وقد غادرت مصر في عام (٩٢١هـ/ ١٥١٥م)، وعين الريس(٣٣) سلمان العثماني قائدًا للأسطول على أن يتولى قيادة الحملة الأمير حسين الكردي نائب جدة عند وصولها إلى هناك(٣٤)، وبدأ هذا الأسطول بالفعل في الإبحار جنوبًا في طريقه إلى الهند، وعندما وصل إلى السواحل اليمنية، أرسل حسين الكردي رسولاً من قبله إلى السلطان الطاهري الظافر عامر الثاني؛ يخبره بأمر الحملة البحرية، ويطلب سرعة العمل على تزويده بالمؤن والأموال تنفيذًا لما تعهد به في

مكاتباته للسلطان الغوري، وذلك حتى يمكنه مواصلة الإبحار إلى الهند لمقابلة البرتغاليين هناك(٣٥)، وقد مال السلطان في بادئ الأمر إلى إجابة طلب حسين الكردي والوفاء بوعوده السابقة للسلطان الغوري، ولكن أشار أحد قادته عليه بعدم إجابة مطالب المماليك وطرد رسولهم، وكانت حجة هذا القائد هو الخوف من أن تكون مطالب المماليك نوعًا من فرض السيادة السياسية أو السيطرة العسكرية على اليمن، أو أن يتحول طلب المماليك إلى ضريبة سنوية يطالب بها اليمن باسم محاربة البرتغاليين(٣٦).

لهذا أعرض السلطان عن رسل الأمير حسين الكردي، وامتنع عن تزويده بالمساعدات التي كان قد اشترطها على نفسه من مؤن وأموال وقواعد للأسطول، مما كان له أثره في تخويف الأمير حسين الكردي، الذي كان حريصًا على عدم انتهاك حرمة الأراضي اليمنية، وتأمين سلامتها وحمايتها من الخطر البرتغالي، مما يفرض على اليمن تقديم المساعدات المطلوبة، كما كان التعاون اليمنى أمرًا ضروريًا ولازما لإنجاح مهمة الأسطول المملوكي، وذلك بالسماح له باستخدام بعض الموانئ اليمنية، مما يساعد على حماية السواحل وتأمين البحر الأحمر، في وقت عجز فيه السلطان الظافر الطاهري عن مقاومة البرتغاليين لانشغاله في القضاء على الثورات الداخلية(٣٧).

وقد انتهزت بعض العناصر اليمنية – الساخطة أو الطامعة أو الطموحة – فرصة العداء الصريح بين الحملة المملوكية وبين السلطان عامر بن عبدالوهاب فعملت على استغلال هذه الحملة لتحقيق مصالحها الخاصة، وقامت بالاتصال بالمماليك لتشجيعهم على النزول إلى الساحل للقضاء على حكم السلطان الطاهرى، ورحب حسين الكردي بدوره بهذه الاتصالات حتى يتمكن من النزول إلى السواحل اليمنية لتحقيق غرض الحملة بالقوة، وهو إقامة القواعد البحرية اللازمة هناك، وذلك بعد أن رفض السلطان الطاهرى التعاون معه، والسماح له بالنزول إلى السواحل اليمنية(٣٨).

ونتيجة لما سبق فقد قام الأمير حسين الكردي بمهاجمة السواحل اليمنية بالقوة، ونظرًا لتفوق المماليك من الناحية الحربية التي كانوا يستعملون فيها الآلات النارية التي لم يكن للدولة الطاهرية عهد بها من قبل[٣٩]، فكان طبيعيًا أن يتفوق الجيش المملوكي على الطاهريين، وأن يستولى على عدد كبير من المدن المهمة في اليمن[٤٠]. لكنه لم يتمكن من احتلال عدن، التي استبسلت في الدفاع عن نفسها، واعتمدت في ذلك أيضًا على حصانتها الطبيعية[٤١].

وإزاء فشل المماليك في السيطرة على عدن قرروا تأجيل ذهابهم إلى الهند حتى يضمنوا حماية البحر الأحمر وتأمين خط رجعتهم، كما قرروا أيضًا أن يتخذوا سواحل تهامة اليمنية خط دفاع أول عن البحر الأحمر، على أن تكون جدة خط الدفاع الثاني، ولهذا اتجه حسين الكردي وسلمان العثماني – الذي انضم إليه بعد مطاردته لبعض السفن اليمنية المتجهة إلى الهند – إلى جدة؛ لتركيز الدفاع بها بدلاً من عدن حتى يتحينوا الفرصة للهجوم عليها من جديد[٤٢].

أما عن موقف المماليك الموجودين داخل اليمن والذين استقروا في زبيد[٤٣] تحت قيادة الأمير برسباى فقد كان من الطبيعي أن ينشأ صدام بينهم وبين الطاهريين بزعامة السلطان عامر بن عبد الوهاب، وقد ظل السلطان عامر لا يعترف بنفوذ المماليك في تهامة حتى قدر له أن يقتل وهو يقاتلهم على مقربة من صنعاء[٤٤] عام (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) واستولى المماليك على صنعاء، وبذلك انتهى حكم آخر سلاطين آل طاهر الذي تمكن من توحيد معظم أجزاء اليمن تحت حكمه[٤٥]، واتجه المماليك بعد ذلك إلى استكمال عملية فتح باقي المدن اليمنية، ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان، إذ وردت الأنباء المؤكدة إلى المماليك هناك بسقوط الدولة المملوكية على يد العثمانيين في (٣ المحرم ٩٢٣هـ/ ٢٦ يناير ١٥١٧م)[٤٦].

وقد شاع حينئذ الاضطراب بين صفوف المماليك، وثار بينهم جدل حول اتخاذ موقف معين من السيادة العثمانية الجديدة في مصر، فرأى الأمير إسكندر – الذي خلف الأمير برسباى بعد تعرضه لثورة قبلية أطاحت به – أنه لا مفر من الاعتراف بهذه السيادة العثمانية حتى يقوى جانب الحملة في اليمن، وحتى يقضى على الخلافات التي ثارت بين صفوف جيشه، وقام الأمير إسكندر بجمع أهالي صنعاء في الجامع الكبير، وأعلن بينهم استيلاء السلطان سليم الأول (٩١٨ – ٩٢٦هـ/ ١٥١٢ – ١٥٢٠م) على مصر، وخضوع المماليك في اليمن للسيادة العثمانية(٤٧)، وترتب على ذلك تثبيته حاكما عثمانيا باسم السلطان سليم(٤٨)، ونتيجة لذلك دخلت العلاقات المصرية اليمنية منعطفًا آخر لا سميا بعد استيلاء العثمانيين على مصر، وتحويل مصر لولاية تابعة لها ونقطة انطلاق لفرض سيطرتها الذاتية على البحر الأحمر بوجه عام وعلى اليمن بوجه خاص، وهو ما سوف نوضحه على النحو التالي:

بدأ اهتمام العثمانيين بالسيطرة على سواحل البحر الأحمر بعد فتحهم لمصر مباشرة عام (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) وكان مرد هذا الاهتمام يرجع – إلى حد كبير – إلى محاولتهم معالجة أهم المشاكل السياسية والاقتصادية التي واجهتها مصر بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، إذ كان على الدولة العثمانية أن تواجه النفوذ البرتغالي المتغلغل في المحيط الهندي والجزء الجنوبي من البحر الأحمر، ووجد العثمانيون أن من واجبهم القيام بعمل حاسم لوقف التيار البرتغالي؛ لإنقاذ العالم الإسلامي من هذا الخطر الصليبي المتعصب، وحماية القوى الإسلامية في الهند من أن تتحطم، ومحافظة على الولايات العربية الواقعة على سواحل البحر الأحمر من أن تنتزع السيطرة على التجارة الشرقية من أيديها، هذا فضلاً عن الفائدة الكبيرة التي تعود على الدولة العثمانية من القضاء على قوة

البرتغاليين، ومن بسط سيطرتها على الطريق التجاري القديم، واستعادة أهميته السابقة كطريق تجاري مهم بين الشرق والغرب(٤٩).

وقد رأى العثمانيون أن سيطرتهم الفعلية على اليمن ســتحقق أهـــدافهم في حربهم ضد البرتغاليين، فهي بحكم موقعها الممتاز في جنوب غرب الجزيرة العربيـــة، وبحكم إشرافها على مضيق باب المندب، تعتبر منطقة دفـــاع مهمـــة عـــن حـــدود الإمبراطورية العثمانية من ناحية الجنوب، بحيث يمكنهم بالسيطرة عليها أن يـــضمنوا سلامة الأماكن الإسلامية المقدسة في الحجاز، وأن يتحكمـــوا في البحـــرين الأحمـــر والعربي، فضلاً عن امتلاك قواعد تصلح للوثوب على البحرية البرتغالية في البحـــار الشرقية، وتحقيق أحلامهم بمد سيطرتهم شرقًا إلى أقاصي العالم الإسلامي(٥٠).

وفي أوائل عام (٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م) بدأ العثمانيون في تنفيذ جزء من خطتهم العامة في البحر الأحمر بمد نفوذهم المباشر إلى اليمن(٥١)، وذلك عندما أمـــر خـــاير بك(٥٢)* نائب جدة العثماني حسين الرومي، بأن يضم إليه ولاية السواحل اليمنيـــة، ولكن المماليك في اليمن رفضوا تسليم الحكم إليه، وتكررت هذه المحاولة في عـــامي (٩٢٩ - ٩٣٣هـ/ ١٥٢٣ - ١٥٢٧م)، ولم تنجح الحمـــلات الـــتي أرســـلها العثمانيون في فرض النفوذ العثماني الفعلي على اليمن(٥٣)، كما أن المماليك الـــذين تولوا إدارة الأمور في اليمن كممثلين للعثمانيين، استغلوا بُعد العثمانيين وعدم وجود قوة عسكرية لهم في اليمن، فأوسعوا الأهالي ظلمًا، خوفًـــا مـــن تفـــاقم الأمـــور في اليمن(٥٤).

وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت خطوات العثمانيين لتدعيم سيطرتهم علـــى اليمن ضعيفة مهزوزة مدة طويلة، إذ لم يتمكنوا من إرسال حملة قوية لبسط سيطرتهم على اليمن إلا في عام (٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م) أى بعد حوالي ٢٠ عامًا من وصـــولهم

إلى مصر، والسبب في ذلك هو اتساع الإمبراطورية العثمانية، وانشغال العثمانيين في جهات حربية متعددة[٥٥].

وعلى أية حال وبناء على أوامر السلطان سليمان القانوني (٩٢٦ – ٩٧٤هـ/ ١٥٢٠ – ١٥٦٦م) تم إرسال حملة قوية إلى اليمن في عام (٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م)، بقيادة والي مصر سليمان باشا[٥٦] الخادم[٥٧]، باسم القضاء على البرتغاليين الذين كانوا يعيثون الفساد في موانئ البحر الأحمر والعربي، وكان الغرض الكامن هو احتلال اليمن[٥٨]، وعند وصول الحملة إلى هناك تمكن قائدها من الاستيلاء على عدن – بعد الغدر بحاكمها عامر بن داود الطاهرى وشنقه – ووضع فيها حامية قوية ثم غادرها نحو الهند[٥٩]، ولما عاد منها بعد فشل مهمته ضد البرتغاليين هناك، كان هدفه الوحيد هو إتمام فتح السواحل اليمنية، وتقدم نحو عدن ومخا[٦٠]، حيث أنزل جنوده استعدادًا للزحف على زبيد مقر حكام المماليك، بهدف القضاء نهائيًا على فلول المماليك الباقين في اليمن، وبالفعل تم له الاستيلاء عليها بعد أن أعدم حاكمها الناخوذة أحمد وجمع من رفاقه، وهكذا خضعت اليمن خضوعًا فعليًا للسيادة العثمانية في أواخر عام (٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م)[٦١]، وقد استعان سليمان الخادم بكثير من المماليك في بعض المناصب الإدارية والحربية مستفيدًا من خبرتهم في شئون اليمن[٦٢]. *

هذا وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية استطاعت فتح معظم بلاد اليمن في عام (٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م) فإنها لم تتمكن من البقاء فيها أكثر من قرن من الزمان، والسبب في ذلك هو الثورات العنيفة والمقاومة الضارية من قبل اليمنيين ضد الحكم العثماني[٦٣]، عندما بدأوا في التوسع في أنحاء اليمن المختلفة[٦٤]، وقد كان لمصر دور كبير في القضاء على بعض تلك الثورات، وإرسال المساعدات المختلفة للقوات الموجودة هناك بهدف التوسع في اليمن وتثبيت الحكم العثماني هناك بحكم تبعيتها للسيادة العثمانية.

ولم يمض وقت طويل على سيطرة العثمانيين على عدن حتى أعلنت القبائل اليمنية ثورتها على الحامية العثمانية المرابطة فيها بعدما غدر العثمانيون بأميرهم عامر بن داود الطاهرى[٦٥]؛ لذا فقد صدرت الأوامر من الدولة العثمانية إلى والي مصر داود باشا[٦٦] بإرسال بيرى باشا[٦٧] على رأس الأسطول الذي توجه من السويس إلى عدن للقضاء على تلك الثورة، وبالفعل تمكن بيرى باشا من استعادة عدن بعد أن أخمد ثورة القبائل هناك، وقد كوفئ بعد عودته إلى مصر، مكافأة كبيرة تقديرًا لأعماله المهمة في عدن[٦٨].

كما كان على الوالي العثماني في مصر إمداد الولاة في اليمن بالذخيرة من أجل إتمام فتح باقي المدن اليمنية هناك، مثلما حدث في عام (٩٥٦هـ/ ١٥٤٩م) عندما صدرت الأوامر من السلطان العثماني إلى والي مصر داود باشا بإرسال الذخيرة والجنود من مصر إلى الوالي العثماني في اليمن أزدمر باشا[٦٩] من أجل إتمام عملية فتح باقي المدن اليمنية، وبالفعل امتثل الوالي في مصر إلى هذه الأوامر وأرسل الذخيرة والجنود اللازمة من مصر إلى والي اليمن[٧٠].

وكذلك عندما وصلت الأخبار إلى الدولة العثمانية بالانهيار الذي أصاب الحكم العثماني في اليمن؛ نتيجة لقيام الثورة اليمنية بقيادة الإمام المطهر[٧١] بن شرف الدين (٩٦٥ - ٩٨٠هـ/ ١٥٥٨ - ١٥٧٢م) والتي أدت إلى فقد العثمانيين جميع ممتلكاتهم اليمنية عدا زبيد، في غضون عام تقريبًا بعد اندلاع الثورة[٧٢]، وصدرت الأوامر من السلطان العثماني سليم الثاني (٩٧٤ - ٩٨٢هـ/ ١٥٦٦ - ١٥٧٤م) إلى والي مصر سنان باشا[٧٣] في عام (٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م) بالتوجه إلى اليمن من أجل القضاء على تلك الثورة، وإعادة فتح اليمن من جديد، وقد امتثل الوالي إلى الأمر الشريف واصطحب معه بعض أمراء المماليك، مثل: الأمير حمزة بك، والأمير ماماى بك، وبعض أمراء العربان، مثل: ابن الخبيرى[٧٤]، وقد وصل عددهم إلى أربعة

عشر صنجقًا[٧٥] و٢٠ ألف من العسكر، وتم صرف جوامكهم[٧٦] وما احتاجوا إليه من ماله الخاص، فقد أعطاهم جوامك ثلاثة سنين وما يحتاجون إليه من دواب وعتاد، وخرج الجيش في موكب عظيم يسار به برًا وبحرًا[٧٧].

وفي ذلك يقول قطب الدين النهروالي: ((أما حضرة الوزير سنان باشا فشمر عن ساعد العزم، وتقلد سيف الحزم، وشرع في الحال، إلى الإذعان والامتثال، وبادرت عسكر مصر كلها إلى القبول، والإذعان بعد أن شاهدت ذلك الأمر المهول، وصار كل من لا يتصور خروجه من مصر، يسابق إلى طلب السفر، وبادر كل يعرض نفسه في الديوان السلطاني، ووقف لذلك وحضر، إلى أن كتب غالب عسكر مصر من الأقوياء والمتمولين، والكشاف[٧٨]، والمتفرقة[٧٩]، والبلوكات[٨٠]، ولم يبق بمصر إلا نفل، كشيخ هرم أو طفل، أو نحو ذلك، وخرج من مصر بهذه العساكر، من طريق البر، بالخيل والجمال، والبغال، وأرسل الأثقال من البحر، وأخذ من الزاد والمئونة ما فوق الكفاية، وتوكل على الله تعالى القوى القدير، وشرع في السفر وأخذ في المسير)) [٨١].

وعلى أية حال فقد وصلت تلك الحملة إلى زبيد، ثم واصلت زحفها تجاه معسكرات قوات المطهر حيث جرت بين الجانبين حروب كثيرة استطاع في خلالها سنان باشا أن يدك مراكز المقاومة اليمنية بمدافعه[٨٢]، وبالرغم من أن هذه الحملة لم تسفر عن القضاء على قوة الإمام المطهر، فإنها أجبرته على الاعتراف بالسيادة العثمانية في اليمن، ويعلق قطب الدين النهروالي على هذا الانتصار بأنه ((الفتح العثماني الثاني لليمن)) [٨٣]، وبعد عودة السيادة العثمانية على اليمن رحل عنها سنان باشا في (٥ شوال ٩٧٨هـ/ ٢ مارس ١٥٧١م) وقد كافأه السلطان العثماني بولاية مصر للمرة الثانية مقابل ما لاقاه من المحن والصعاب في القضاء على المقاومة اليمنية[٨٤]، وتستحق هذه الحملة ما نالته من شهرة في تاريخ اليمن الحديث، فكما أعادت للعثمانيين سيطرتهم على اليمن، كانت بداية لمرحلة أخرى طويلة لهذه

السيطرة، إذ استمر وجود العثمانيين في اليمن إلى عام (١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م) بعد أن كانوا على وشك الخروج منها في عام (٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م) على يد المطهر بن شرف الدين[٨٥]، ورغم انتصار العثمانيين على اليمنيين فإن هذا الانتصار لم يقض على المقاومة اليمنية التي سرعان ما اندلعت نيرانها من جديد.

وظلت الأوضاع مستقرة في اليمن حتى بداية القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، فقد قامت بعض الحركات الثورية من قبل الإمامة ضد الحكم العثماني هناك بزعامة الإمام القاسم بن محمد (١٠٠٦ - ١٠٣٠هـ/ ١٥٩٧ - ١٦٢٠م) والذي استطاع أن يبسط نفوذه على أغلب الأقاليم الشمالية بين صعدة[٨٦] وصنعاء، وقد أثارت انتصارات هذا الإمام ذعر حسن باشا (٩٨٨ - ١٠١٣هـ/ ١٥٨٠ - ١٦٠٥م) والي اليمن وسارع بطلب الإمدادات من مصر والأستانة، واهتمت الدولة العثمانية من جانبها بالقضاء على تلك الثورة عندما أصبحت تشكل خطرًا على الحكم العثماني في اليمن، ولذلك فقد صدرت الأوامر من السلطان العثماني محمد الثالث (١٠٠٣- ١٠١١هـ/ ١٥٩٦ - ١٦٠٣م) إلى والي مصر خضر باشا (١٠٠٦ - ١٠٠٩هـ/ ١٥٩٧ - ١٦٠١م) بإرسال الإمدادات اللازمة من مصر إلى والي اليمن للقضاء على تلك الثورة[٨٧].

وبالرغم من ذلك فقد قاوم الإمام هجمات العثمانيين قرابة ١٨ عامًا، خسر العثمانيون خلالها من الأرواح والعتاد ما جعلهم ييأسون من القضاء على الثورة أو القبض على الإمام، مما اضطر الوالي محمد باشا (١٠٢٥ - ١٠٣١هـ/ ١٦١٦ - ١٦٢١م) في النهاية إلى إبرام الصلح مع الإمام القاسم، وتم ذلك في (جمادى الأولى ١٠٢٨هـ/ إبريل ١٦١٩م)[٨٨]، وبموجب هذا الصلح أقرت الدولة العثمانية للإمام على ما تحت يده لمدة ١٠ سنوات مقابل اعترافه بسيادتها في بلاده، كما اتفق

الجانبان على وقف القتال، ومنع تدخل الجنود العثمانيين في المنطقة الشمالية التي كان يحكمها الإمام[٨٩].

ويتضح مما سبق أنه كان لزامًا على المسئولين العثمانيين في مصر تدعيم السيطرة العثمانية في اليمن باعتبارهم المسئولين عن السيادة العثمانية في حوض البحر الأحمر بوجه عام واليمن بوجه خاص، فعندما قام الإمام المؤيد (١٠٣٠ – ١٠٥٥هـ/ ١٦٢٠ – ١٦٤٥م) – وهو أكبر أبناء الإمام القاسم والذي بويع بالخلافة بعد وفاة والده – بمد سيطرته على معظم أقاليم اليمن المختلفة، ولم يبق في أيدي العثمانيين سوى زبيد والأقاليم التهامية المحيطة بها، أثارت هذه الانتصارات ذعر المسئولين العثمانيين في مصر[٩٠] ونتيجة لذلك فقد كانت هناك محاولة أخيرة من جانب ولاة مصر لإنقاذ السيطرة العثمانية في اليمن، وتمثلت هذه المحاولة في تعيين أحمد قانصوة باشا (١٠٣٩ – ١٠٤٥هـ/ ١٦٢٩ – ١٦٣٥م) واليًا على اليمن بدلاً من حيدر باشا (١٠٣٤ – ١٠٣٩هـ/ ١٦٢٤ – ١٦٢٩م)[٩١] الذي تدهور في عهده وضع العثمانيين في اليمن.

وقام والي مصر محمد باشا (١٠٣٨ – ١٠٤٠هـ/ ١٦٢٨ – ١٦٣٠م) بإرسال أحمد قانصوة باشا على رأس قوات ضخمة من مصر إلى اليمن؛ لاستعادة أملاك العثمانيين هناك، وقد بذل قانصوة باشا جهودًا صادقة في استعادة هذه الأملاك، ولكنها كانت جهودًا يائسة منيت بالفشل؛ نظرًا لسوء أحوال العثمانيين هناك، فاضطر في (صفر ١٠٤٥هـ/ يوليو ١٦٣٥م) إلى عقد الهدنة مع الإمام المؤيد، وبعد شهر من عقد الهدنة سلم نفسه إلى أحد القواد اليمنيين، وفر إلى مصر وعلى أثر فرار قانصوة باشا قررت الدولة العثمانية إنهاء وجودها في اليمن، وإجلاء قواها، فصارت اليمن أول ولاية عربية تنفصل عن الدولة العثمانية[٩٢]، وهكذا جاء جلاء العثمانيين عن اليمن في عام (١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م) في عهد السلطان العثماني

مراد الرابع (١٠٣٢ - ١٠٤٩هـ/ ١٦٢٣ - ١٦٤٠م)، استجابة طبيعية لما فرضته المقاومة العنيفة التي قام بها الشعب اليمني ضد العثمانيين[٩٣].

وهكذا شاركت مصر بدور فعال ومؤثر في مساعدة الدولة العثمانية في القضاء على بعض الثورات التي قامت في اليمن وقت انشغال الدولة العثمانية في حروبها الخارجية وقمع الفتن والثورات التي كانت تنشب في أقاليمها، ويلاحظ أن دور مصر لم يقف عند هذا الحد فقط، بل كان يمتد في بعض الأحيان إلى أن يكون الوالي المعين في اليمن ممن تقلدوا وظائف مهمة قبلها بمصر؛ حتى يكونوا على دراية بأحوال اليمن وعلى علم بأخباره، ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: مصطفى باشا النشار، حيث صدر فرمان همايونى[٩٤] في عام (٩٤٨هـ/ ١٥٤١م) بتعيينه كأول والي عثماني على اليمن، وكان مصطفى باشا أحد ضباط الحملة التي ترأسها السلطان سليم على مصر، وظل يتدرج بالمناصب، حتى تولى إمارة الحج[٩٥] المصري عدة سنوات، فجعلته أحد المقربين إلى داود باشا (٩٤٥ - ٩٥٦هـ/ ١٥٣٨ - ١٥٤٩م) والي مصر آنذاك، الذي رشحه ليكون واليًا على الممتلكات العثمانية في اليمن، وظل بها إلى عام (٩٥٣هـ/ ١٥٤٦م)، كما كلف بها أيضًا للمرة الثانية في عام (٩٦٣هـ/ ١٥٥٦م)، وظل يمارس عمله هناك إلى أن وافته المنية بها في عام (٩٦٧هـ/ ١٥٦٠م)[٩٦]، ومحمود باشا، الذي كان يعمل أميرًا للحج المصري أيضًا، وأخذ يترقى في المناصب إلى أن وصل إلى منصب والي اليمن في عام (٩٦٨هـ/ ١٥٦١م)، وظل بها إلى أن طلب عزله عنها وبالفعل تم عزله عام (٩٧٢هـ/ ١٥٦٤م)[٩٧]، وكذلك أيضًا محمد باشا، الذي كان يعمل كاتب الديوان بمصر قبل تعيينه واليًا على اليمن من عام (١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م) إلى عام (١٠٣٠هـ/ ١٦٢١م)[٩٨].

ومما سبق يتضح أن أغلب الولاة اليمنيين كانوا يشغلون منصب أمير الحج بمصر قبل تقلدهم ولاية اليمن، عدا محمد باشا الذي كان يعمل كاتب الديوان، وترجح الباحثة ذلك لما كان يمثله أمير الحج من مكانة دينية مرموقة في نفوس المسلمين.

ويلاحظ أيضًا أنه في بعض الأحيان كان يتولى ولاية مصر بعض الولاة الذين تولوا ولاية اليمن قبل ذلك، ونذكر منهم على سبيل المثال: مصطفي باشا، الملقب بـ"قرة شاهين" – لذكائه ونبوغه منذ نعومة أظفاره – فقد تولى عمله في اليمن كوالي لها في عام (٩٦٧هـ/ ١٥٦٠م) وظل بها عام واحد ثم عزل منها ليتولى عمله الجديد كوالي لمصر في (غرة ربيع الأول ٩٦٨هـ/ ١٨ يناير ١٥٦١م) إلى أن عزل عنها أيضًا في (٢٠ جمادى الآخرة ٩٧١هـ/ ٧ ديسمبر ١٥٦٣م)[٩٩]، وكذلك محمود باشا، الذي تولى ولاية مصر بعد عزله مباشرة من ولاية اليمن في عام (٩٧٣هـ/ ١٥٦٦م) وظل يمارس عمله في مصر إلى أن قتل في عام (٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م) وقد بلغت مدة ولايته بمصر سنة و٧ أشهر[١٠٠].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كانت اليمن في بعض الأحيان منفي للمجرمين والعصاة، فكان رجالات الدولة في الأستانة ومصر يرسلون إليها هذه الفئات للتخلص منها ولتأديبها، فقد قام والي مصر محمد باشا الوزير (١٠١٦ – ١٠٢٠هـ/ ١٦٠٧ – ١٦١١م) بإرسال حوالي ٣٠٠ جندي من مصر إلى اليمن مقيدين بالسلاسل ممن كانوا يثيرون الاضطرابات في مصر، وذلك بناء على نصيحة أحد أتباعه بعد أن كان محمد باشا قد قتل الكثير من هؤلاء المشاغبين، فكف عن القتل، وأرسل الباقي وهم ٣٠٠ إلى اليمن، وكذلك أرسلت الآستانة إلى مصر أثناء ولاية محمد باشا الصوفي (١٠٢٠ – ١٠٢٤هـ/ ١٦١١ – ١٦١٥م) حوالي ٢٠٠٠ جندى لينفوا إلى اليمن لتمردهم، وقد امتنع هؤلاء الجنود عن الذهاب إلى اليمن بعد وصولهم إلى القاهرة، واعتصموا في إحدى دورها، فاضطر الوالي إلى

إرسال قوة من الجند لمحاصرتهم وإخراجهم بالقوة، فاستسلموا لمصيرهم بعد أن قتل من بينهم ٣ جنود أثناء المقاومة التي بذلوها، وبعد أن فشلت الوساطة السلمية في إقناعهم بالتوجه إلى اليمن[١٠١].

وأخيرًا فإنه يمكن القول بأن مصر كان لها دور فعال ومؤثر في تثبيت الحكم العثماني الأول باليمن والذي استمر قرابة قرن من الزمان. ونظرًا لبعد اليمن عن مركز الدولة العثمانية ولعجزها عن إرسال الجنود النظاميين إلى هناك؛ لانشغالها بالحروب الخارجية في تلك الفترة، فقد عهدت إلى القادة العثمانيين في مصر بإمداد الولاة في اليمن بالجنود والذخيرة من مصر من أجل استكمال عمليات الفتح والقضاء على العناصر المناوئة لهم هناك، وبهذا كانت مصر بمثابة حلقة الوصل بين الدولة العثمانية وبين اليمن، وظل الحال على هذه الصورة إلى أن تم خروجهم منها.

ومن الملاحظ أن العلاقات المصرية اليمنية بعد خروج العثمانيين من اليمن عام (١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م) اتسمت بالضعف الشديد بل تكاد تكون منعدمة، حتى تبوأ محمد على (١٢٢٠ – ١٢٦٦هـ/ ١٨٠٥ – ١٨٤٩م) حكم مصر، وعمل على إعادة هذه العلاقات إلى سابق عهدها، وهو ما سيتم توضيحه في فصول الدراسة.

ثالثًا نظام الإمامة في اليمن:

قبل أن ننتقل بالحديث إلى العلاقات المصرية اليمنية في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، يحسن بنا أن نلقى الضوء على النظام السياسي الذي كان يسود البلاد عند دخول قوات محمد علي اليمن، ألا وهو نظام الإمامة. ويعتبر الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم – الذي ينتسب إلى الحسن بن علي بن أبي طالب – أول إمام في اليمن وكان مولده في المدينة المنورة في عام (٢٤٥هـ/ ٨٥٧م)، ونشأ على طلب العلم والعبادة، وكان مجتهدًا وكتب عددًا من المؤلفات في الدين والفقه، وكان يتبع مذهب الإمام زيد بن على بن الحسين

بن علي بن أبي طالب، وكذلك كان جميع أئمة اليمن من أتباع المذهب الزيدى، وحينما كان الإمام الهادي في المدينة المنورة، استدعاه بعض أهالي شمال اليمن، فوصل إلى بلدة صعدة في عام (٢٨٥هـ/ ٨٩٨م)[١٠٢]، وبويع بها إمامًا في عام (٢٨٨هـ/ ٩٠٠م) وتسمى بالهادي إلى الحق، وقد توفي الإمام الهادي في (٢٠ ذى القعدة ٢٨٩هـ/ ١٩ أغسطس ٩١١م) بعد أن نجح في نشر المذهب الزيدى في جبال اليمن، وبعد أن وضع الأساس لدولة اليمن الزيدية، وقد ورثه الأئمة الزيديون في حكم اليمن[١٠٣]

ومن الجدير بالذكر أن المذهب الزيدى هو أحد مذاهب الشيعة، وأكثرها اعتدالاً وأقربها إلى مذهب جماعة المسلمين من أهل السنة، وأهم ما يمتاز به عن بقية مذاهب الشيعة عدم المبالغة في تقديس علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وجعله في مصاف الآلهة، كما هو حال المتشددين من الشيعة، وعلى الرغم من أن أتباع الزيدية قد حصروا الإمامة في أولاد فاطمة، فإنهم لم يقصروها على فرع معين، بل أجازوا لكل فاطمي، عالم، زاهد، شجاع، سخي، خرج بالإمامة أن يكون إمامًا واجب الطاعة سواء أكان من أولاد الحسن أم من أولاد الحسين، كما أجازوا خروج إمامين، في قطرين، يستجمعان هذه الخصال، ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة، بل أجازوا أمرًا مهما جدًا، وهو أن الإمام ليس من الضروري أن يكون أفضل الموجودين، بل يجوز أن يكون المفضول إمامًا، والأفضل قائمًا، فيرجع إليه في الأحكام، ويحكم بحكمه في القضايا، كما أن شروط الإمامة عندهم هي ١٤ شرطًا تتلخص في أن يكون الإمام مكلفًا، ذكرًا، حرًا، مجتهدًا، علويًا، فاطميًا، عدلاً، سخيًا، ورعًا، سليم العقل، سليم الحواس، سليم الأطراف، صاحب رأى وتدبير، مقدامًا فارسًا[١٠٤].

وعلى أية حال بلغ عدد أئمة اليمن ٦٦ إمامًا من عام (٢٨٦هـ/ ٨٩٨م) إلى عام (١٣٨٠هـ/ ١٩٦٢م)، وهؤلاء غير الدعاة من الأئمة وهم كثيرون،

ومعظم أئمة اليمن من أولاد وأحفاد الإمام الهادي يحيى، ومنهم ٥٩ إمامًا ينتسبون إلى الحسن بن على بن أبي طالب، ويسمون بالحسنيين، أما الباقون فينتسب ٥ منهم إلى الحسن بن زيد بن على بن أبي طالب، واثنان إلى الحسين بن على وهم الحسينيون، وقد بقى سلطان الأئمة محصورًا في الجهة الشمالية من اليمن حتى أوائل القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، وذلك بسبب معارضة الدول اليمنية[١٠٥] لهم ومناهضة سلاطين هذه الدول لحكم الأئمة، على أنه كانت هناك فترات قصيرة ومتقطعة خلال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، تمكن خلالها بعض الأئمة من بسط نفوذهم على صنعاء وذمار[١٠٦]، وهى الفترة الممتدة من حوالي عام (٨٤٤هـ/ ١٤٤٠م) حتى عام (٩٠٩هـ/ ١٥٠٣م)[١٠٧].

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة الزيدية قامت في اليمن في أواخر القرن الثالث الهجري/ ومطلع القرن العاشر الميلادي على أساس ديني، وهى الدولة الإسلامية العربية الوحيدة التي واصلت حكمها وحافظت على كيانها أكثر من ألف عام منذ قيامها حتى ثورة اليمن الوطنية في عام (١٣٨٠هـ/ ١٩٦٢م)، وقد عاصر الدولة الزيدية في اليمن كثير من الدول التي قامت أيضًا هناك وعاشت مدة ثم أصبحت في ذمة التاريخ، وكان لكل منها علاقات بدولة الأئمة الزيديين، كما كان للكثير منها حروب معها[١٠٨].

وقد ظهرت أهمية حكم الأئمة في اليمن في فترة الحكم العثماني الأول، إذ كان هو التنظيم السياسي الوحيد، الذي اصطدم به العثمانيون في اليمن وظلوا يقاومونه إلى أن تم جلاؤهم عنها في أواخر عام (١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م)[١٠٩] وبعد زوال الحكم العثماني عنها تمتعت البلاد اليمنية باستقلالها الذاتى لمدة قرنين من الزمان تحت حكم الأئمة الزيديين[١١٠]، ومنذ أواسط القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، أى منذ عهد الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم (١٠٥٤ –

١٠٨٧هـ / ١٦٤٤ - ١٦٧٦م). بدأ نفوذ الأئمة ينتشر في جنوب اليمن، فقد استولت جيوش الإمام على يافع[١١١] وحضرموت ولحج[١١٢] وعدن، كما شمل سلطانه كثيرًا من تهامة، ويرجع ذلك إلى عدم وجود فئات مناوئة للأئمة في هذه المقاطعات البعيدة، وبخاصة بعد جلاء العثمانيين عن اليمن للمرة الأولى[١١٣].

هذا ويعتبر عهد الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم من أزهى عهود الإمامة الزيدية في اليمن[١١٤]، ويتضح ذلك جليًا من أن حكم الأئمة في اليمن بعد وفاته في عام (١٠٨٧هـ/ ١٦٧٦م) قد واجه كثيرًا من الثورات وحوادث التمرد والانتفاضات القبائلية والتي كانت كثيرًا ما تنشب نتيجة للمنازعات بين أسرة آل القاسم أنفسهم؛ فقد عاشت اليمن طوال حكم الأئمة القاسميين فترة من الفوضى والقلاقل والفتن، وكانت القبائل قد سئمت هذا الوضع الذي أصبح فيه معظم الأئمة من آل القاسم يتكالبون على الحكم، غير عابئين برعاية الأمة أو بنشر العدل وإقرار الأمن في البلاد، هذه البلاد التي تفرقت شيعًا وأحزابًا نتيجة لقيام عدة أئمة في وقت واحد، وكل منهم يقود الحملات ضد منافسه ويؤلب عليه القبائل، بل لقد حدث أن قام خمسة أئمة خلال خمس سنوات فقط[١١٥]، الأمر الذي لم يكن سببًا في إضعاف البلاد وتأخرها فحسب، بل شجع الحكام المحليين في أرجاء اليمن على الانفصال والاستقلال، فانفصلت حضرموت، وأعلن شيخ قبيلة العبادلة[١١٦] نفسه مستقلاً في لحج عام (١١٤١هـ/ ١٧٢٨م)، كما سيطر على عدن بعد أن تحالف مع جاره سلطان يافع في عام (١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م)، واتفقا على أن يتبادلا معًا خراج[١١٧] عدن بالمناوءة، أما القسم الشمالى من اليمن فكان الأئمة الزيدون قد أسندوا حكمه لآل خيرات الذين قسموه فيما بينهم إلى قطاعات منفصلة، ثم استقلوا عن الأئمة وانصرفوا إلى مصالحهم الشخصية عن مصالح رعاياهم؛ فقاسى اليمنيون من جراء ذلك أشد المتاعب والأهوال، ولم تنعم بلادهم بالوحدة السياسية[١١٨].

واستمر الوضع على هذا الحال، مما أدى في النهاية إلى دخول قوات محمد على باشا اليمن في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وهنا تبدأ مرحلة جديدة من مراحل العلاقات المصرية اليمنية ولكن بملامح ومعــالم مختلفة نظرًا لاختلاف الزمان والظروف السياسية التي أحاطت بالبلدين، وهــذا مــا سوف نتناوله بالدراسة والتحليل من خلال الفصول القادمة.

هوامش التمهيد

(١) محمد محمد سطيحة: اليمن شماله وجنوبه، معهد الدراسات الإســلامية، القــاهرة، ١٩٧٢، ص٧.

(٢) باب المندب: هو الفتحة الجنوبية لمدخل البحر الأحمر يبعد عن قرية (ذُباب) من الجهة الجنوبية بمسافة ٣٦ ك. م. ومن (المخا) ٨٤ ك.م. وهو من المضايق المهمة في مدخل البحــر الأحمــر الجنوبي؛ لأنه يسيطر من الجنوب على البحر العربي المتصل بالمحيط الهندي، ومن جبال المندب ((الشيخ سعيد)) وارتفاعه ٣٠٠ متر من سطح البحر، وبشرقيه جبل (المنهلى) وهو أعلا منه، وهناك سلاسل جبال بركانية أخرى كجبل (مراد) وجبل (العقد) وغيرها.(انظر: إبــراهيم أحمد المقحفي، معجم المدن والقبائل اليمنية، دار الكلمة، صنعاء، ١٩٨٥، ص٤١١، ٤١٢؛ عبد الله بن على الوزير، تاريخ اليمن خلال القرن الحادي عشر الهجــر – الــسابع عــشر الميلادي ١٠٤٥ – ١٠٩٠هـــ/ ١٦٣٥ – ١٦٨٠م، المسمى تاريخ طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى، تحقيق محمد عبد الرحيم جازم، ط١، مركز الدراسات والبحــوث الــيمنى، صنعاء، ١٩٨٥، ص١٨٢).

(٣) الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمذاني: صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد بــن علــى الأكــوع الحوالى، دار اليمامة، الرياض، ١٩٧٧، ص٦٥.

(٤) جودة حسنين جودة: العالم العربي، دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص٢٣٦؛ شبه الجزيرة العربية، دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت، ص١٠٨.

(٥) جودة حسنين جودة: العالم العربي، ص٢٧٦؛ شبه الجزيرة العربية، ص١٤٨.

(٦) فيليب رفلة: الدولة العربية اقتصادياتها وجغرافيتها، ط١، سعد الدين للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٠٥.

(٧) عدن: ميناء مهم عند مضيق باب المندب، وقد سميت بعدن بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وهي محاطة بالجبال من ثلاث جهات، جبل شمسان (العر) من الغرب والشمال، وجبل صبرة من الجنوب الغربي (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي، مرجع سابق، ص٢٧٩).

(٨) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٩٣، م٨٨، بتاريخ ١٠ ذي العقدة ١٢٥٤هـ/ ٢٥ يناير ١٨٣٩م؛ F. O, No9, dat 26 January 1839.

(٩) عسير: هي عبارة عن المنطقة الغربية من شبه الجزيرة العربية الواقعة إلى جنوب الحجاز وشمال اليمن. (انظر: صلاح أحمد هريدي علي، عسير تحت الحكم العثماني (١٢٨٩ – ١٣٣٦هـ/ ١٨٧٢ – ١٩١٤م)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص١٢).

(١٠) محمد محمد سطيحة: مرجع سابق، ص١٠.

(١١) حرض: وهي مدينة أثرية عثر تحت أنقاضها على آثار حجرية مما يدل على حضارتها وقدمها، وهي تقع في أوائل اليمن من جهة مكة، وقد سميت بهذا الاسم نسبة إلى حرض بن خولان بن عمرو بن مالك بن حمير. (انظر: الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني، مرجع سابق، ص١٢٥؛ إبراهيم أحمد المقحفي، مرجع سابق، ص١١٦؛ شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي، معجم البلدان، تحقيق، فريد عبد العزيز الجندي، جـ٢، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ص٢٨٠).

(١٢) محمد محمد سطيحة: مرجع سابق، ص١١، ١٢.

(١٣) المرجع السابق: ص١٥.

(١٤) محمد محمد سطحية: مرجع سابق، ص١٧.

(١٥) محمد عبد الغني سعودي: الوطن العربي، المكتبة النموذجية، القاهرة، د.ت، ص٢٠٩.

(١٦) طه عبد العليم رضوان: في جغرافية العالم الإسلامي، الدول العربية جـــ٢، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢١٩.

(١٧) طه عبد العليم رضوان: مرجع سابق، ص٢١٩- ٢٢٠.

(١٨) كان الاستعمار البرتغالي في العالم الإسلامي والعالم العربي أول استعمار غربي في المنطقة الإسلامية إذ بدأ مع مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، فهو البدايات الأولى زمنيًا التي قام بها الاستعمار الأوروبي بالاتجاه نحو البلدان الإسلامية لاحتلالها أو لاستعمارها وضمها إلى إمبراطورياته ثم تلتها بعد ذلك أسبانيا، ومن هنا كانت بدايات الاستعمار الغربي في العالم الإسلامي تمثل بالحملات العسكرية البرتغالية وليس بحملات عسكرية للدول الأوروبية الأخرى إذ أن الدول الاستعمارية الأوربية الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا لم تبزغ هيمنتها بقوة تجاه العالم الإسلامي إلا بعد ذلك بأكثر من قرنين من الزمن في الوقت الذي شهدت قوى البرتغال وأسبانيا الاستعماريتين نوعًا من التراجع بعد ظهور موجات الاحتلال البريطاني والفرنسي على الساحة الدولية، فالبدايات الاستعمارية في البلدان الإسلامية كانت تقترن بالإمبراطورية البرتغالية والحملات العسكرية التي نظمتها نحو مناطق الشرق ومناطق الجنوب من العالم. (انظر: علاء طاهر، العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة، ط١، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣٣٢، ٣٣٤) حيث حاولت السيطرة على عدن وجزر سقطرى وبريم وكمران من خلال محاولتها للوصول إلى موانئ جدة والسويس، والسيطرة على الأقطار الإسلامية المطلة على البحر الأحمر، مثل، مصر، والحجاز، والسودان، واليمن بعد أن نجحت في السيطرة على المدن الإسلامية المزدهرة بشرق إفريقيا ومملكة هرمز وجزر البحرين في الخليج العربي. (انظر: رأفت الشيخ: التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية، ط١، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٧٩).

(١٩) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ – ١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص٣٣.

(٢٠) السيد مصطفي سالم: الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨ – ١٦٣٥، ط٣، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص٦٩.

(٢١) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص٣٣.

(٢٢) قامت الدولة الطاهرية على أنقاض الدولية الرسولية في عام (٨٥٨هـ/ ١٤٥٤م) وذلك بعد أن تنازل لهم عن الحكم أخر الرسوليين الذي نفي خارج اليمن. (انظر: أيمن فؤاد سيد، مصادر تاريخ اليمن في العصر الإسلامي، مج٧، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٧٤، ص١٨٩).

(٢٣) الظافر عامر الثاني بن عبد الوهاب: تولى عرش السلطنة من عام (٨٩٤هـ/ ١٤٨٩م) إلى عام (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) حيث لقى مصرعه وهو يدافع عن وطنه. (انظر: أيمن فؤاد سيد، مرجع سابق، ص٧).

(٢٤) الغوري: هو السلطان الأشرف قانصوة الغورى، تولى عرش السلطنة في عام (٩٠٦هـ/ ١٥٠١م) ومات في موقعة مرج دابق عام (٩٢٢هـ/ ١٥١٦م). (انظر: جرجى زيدان، كتاب تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الآن مع فذلكة في تاريخ مصر القديم، جـ٢، ط٣، مطبعة الهلال، ط٣، مصر، ١٩٢٥، ص٣٧٨؛ محمود رزق سليم، الأشرف قانصوة الغوري، دار مصر للطباعة، مصر، د.ت، ص٥؛ ناصر الأنصاري، موسوعة حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم مع صورهم وأعلامهم ورموزهم، ط٤، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩١، ص١٠٢).

(٢٥) محمد عبد العال أحمد: بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجية في عهدهما ٦٢٨ – ٩٢٣هـ/ ١٢٣١ – ١٥١٧م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص٤٩١.

(٢٦) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص٣٨، ٣٩؛ تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الرشاد، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص٦٥.

(٢٧) جدة، مدينة تقع في منطقة مكة المكرمة على دائرة عرض ٣٠َ و ٢١ْ وخط طول ١٠َ و ٣٩ْ، وتبعد حوالي ٧٣ كم غربي مدينة مكة المكرمة. (انظر: وزارة الشئون البلدية والقروية، أطلس السعودية الوضع الراهن ١٤٠٧هـ، المملكة العربية السعودية، د.ت، ص٧).

(٢٨) المماليك، هم الرقيق الأبيض الذين اعتمد عليهم حكام الشرق الأدنى الإسلامي، ولاسـيما في مصر والشام، في صراعهم ضد بعضهم البعض من خضم الفوضى السياسية التي نـشبت مخالبها في هذه الأنحاء عقب وفاة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي، وكان أولئك الحكام المتنازعون يشترون المماليك في سن الطفولة من عناصر مختلفة من الأتراك والمغول والـصقالبة والأسبان والألمان والجراكسة .. وغيرهم، ثم ينشئوهم تنشئة عـسكرية وسياسـية خاصـة ليكونوا عدهم في الصراع المرتقب، وبدأ عنصر المماليك يتزايد في جيوش أولئك الحكام مما أدى إلى ازدياد دورهم في الحياة السياسية في مصر والشام منذ أخريـات القـرن الـسادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي. (انظر: سعيد عبد الفتاح عاشور: العصر المماليكى في مـصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥، ص١٤٥). هذا وينقسم حكم المماليـك في مصر بين دولة المماليك البحرية التي امتد حكمها من عام (٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م) إلى عـام (٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م) ودولة المماليك البرجيـة أو "الجراكـسة" والـتي بـدأت في عـام (٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م) وانتهت مع فتح العثمانيين لـمصر في عـام (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م). (انظر: جوان فوتشر كنج، معجم تاريخ مصر (من الفتح العربي إلى نهاية عهد الـسادات)، ترجمة، عنان على الشهاوي، مراجعة، عاصم الدسوقي، المجلس الأعلـى للثقافـة، القـاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص٣٠).

(٢٩) سعيد عبد الفتاح عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر والـشام، دار النهـضة العربيـة، القاهرة،١٩٩٦، ص٢٩٩.

(٣٠) جلال يحيى: مصر الحديثة ١٥١٧ – ١٨٠٥، منـشأة المعـارف، الإسـكندرية، ١٩٦٩، ص٥٨.

(٣١) محمد عبد العال أحمد: مرجع سابق، ص٥٠٠.

(٣٢) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص٤٢.

(٣٣) الريس، جمعها رويسا: وقد عمل في قيادة المراكب الشراعية على أنواعها ربابنة تعلموا فنون الملاحة منذ طفولتهم كنوتية وبحارة، وامتلكوا الخبرات العلمية التي كانت تؤهلـهم لقيـادة المراكب، حتى يتجنبوا المخاطر التي تعترض عملية الملاحة وخاصة في مواسم تقلـب الـريح والعواصف، وكان ذلك يؤدى إلى غرق العديد من المراكب أو جنوحها، واقتضى ذلـك أن

يتمتع ربابنة المراكب بمهارات وخبرات، حتى أصبحت قيادة المراكب مرتبة لا يصل إليها البحارة إلا بعد عمل طويل مع ربابنة أكثر خبرة وأبعد تجربة، وقد عرفت الوثائق المختلفة ربابنة المراكب تسمية شائعة هي الرَويسا ومفردها ريس. (انظر: عبد الحميد حامد سليمان، الملاحة النيلية في مصر العثمانية ١٥١٧ – ١٧٩٨، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٧٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٩).

(٣٤) السيد مصطفي سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص٩٦؛ جلال يحي، العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ت، ص٣٩٧.

(٣٥) محمد عبد العال أحمد: مرجع سابق، ص٥١٢.

(٣٦) السيد مصطفي سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص٩٩.

(٣٧) محمد عبد العال أحمد: مرجع سابق، ص٥١٣.

(٣٨) السيد مصطفي سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص٩٩.

(٣٩) محمد يحيى الحداد: تاريخ اليمن السياسي، دار الهنا، القاهرة، ١٩٧٦، ص٣٠٦؛ عبد الله بن أحمد الثور، مختصر من تاريخ اليمن، دار الاستقلال، القاهرة، ١٩٧٩، ص٨٠.

(٤٠) عبد العزيز سليمان نوار: الشعوب الإسلامية ، الأتراك العثمانيون الفرس مسلمو الهند، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص١٠٠.

(٤١) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي (١٥١٦ – ١٩٢٢)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص٩٦.

(٤٢) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص٤٤، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ص٧٥.

(٤٣) زبيد، مدينة يمنية حصينة ذات تاريخ سياسي وعلمي عريق، تقع في سهل تهامة إلى الجنوب من ميناء الحديدة. (انظر: عبد الله بن على الوزير، مرجع سابق، ص٥٨).

(٤٤) صنعاء، عاصمة اليمن وأكبر مدنها وأقدمها تاريخًا، وكان يحيط بها سور ضخم ترجع أقدم أجزائه إلى أيام الأيوبيين، ومازلت معالمه باقية، وقد كتب عن صنعاء الكثير من الكتاب العرب والمستشرقين، وأطنب في الثناء على جودة هوائها، واعتدال مناخها الكثير من الشعراء والأدباء. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي، مرجع سابق، ص٢٥٢، ٢٥٣).

(٤٥) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص٤٥.

(٤٦) مؤلف مجهول: مخطوط ملوك عثمان ونوابهم بمصر القاهرة إلى غاية تاريخه، نسخة مصورة تحت رقم ٢٣٨١، بمكتبة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، عن النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤٠٨، من المكتبة التيمورية، ص٨؛ أحمد شلبى بن عبد الغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العينى، تحقيق، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٧٨، ص٣؛ CL. Huart: Histoire Des Arabes, Tome II, Libraririe Paul Geuthner, Paris, 1913, p.253; Charles Augustus Murray, A short memoir of Mohammed Ali, Bernard Quaritch, London, 1898, p.23.

(٤٧) السيد مصطفي سالم: مرجع سابق، ص١١١.

(٤٨) صلاح أحمد هريدي علي: دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٣٦٧.

(٤٩) محمد محمود السروجي: سياسة مصر العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثورة عسير (١٨٦٤ – ١٨٦٦)، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مج ٩، مطبعة جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٥٦، ص٩٣، ٩٤.

(٥٠) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص٤٩.

(٥١) عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص٩٩.

(٥٢) خاير بك، هو والى مصر من قبل السلطان سليم العثماني من (شعبان ٩٢٣هـ/ أغسطس ١٥١٧م) وتوفي عام (٩٢٨هـ/ ١٥٢٢م)، وكانت مدة ولايته خمس سنوات وثلاثة أشهر. (انظر: فؤاد فراج، تاريخ المدينة القديمة ودليل المدينة الحديثة، مج٣، جـ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٣، ص٤٨٦؛ ناصر الأنصاري، مرجع سابق، ص١٠٥). * بك، تعنى كبير، أو أمير، أو حاكم، أو رئيس. (انظر: محمد على الأنسي، قاموس اللغة العثمانية المسمى الدراري اللامعات في منتخبات اللغات (يحتوى على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة في اللغة العثمانية)، بيروت، ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، ص١١٥).

(٥٣) حلمي محروس إسماعيل، تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص١٦.

(٥٤) راغب العلي وآخرون: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٧، ص٧٢.

(٥٥) c.l Huart : Op.cit , p . 253 ، السيد مصطفي سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص١١٣، ١١٤.

(٥٦) باشا: كلمة تركية ما زال أصلها الاشتقاقي خلافيًا فقيل، إنها من (بساش أغسا) أي رئيس الأغوات، أو كبير الخصيان، وقيل، إنها من الكلمة الفارسية (بادشاه)، وقيل، إنها من (بساش) بمعنى الرأس والرئيس، كما كان يطلق في مصر على رجال الجيش إذا صاروا ألوية، وعلى أعيان المدنيين ووكلاء الوزارات ومحافظي الأقاليم وكبار التجار وملاك الأراضي، وقد ألغى هذا اللقب في مصر عام (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م). (انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص٣٦).

(٥٧) سليمان باشا الخادم: تولى ولاية مصر مرتين المرة الأولى عام (٩٣١هـ/ ١٥٢٤م) وحاز على ثقة السلطان سليمان فظل في منصبه عشر سنوات حتى عام (٩٤١هـ/ ١٥٣٤م) والمرة الثانية من عام (٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م) إلى عام (٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م) (انظر: فؤاد فراج: مرجع سابق، ص٤٨٦؛ ناصر الأنصاري: مرجع سابق، ص١٠٥، ١٠٦).

(٥٨) أحمد حسين شرف الدين: اليمن عبر التاريخ (من القرن الرابع عشرقبل الميلاد إلى القرن العشرين) دراسة جغرافية، تاريخية، سياسية شاملة (مزينة بالصور والخرائط)، ط١، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٦٣، ص٢٦١؛ أحمد عبد الرحيم مصطفي: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣، ص٩٨.

(٥٩) محمد يحيى الحداد: مرجع سابق، ص٣١٥.

(٦٠) مخا: ميناء تجارى مهم يقع على ساحل البحر الأحمر، بالغرب من مدينة تعز بمسافة ٩٤ ك. م(انظر: إبراهيم أحمد المقحفي، مرجع سابق، ص٣٦٧، ٢٦٨).

(٦١) يحيى بن الحسين بن القاسم: غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، تحقيق، سعيد عبد الفتاح عاشور: مراجعة، محمد مصطفي زيادة، ق٢، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٨، ص٦٨٤، ٦٨٥.

(٦٢) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص٥٣؛ تاريخ مصر الحديث ، ص٨٩.

(٦٣) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢ – ١٩١٨، الهيئة المـصرية العامـة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص٢٠.

(٦٤) السيد مصطفي سالم، تكوين اليمن الحديث، اليمن والإمام يحيى ١٩٠٤ – ١٩٤٨، معهـد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٣، ص٢١.

(٦٥) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٢٠.

(٦٦) داود باشا: تولى ولاية مصر عام (٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م)، وظـل بهـا إلى أن تـوفي عـام (٩٥٦هـ/ ١٥٤٩م). (انظر: ناصر الأنصاري، مرجع سابق، ص١٠٦).

(٦٧) بيرى باشا: ولد في غاليبولى بتركيا عام ١٤٦٥م ولقد انضم الريس بيرى إلى قوات البحرية النظامية العثمانية وشارك في الفتح العثماني لمصر ١٥١٧م، وفي عام ١٥٤٧م صدر مرسـوم بتعيينه قائدًا للقوات البحرية المصرية العثمانية، ويعتبر الريس بيرى، رائـد مـن رواد رسـم الخرائط في الأدب الجغرافي العثماني ومن أشهر مؤلفاته "كتاب البحرية". وكانـت وفاتـه في القاهرة ١٥٥٤م. (محمد حرب: العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصرى للدراسات العثمانية، القاهرة، ١٩٩٤، ص٢٧١ – ٢٨٠).

(٦٨) صلاح أحمد هريدى: دراسات في تاريخ العرب ، ص٣٦٨.

(٦٩) أزدمر باشا: تولى ولاية اليمن عام (٩٥٦هـ/ ١٥٤٩م) بقى بها لمدة سبع سنين ونـصف، سلك معهم فيها السيرة الحسنة، والسلوك الحسن، مع الرضا التام مع الرعايا، مال الفقـراء والمشايخ إليه في المساجد والزوايا، وشكر العسكر من حسن مقابلته، ولطف مكالمته ومجاملته، وطرح عنه التكلف في مأكله وملبسه، ولزم التقشف التام في مقامه ومجلسهواستمر على هذا الحال إلى أن رغب في الاعتزال عن ولاية اليمن، وكان له مـا أراد في عـام (٩٦٢هـ/ ١٥٥٤م). (انظر: قطب الدين النهروالى، البرق اليماني في الفتح العثماني (تاريخ الـيمن في القرن العاشر الهجري مع توسع في أخبار غزوات الجراكسة والعثمانيين لذلك القطر)، تحقيق، حمد الجاسر، دار التنوير، بيروت، ١٩٨٦، ص١٠٥، ١١٧، ١١٨).

(٧٠) قطب الدين النهروالى، مصدر سابق، ص١١٧.

(٧١) الإمام المطهر: هو أكبر أبناء الإمام شرف الدين الزيدى، وقد أراد والده أن يعهد بالإمامـة لابنه على دون المطهر بحجة أنه لا يصلح لها حيث كان به عرج نتيجـة إصـابته في إحـدى

المعارك؛ فخرج على والده وتولى الإمامة في عام (٩٦٦هـ/ ١٥٥٨م)، كما صمد أمام محاولات الدولة العثمانية التي تهدف إلى القضاء على القوى المحلية في اليمن، حتى أصبح رمزًا للمقاومة اليمنية ضد الحكم العثماني، واستمر يعمل على توطيد نفوذ الإمامة الزيدية في اليمن وإخراج العثمانيين منها إلى أن توفي في عام (٩٨٠هـ/ ١٥٧٢م). (انظر: عفاف مسعد السيد العبد: دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر (١٥٦٤ – ١٦٠٩م)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٨٧، ١٨٨).

(٧٢) السيد مصطفي سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص٢٣٥.

(٧٣) سنان باشا: تولى سنان باشا ولاية مصر مرتين، المرة الأولى في (٢٤ شعبان ٩٧٥هـ/ ٢٣ فبراير ١٥٦٧م) واستمر بها إلى أن خرج منها بعد تكليفة بإعادة فتح اليمن في عام (٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م) ونظرًا لجهوده في فتح اليمن، فقد منح باشوية مصر للمرة الثانية، من عام (٩٧٩هـ/ ١٥٧١م) حتى عزل عنها في عام (٩٨٠هـ/ ١٥٧٢م). (انظر: مؤلف مجهول، مصدر سابق، ص١٤، ١٥).

(٧٤) كانت القبائل العربية تحصل على الاقطاعات نظير قيامهم بالخدمة الحربية في العصر المملوكي وقد تمتع زعماء العربان بالاستقلال المحلى المحدود، ووراثة المشيخات في قبائلهم ونواحيهم، مما لم يتح لأمراء المماليك بل للسلاطين أنفسهم. وكان الزعيم البدوي لهذه القبائل يعرف باسم شيخ العرب، وقد حصل بعض المشايخ على لقب أمير وبعد الفتح العثماني لمصر، أبدى السلطان سليم تقديره لقوة القبائل العربية في مصر، وللدور الذي قاموا به إثناء الفتح، فأقرهم في امتيازاتهم التي كانت لهم في العصر المملوكي. (انظر: عفاف مسعد السيد العبد، مرجع سابق، ص١١٨، ١٤٢).

(٧٥) صنجق: لفظ تركي ويعنى العلم، ثم أطلق اللفظ على القسم الإداري كما أصبح يطلق على حاكم هذا القسم، ثم أصبحت الصنجقة رتبة عسكرية عُليا، يتقلدها كبار الأمراء والمماليك. (انظر: أحمد شلبي بن عبد الغنى، مصدر سابق، ص١١٧).

(٧٦) جوامك: مفردها جامكية وهى من الفارسية (جامة) بمعنى اللباس، ومعناها اللغوي دولاب الملابس أو بدل ملابس، والجامكية في الاصطلاح الجراية الشهرية تعطى من غلة الوقف، فهي من ناحية أجر، ومن ناحية منحة. (انظر: أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق، ص٥٩).

(٧٧) مؤلف مجهول: مصدر سابق، ص١٤.

(٧٨) الكشاف: جمع كاشف، وهو لقب كان مستعملاً زمن السلطنة لمملوكية أطلق على الموظفين الذين كانوا يتولون الإدارة في الأقاليم واستمر هذا الاصطلاح في العهد العثماني، وعرفـــت المنطقة التي كان يحكمها باسم (كشوفية)، وقد قسم قانون نامة – مصر ولاية مـــصر إلى ١٥ كشوفية، ولكن يبدو أن عدد هذه الكشوفيات قد زاد عند نهاية القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي إلى ما يزيد عن الثلاثين. (انظر: عفاف مسعد السيد العبـــد، مرجـــع سابق، ص٩٢).

(٧٩) المتفرقة: لم يشر قانون نامة مصر لهذا الأوجاق، فقد تأسس لأول مرة عـــام (٩٦٢هـــ/ ١٥٥٤م) من المماليك الذين كانوا يحرسون القلاع الرئيسة في مصر، ثم انتسب إليه أنـــاس جلبوا خصيصًا من الأستانة، وهذا الأوجاق من المشاة والفرسان، وقد اختص بخدمة الباشـــا والديوان؛ لذا عرف باسم (متفرقة ديوان مصر) وكذلك الدفاع عن حدود مصر وثغورهـــا وامداد القلاع المحيطة بمصر بالجند بمشاركة الفرق الأخرى، وإن كان الجزء الأكبر يقع علـــى عاتق المتفرقة، هذا بالإضافة للاشتراك في الإمدادات المطلوبة للسلطان، والحملات التي توجه داخل مصر للقضاء على المتمردين على الدولة، وكان يشرف أيضًا على تـــسهيل القوافـــل ونقل الغلال، ومختلف البضائع والمهمات بين الصعيد، والقاهرة، والسويس، وقد منح أفـــراد هذا الأوجاق الكثير من الامتيازات، فقد خصصت لهم مرتبات عالية تفوق التي كان يتقاضها أعضاء الفرق الأخرى، ولكن بازدياد نفوذ الإنكشارية والمماليك في القـــرن الثـــاني عـــشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي أصبحت هذه الطائفة ميدانا لنفوذهم. (انظـــر: ليلـــى عبـــد اللطيف أحمد،، الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعـــة عـــين شمـــس، القـــاهرة، ١٩٧٨، ص٢٢٤؛ أحمد عبد العزيز على عيسى، العلاقات بين ولاية مصر والدولة العثمانية في القرن السابع عشر، رسالة دكتوراه غير منـــشورة، كليـــة الآداب بدمنـــهور، جامعـــة الإسكندرية، قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية، عام ١٤٢٥/ ٢٠٠٥م، ص٥٠)

(٨٠) البلوكات: هي عبارة عن الوحدات الصغرى التي ينقسم إليها الأوجاق، والأوجاق كلمـــة تركية تطلق على طائفة أو فرقة من الجند. (انظر: أحمد السعيد ســـليمان، مرجـــع ســـابق، ص٤٤، ١٩٤؛ عفاف مسعد السيد العبد، مرجع سابق، ص٩٠، ٩٩).

(٨١) قطب الدين النهروالى: مصدر سابق، ص٢١١.

(٨٢) Abdelhamid El Batrk, Egyptian – Yemeni Relations (1819 – 1840) and Their Implications for British Policy in The Red Sea, In. P. M. Holt, Political and Social Change in Modern Egypt, Oxford University press, London, 1968, p.281 ؛ فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٢٣.

(٨٣) قطب الدين النهروالى: مصدر سابق، ص٣؛ عفاف مسعد السيد العبد: مرجع سابق، ص١٦٧، ١٦٨.

(٨٤) قطب الدين النهروالى: مصدر سابق، ص٤٤٥، ٤٥٨.

(٨٥) السيد مصطفي سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص٣٠٠.

(٨٦) صعدة: مدينة تاريخية تقع في الشمال من صنعاء بمسافة ٢٤٣ك.م، وهي على ارتفاع ٢٢٦١ مترا من سطح البحر. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي: مرجع سابق، ص٢٤٨، ٢٤٩؛ أبي الضيا عبد الرحمن الربيع: قرة العيون بأخبار اليمن الميمون، تحقيق، محمد بن على الأكوع الحوالى، ط٢، صنعاء، ١٩٨٨) ص١١٤، ١١٥).

(٨٧) مؤلف مجهول: مصدر سابق، ص٢٢، ٢٣؛ السيد مصطفي سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص٣٥٧، ٣٦٩.

(٨٨) عمر عبد العزيز عمر: مرجع سابق، ص٢٠٢؛ صلاح أحمد هريدى: دراسات في تاريخ العرب ، ص٣٧٠.

(٨٩) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٢٤.

(٩٠) السيد مصطفي سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص٣٩٧.

(٩١) المرجع السابق: ص٤٠٠؛ عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص٢٠٣؛ أحمد عبد العزيز على عيسى: مرجع سابق، ص٣٨.

(٩٢) السيد مصطفي سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص٤٠٠؛ عمر عبد العزيز عمر: مرجع سابق، ص٢٠٣؛ أحمد عبد العزيز على عيسى: مرجع سابق، ص٣٨.

(٩٣) D. C. Hogarth, Arabia, At The Clarendon press, Oxford, 1922, p.99 ؛ فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٢٥.

(٩٤) همايونى: بمعنى قوى أو مسعود أو مبارك أو سامي، وكانت تستخدم في كـل أمـر يتعلـق بالسلطان، فيذكر (خط همايون) بمعنى فرمان صادر من السلطان (سراي همايون) بمعنى سراي السلطان، وأيضًا (در سفر همايون) أي الجند المرسلين للسلطنة، ومنها (توقيع رفيع همـايون واصل أوليجق) وهى جملة تفتتح بها الفرمانات بعد ديباجة الألقاب، ومعناها سيصل التوقيـع الهمايونى الرفيع، وكذلك (سفن همايون) أي أسطول السلطنة. (انظر: ليلى عبـد اللطيـف أحمد،، مرجع سابق، ص٤٥٧).

(٩٥) أمير الحج: هو قائد قافلة الحجاج المصرية التي كانت تخرج سنويًا من القاهرة إلى الأراضـي المقدسة وتضم حجاج مصر وشمال إفريقية، وهو المسئول عن حفظ مال صرة الحرمين وكسوة الكعبة وكذلك الغلال التي كانت ترسل كل عام إلى أهالي الحجاز، ودفع أذية العربان عـن الحجاج إما بمعروف إما بحرب، وكان عادة يعين من بين بكوات المماليك. (انظـر: عفـاف مسعد السيد العبد، مرجع سابق، ص١٤٥).

(٩٦) قطب الدين النهروالى: مصدر سابق، ص١٢١، ١٢٢؛ راغب العلى وآخـرون: مرجـع سابق، ص٧٢، ٧٣.

(٩٧) قطب الدين النهروالى: مصدر سابق، ص١٢٦، ١٢٨، ١٣٦.

(٩٨) السيد مصطفي سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص٣٨٤.

(٩٩) مؤلف مجهول: مصدر سابق، ص١٣؛ قطب الدين النهروالى: مـصدر سـابق، ص١٢٣، ١٢٥.

(١٠٠) مؤلف مجهول: مصدر سابق، ص١٣؛ قطب الدين النهروالى: مـصدر سـابق، ص١٥١، ١٥٤.

(١٠١) السيد مصطفي سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص٤٠٦.

(١٠٢) محمد محمد سطيحة: مرجع سابق، ص٦٦، ٦٧.

(١٠٣) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٥٣.

(١٠٤) السيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث، ص١٨، ١٩؛ فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٥٤، ٥٥.

(١٠٥) أهم الدول اليمنية التي عاصرت حكم الأئمة في اليمن:- دولة بني زياد (٢٠٣ - ٢٩١هـ/ ٨١٨ - ١٠٠٠م) وكان مقرها زبيد، ودولة بني يعفر (٢٥٢ - ٢٩٣هـ/ ٨٧٦ - ١٠٠٣م) وكان مقرها شبام. وكان بنو يعفر ونوابهم في صنعاء من أشد المعارضين للإمام الهادي. وقد دارت بين الإمام الهادي وبين بني يعفر وخلفائهم من آل الضحاك وآل طريف العديد من المعارك، ودولة بن نجاح (٤٠٣ - ٥٥٥هـ/ ١٠١٢ - ١١٦٠م) وكان مقرها زبيد، ودولة الصلحيين (٤٣٩ - ٥٣٢هـ/ ١٠٤٧ - ١١٣٧م) وكان مقرها صنعاء، ودولة بني زريع (٤٦٧ - ٥٦٩هـ/ ١٠٧٠ - ١١٨٣م) وكان مقرها عدن، ودولة الأيوبيين في اليمن (٥٦٩ - ٦٢٦هـ/ ١١٨٣ - ١٢٢٨م) وكان مقرها زبيد ودولة بني رسول (٦٢٦ - ٨٥٨هـ/ ١٢٢٨ - ١٤٥٣م) وكان مقرها تعز، ودولة بني طاهر (٨٥٨ - ٩٢٣هـ/ ١٤٥٣ - ١٥٢٦م) وكان مقرها المقرانة. (انظر: أحمد فخري: اليمن ماضيها وحاضرها، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٧، ص١٥٢ - ١٥٤؛ محمد محمد سطحية: مرجع سابق، ص٥٤ - ٦٢).

وكما أوضحنا سابقًا فقد خضعت معظم بلاد اليمن في عهدهم إلى الحكم المملوكي بمصر والذي أعقبه مباشرة الحكم العثماني الأول لليمن.

(١٠٦) ذمار: مدينة كبيرة جنوبي صنعاء بمسافة ٩٩ك.م، وهي على ارتفاع ٢٣٠٠ متر من سطح البحر. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي: مرجع سابق، ص١٦٧).

(١٠٧) محمد محمد سطيحة: مرجع سابق، ص٦٦، ٦٧.

(١٠٨) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٥٣.

(١٠٩) السيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث، ص١٧.

(١١٠) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٢٨.

(١١١) يافع: بلدة في الشمال الشرقي من عدن في المنطقة المعروفة باسم (سر وحمير)، وتنسب إلى يافع بن قاول بن بريم ذي رعين الأكبر وهي منطقة غنية بالآثار. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي: مرجع سابق، ص٤٦٩).

(١١٢) لحج: مخلاف من مخاليف اليمن في منتهاه في الجهة الجنوبية، وهو مترامي الأطـراف يحـده غربًا سواحل باب المندب والمخا وشرقًا يافع وجنوبًا ساحل عدن وشمالاً صـهيب والـضالع (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي: مرجع سابق، ص٣٥٥؛ أبي الضيا عبد الرحمن الربيع مـصدر سابق، ص١٣٨).

(١١٣) السيد مصطفي سالم: تكوين اليمن الحديث، ص٢١؛ محمد محمد سطيحة: مرجع سـابق، ص٦٩.

(١١٤) السيد مصطفي سالم: تكوين اليمن الحديث، ص٢١.

(١١٥) محمد محمد سطيحة: مرجع سابق، ص٦٩، ٧٠.

(١١٦) العبادلة: من قبائل خولان بن عمرو بن الحاف في بلاد صعدة. (انظـر: إبـراهيم أحمـد المقحفي: مرجع سابق، ص٢٧٤).

(١١٧) الخراج، هو مقدار معين من المال، أو الغلال، أو الطعام، ويكون الخراج حصة عينيـة ممـا خرج من الأرض، وما يؤخذ من الفلاحين هدية، مثل، الغنم، والدجاج، وغيرة من خـيرات الريف. (انظر: تقى الدين أبي العباس أحمد بن على المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، مج١، جـ١، مكتبة الثقافية الدينيـة، القـاهرة، د.ت، ص١٩١).

(١١٨) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٢٨.

الفصل الأول

العلاقات السياسية

إن من الأهمية بمكان أن نبدأ دراسة العلاقات المصرية اليمنية في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، بدراسة العلاقات السياسية؛ لأنها هي الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين البلدين فيما بعد، وبناءً على ذلك فسوف يتم التعرض في هذا الفصل لدراسة العلاقات السياسية بين مصر واليمن من خلال الحديث عن الدور الذي قامت به قوات محمد علي في شبه الجزيرة العربية من أجل القضاء على الدعوة السلفية، بالإضافة إلى الجهود التي بذلها الجيش المصري من أجل القضاء على فلول السلفيين في شمال اليمن الذي أدى إلى تطور الأحداث بعد ذلك وتمكين الجيش من الإستيلاء على معظم الموانئ الساحلية والمدن الداخلية لليمن مستغلاً في ذلك حالة الضعف الشديدة التي وصلت إليها الإمامة هناك إلى جانب اضطراب الأوضاع الداخلية لليمن، علاوة على توضيح موقف إمام اليمن من التوغل المصري في بلاده والجهود التي بذلها من أجل مقاومة هذا الزحف الذي أصبح يهدد نفوذه وسلطانه في تلك المنطقة، مع إلقاء الضوء على الثورة التي قامت بها قبائل يام وعسير على الوجود المصري في تلك المناطق، وأخيرًا تتبع أساليب الضغط السياسي والاقتصادي التي اتبعتها بريطانيا لتصفية الوجود المصري في اليمن. هذا وسوف نتناول هذه النقاط على النحو التالي:

أولاً :قوات محمد علي في شبة الجزيرة العربية:

وصل محمد علي عن طريق الزعامة الشعبية، إلى الحكم في مصر في (١٢ ربيع الأول ١٢٢٠هـ/ ١٣ مايو ١٨٠٥م)، وكل آماله أن تستمر ولايته في مصر،

وكذلك التغلب على العقبات التي تقف في وجه استمراره في هذه الولاية، والتي حصرها في: الأمراء المماليك، الذين يريدون استعادة نفوذهم في حكم البلاد، والأخطار الخارجية، التي كانت تتمثل في الصراع الإنجليزي الفرنسي، حول مصر، ومحاولة السيطرة عليها، وبخاصة من جانب الإنجليز، والزعامة الشعبية، التي أوصلته إلى الحكم، وقدر بثاقب نظرة خطورتها على وضعه في الحكم، وكانت الأماني تراوده في التخلص من هذه العقبات، التي رأي أنها ستحد من حكمه لمصر، التي أصبحت قوام آماله السياسية[١].

وفى الوقت الذي وصل فيه محمد علي إلى منصب ولاية مصر، كان نفوذ الدعوة السلفية[٢] التي نادى بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١١١٥ – ١٢٠٦هـ/ ١٧٠٣ – ١٧٩٢م) في نجد – قلب الجزيرة العربية – قد امتد ليشمل الحجاز ونجد والأجزاء الشمالية من اليمن، وفى هذه الأثناء رأي إمام اليمن في ذلك العهد المتوكل على الله أحمد (١٢٢٤ – ١٢٣٢هـ/ ١٨٠٩ – ١٨١٦م) أن يستنجد بالسلطان العثماني محمود الثاني (١٢٢٣ – ١٢٥٥هـ/ ١٨٠٨ – ١٨٣٩م) وواليه على مصر محمد علي؛ لإنقاذه من هجمات السلفيين الذين اجتاحوا الأجزاء الشمالية من بلاده، محاولين نشر دعوتهم المتعارضة مع المذهب الزيدي الذي كان يقوم عليه حكمه في اليمن، والذي كان يجتذب عن طريقة ولاء أتباعه، فرد عليه كل منهما وأرسلا له هدايا قيمة ووعداه بالمساعدة[٣].

وتخوفت الدولة العثمانية من أن يمتد نفوذ السلفيين إلى العراق والشام، فأرسلت أوامرها إلى ولاتها هناك بأن يقوموا بحملات لصد الغزاة، ولكن لم يستطع والى بغداد ووالى دمشق أن يحققا أمل السلطان العثماني في القضاء على الدعوة السلفية[٤]؛ فاستنجد السلطان العثماني بمحمد علي والى مصر وطلب منه في (شوال

١٢٢٢هـ/ ديسمبر ١٨٠٧م) إرسال حملة إلى الحجاز لمحاربة السلفيين والقضاء عليهم(٥).

وأغلب الظن أن هذا التكليف، أول دافع لمحمد علي إلى التطلع السياسي الواسع، في مد نفوذه إلى خارج حدود مصر، فقد بدأت منذ تلك اللحظة تتسع دائرة طموحاته السياسية، وقد كان حصيفًا في تطلعه، واتبع أسلوب التريث والتروى والمماطلة، قبل إقدامه على قبول التكليف، وإن لم يعلن رفضه، معللا تريثه، تارة بسوء الأحوال الاقتصادية، لانخفاض مياه النيل، وعدم ري معظم الأراضي المصرية، وقلة إنتاجها، وتارة أخرى بالأخطار الداخلية التي تهدد ولايته، من جانب الأمراء المماليك ومحاربتهم له، وتارة ثالثة بتخوفه من الأطماع الإنجليزية في الاستيلاء على مصر، هذا فضلاً عن تخوفه من سليمان باشا والى الشام المعادي له، والمؤيد للأمراء المماليك(٦)، وعدم توفر العداد الحربي والسفن الكافية والجنود المعدين للقيام بهذه الحملة عبر البحر الأحمر إلى الحجاز(٧).

ولا شك أن الدولة العثمانية فزعت من هذا التوسع السلفي وخشيت أن يعيد تاريخ الفتح العربي نفسه، وأحست الدولة بحاجتها الماسة الى تغيير سياستها السلبية إزاء الولايات التابعة لها إذا كانت تريد البقاء لإمبراطوريتها، ورأي السلطان محمود الثاني أن يعيد الأمن والاستقرار في الحجاز واليمن، ويقضى على الدعوة السلفية التي كادت تودى بدولته، وعلى الرغم من أن بلاد العرب لم تكن من المناطق الغنية التي تحرص الدولة العثمانية على المحافظة عليها، فإن بقاءها في يد السلطان العثماني كان أمرًا لابد منه حتى تتم المظاهر الشكلية للدولة العثمانية، وحتى لا يقع الشك في مقدرته على حماية "الحرمين الشريفين" الأمر الذي كان يجعل لدولته كيانًا في العالم الإسلامي(٨).

غير أن الدولة العثمانية في ذلك الوقت كانت تقاسى الأمرّين من اختلال نظام الإنكشارية(٩) الذي كان مصدر قوة الدولة ودعامتها وتوسعها، ولكن هذا النظام

فقد تدريجيًا كل مزاياه، وتحول في نهاية الأمر إلى معول هدم في شئون الحرب والإدارة على السواء، وصارت الحروب التي تخوض غمارها الدولة كثيرًا ما تنتهي بـالهزائم، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى اختلال نظام الحكم من جميع الوجوه، وخاصـة في الأقطار العثمانية البعيدة عن عاصمة الدولة، ولم يجد السلطان تحت يده القوة اللازمة للقضاء على السلفيين[١٠]، فأعاد السلطان طلبه على محمد علي في عام (١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م) وأمره بالإسراع في إعداد الحملة الحجازية على أن يتولى قيادتها بنفسه[١١].

ويتضح من الوثائق نية محمد علي في الاستجابة لرغبة الباب العـالي وتنفيـذ أوامره، فقد عمد إلى أن يعد للحملة ما ينبغي من كامل العدة والعتاد، ولذلك سافر في (المحرم ١٢٢٦هـ/ يناير ١٨١١م) إلى السويس؛ كي يشرف بنفسه على إتمـام أسطوله البحري الذي أعده خصيصًا لنقل الجنود والذخيرة عبر البحـر الأحمـر إلى موانئ الحجاز، كما حرص على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير المؤن والذخيرة، ولقد بلغ من بعد نظره وحيطته أن أرسل أحد أعيان تجار القاهرة المسمى سعيد أحمد المـلا إلى الحجاز كي يستطلع أحوال السلفيين ويجمع ما يمكن من المعلومات عـن مبلـغ قوتهم، ورأي مع ذلك تعذر إجابة السلطان إلى ما أراد من حيث توليه قيادة الحملة، فمركزه بالقاهرة – وهو الذي لا يزال محتاجًا إلى توطيـده – لا يـستطيع تركـه والابتعاد عنه في الوقت الحالي في رحلة مجهولة المصائر، لهذا وكل قيادة الحملة إلى ابنه الثاني طوسون وكان لا يزال في السادسة عشرة من عمره[١٢].

ولقد كان المماليك كما تشير الوثائق يمثلون أهم العقبات التي تحول دون قيام محمد علي بتنفيذ أوامر السلطان وإرسال حملة الحجاز، ومن هنا جاء حرص محمـد علي على التخلص منهم أولاً في مذبحة القلعة حيث أرسل يفيد السلطان بقيامه بقتل أغلبية المماليك في (٩ صفر ١٢٢٦هـ/ ٥ مارس ١٨١١م)، كما قـام بإرسـال رؤسهم المقطوعة إلى الأستانة[١٣]، ولما استتب الأمر لمحمد علي بمصر بقضائه علـى

المماليك في مذبحة القلعة، لم يجد لديه من الأعذار ما يبرر التأجيل، فبادر بالاستجابة إلى طلب الباب العالي واعتزم إرسال الحملة إلى الحجاز حتى تحقق هدفها، وهو القضاء على السلفيين هناك(١٤).

غير أن إقدام محمد علي على خوض غمار هذه الحملة الشاقة يجعلنا نتساءل عن دوافع ذلك، حيث يرى بعض المؤرخين أن محمد علي وجد في هذه الحرب فرصة لتمكين سلطته ورفع شأنه وشأن مصر، خاصة وأن الدولة العثمانية قد أرسلت لإخمادها حملات عدة ولكنها فشلت، فرأي محمد علي أنه إذا نجح حيث أخفقت الدولة العثمانية واستطاع بقوة جيشه أن يقضي على السلفيين ويستخلص منهم الأراضي المقدسة. فمن غير شك سيتوطد مركزه وتسمو مكانته حيال الدولة العثمانية، فلا تعود تفكر في عزله أو تغييره، ولا تستطيع أن تعامله معاملة سائر الولاة الذين كانت تتصرف فيهم بالعزل أو النقل، بل يدعوها تطور الحوادث إلى أن تعامله معاملة الند للند، أو الحليف للحليف، ويتدرج مركزه من والى تابع إلى حاكم مستقل(١٥).

أضف إلى ذلك إبعاد الجانب الأكبر من قواته غير المنظمة من الألبانيين وغيرهم ممن كانوا دائمًا مصدر القلاقل والتمرد والعصيان، كما جعل هذه الحملة ذريعة لطلب المال على هيئة ضرائب يدفعها الأهالي بحجة حاجته إلى المال لإنفاقه في مهمة دينية، وهى استرداد الحرمين الشريفين وتأمين الطرق التي يسلكها الحجاج إلى مكة، إلى جانب تحقيق أمنية من أعز أمانيه، وهى أن يصبح لمصر أسطول كبير في البحر الأحمر(١٦).

ويتضح لنا من دراسة وثائق هذه المرحلة أن محمد علي كان يرنو إلى هدف أكبر من وراء الإقدام على هذه الحملة ألا وهو رغبته في مد نفوذه والسيطرة على بلاد الشام، حيث أرسل خطابًا إلى الباب العالي – عقب مذبحة المماليك وقبل خروجه إلى حملة الحجاز -- يلتمس فيه عزل سليمان باشا من ولاية الشام(١٧)*، ولم

يكتف محمد علي بذلك، بل طلب أيضًا أن تحال إليه ولاية الشام قبــل أن يتحــرك جيشه إلى بلاد العرب؛ لكي يرسل حملتين تخرج إحداهما من مصر والأخــرى مــن الشام، وبذلك يضمن لنجاح المهمة الشاقة التي كلفه بها السلطان، ولكن هذا الطلب لقى معارضة في الأستانة؛ لذا قرر محمد علي أن يغض الطرف مؤقتا عن تمسكه بولاية الشام[١٨]، وهنا يتجه بطموحاته نحو أرض شبه الجزيرة العربية كخطوة أولى، مستغلا الشرعية التي أعطاها السلطان له في إرسال جيوشه إلى تلك البقاع[١٩].

بعد انتهاء الاستعدادات البحرية الخاصة بحملة الحجاز، اتجه محمــد علــي إلى ميناء السويس مع قوة المشاة البالغ عددها ٧ آلاف جندي، توطئة لإبحار هذه القوة من هناك إلى الحجاز حيث أعد في ميناء السويس لهذه الغاية ٦٣ سفينة، وقــد قــام بإرسال هذه القوة إلى موانئ الحجاز بعد تقسيمها إلى قسمين: أبحر القسم الأول منها في (١٩ رجب ١٢٢٦هـ/ ١٠ أغسطس ١٨١١م) على أن يأخذ طريقه إلى ميناء ينبع[٢٠] رأسًا، كما أبحر القسم الثاني في (٥ شعبان ١٢٢٦هـــ/ ٢٥ أغــسطس ١٨١١م) إلى ميناء ينبع أيضًا على أن تعــرج ســفنه علــى مينــائي الوجــه[٢١] والمويلح[٢٢]؛ لتنزل فيها طائفة من الجنود والعتاد، ثم تواصل سيرها إلى ينبع حيــث تنزل فيها باقي جنود وعتاد هذا القسم[٢٣].

وقبل إبحار قوة المشاة إلى موانئ الحجاز أمر محمد علي قادة هذه القــوة بــأن يرابطوا في ينبع دون أن يتجاوزوا حدودها إلى أن يصل جيش ابنه طوسون أحمد باشا إلى أطراف ينبع، وزودهم بالتعليمات المطلوب اتباعها بمجرد وصول جيش ابنــه إلى هناك، وعلى أثر قيامه بهذه المهمة عاد إلى القاهرة وأخذ يعمل في إعداد جيش ابنــه طوسون باشا، وتسهيل أسباب قيامه إلى الحجاز في خلال أيام قلائل[٢٤]، ولم يمــض وقت طويل على إبحار هذه الحملة حتى وصلت الأخبار إلى محمــد علــي في (غــرة رمضان ١٢٢٦هـ/ ١٩ سبتمبر ١٨١١م) بأن قواته هناك تمكنت من الاســتيلاء

على ميناء الوجه والمويلح وينبع دون مقاومة تذكر على الإطلاق، وتم تخليصها من أيدي السلفيين – أو الوهابيين كما أطلقت عليهم الوثائق – دون أن تمس أهليها بأدنى سوء، ثم بعد ذلك أخذت القوة العسكرية ترابط في هذه القلاع المذكورة حتى يصل الباشا القائد العام للحملة إليها(٢٥).

وفي (١٠ رمضان/ ٢٨ سبتمبر) من نفس العام، سار طوسون باشا في طريقه إلى ينبع على رأس ٢٠٠٠ من الفرسان و٢٠ مدفعًا، وعندما وصل إليها انضم إلى القوات الموجودة هناك، وأخذ يعد العدة من أجل فتح المدن الرئيسة الموجودة في الحجاز، التي يسيطر عليها السلفيين، وتخليصها من أيديهم وعندما علم سعود الكبير بوصول هذه القوات جمع جيشًا من نحو ١٥ ألف مقاتل عهد بقيادته إلى ابنه الأكبر عبد الله، وتعطينا الوثائق وصفًا لهذا الجيش فتذكر أنه كان ((يمتاز بالخفة المعروفة عن البدو فكل جمل يركبه رجلان، معهما من الزاد ما يقوتهما ٢٠ يومًا: قربة للماء وزق (وعاء) لدقيق الشعير، وكان الرجال يقنعون من الطعام ببعض الدقيق المخلوط بالماء، على أنهم وإن كانوا رجالا ذوى جلد وشجاعة منشؤها التعصب للعقيدة، كان يعوزهم النظام وحسن التسليح الذي امتازت به القوات المصرية))(٢٦).

وبعد معارك عنيفة دارت بين قوات محمد علي وقوات السلفيين كان النصر في النهاية حليف قوات محمد علي حيث تمكنت من الاستيلاء على المدينة المنورة في عام (١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م)، وأرسل طوسون باشا خطابًا إلى والده مرفق به ٣ آلاف زوج من آذان القتلى، كما أرسل إليه المفاتيح الفضية للحرم النبوي، ومفاتيح قلعة المدينة، والتي أرسلها بدوره إلى الباب العالي(٢٧)، وقد عبر الجبرتي عن استيلاء طوسون على المدينة المنورة بقوله: ((وفي يوم الجمعة ١٥ ذي القعدة ١٢٢٧هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٨١٢م، وصل مبشرون من ناحية الحجاز، وهم أتراك على الهجن، والخبر عنهم أن عساكرهم وصولوا إلى المدينة المنورة، ونزلوا بفنائها))(٢٨) ولقد تمكنت هذه القوات أيضًا من الاستيلاء على مكة(٢٩) والطائف(٣٠) في العام التالي؛ لذا

قام طوسون باشا بإرسال خطابًا إلى والده يبشره فيه بفتح الحرمين الشريفين ودخولهما في حوزة السيادة العثمانية مرة أخرى، طالبًا منه إبلاغ الباب العالي بهذا النصر المبين[٣١]، وهكذا تمكنت قوات محمد علي من فتح الحجاز، وأصبح ينادى باسم السلطان العثماني من جديد من فوق المنابر في الأراضي المقدسة[٣٢]، كما يصور الجبرتي الاحتفالات المصرية بهذه المناسبة بقوله: ((في يوم الثلاثاء ٧ صفر ١٢٢٨هـ/ ٩ فبراير ١٨١٣م، وردت بشائر من البلاد الحجازية باستيلاء العساكر على جدة، ومكة من غير حرب، فضربوا مدافع كثيرة، ونودى في صبح ذلك اليوم بزينة المدينة ومصر وبولاق[٣٣]، فزينوا خمسة أيام أولها الأربعاء وآخرها الأحد))[٣٤].

وعلى الرغم من هذا النصر الجزئي الذي حققه طوسون باشا على السلفيين في الحجاز فإنه لم يتمكن من تحقيق هدفه الأكبر، وهو القضاء النهائي على السلفيين، إذ ظلت كافة القبائل المنتشرة في أرجاء الحجاز من الشمال إلى الشرق خاضعة للسلفيين؛ فقرر محمد علي أن يتوجه بنفسه إلى شبه الجزيرة العربية للإشراف على تطهير البلاد من السلفيين[٣٥]، وإن دل ذلك فإنما يدل على مدى حرص محمد علي على ألا يفشل في حملة الحجاز، التي من الممكن أن يترتب عليها ضياع هيبته في الداخل والخارج[٣٦]، ومن أجل ذلك خرج محمد علي مسافرًا إلى الحجاز في (٢٨ شعبان ١٢٢٨هـ/ ٢٧ أغسطس ١٨١٣م)، وحمل لوازمه من مصر على السفن المرتبة بالسويس والقصير، وقد وصلت حملته إلى ينبع بعد إقلاعها من السويس بستة أيام، وكان قوام هذه الحملة ٦٠ من رجال حاشيته، و٢٠٠٠ من مشاته أرسلوا عن طريق البحر الأحمر، أما القوات واللوازم التي أرسلت برا فكانت عبارة عن ٢٠٠٠ فارس، و ٨ آلاف جمل محملة بالأثقال[٣٧].

ثانيا : محمد علي وفتح اليمن:

بعد وصول محمد علي على رأس قواته المتجهة إلى الحجاز في (٥ رمضان ١٢٢٨هـ/ ١ سبتمبر ١٨١٣م)، أخذ يعد العدة من أجل القضاء على قوة السلفيين داخل الأراضي الحجازية وما حولها، وفى هذه الأثناء وصلت الأخبار إليه بأن عربان عسير وشمال اليمن يناصرون السلفيين ويقاومون وحدات جيشه في الحجاز ويلحقون الضرر بها[٣٨]. واتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها محمد علي إلى إبراهيم أفندي[٣٩](مهردار[٤٠] مكة)، التي أخبره فيها بأنه وصل إلى مسامعه اجتياز بعض القادة اليمنيين (التابعين للسلفيين) على رأس ١٥ فارسًا من تربة[٤١] لمهاجمة قوات محمد علي المرابطة بجدة[٤٢].

لذلك اتخذ محمد علي من مكة قاعدة للزحف على تربة من أجل الاستيلاء عليها؛ للقضاء على السلفيين المرابطين هناك، وعهد بهذه المهمة إلى ولده طوسون باشا، ولكنه لم يتمكن من الاستيلاء عليها وفشل في القيام بهذه المهمة، حيث وجد مقاومة عنيفة من قبل السلفيين هناك[٤٣]، عندئذ تبين لمحمد علي مدى اعتماد السلفيين على عربان عسير وشمال اليمن في مناوشة القوات التابعة له المرابطة بالأراضي الحجازية فاستقر رأيه على إرسال حملة للاستيلاء على قنفذة[٤٤]، وكانت هي الميناء الرئيس لمنطقة عسير، والقاعدة الرئيسة لسفن السلفيين في البحر الأحمر، ولذا كان من الضروري لمحمد علي أن يستولى على هذا المنفذ الحيوي، لضمان النجاح في السيطرة على شبه الجزيرة العربية، وقد تمكنت قواته من السيطرة عليها عام (١٢٣٠هـ/ ١٨١٤م) دون مقاومة تذكر[٤٥]، وقد أمر محمد علي بتحصين هذا الميناء استعدادًا للزحف إلى داخل اليمن، كما أبقى حامية هناك تتألف من ١٢٠٠ ألف جندي، غير أن قائد الحامية فاته أن يحتل عين الماء التي تحصل المدينة منها على المياه اللازمة، فاحتلها العربان وساندهم السلفيون بقيادة طامى بن

شعيب[٤٦] أمير عسير، فلم تنجح محاولات جنود محمد علي لاستعادتها، ولم يجد قائدهم وسيلة لإنقاذ جنوده من الظمأ سوى إخلاء قنفذة والعودة إلى جدة، فنجا من الحامية من استطاع ركوب السفن، بينما قتل السلفيون عددًا كبيرًا ممن أدركوهم[٤٧]، أما الذين نجوا في السفن فقد مات أكثرهم جوعًا وعطشًا في الطريق[٤٨].

ويصف الجبرتي هذا الحدث بقوله: ((في يوم الأحد ٢٩ رجب ١٢٢٩هـ/ ١٧ يوليو ١٨١٤م، وصلت القافلة من ناحية السويس، وأخبر الواصلون عن واقعة قنفذة، وما حصل بها بعد دخول العسكر إليها، وذلك أنهم لما ركبوا عليها برا وبحرا وكبيرهم محمود بيك، وزعيم أوغلى، وشريف أغا[٤٩]، ووجدوها خالية، فطلعوا إليها وملكوها من غير ممانع ولا مدافع، وليس بها غير أهلها، وهم أناس ضعاف فقتلوهم وقطعوا آذانهم، وأرسلوها إلى مصر ليرسلوها إلى إسلامبول (الأستانة)، وعندما علم العربان بمجيء الأتراك خلوا منها، ويقال لهم عرب عسير، وترافعوا عنها، وكبيرهم يسمى طامي، فلما استقر بها الأتراك ومضى عليهم بها نحو ثمانية أيام رجعوا عليهم وأحاطوا بهم، ومنعوهم الماء، فعند ذلك ركبوا عليهم وحاربوهم، فانهزموا وقتل الكثير منهم، ونجا محمود بيك بنفسه في نحو سبعة أنفار وكذلك زعيم أوغلى وشريف أغا، فنزلوا في سفينة وهربوا فغضب الباشا...))[٥٠].

وتعويضًا لما فقده محمد علي في قنفذة، أرسل إلى مصر، يطلب أدوات ومهمات وذخائر حربية وأموال، و٧ آلاف من العساكر، وبعد أن وصلت هذه الإمدادات إليه أخذ يعد العدة للزحف على أماكن تجمع السلفيين، وقد ساعد على ذلك وفاة سعود الكبير في (جمادى الأولى ١٢٢٩هـ/ إبريل ١٨١٤م) أمير الدولة السعودية الأولى، فاستغل محمد علي الفرصة، وشدد هجماته على نواحي شبه الجزيرة العربية، وسير حملة لاحتلال وادي زهران – حصن عسكري للسلفيين بين الحجاز

واليمن -، وبعد حصاره استطاع القائد السلفي طامى بن شعيب أن يحول الدفة لصالحه(٥١)، فهاجمهم واضطرهم إلى الانسحاب، كما تعقبهم إلى داخل الحجاز وحاصرهم في الطائف، ولكن محمد علي نجح في أن يخدع السلفيين بذكائه فأوهمهم بقدومه إلى الطائف، على رأس قوة كبيرة، مما اضطرهم إلى الانسحاب، ورفع الحصار عن المدينة خوفًا من مواجهته(٥٢).

ولعل من أهم التطورات التي حدثت أثناء وجود محمد علي في الحجاز هو استيلاء قواته على بيشة(٥٣) ورنية(٥٤)، وهما يعدا مفتاح اليمن من جهة الشمال الشرقي(٥٥)، كما تمكن من تذليل سائر القلاع والحصون الكائنة في عسير وشمال اليمن التي كان يسيطر عليها السلفيون، برغم المتاعب والصعوبات المضنية التي واجهته هو وقواته في مقاومة القبائل اليمنية الموجودة في عسير وشمال اليمن التابعة للسلفيين، ثم اتجه بعد ذلك إلى الشاطئ وتمكن من الاستيلاء على ثغر قنفذة الذي فشلت قواته في الاستيلاء عليه قبل ذلك، وبذلك اطمأن محمد علي على تأمين قواته من ناحية الجنوب من خطر هجمات عربان القبائل اليمنية التابعة للسلفيين والمعادية له في عسير وشمال اليمن وعاد راجعًا إلى مكة(٥٦).

غير أن محمد علي لم يمكث في شبه الجزيرة العربية لكي يتابع النصر الذي أحرزه، بل اضطر إلى مغادرة البلاد لعدة أسباب، منها: طول ابتعاده عن القاهرة وتدبير الباب العالي المؤامرات لعزله في غيبته، وتمرد الجنود بسبب محاولة تطبيق النظام الجديد في الجيش (وهو التنظيم العسكري على النسق الفرنسي)، وبسبب الأنباء التي وصلته من فرار نابليون من منفاه في جزيرة ألبا، فقد توقع محمد علي اضطراب الأحوال السياسية في أوربا إثر فرار الإمبراطور السابق، وكان محمد علي يبغى المحافظة على باشويته؛ فترك شئون الحملة لابنه طوسون وعجل بالعودة إلى القاهرة التي وصلها في(٦ رجب ١٢٣٠هـ/ ١٤ يونية ١٨١٥م) (٥٧)، ونظرًا لسوء حالة طوسون باشا الصحية فقد لحق بوالده وعاد إلى القاهرة في (١٦ ذي القعدة

١٢٣٠هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨١٥م)، ولكن القدر لم يمهله بمصر طويلاً فقد وافته المنية بها في (٧ ذي القعدة ١٢٣١هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٨١٦م) متأثرًا بمرض الطاعون(٥٨).

وفى خلال هذه الأحداث قدم إلى حسن باشا نائب محمد علي في الحجاز أميران يمنيان، هما: على بن حيدر، ومنصور بن ناصر، يشكوان عمهما حمود وريث حكم آل خيرات في المخلاف(٥٩) السليماني بشمال اليمن، وهذه الأسرة كانت تدين بالولاء لأئمة صنعاء، وكان حمود قد سجن ابن أخيه يحيى بن حيدر ظلمًا، كما كان يميل إلى السلفيين أحيانًا ويتقرب إلى محمد علي أحيانًا أخرى تبعًا لتطورات الموقف الحربي، فهو دائمًا يميل إلى الكفة الراجحة ولهذا انضم حمود إلى السعوديين بعد أن هددوا نفوذه في المنطقة، وقد طلب الأميران اليمنيان من حسن باشا أن يمدهما بقوة تمكنهما من الاستيلاء على اليمن باسم الدولة العثمانية والتخلص من استبداد حمود، وهكذا صاحب الأميران قوة من رجال محمد علي توجهت إلى عسير بقيادة سنان باشا، كما رافق أحدهما وهو على بن حيدر القوة الأخرى التي توجهت إلى تهامة بقيادة خليل باشا. وكانت هاتان الحملتان تمثلان البداية الفعلية لوصول قوات محمد علي إلى اليمن لتدعيم السيادة العثمانية هناك(٦٠).

ومنذ أن انتصرت قوات محمد علي على السلفيين في موقعة بسل بين الطائف وتربة في عام (١٢٣١هـ/ ١٨١٥م)، انسحب السلفيون إلى شمال اليمن، وحاول القائد السلفي طامى بن شعيب أن يلجأ إلى الشريف(٦١) حمود حاكم المخلاف السليماني، غير أن أنباء الهزيمة شجعت حمود على التنكر للسلفيين فطردهم من قلعة صبيا(٦٢) وأسر قائدهم طامى بن شعيب، كما رأي حمود من مصلحته أن يقيم علاقات ودية مع محمد علي خاصة بعد أن علم بانتصاراته على السلفيين، ولهذا سلم القائد السلفي الأسير لديه إلى رجال محمد علي دون أدنى مساومة، فأرسل طامى إلى مصر ورحل منها إلى الأستانة حيث طيف به في شوارعها، ثم أمر السلطان العثماني

بإعدامه، غير أن حمود تنكر لمحمد علي كما فعل من قبل مع السلفيين، واستجاب لنداء أشراف عسير الذين اتخذوا موقفًا معاديًا من قوات محمد علي المعسكرة هناك، ولهذا قام حمود بمهاجمتهم في عسير وألحق الهزيمة بقائدهم جمعة باشا، وعلى الرغم من أن قوات محمد علي عاودت هجومها على عسير بقيادة سنان باشا، فإن النصر كان حليف حمود في تلك المرة أيضا، فتراجع جنود محمد علي عن عسير وقتل قائدهم سنان باشا أثناء الانسحاب(٦٣).

حملة خليل باشا على شمال اليمن سنة ١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م:

بعد عودة طوسون، لم تنقض فترة طويلة حتى جاءت الأخبار من الحجاز بتمرد بعض القبائل بتحريض من السلفيين، وكان طوسون قد توفى في مصر في تلك الأثناء؛ فأسند محمد علي قيادة الجيش في الجزيرة العربية إلى نجله إبراهيم باشا(٦٤) الذي وصل إلى ينبع في (٧ ذي القعدة ١٢٣١هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٨١٦م)، وبعد عدة معارك دارت بينه وبين السلفيين ظهر إبراهيم باشا بقواته أمام الدرعية عاصمة السلفيين، واستطاع أن يسيطر عليها في (٨ ذي القعدة ١٢٣٣هـ/ ٩ سبتمبر ١٨١٨م)، وذلك بعد حصار دام ٧ أشهر، وبالاستيلاء على الدرعية، ضاق الخناق على السلفيين فجنحوا إلى الصلح والتسليم(٦٥)، وبذلك استطاع محمد علي، بعد ٧ سنوات متكاملة تحقيق هدفه، بإسقاط الدولة السعودية الأولى سياسيا، وإن لم يستطع القضاء على المبادئ التي قامت عليها الدولة، فهي مبادئ عقائدية، ليس من السهل انتزاعها من القلوب(٦٦).

ونتيجة لما سبق فقد كان على قوات محمد علي متابعة فلول السلفيين في شمال اليمن من أجل القضاء على البقية الباقية منهم هناك، وقد عهد إلى خليل باشا قيادة هذه الحملة، وتوضح لنا الوثائق موقف إمام اليمن في ذلك العهد وهو المهدي عبدالله ابن أحمد المتوكل بن على المنصور (١٢٣١ – ١٢٥١هـ/ ١٨١٦ – ١٨٣٦م)

من هذه الحملة، وكيف أنه كان يأمل لها النجاح، حيث وجد فيها فرصة ذهبية له سوف تخلصه من منافسين خطيرين، وهما: السلفيين، وأحمد بن الشريف حمود، الذي خلف أباه بعد وفاته في الحكم[٦٧]، ولذلك فقد أرسل إمام اليمن مكاتبتين إلى خليل باشا إحداهما إلى محمد علي، والأخرى له يوضح لهما فيهما موقفه من هذه الحملة، وقد قام خليل باشا بدوره بإرسال هاتين المكاتبتين إلى محمد علي مع رسالة منه بتاريخ (٢٨ المحرم ١٢٣٤هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٨١٨م) فحواها ((معروض من عبدكم أنه بساعة تاريخ عريضتي وردت مكاتبة مرسلة من إمام اليمن داخل كيس إلى عبدكم صاحب السعادة حسن باشا، وعندما فتحت للاطلاع على ما بها وجد بداخلها أيضًا مكاتبة لمولانا صاحب الدولة، وبالحال وضعت تلك المكاتبتين داخل عريضتي وتجاسرت على إرسالها لمقامكم العالي، وحيث أن الرجل الموفد من الإمام خصيصًا بهاتين المكاتبتين قد جاء القنفذة بحرًا ومر على من فيها، فقد أرسلها إلى طرف عبدكم وطلب الرد عليها، وبناء على ذلك فإن عبدكم أيضًا سيكتب للمشار إليه قائلاً، لقد أرسلنا مكاتبتكم التي لمولانا ولي النعم مع مخصوص، وسنشعره أننا قمنا بجيشنا جميعًا على ابن الشريف حمود، ولبيان ذلك تجاسرت بعريضة عبوديتي، والأمر والفرمان بمنه تعالي، بهذا الصدد لحضرة صاحب الدولة ولي النعم))[٦٨].

وما إن وصلت أنباء هذه الحملة إلى الشريف أحمد حتى استعد وزيره لمواجهة قوات محمد علي من ناحية عسير، غير أنهم عدلوا عن طريق عسير وتقدموا في حركة خاطفة تجاه مدينة أبي عريش[٦٩] عاصمة المخلاف السليماني، مما اضطر أحمد بن حمود أن يسرع في التحرك إلى هناك، وكان يدور في خلد ابن حمود أن مقصد خليل باشا هو فرض السيادة العثمانية على اليمن مع الإبقاء عليه أميرا في بلاده، لهذا تهاون في أمر المقاومة والدفاع، واطمأن إلى أنه سوف يستطيع بقواته من رجال قبائل همدان..[٧٠] وغيرهم من المرتزقة أن يقاوم جنود محمد علي للحصول على صلح يحقق أغراضه، ولكن جيش محمد علي بعد أن سيطر على صبيا واستولى على قلعتها، طلب

قائده من ابن حمود أن يحضر إلى معسكره للتفاهم معه، وقد قدم ابن حمود إلى معسكر خليل باشا معلنا طاعته وولاءه، فأمره خليل باشا بالعودة إلى أبي عريش، ونصّب مأمورًا يتولى إدارتها من قبله، كما طلب من ابن حمود أن يكتب إلى كافة عماله وحامياته في أرجاء البلاد بالتسليم، فصارت البلاد الواقعة من أبي عريش شمالاً إلى زبيد في الجنوب تحت إمرة خليل باشا(٧١)، أما الشريف أحمد بن حمود فقد بعث به خليل باشا إلى مصر هو وزوجه وأولاده، ولكن القدر لم يمهله بها طويلاً حيث توفى هناك بمرض الجدري(٧٢).

ويؤرخ الجبرتي لهذا الحادث بقوله: ((وصل جماعة هجانة من جهة الحجاز، وصحبتهم ابن حمود أمير يمن الحجاز، وذلك أنه لما مات أبوه تأمر عوضه، وأظهر الطاعة، وعدم المخالفة للدولة، فلما توجه خليل باشا إلى اليمن أخلى له البلاد، واعتزل في حصن له، ولم يخرج لدفعه ومحاربته كما فعل أبوه، وترددت بينهما المراسلات والمخادعات حتى نزل من حصنه، وحضر عند خليل باشا فقبض عليه، وأرسله مع الهجانة إلى مصر))(٧٣).

وبعد أن استقر الموقف في يد خليل باشا في اليمن في عام (١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م) بعث رسولا من قبله إلى المهدي عبد الله إمام صنعاء، ومعه رسالة من محمد علي تشير إلى أن قواته جاءت إلى اليمن لتخليص البلاد من ورثة الشريف حمود باعتبارهم من أتباع السلفيين، وإعادتها إلى الإمام، وطلب خليل باشا من إمام صنعاء، أن يوفد مندوبين من قبله للتفاوض معهم في أمر إعادة البلاد إليه(٧٤)، وقد اتفق الجانبان على أن تعاد جميع المناطق التي استولت عليها قوات محمد علي إلى سلطة إمام اليمن، مقابل أن يدفع الإمام ضريبة سنوية وقد تباينت الآراء حول تحديد قيمة هذه الضريبة؛ فقد ذكر الدكتور فاروق عثمان أباظة أنها كمية من محصول البن – لم يحدد مقدارها – (٧٥)، بينما ذكر الدكتور محمد حسن العيدروس في بعض مواضع من كتابه أنها حوالي ٣ آلاف قنطار(٧٦) بن ومبلغ من المال– لم يحدد قيمته – (٧٧)، وذكر

في موضع آخر أنها حوالي ٣ آلاف قنطار بن تستبدل بـــ ١٠٠ ألــف ريـــال[٧٨]* ووافقه هذا الرأي طارق عبد العاطي غنيم بيومي[٧٩]. في حين أن الوثائق قد أشارت إلى أنها بلغت ٣ آلاف قنطار بن و ١٠٠ ألف ريال[٨٠]. وترجح الباحثة الرأي الأخير لأنه من خلال الوثائق الرسمية الخاصة بهذه المرحلة.

ومن ثم أصبحت هذا الضريبة بمثابة ضريبة مفروضة على بلاد صارت منذ ذلك الحين تحت مظلة الحماية العثمانية[٨١]، وقد قبل الإمام ذلك رغم أنفــه، فقــد كانت حالة اليمن الداخلية مضطربة، والإمامة في حالة ضعف شديد لا تمكنها مــن التصدي لقوات محمد علي في بلاده[٨٢]، و الدليل على ضعفه الشديد موقفه السلبى تجاه حملة خليل باشا على شمال اليمن، بل على العكس من ذلك فإنه قد أبدى ترحيبه بها؛ لأنها سوف تخلصه من منافسيه على السلطة في بلاده، الذين لم يكن باســتطاعته القضاء عليهم بنفسه.

وعلى ذلك قام إمام صنعاء بإرسال مندوبين عنه لاستلام البلاد اليمنية الــتي سيطرت عليها قوات محمد علي، وذلك باستثناء مدينة أبي عريش التي اتفق الإمام مع قائد هذه القوات على أن يكون تسليمها لعلى بن حيدر، المنافس الأول للــشريف حمود ولابنه أحمد من بعده، أما خليل باشا فقد عاد إلى الحجاز بعد أن سلم ما فتحه من البلاد اليمنية للإمام الزيدي، وانتهت بذلك مهمته في بلاد اليمن[٨٣].

وهكذا أعادت قوات محمد علي الأراضي والموانئ اليمنية الواقعة تحــت ســيطرتها لإمام اليمن، ما عدا أبي العريش، وترجح الباحثة أن محمد علي احتفظ بهذه المدينة حــتى تكون خط رجعة له عندما تتيح له الفرصة فيما بعد لضم اليمن إلى حكمه المباشر.

تمرد القبائل في شمال اليمن وعسير وموقف محمد علي:

بعد الاتفاق الذي تم بين محمد علي وإمام اليمن على دفع ضــريبة ســنوية للسلطان العثماني، مقابل أن تعاد له الأراضي اليمنية التي استولت عليها قوات محمد

علي، قرر محمد علي الاكتفاء بما حققه من انتصار وعدم التوسع في الأراضي اليمنية، ويرجع ذلك لسببين مهمين، الأول: هو خوف محمد علي من موقف بريطانيا إزاء تحركاته على السواحل اليمنية، فإنها لن تقف مكتوفة الأيدي، إذا تجاوز محمد علي حدود معينة قد تؤثر على مصالحها في الشرق – وهو ما سيتم توضيحه فيما بعد – [٨٤] والسبب الثاني والأهم: هو أن محمد علي وجه اهتمامه بعد ذلك إلى تنفيذ مشروع آخر ألا وهو فتح السودان[٨٥]* لذا فإنه طرح مشروع فتح اليمن جانبا حتى تتهيأ له الظروف المناسبة لتحقيق سياسته التوسعية في الأراضي اليمنية.

وهكذا قرر محمد علي عدم التوسع في الأراضي اليمنية لتلك الأسباب، ولكن أحداثا وقعت هناك جعلته يتخذ منها موقفا حازما، ومن بين هذه الأحداث تمرد قبائل يام[٨٦]، ففي أواخر عام (١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م) أرسل أحمد باشا (محافظ مكة) – ابن أخت محمد علي – إلى محمد علي رسالة يخبره فيها أنه عندما ورد أمره الشريف إليه بشأن إرسال مندوب إلى إمام اليمن لاستجلاب بقية ١٠٠ ألف ريال و ٣ آلاف قنطار من البن المتعهد بها للدولة العثمانية،وصلته الأخبار بنزول ٤ آلاف أو ٥ آلاف من العساكر من قبيلة يام في جهات أبي عريش وأخذوا يطالبون الإمام بمرتبات مستحقة لهم عنده، وبدءوا ينهبون القرى المتفرقة وساروا نحو لحية وأحرقوا البلدة وخربوها، فالتجأ أهالي لحية عمومًا إلى جزيرة كمران[٨٧] الواقعة تجاههم، ثم توجه الثوار المذكورون ينهبون القرى في أثناء سيرهم إلى الحديدة[٨٨]*.

وقد عاد المندوب – ويدعى سعيد جاويش[٨٩] – الذي أرسله أحمد باشا إلى إمام اليمن ومعه أحد أتباع الإمام ومكاتبتان منه، و أفاد أن الإمام يلتمس تخفيض مقدار من الضريبة السنوية المذكورة، معللاً ذلك بسببين، الأول: هو كثرة الجراد في الأراضي اليمنية، والثاني: هو الخسائر التي أحدثتها قبيلة يام؛ وبناءً عليه قام بتحرير خطابات شديدة اللهجة إلى كل من الإمام ومفتي صنعاء وقاضيها لأجل إرسال البن الخاص بعام (١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م)، وعندما وصلت هذه الأخبار إلى محمد علي

أرسل إلى أحمد باشا قائلا له : ((اقتضت إرادتنا أن تحرروا خطابات قطعية الإفادة إلى طرف الإمام المشار إليه تكراراً قائلين فيها، إنه بالنظر إلى أن البن المذكور قد تعهد به لأجل المطبخ الهمايونى السلطاني وأعطيت بدله الأراضي الجسيمة، مثــل: الحجــاز، واليمن، وعرضت الكيفية للسدة السلطانية فتعلقت الإرادة الخسروية بإعطاء تلــك الأراضي وأخذ ذلك المقدار من البن بموجب السند المعطى من طرف الإمام يتبين عدم إمكان تخفيض حبة واحدة من البن المذكور، وأنه حيث يظهر أن التردد والتوقف في هذا الشأن يوجبان الاغيار وتكدر الخاطر لا يمكن لنا تجويز حصول هذا التكدر كما أنكم لا تجوزون ذلك، فتبعثوها مع رجالكم أصحاب الأقدام والأبرار الصالحين لهذا العمل مع ذكركم في هذه الخطابات: إذ قلتم أن طغيان قبيلة يام هو سبب (عــدم) إعطاء هذا البن فهيا حتى تقوموا أنتم من ذلك الطرف ونحن نقوم من هذا الطــرف ولنسع من الطرفين في دفع مضرات الطائفة المذكورة بالكلية، وأن لا تبدوا صــورة التساهل والملاينة في هذا الشأن قيد شعرة مع الإمام المشار إليه، وأن تقطعوا الكلام بالكلمات الأكيدة الشديدة المناسبة، وأن تضيقوا عليه بأسلوب حكيم، وأن تنجزوا هذه المسألة فتوافونا بأنباء الصورة التي تكتسبها كيفية المصلحة المذكورة)) (٩٠).

ومن خلال هذه المراسلات يتضح أن تمرد عساكر قبيلة يام كان مدفوعًا بسوء الأحوال الاقتصادية التي حلت بها، مما جعلها في حالة فقر، واضــطرها إلى القيــام بعمليات السلب والنهب هناك، كما أن سوء هذه الأحوال أدت أيضًا إلى عجز إمام اليمن عن سداد مرتبات العساكر من قبيلة يام مما جعلهم يقومون بــالثورة ضــده، ويتبين أيضًا أن إمام اليمن لم يكن يعطى الضريبة المفروضة عليه للدولة العثمانية على دفعة واحدة بل كان يسددها لهم على دفعات حسب ما تتيح له الظروف، الــشيء الذي كان يؤدى إلى تأخره في سدادها في بعض السنوات مما يؤدى إلى إرسال محمد علي لطلبها منه كما حدث في عام (١٢٣٥هــ/ ١٨٢٠م)، كما اتضح أيــضًا أن الإمامة وصلت إلى حالة شديدة من الضعف لدرجة أنها لم تستطع القضاء على هؤلاء

الثوار المتمردين عليها هناك، والحد من أعمال السلب والنهب التي قامت بها، مما دفع الإمام إلى أن يرسل إلى محمد علي يطلب منه تخفيض مقدار البن المقرر سنويًا للدولة العثمانية، ولكن محمد علي رفض طلبه هذا، وطلب منه بدلاً من ذلك ضرورة التعاون فيما بينهم للقضاء على هؤلاء الثوار.

ومما لا شك فيه أن الثورة التي قام بها هؤلاء المتمردون قد أزعجت محمد علي؛ فأولاّها كثيرًا من الاهتمام، وعمل منذ البداية على اتباع أسلوب الحكمة حيثما يستدعي الأمر استعمال الحكمة، واتباع أسلوب الشدة، في المواقف التي تتطلب ذلك لمعالجة هؤلاء المتمردين، أي أنه استخدم مزيجًا من أساليب الترغيب والترهيب في معظم أدواره، وتشير الوثائق إلى تبادل الرسائل بين محمد علي وقادته بالحجاز لمتابعة تطورات الموقف على التوالي، ووضع الخطط الكفيلة للقضاء على تلك الثورة قبل أن يستفحل خطرها ويصعب السيطرة عليها.

فقد أرسل محمد علي إلى أحمد باشا (محافظ مكة) في (٢٧ صفر ١٢٣٦هـ/ ٤ ديسمبر ١٨٢٠م) برسالة أخبره فيها بأنه علم من بعض الخطابات التي وردت إليه أن طائفة يام عندما أغاروا على لحية[٩١] نهبوا حوالي ٤٩٦٥٠ ريال فرانسة من تجار مشهورين بجدة – لم تذكر الوثيقة أسماءهم – كانت بذمة شركائهم كودائع، وعلى ذلك فقد أصدر الأوامر إليه بضرورة تحصيل جميع ما نهبته الطائفة المذكورة من أموال تجار جدة على الوجه المحرر، وإجراء الحق بتسليم تلك الأموال وردها لأصحابها، كما أمره أيضًا بأن يرسل إلى إمام اليمن يطلب منه تحصيل الأموال المنهوبة واستردادها من الطائفة المذكورة، بأن يزحف الإمام عليهم من الجنوب بينما يزحف أحمد باشا عليهم من الشمال ويقدموا على تحصيلها من المتمردين على أي حال من الأحوال[٩٢].

ونظرًا لحالة الضعف الشديدة التي كانت تعاني منها الإمامة في اليمن في تلك الفترة، فقد ظلت الرسائل المتبادلة بين الإمام ومحمد علي يطلب منه فيها تدخله من

أجل القضاء على هؤلاء الثوار؛ لأنه في تلك الظروف لم يكن لديه الإمكانيات الكافية التي تؤهله للقضاء عليهم بنفسه دون تدخل خارجي[٩٣]، حيث قامت قبائل العربان الساكنين في جوار صنعاء بشق عصا الطاعة ومحاصرة صنعاء، كما أن رجال يام قاموا بقطع طرق تهامة[٩٤].

وبناءً على ذلك فقد أرسل أحمد باشا إلى محمد علي في (٢٩ صفر ١٢٣٧هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٨٢١م) يطلب الاستئذان للتوجه بالعساكر التي تحت إمرته؛ لمقاومة قبائل العربان وقبيلة يام باليمن، والتمس منه إرسال قوة إضافية لهذا الأمر، ولكن محمد علي أمره بأن يتبع معهم في الوقت الراهن أسلوب الترهيب عن طريق إلقاء الرعب في قلوبهم بإظهار القوة من بعيد، ما دام لم يبد منهم تعدى على التابعين له هناك[٩٥].

ولكن في (غرة ربيع الآخر ١٢٣٧هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٨٢١م)، أرسل الشريف على بن حيدر (أمير أبي عريش) إلى محمد علي يخبره أن عساكر يام تحركوا من زبيد وهجموا على جهات لحية وقاموا بعمليات سلب ونهب واسعة النطاق وأغاروا على كل ما وجدوه من حيوانات وأموال..وغيرها، وليس هذا فحسب بل طلبوا من الشريف على بن حيدر ٢٥ ألف ريال فرانسة، وعندئذ أدرك محمد علي خطورة هؤلاء العربان على حكمه في اليمن؛ فأرسل إلى أحمد باشا يوبخه على وقوفه مكتوف الأيدي تجاه هذه الأعمال، كما حثه على ضرورة تدارك هذه الثورة والقضاء عليها، من خلال التعاون والتنسيق فيما بينه وبين محمد بن عون (أمير عسير) وعربان عسير التابعين له، من أجل مساعدة الشريف على بن حيدر للقضاء على تمرد هؤلاء العربان نهائيًا، وإعادة الأمن والاستقرار إلى تلك المناطق[٩٦].

كما أرسل محمد علي في (٩ ربيع الآخر ١٢٣٧هـ/ ٣ يناير ١٨٢٢م)، إلى على بن حيدر أيضًا وأخبره بأنه أصدر الأوامر إلى أحمد باشا بتقديم المساعدات

اللازمة له لمحاربة عساكر يام، ويطلب منه المثابرة على إخلاصه في محاربة عساكر يام الذي هو على يقين منه[٩٧].

وتوضح الوثائق أن محمد علي، في كل مراسلاته إلى أحمد باشا كان يصدر الأوامر إليه بأن يتبع الأسلوب الأمثل، في معاملة هؤلاء المتمردين إن كان بالشدة أو اللين، وأن يتخذ الوسائل والتدابير التي من شأنها أن تقر النظام بالحكمة والروية، وكان يطالبه دائما باظهار قوة الحكم وهيبته ولا يظهر لهم أي تهاون[٩٨]، ولعل مرجع ذلك أن محمد علي في تلك الفترة لم يكن لديه الإمكانيات الكافية من أجل إرسال قوات من عنده إلى هناك نظرًا لانشغاله بإخماد الثورات التي نشبت ضد الدولة العثمانية في بلاد اليونان وجزر البحر المتوسط[٩٩]*.

ولذلك فقد أرسل محمد علي إلى الشريف محمد بن عون (أمير عسير) في (١٧ ربيع الأول ١٢٣٨هـ/ ٢ ديسمبر ١٨٢٢م)، برسالة وضح له فيها تلك الظروف التي أحالت دون إرساله قوات من عنده إلى هناك لمساعدتهم في القضاء على تلك الثورة، وأمره في نهاية الرسالة بأن يتخذ الإجراءات الكفيلة التي تمكنه من السيطرة على هذه الثورة قبل أن يستفحل خطرها ويصعب السيطرة عليها[١٠٠].

ورغم الجهود التي بذلها محمد علي، وقواده في الحجاز وعسير من أجل القضاء على تمرد العربان هناك، فإن هذا التمرد امتد ليشمل قبائل ألمع[١٠١]، وعسير،وتهامة، ويرجع ذلك لسببين، أولهما: الخلاف الذي نشب بين الشريف محمد بن عون وأحد أقربائه على مجسمي، بسبب رفض الأخير مرافقته أثناء ذهابه إلى أحمد باشا للحاق به في وادي الدواسر، وثانيهما: وصول الأخبار إليهم بقتل إسماعيل باشا (سر عسكر السودان) ــ ابن محمد علي ــ في شندى[١٠٢]؛فأغتنم على مجسمي فرصة غياب محمد بن عون عن عسير، وأتخذ من الخلاف الذي نشب بينهما ذريعة وأثار ضده الشيخ قاسم شيخ قبيلة ألمع وثوار عسير وبدو تهامة، واتفقوا فيما بينهم،وقاموا بالهجوم ليلاً في (١٥ جمادى الأولى ١٢٣٨هـ/ ٢٨ يناير ١٨٢٣م) على عساكر البيادة

المرابطين في عسير، وقتلوا وجرحوا مقدار ١٠٠ منهم ونجا الباقي بتحصنهم في قلعتي حُسنُ وطبب، وما إن وصلت هذه الأخبار إلى محمد علي حتى اصدر أوامره إلى كل من أحمد باشا ومحمد بن عون باتخاذ التدابير اللازمة من اجل القضاء علـــى هـــذه الثورة، واعدا بإرسال قوات في اقرب فرصة ممكنة(١٠٣).ولم يكتف بهذا وحسب، بل اصدر الأوامر إلى الأشراف والعربان التابعين له في تلك المناطق؛ لمشاركة قواتـــه في القضاء على تلك الثورة(١٠٤).

ومما لا شك فيه أن كراهية قبائل المنطقة لحكم الأشراف هناك، الذين أصبحوا يدينون بالولاء والتبعية إلى محمد علي، هي التي دفعتهم إلى إعلان الثورة عليهم، فقد كانوا ينتهزون الفرص من أجل قيامهم بالأعمال المضادة لحكم الإشـــراف، وتعتـــبر الثورة عسيرية من أعنف الثورات التي كانت تهدد نفوذ محمد علي في تلك المناطق، حيث تمثلت خطورتها في أنها تميزت بالاستمرارية، فقد كانت حلقاتها متصلة طـــول فترة حكمه، ولم تتمكن قواته هناك من القضاء عليها مطلقًا إلى أن تم خروج قواته من أراضي شبه الجزيرة العربية بشكل عام واليمن بشكل خاص. وهذا ما ســـوف يـــتم توضيحه فيما يلي:

بعد محاصرة ثوار عسير لبقية العساكر البيادة في قلعة طبب ظلت الحرب دائرة بينهما لمدة ١٧ يومًا توفى من رجالها ٤ بكباشية(١٠٥) و ٣٠ جنديًا، أما الثوار فقـــد توفى منهم مقدار ٤٠٠، وقد تمكن العسيريون من قطع الماء عن القلعة المذكورة ممـــا أدى إلى نقص الطعام إلى جانب نفاذ الذخيرة، لذلك أخذ البكباشـــية عـــساكرهم وتوجهوا إلى القنفذة ومنها إلى جدة، وبناء على ذلك فقد أرسل أحمد باشا ٤٠٠ من الفرسان من وادي الدواسر بقيادة الشريف راجح (رئـــيس الفرســـان بالحجـــاز) والشريف محمد ونزلوا إلى منطقة خميس مشيط، استعدادًا للزحف منها علـــى ثـــوار عسير، وبالرغم من ملاقاتهم هناك للشريف يحيى بن بركات والشريف سلطان بـــن

شرقي فلم يتمكنوا من الذهاب إلى عسير، حيث قام الثوار وهجموا عليهم في (١٤ رجب/ ٢٧ مارس) ولم يثبت رجال الجيش أمامهم وتراجعوا إلى جهة بيشة بعد أن تركوا مدافعهم ومهامتهم وخيامهم، وتوفى الشريف راجح أثناء الطريق متأثرًا من رصاصة أصابته من كمين في الجبل، أما الثوار فقد انسحبوا إلى (ليمان البرك) الواقع بين جيزان[١٠٦] والقنفذة، وعندما وصلت هذه الأخبار إلى محمد علي أرسل على الفور إلى أحمد باشا وأمره بالثبات والصبر على هذه الفتنة، وأن يعمل ما في وسعه كي يتمكن من القضاء عليها[١٠٧].

هذا ولم يقف إمام اليمن مكتوف الأيدي تجاه هذه الأحداث، بل حاول من جانبه القضاء على تمرد القبائل اليمنية رغم إمكانياته المحدودة حتى لا تتفاقم الأمور لديه مما يؤثر على نفوذه وسلطانه هناك، واتبع في ذلك أسلوب السياسة والود وتعاهد مع الثوار على أن يدفع لهم مبلغ ٣٠ ألف ريال، مقابل خضوعهم لطاعته وعدم قيامهم بأعمال مناهضه لنفوذه في تلك المناطق[١٠٨].

وعلى الرغم من محاولات إمام اليمن القضاء على تلك الثورة، فإن الكثير من الوثائق تشير إلى فشل هذه المحاولات، ويتضح ذلك من خلال الرسائل المستمرة التي كان يرسلها محمد علي إلى قواده هناك، وإلى الأشراف التابعين له في تلك المناطق، فقد أرسل محمد علي إلى الشريف علي بن حيدر في (٣ ذي الحجة ١٢٣٨هـ/ ١١ أغسطس ١٨٢٣م) برسالة وضح له فيها ضرورة القضاء على تلك الثورة بكافة الطرق، كما وضح له أيضًا أنه أخذ يعد العدة من أجل إرسال قوات جديدة من عنده إلى هناك، ولكنه نظرًا لانشغاله في هذه الفترة بحروبه الخارجية باسم السلطان العثماني فإنه أجل إرسالها بعد ٥ أشهر لأجل تأديب طائفة يام المتمردين سواء في اليمن أم في عسير[١٠٩].

أما أحمد باشا (محافظ مكة) فإنه كان يبذل أقصى ما في وسعه من أجل القضاء على هذه التمردات التي قامت في وقت واحد مما زاد من خطورتها وصعوبة السيطرة

على الموقف هناك بسهولة ويسر، وعلى ذلك فقد قام بإحضار المشايخ التابعين لـــه وكلفهم بإحضار ٢٠٠٠ من الجمال لنقل الذخيرة، وتم الاتفاق على نقلها حتى بيشة بـــ ٦ ريالات، كما أرسل جاويشًا إلى ينبع بسبب قلة الذخيرة ونبه بمضاعفة اهتمامه بنقل الذخيرة باستمرار، وأخذ في تجهيز قواته وذلك لمقاومة ثوار عسير وغيرهم مـــن المتمردين في تلك المناطق، وعندما وصلت هذه الأخبار إلى محمد علـــي أرســـل إلى الباشا المذكور وأخبره بأنه قد سره جدًا ما عقد النية على فعله وما أظهره من الحمية والغيرة، وقد أمره بأنه إذا تمكن من إخضاع ثوار عسير وكسر شوكتهم، عليـــه أن يتقدم بعد ذلك لإخضاع طائفة يام المسيطرة على إقليم اليمن ثم بعد الانتـــهاء مـــن ذلك يكتب خطابًا إلى الإمام يقول فيه: ((ها نحن قد حضرنا إلى هذه الجهات بموجب الأمر السلطاني وقمنا بتأديب طائفة يام وخلصنا العباد مـــن شـــرورهم وآذاهـــم، وعاوناكم من هذه الوجهة، وغرضنا أن نفد على تلك الجهات أيضًا لرفـــع الفتنـــة ومحقها وإحالة التصرف فيها إليكم كما كانت من قبل، فنحن نلـــتمس مـــنكم أن تكونوا معنا يدا واحدة في ذلك الأمر، وأن تبذلوا همتكم لحماية البلاد اليمنية مـــن تسلط الأشقياء، وتنفيذ الأمر السلطاني))، ثم بعد ذلك يرسلها مع رجل كفء، ولا يعود إلى الوراء بل يتقدم شيئًا فشيئًا، وبعد مرور بضعة أيام يكتب رسالة أخرى إلى الإمام تحمل هذا المعنى وينظر أحواله وأقواله، فإن أظهر علامات القبـــول فعليـــه أن يتقدم ويستولى على تلك الجهات، وإن تظاهر الإمام بعدم الرضا والقبول واســـتعد للحرب، فعليه أن يكتب له على التعاقب، ويسير إليه وأن يضع يديه على صنعاء وما حولها، وأمره بأن يبذل قصارى جهده لإنهاء هذه المسألة على الوجه المحـــرر، وقـــد أضاف محمد علي في نهاية رسالته حاشية، قال فيها:

((يجب معاملة الإمام معاملة حسنة كما ذكرنا لكم ذلك في متن كتابنا فعاملوه بالحسنى، فإذا قابل هذه العاملة الحسنة بإظهار الولاء ورضى بحقه، فأقيموه في مقامه معززاً مكرمًا وتنظروا في تنظيم الأمور التي تهمه وتلزمه، أما أنتم فـــانظروا في أمـــر

تصرف الولاية واعملوا عملكم، وإذا ما أظهر عدم الرضا ولم يرض بحقه وتظاهر بالمقابلة فيكون إذ ذاك قد استحق الجزاء؛ لأنه بعمله يشرك نفسه مع المخالفين الآخرين فقوموا بسحقه، وقاصر القول يجب إقناع الإمام بالكلام المعسول، وتذكرون له مثلاً أن حراسة الأقاليم اليمنية التي تعد مفتاح الحرمين الشريفين وحمايتها من تسلط الأشقياء وغيرهم واجبة، وتعملوا على إقناعه بمثل هذه الأقوال حتى لا يميل إلى ناحية الأشرار وأهل البغى)) (١١٠).

ويتضح مما سبق أن مشروع فتح اليمن كان يراود خاطر محمد علي في تلك الفترة، ولكنه كان مشغولا في حروبه الخارجية باسم السلطان العثماني مما جعله يؤجل هذا المشروع تحينا للفرصة المناسبة التي تبرر له القيام بعملية فتح اليمن،كما اتضح أيضًا مدى حرص محمد علي على كسب ولاء وتبعية إمام اليمن،ويتضح ذلك بجلاء شديد من خلال مراسلاته المستمرة إلى محافظ مكة وحثه فيها دائمًا على معاملة الإمام معاملة حسنة، كما كان يؤكد عليه دائمًا زيادة الحذر والحيطة لحماية جهات اليمن من تعديات العربان لأنها بدون شك سوف تأثر على نفوذه في تلك المناطق.

وبالفعل تحرك أحمد باشا على ثوار عسير بقوة قوامها ١٥ ألف جندي، وعندما وصلت هذه القوة إلى زيران في (غرة جمادى الآخرة ١٢٣٩هـ/ ٢ فبراير ١٨٢٤م)، هجم عليها ثوار عسير بقيادة زعيمهم على بن مجتل ومن معه من الرؤساء، مثل: ابن مجسمي، وابن شعبان.. وغيرهم من العربان الذين انضموا إليه، وقد بلغ عددهم ٥٠ألف، ودامت الحرب سجالا بين الفريقين، وانتهت الموقعة بهزيمة العربان بعد أن جرح منهم نحو ١٠٠٠، ومات مثل هذا العدد،أما بقيتهم فتشتتوا،ثم أرسلوا بعد ذلك في طلب الأمان من أحمد باشا (١١١).

ومن الملاحظ أنه بالرغم من الفرق الشاسع بين قوات الثوار وقوات محمد علي فأن النصر كان حليف قوات الأخير، ويرجع ذلك إلى أن هؤلاء الثوار كان يعوزهم حسن التسليح والنظام الذي امتازت به القوات التابعة لمحمد علي.

وهكذا وبعد هذه الهزيمة التي منى بها رؤساء الثورة العسيرية فإنهم لم يجدوا بدًا من طلب الصلح بينهم وبين قواد محمد علي[١١٢]، فقد تفرق الثوار الذين كانوا مع علي بن مجتل، وحضر إلى أحمد باشا جميع مشايخ عسير، وطلبوا منه العهد والأمان، ولكن رجال ألمع أصروا على تمردهم[١١٣]، وعلى ذلك ظلت الرسائل المتبادلة بينهم من أجل الوصول إلى صلح يرضى الطرفين، وقد تبين من خلال هـذه الرسـائل أن سبب قيامهم بهذه الثورة والتمرد هو نفورهم من ظلم الأشراف والعساكر الـذين أصبح سلوكهم غير مرضى، ولقد طالب زعماء عسير بعد ذلك أن يقوم أحمد باشـا بإعطاء الأمان إلى رجال ألمع مع تنصيب على بن مجتل أميرًا عليهم، ولكن نظرًا لنقص الذخيرة ووسائل المواصلات من جمال وخيول، آثر أحمد باشا تأجيـل المفاوضـات وتهدئة الفتنة متعللا بموسم الحج ورغبته في توفير الأمن والراحة للحجاج المـسلمين، وفى نفس الوقت أصدر أوامره إلى الشريف محمد بن عود والشريف على بن حيـدر بأخذ التدابير المناسبة تحسبًا لقيام هؤلاء الثوار بأي تمرد من جديـد خـلال هـذه الفترة[١١٤].

وعقب انتهاء موسم الحج استأنفت المفاوضات مرة أخرى وقام أحمـد باشـا (محافظ مكة) بإرسال خطاب إلى محمد علـي في (١١ المحـرم ١٢٤١هـــ/ ٢٦ أغسطس ١٨٢٥م) تناول فيه سياسته في معالجة الأوضاع في منطقة عسير عقب قيام مشايخ ألمع، وحسن المشارى وعلى بن مجتل، بطلب الأمان وتعهدهم بالطاعة وعدم الاعتداء على سائر العربان، فمنحهم الأمان تحت كفالة المشارى، مع تنصيبه شـيخًا على عسير، وفى نفس الوقت أصدر أوامره إلى الأشراف والعساكر بالانسحاب من عسير زغبة منه في تهدئة النفوس، ولكنه قام بتعزيز قواته في ثغر قنفذة حيث أرسـل العديد من العساكر لحمايتها ولمراقبة مشايخ عسير ومدى التزامهم بتعهداتهم تحـسبًا منه لحدوث ما يغاير ذلك[١١٥].

ولقد تضمنت المفاوضات إعادة توزيع نفوذ زعماء عسير بالاتفاق فيما بينهم حيث أُعطيت أبو عريش لعلى بن حيدر، وأعطيت منطقة بارق(١١٦) لجمعة أغا حاكم القنفذة، بينما أحيلت المجائل إلى حسن المشارى شيخ رجال ألمع، أما باقي عسير؛ وبني الأسمر، وبني الأحمر(١١٧) فقد أسندت إلى على بن مجتل، ولقد تعهد الجميع بالولاء والطاعة، وأقرهم أحمد باشا على مناصبهم وقام بإلباسهم الكسوة اعترافًا منه بنفوذهم في منطقة عسير(١١٨).

ويتضح مما سبق أنه بالرغم من أن مشايخ قبائل عسير قد أتوا إلى أحمد باشا طالبين منه الأمان وأعلنوا الطاعة والانقياد فإنه أخذ يعد العدة من أجل عمل الاحتياطات اللازمة تحسبًا لأى عمل مضاد يقومون به، وعلى ما يبدو أن محمد علي لم يكن يقنع بمثل هذا الصلح أيضًا، وكان يعرف نواياهم السيئة، لأن هذا الصلح كان يمثل لهم صلح هدنة أكثر منه صلحًا دائمًا، فعلى الرغم من تظاهرهم بمظهر الطاعة والانقياد، فإنهم كانوا يعملون على تقوية أنفسهم وإعداد العدة من جديد لإعلان ثورتهم ضد قوات محمد علي هناك في أقرب فرصة تتاح لهم. وعلى هذا فقد قام محمد علي بإرسال الآلاي(١١٩) التاسع والآلاي العاشر إلى عسير؛ لإحكام النظام والأمن (١٢٠).

ومما لا شك فيه أن أحمد باشا لم يقف مكتوف الأيدي تجاه هذه الحوادث،بل كان يعد العدة ويضع الخطط العديدة التي تمكنه من إخماد هذه الثورة، وذلك بعد وصول الإخبار إليه بأن على بن مجتل أخذ يحشد العربان التابعين له من أجل السيطرة على بعض جهات اليمن، وإجبار أشرافها على الطاعة بعد القبض على الشريف على بن حيدر؛ ولذا قام بتعيين بكباشيًا مع عدد كبير من العساكر والطوبجية(١٢١)، لحماية أبي عريش وكذلك عين بكباشى مع عساكره للمحافظة على القنفذة ايضا، وأخذ يمهد لادخال على بن مجتل تحت طاعته (١٢٢).

وعلى الرغم من هذه الاستعدادات الحربية التي اتخذها أحمد باشا من أجل مقاومة أي اعتداء من جانب الثوار،فأن محمد علي كان يؤثر حتى تلك اللحظة استعمال أسلوب الحكمة والسياسة؛لذا أرسل إلى كل من محمد بن عون (أمير عسير)، وأحمد باشا، وعابدين بك (محافظ مكة) بأن يكتب كل واحد منهم إلى على بن مجتل محذرين إياه من عواقب أقدامه على أي اعتداء على الأراضي اليمنية؛لان عواقب ذلك ستكون وخيمة عليه وعلى أهل عسير جميعا،وأن يعملوا على إنهاء هذه المسألة بالسياسة واللين حتى لا يتطلب الأمر الدخول في معارك دموية بين الطرفين(١٢٣).

وبناء على ذلك فقد أرسل أحمد باشا إلى على بن مجتل في (٥شعبان١٢٤٦هـ/١٩ يناير ١٨٣١م) مذكرًا إياه بما بينه وبينهم من عهود وشروط قطعها على نفسه لا يمكن أن تنقض، محذرًا إياه من عواقب الإقدام على مثل هذه الخطوة، والقيام بأي عمل مضاد لهم في عسير أو اليمن، فإن عاقبة ذلك سوف تكون وخيمة عليه وعلى أهل عسير جميعًا، كما أوضح له أنه على استعداد تام لخوض الحرب معه من أجل رد فساده هذا وتمرده بالقوة إذ لم يقبل إنهاء هذه المسألة بالطرق السلمية(١٢٤).

وعلي الرغم من الجهود التي بذلها محمد علي وقواده هناك، سواء في الحجاز أم في عسير أم في شمال اليمن كمحاولة للقضاء على الثورة العسيرية، فإن العديد من الوثائق تشير إلى استمرارها وازدياد حدتها، بل واستمرارها كحركة مثلت إحدى العقبات في سبيل حكم محمد علي هناك، وكثيرًا ما عاقت تحركات قواته وسببت لها الارتباك، ومن هنا كانت خطورة هذه الثورة، على نفوذه في المنطقة، وذلك نتيجة لفشل قواته هناك في القضاء النهائي عليها، واستمرت على هذه الحالة إلى أن تم خروج قواته بشكل نهائي من شبه الجزيرة العربية بشكل عام واليمن بشكل خاص،

ولعل من أهم الأسباب التي صعدت الموقف مع قوات محمد علي هناك في القضاء عليها هو أن وجودها صاحب قيام حركات مضادة أيضًا لقواته هناك، ونذكر منها الفتنة التي قام بها بعض الجنود غير النظاميين(١٢٥) في الحجاز، والتي سوف نتناولها بالدراسة والتحليل فيما يلي:

ثورة الجنود غير النظاميين وموقف محمد علي:

نشبت هذه الثورة في جدة، وكان قوامها بعض الضباط من العناصر غير النظامية في جيش محمد علي معظمهم من الأرناءود والأتراك، إذ أن جيش محمد علي في مكة في ذلك الوقت كان يتكون من مجموعتين يقود إحدهما "زينل أغا(١٢٦)" الذي كان في تنافس ونزاع مع "خورشيد بك" والى الحجاز من قبل محمد علي، وقد حرض "زينل أغا" بعض الضبط لكي ينضموا إليه في نزاعة مع "خورشيد بك" وليعلنوا تمردهم مطالبين برواتبهم المتأخرة، وكان أكثر هؤلاء الضباط تشيعًا لزينل أغا ضابط تركي يدعى محمد أغا اشتهر باسم "تركجه بيلمز"(١٢٧) – أي الرجل الذي لا يعرف التركية(١٢٨) – وهو من مماليك مصطفى بك صهر محمد علي، وأحد قوداه الفرسان الخيالة الألبان بالحجاز، وقد كان سلوكه في الحجاز غير مرض حتى أن أحمد باشايكن(محافظ مكة) شكاه لمحمد علي(١٢٩)؛ لذا أصدر الأخير أوامره إلى أحمد باشا في(٢٢ ربيع الأول ١٢٣٩هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٢٣م)، لتحذير محمد أغا "تركجة بيلمز" بألا يخالف تعاليم أحمد باشا وإلا فإن عاقبته ستكون النفي إلى البصرة أو الهند(١٣٠) ولكن أحمد باشا عاد وطلب العفو عنه تقديرًا لبلائه الحسن في حروب عسير(١٣١) وسمح له بالبقاء في الحجاز(١٣٢).

ولقد حاول محمد علي بادئ الأمر تجنب استخدام أسلوب الشدة والعنف في معالجة هذه الثورة وقام بتوفير الرواتب المتأخرة للعساكر(١٣٣) كما أمر حسن أغا (وكيل الحرمين) في رسالته المؤرخة بتاريخ (٧ رمضان ١٢٤٧ هـ/ ٩ فبراير

١٨٣٢م) بضرورة "استخدام الحيلة والخديعة" في إرسال محمد أغا "تركجة بيلمز" و "زينل أغا" إلى مصر، وفى حالة عدم نجاحه في ذلك يتم القبض عليهما وإرسالهما إلى مصر "مغلوين الأيدي" مع قيامه بتوزيع عساكرهما على القواد الآخرين(١٣٤).

وقد شغلت هذه الثورة محمد علي كثيرًا، فأخذ يضع الخطط الكفيلة للقضاء عليها قبل أن يتفاقم خطرها، وعندما فشل حسن أغا في المهمة التي كلفه بها محمد علي،أراد أن يستعمل أسلوب المكر والدهاء مع "تركجه بيلمز"، وأرسل إليه متظاهرًا بالرضا عنه وطلب منه الحضور إلى مصر بصحبة خورشيد بك(١٣٥)،ولكن "تركجه بيلمز" لم يصغ لهذه الأوامر، وتمادى في تمرده وعصيانه ضد نفوذ محمد علي في الحجاز، مستغلاً في ذلك انشغال محمد علي في حروبه ببلاد الشام (١٢٤٧ – ١٢٥٧هـ/ ١٨٣١ – ١٨٤١م) وقام بأخذ جنود ومدافع من جدة وزحف بها على مكة المكرمة(١٣٦).

وتجدر الإشارة إلى أن السلطان العثماني في ذلك الوقت كان في نزاع مع محمد علي، الذي ازدادت قوته، وبدأ يعمل للاستقلال عن الدولة العثمانية(١٣٧)، من أجل ذلك أرسل السلطان العثماني فرمانًا إلى"تركجه بيلمز" بتعيينه واليًا على الحجاز ووعده بتقديم كافة المساعدات حتى يمكنه مقاومة قوات محمد علي(١٣٨)، حيث ظن السلطان أن هذا الثائر قد أمسك بزمام الأمور في جدة، وأنه متجه صوب مكة تمهيدًا لإعادة الحكم العثماني المباشر لشبه الجزيرة العربية، وعملت الدولة العثمانية على بث الثقة لدى ذلك الثائر، فسربت إليه خبرا يفيد بأن قوات محمد علي قد لقيت هزيمة قاسية في سوريا، وأن محمد علي في طريقه إلى الزوال، كما وعدته الدولة العثمانية بتقديم كافة المساعدات حتى يتمكن من مقاومة محمد علي(١٣٩).

ولم يرض محمد علي بطبيعة الحال عن قيام تلك الفتنة، ولم يعترف بفرمان السلطان العثماني، بل قرر أن يوطد نفوذ حكومته في الحجاز واليمن، نظرًا لما

للحرمين الشريفين من الأهمية الدينية والسياسية، ولأن ثغر الحجاز واليمن بمثابة حلقة الوصل التجاري بين مصر والهند[١٤٠]،وأسرع في إرسال الحملة المصرية[١٤١] إلى الحجاز، وكان قوامها آلايين بيادة، وآلاى سوارى، وألف عربان خياله"، بقيادة أحمد باشا يكن لدفع وإزالة هذا الفساد" على حد تعبير محمد علي مع منع المفسد "تركجة بلمز" من الدخول إلى مكة[١٤٢]. كما قام بإرسال خطابًا إلى تركجة بلمز وأعوانه ينذرهم فيه بقرب وصول الحملة المصرية الرادعة، ويحذرهم من مغبة هذا العمل حقنًا لدمائهم ودماء من معهم من العساكر، وأعلن عن أمله في إصغائهم لنصحه رحمة وشفقة بهم[١٤٣]. غير أن هذه النصيحة لم تؤت ثمارها حيث بلغت الأبناء محمد علي أن القوات المصرية بقيادة إسماعيل بك "أميرالاى العساكر بمكة" نجحت في التصدي لقوات تركجة بلمز وهى في طريقها للاستيلاء على مكة وأجبرتها على التقهقر والتراجع إلى جده[١٤٤].

وعندما وصلت الأخبار إلى "تركجه بيلمز" بأن أحمد باشا يكن في طريقه على رأس قوة كبيرة إلى ينبع، قام على الفور بترحيل رجاله بقيادة "زينل أغا" على ست من السفن المصرية التي استولى عليها والتي كانت موجودة بجدة، ووجهها لمهاجمة موانئ اليمن، أما هو فتقدم مع عدد من الفرسان برًا نحو اليمن[١٤٥]. ويتضح ذلك من سياق الرسالة التي بعث بها أحمد باشا يكن إلى محمد علي في (٢١ ربيع الآخر ١٢٤٨هـ/ ١٨ سبتمبر ١٨٣٢م)، أوضح له فيها أن الثوار الذين تحصنوا في جدة فروا إلى جهة اليمن برًا أو بحرًا، وذلك بعد مرور أربعة أيام من وصوله إلى ينبع[١٤٦]،وعلى ذلك فقد تقدمت الحملة على أثر انسحاب الثوار إلى جده فاحتلتها، أما بخصوص "تركجه بيلمز" الذي فر إلى اليمن فقد عسكر في سهل مواجه لقنفذة، وتصدرت الحامية الموجودة بها له، فتقدم نحو الحديدة وعسكر على بعد ٦ أميال منها، بينما ضرب أسطوله الميناء، فدخلها في (ربيع الآخر ١٢٤٨هـ/ سبتمبر ١٨٣٢م) وقام بوضع حامية من ٤٠٠ جندي فيها، ثم تقدم بقواته نحو زبيد واستولى

عليها (٢٦ جمادى الأولى ١٢٤٨هـ/ ١٥ أكتوبر ١٨٣٢م)، ثم سقطت مخا[١٤٧]، وهكذا تم "لتركجه بيلمز" السيطرة على معظم بلاد اليمن وعلى الأخص سواحلها المطلة على البحر الأحمر في ظل السيادة الاسمية للدولة العثمانية[١٤٨].

وأثناء وجود "تركجه بيلمز" على رأس قواته المتمردة في مخا، قام بالاستيلاء على السفن الآتية من الهند والتي اعتادت المرور بمخا الميناء الحيوي لليمن حينذاك؛ لأخذ ما تحتاجه من تموين لمواصلة رحلتها عبر البحر الأحمر، وقد استولى "تركجه بيلمز" على شحنات هذه السفن ثم أعادها ثانية إلى الهند دون أن تواصل رحلتها إلى موانئ البحر الأحمر، وكان يقصد من وراء ذلك حرمان أحمد باشا يكن من استخدام هذه السفن في نقل قواته حتى يمنعه من مهاجمته في الموانئ اليمنية، وقد حاول "تركجه بيلمز" الاتصال بثوار عسير ليكونوا عونًا له ضد الحملة المصرية القادمة في الطريق، لاسيما أن زعيم الثوار "على بن مجثل" لم يكن راضيًا عن الوجود المصري أو العثماني على السواء، أما بالنسبة لإمام اليمن فقد كان عاجزًا عن رد ذلك العدوان مما جعله يضطر إلى ترك المنطقة من بلاده نهبًا للحوادث بين قوات "تركجه بيلمز" المتمردة وزعيم الثوار في عسير، وبين القوات المصرية الزاحفة نحو الجنوب للقضاء على المتمردين[١٤٩].

ومن ناحية أخرى أرسل "تركجه بيلمز" إلى السلطان محسن فضل العبدلى سلطان لحج وعدن يطالبه فيه بتسليمه ميناء عدن، وقد أجابه السلطان محسن متظاهرًا بالموافقة، ومن ثم قام "تركجه بيلمز" بإرسال قوة من ٤٠ رجلاً لتنظيم الاستيلاء على هذا الميناء، ونزلت هذه القوة إلى شاطئ عدن في (٢٧ رمضان ١٢٤٨هـ/ ١٧ فبراير ١٨٣٣م) فاستقبلها السلطان محسن استقبالاً طيبًا في بداية الأمر، غير أنه أمر رجاله بمهاجمة أفراد هذه القوة ليلة وصولهم، فقتل منهم ٢٧ رجلاً، وفر الباقون إلى مخا، مما اضطر "تركجه بيلمز" إلى صرف النظر مؤقتًا عن

الاستيلاء على عدن. ولم يكتف "تركجه بيلمز" بهزيمته في عدن، و قام في شهر (ذى القعدة ١٢٤٨هـ/ مارس ١٨٣٣م) بوضع خطة لمهاجمة ميناء جدة عن طريق البحر، في نفس الوقت الذي يهاجمها فيه حاكم عسير عن طريق البر، غير أن أمير عسير تقاعس في اللحظة الأخيرة عن مناصرته؛ فتراجع "تركجه بيلمز" عن مهاجمة جدة، وعاد إلى مخا بخفى حنين(١٥٠).

وبناءً على ذلك بدأ محمد علي يعد العدة من أجل إرسال حملة إلى اليمن للقضاء على المتمردين هناك، محاولا في نفس الوقت تحييد الموقف البريطاني بإقناع الحكومة البريطانية، بأن الغرض الرئيس من إرسال هذه الحملة إلى اليمن هو القضاء على "تركجه بيلمز" وأعوانه، إلى جانب الحفاظ على أمن وسلامة السفن التجارية هناك ـ أيًا كانت جنسيتها ـ من خطر هؤلاء المتمردين، وأرسل محمد علي أمره إلى بوغوص بك(١٥١) "مدير الأمور الأفرنجية" في (١٧ المحرم ١٢٤٩هـ/ ٦ يونية ١٨٣٣م) بأن يبلغ القنصل البريطاني في مصر بأن الغرض من إرسال هذه الحملة جهة مخا هو طرد السفن التابعة "لتركجه بيلمز" من مصوع بعد استيلائه عليها، كما قام بتحريض مشايخ عربان اليمن بقصد التعرض لجدة ومكة عن طريق عسير بمعاونة هؤلاء المشايخ، ولذا أمر بإرسال الحملة إلى مخا لإفساد خطته، وأنه لا يقصد أي إضرار بالمصالح البريطانية في الجهة المذكورة(١٥٢)، وهنا أيد كامبل(١٥٣) لدى حكومته إرسال هذه الحملة مؤكدًا لوزير الخارجية البريطانية أن مصلحة بريطانيا في أن يسود الأمن بلاد اليمن، خاصة وأن محمد علي قد عرض صداقته على البريطانيين، وأبدى حرصه على مصالحهم التجارية في منطقة البحر الأحمر والتي كانت تتخذ من ميناء مخا مركزًا لها، ولكن "بالمرستون" كان شديد الحقد حينذاك على نمو القوة المصرية في منطقة البحر الاحمر، مما جعله يترقب تطور الأحداث بكل يقظة واهتمام(١٥٤).

وعلى أية حال فقد عهد محمد علي أخيرًا إلى أحمد باشا يكن والى الحجاز بمطاردة "تركجه بيلمز" في بلاد اليمن؛ فتوجه إليها على رأس قوة قوامها ١٥ ألف

مقاتل في أواخر عام (١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م)، وقد اشترك حاكم عسير "على بــن مجتل" مع قوات محمد علي في محاصرة مخا حتى يحظى بأي كــسب في تهامــة علــى حساب تقدم القوات المصرية هناك، وقد ضرب أسطول "أحمد باشا يكن" ميناء مخــا من جميع الاتجاهات المتاحة من ناحية البحر، كما أن قوات الأمير "على بــن مجتــل" العسيرى كانت تزحف إليها بالطريق البرى، ولم تجد قوات "تركجه بيلمز" فرصــة للهرب، وأصر "على بن مجتل"على أن يستسلم "تركجه بيلمز" دون قيد أو شــرط، وعندما رفض الأخير هذا الإنذار هوجم ميناء مخا، وتمكنت قوات أحمد باشــا يكــن وقوات الجيش العسيرى من الاستيلاء عليه في (٣ رجب ١٢٤٩هـ/ ١٣ ديسمبر ١٨٣٣م). وحاولت جموع كثيرة من قوات "تركجه بيلمز" الهرب عن طريق البحر على ظهر قوارب غير مجهزة،وأستطاع البعض الوصول إلى السفن البريطانية الراسية في الخليج المواجه لمخا حينذاك، وهى السفن التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية، وقد التقطت هذه السفن "تركجه بيلمز" ومعه ١٥٠ من رجاله وحملتهم إلى بومباى، بينما غرق الكثيرون من قواته؛ نظرًا لشدة الريح وصعوبة الموقف الذي نــتج عــن مهاجمة مخا من البر والبحر في وقت واحد، وهكذا انتهت الفتنة التي أشعلها "تركجه بيلمز" في الحجاز وامتدت إلى اليمن، وقد ترتب عليها عودة النفوذ المصري وامتداده إلى الأراضي اليمنية، مما شكل تهديدًا خطيرًا للمصالح البريطانية في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر، وكان سببًا رئيسيًا في تصميم البريطانيين على السيطرة على عدن على نحو ما حدث فيما بعد[١٥٥].

يتضح لنا من خلال ذلك وجود تقارب وتعاون بين البريطانيين من جهة وبين العناصر المنشقة من قوات محمد علي من جهة أخرى مما يعكس رغبة بريطانيا آنذاك في عرقلة جهود محمد علي في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية حيث كانت ســيطرته على الجزيرة العربية بشكل عام واليمن بشكل خاص تشكل تهديدًا خطيرًا للمصالح

البريطانية وطريق مواصلاتها إلى مستعمراتها في الهند عبر الخليج العربي والبحر الأحمر على حد سواء[١٥٦].

سيطرة القوات المصرية على السواحل اليمنية:

على الرغم من نجاح قوات محمد علي في إخماد الفتنة التي أثارها "تركجه بيلمز" في الحجاز واليمن، فإن محمد علي رأي أن يجتث جذور المتمردين من الجزيرة العربية – بشكل عام واليمن بشكل خاص – حتى ولو أدى ذلك إلى أن يستولى على ما يمكنه الاستيلاء عليه من الأراضي اليمنية، وبناءً على ذلك فقد أصدر أوامره بإرسال حملة جديدة إلى اليمن، تتكون من ٣ آلايات من المشاة، و٢٠٠٠ من الفرسان يقودهم "إبراهيم باشا"[١٥٧]، الذي عينه محمد علي "سر عسكر" على اليمن، و توجه إليها في (رمضان ١٢٥٠هـ/ يناير ١٨٣٥م)، وكان يسانده في تحركه الشريف "محمد بن عون" شريف مكة، وبدأت بذلك عملية فتح مصر لليمن على أيدي قوات محمد علي الذي سيطر على منطقة تهامة، وتطلع للسيطرة على صنعاء ثم على عدن في ذلك الحين[١٥٨].

وقد انقسمت هذه الحملة إلى قسمين: حملة بحرية، قادها على بك،و حملة برية، قادها إبراهيم باشا يكن بنفسه[١٥٩]، وقد استطاع الأسطول بقيادة على بك أن يستولى على موانئ اللحية، وكمران، والحديدة، وعندما وصلت هذه الأخبار إلى محمد علي وعلم أن قواته في اليمن تمكنت من الاستيلاء على مينائي مخا والحديدة، وجد من الضروري إرسال قوة عسكرية لتتولى حمايتهما والدفاع عنهما، وبناء على ذلك أصدر أوامره باستدعاء آلاى من الآلايات الموجودة في الشام وإرساله إلى هناك، ولم يكتف بذلك بل أمر أيضًا بإرسال أورطة[١٦٠] من الأورط المتفرقة بمصر[١٦١].

أما بالنسبة للقوات البرية التي كان يقودها إبراهيم باشا يكن، فقد تمكنت من الاستيلاء على بيت الفقيه[١٦٢] الذي يعتبر سوقًا من أسواق اليمن لتجارة البن[١٦٣]، ثم تقدمت هذه الحملة واستولت على زبيد، وبناء على ذلك أصدر محمد علي أوامره بإرسال ١٠٠ مدفع و١٠ من الجبخانجية "مدفعية" من مصر إلى محافظ جدة؛ لكي يرسلهم إلى القلاع الواقعة بسواحل اليمن، وهي: الحديدة، ومخا، وزبيد، وبيت الفقيه، من أجل حمايتها والدفاع عنها، بعد أن تمكنت قواته هناك من السيطرة الفعلية عليها[١٦٤].

ولا شك أن أخبار هذه الانتصارات قد سرت محمد علي كثيرًا، الشيء الذي دفعه إلى إرسال خطابًا إلى علي بك قائد الأسطول في (٥ جمادى الآخرة ١٢٥١هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٨٣٥م) أثنى فيه على كفاءته وسياسته في أداء مهمته سواء أكان ذلك في حماية سواحل اليمن أم في استيلائه على البلاد والبقاع، فأثابه باصعاده من رتبة قائمقام[١٦٥] إلى رتبة ميرآلاى[١٦٦]، ومنحه وسام مجوهر، ورفع من مكانته وأعلى من قدره[١٦٧].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن قوات محمد علي أثناء زحفها على عسير والمنطقة الممتدة على طول الساحل اليمني حتى الحديدة، قد واجهت مشقات هائلة لنتيجة لوعورة الطرق وسوء المناخ وقلة الماء وفداحة المتاعب، وقد وقعت بينهم وبين رجال القبائل اليمنية، وخاصة تلك التي اندس بينها بعض البقية الباقية من دعاة السلفيين، كثير من المناوشات والمصادمات التي ألحقت بقوات محمد علي خسائر فادحة، اضطرهم إلى التقهقر إلى الحجاز بعض الوقت، وقد عانى رجال محمد علي من البدو الذين كان بعضهم يتحالفون معهم تارة،وينقلبون عليهم تارة أخرى وخاصة في وقت الأزمات، بيد أنهم في نهاية الأمر استجمعوا قواهم واستأنفوا زحفهم من جديد حتى تمكنوا من احتلال الثغور اليمنية، وبعض المواقع الداخلية في تهامة، وقد اتخذ القائد

المصري إبراهيم باشا يكن ميناء الحديدة مركزًا لإدارهما، وأصبح واليًا لليمن من قبل محمد علي(١٦٨).

وهكذا أصبح لمصر السيطرة الفعلية على ساحل البحر الأحمر من السويس شمالاً إلى مخا بالقرب من مضيق باب المندب جنوبًا، ولم يبق من الموانئ المهمة سوى ميناء عدن، وبناءً على ذلك بدأ إبراهيم باشا يكن يعد العدة من أجل استئناف الزحف داخل الأراضي اليمنية لاستكمال عملية فتح باقي المدن، إلا أن الوحدات المتحركة من الجيش قليلة؛ لأن القوات العسكرية كانت موزعة على الحديدة ومخا.. وغيرها من المدن اليمنية الأخرى التي سيطرت عليها قواته - كما ذكرنا من قبل - ثم أخذ يعمل على تعزيز قواته هناك عن طريق تجنيد العربان الموالين له في تلك المناطق مقابل راتب شهري يتقاضونه عن ذلك، بناء على أوامر محمد علي له قبل خروجه إلى حملة اليمن(١٦٩)، كما أصدر الأخير أوامره أيضًا إلى سرعسكر الحجاز بضرورة قيد العربان في الجندية عند الحاجة إليهم(١٧٠).

كما تشير الوثائق أيضًا إلى أن العربان هناك كان لديهم رغبة ملحة في الانضمام إلى قوات محمد علي، فأرسل إلى شريف مكة في (٢١ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٣٥م) بأنه علم من المكاتبات التي أرسلت إليه، وجود راغبين بكثرة من العربان في الدخول في سلك العسكر، وأمره بأن يعمل على قيد هؤلاء العربان نظرًا لحاجته إليهم في تلك الظروف(١٧١).

وتبع ذلك صدور الأوامر من محمد علي إلى أحمد باشا "سر عسكر الحجاز" بصرف النظر عن إرسال الآلاى الحادي والعشرين إلى اليمن، الذي سبق وأمره من قبل بإرساله إلى هناك وأن يعمل في نفس الوقت على قيد أفراد عساكر من القبائل الكائنة بأطراف الطائف وما يماثلها من الجهات قدر ما هو لازم ويرسلها إلى اليمن بدلاً عن الآلاى المذكور، كما أخبره بموافقته على قيد عساكر من قبائل يام باليمن، وأمره كذلك بأن يرسل إليه موضحًا الأتي: هل يمكن قيد عسكر من تلك الجهات ؟

وإذا كان يمكن فما مقدار ما يمكن قيده ؟وهل يمكن إرسال مقدار منهم إلى اليمن ؟ وإذا كان يمكن فما مقدار ما يكون إرساله ؟ [١٧٢].

وبناءً على ذلك بدأ أحمد باشا يتخذ الإجراءات اللازمة من أجل قيد العربان في الجندية هناك، وأرسل إلى محمد علي يخبره بأنه يمكن قيد أربعة آلآى من العساكر الذين يراد قيدهم من القبائل وسيتم قيد نصفهم من قبيلة بنى يام، أما الباقي فسيتم قيدهم ممن هم في ضواحي مكة، وبناء عليه أمره محمد علي بأن يعمل على ترغيب العساكر الذين سيتم قيدهم من الجهات الكائنة بجوار مكة المكرمة في الذهاب إلى اليمن، وقيد عساكر أخرى إذا لزم ذلك بعد ذهاب المذكورين إلى اليمن[١٧٣].

هذا ولم يكن تجنيد عساكر من العربان في اليمن مقتصر على قبائل يام فقط، بل شمل أيضًا تجنيد عساكر من العربان القاطنين في الحديدة وما يماثلها من الجهات التي كانت تحت سيطرة الحكومة المصرية[١٧٤]، كما شمل التجنيد أيضًا القبائل الواقعة في عسير وذلك عن طريق إغرائهم بالأموال للدخول في الجندية[١٧٥]، ومن الجدير بالذكر أن تجنيد هؤلاء العربان لم يكن مفتوح المدة، بل كان لمدة محدودة وقد حددتها الوثائق بـ ٥ أشهر فقط،وذلك مقابل مبلغ معين من المال يتقاضونه شهريًا عن ذلك[١٧٦].

أما بخصوص مرتبات هؤلاء العربان فلم تشر الوثائق إلى قيمة محددة لها، بل أوضحت أنها كانت تتراوح ما بين ٣ ريالات إلى ١٣ ريال، هذا بخلاف مرتب البقسماط، وعلى ما يبدو أن هذه المرتبات كانت باهظة في تلك الفترة، الأمر الذي دفع محمد علي إلى إصدار أوامره إلى أحمد باشا يكن (سر عسكر الأقطار الحجازية) بأن يعمل على إيجاد حل لهذه المرتبات وإلا فعليه أن يقوم بتسريحهم من الخدمة، وسوف يقوم هو بتدبير العساكر اللازمة من مصر وإرسالها على وجه السرعة[١٧٧]*.

ويتضح مما سبق أن محمد علي كان حريصًا على أن تدين قبائل العرب له بالولاء والتبعية في شبه الجزيرة العربية بشكل عام واليمن بشكل خاص، حتى يثبت قواعد حكمه هناك ويحكم سيطرته على تلك المناطق.

سيطرة القوات المصرية على تعز[١٧٨] وملحقاتها:

بعد أن استقرت الأمور في يد إبراهيم باشا يكن في اليمن، بدأ يعد العدة من أجل القيام بحملته داخل اليمن للاستيلاء على المدن المهمة بها،ووجه نظره بعد ذلك إلى الاستيلاء على مدينة تعز والمناطق المجاورة لها، وكانت أوضاع اليمن الداخلية آنذاك مواتية لإنجاح عمليات إبراهيم باشا يكن في اليمن، فالإمامة في صنعاء تعاني من ضعف شديد،حيث توفى الإمام المهدي عبد الله بن المتوكل سنة (١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م) وتولى بعده ابنه الإمام علي (١٢٥١ – ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٥ – ١٨٣٦م) ولقب نفسه بالمنصور، وكان هذا الإمام متلافًا للمال، وجاء في وقت قد تدهورت فيه أحوال اليمن،وقد زاد من سوء الأحوال قحط وجفاف عام لم تشهد البلاد لهما مثيلاً منذ زمن بعيد في مختلف المناطق، كما انتشر بعد أشهر قليلة من حكمه "وباء" لعله "التيفوس" هلك فيه كثير من الناس، وفي هذه الظروف الصعبة بدأ حكم الإمام المنصور على الذي استحوذ عليه مجموعة من الوزراء كان بعضهم جدد قليلي التجربة، وبعضهم الأخر ممن يشتكي من ظلمهم أو جشعهم كثير من الناس[١٧٩].

ولم يمض وقت طويل على تولى الإمام المنصور على الحكم، حتى خرج عليه عمه السيد قاسم بن المنصور، الذي كان يطمع في تولى الإمامة بعد موت أخيه المهدي عبد الله، باعتباره المستحق لتولية الإمامة من بعده، وعلى ذلك ظهر بينه وبين ابن الإمام المتوفى اختلاف على ولاية الإمامة الذي آل إلى عداء سافر بينهما، وتبوأ الإمام المنصور على الإمامة مكان أبيه بالقوة، مما دفع السيد قاسم إلى استمالة فريق

من ذوى محمد[١٨٠] وذوى حسين[١٨١] واستولى على تعز واستكبر على إمام صنعاء، ومكث في تعز حتى استتب له الأمر واستقر له الحكم، وحكمها لمدة سنة ولقب نفسه بالهادي[١٨٢].كما ازداد نفور الأهالي والجنود أيضا من الإمام المنــصور على،وثــار الجنود ضده وتمكنوا من إلقاء القبض عليه، وتولى الإمامة بدلا منه الإمام عبد الله بن الحسن بن أحمد بن المهدي (١٢٥٢ - ١٢٥٦هــ/ ١٨٣٦ - ١٨٤٠م) ولقــب باسم الإمام الناصر، ولكن الخلاف ما لبث أن نشب من جديد بين الإمـــام الناصـــر وبين السيد قاسم الطامع في الإمامة، وقد استغل إبراهيم باشا يكن هـــذا الخـــلاف لصالحه، وعمل على توسيع هوة هذا الخلاف حتى يتمكن من تحقيق أهدافه التوسعية في داخل اليمن[١٨٣].

في الوقت الذي كانت فيه قوات إبراهيم باشا تتهيأ للقيام بحملتها داخل اليمن لفتح باقي المدن اليمنية، كانت قوات أحمد باشا يكن تواجه ثورة عسير التي قامـــت متضامنة مع قبائل يام معلنة تمردها من جديد على الوجود المصري هناك - وهذا ما سوف نوضحه بالدراسة والتحليل فيما بعد -؛لذا أرسل إبراهيم باشا إلى محمد علي في طلب ٢٠٠ فارس؛ لحماية الثغور اليمنية التي تحت سيطرة القوات المصرية مـــن اعتداء ثوار عسير ويام عليها، كما أوضح له أنه بمجرد تولى الإمام الناصر عبـــد الله الحكم غادر صنعاء إلى بلاد آنس[١٨٤]؛ وذمار؛ لإخضاع بعض القبائل المتمردة عليه، ومن ثم فإنه يريد انتهاز هذه الفرصة لاستمالة القبائل المتمردة على الإمام، وإدخالها تحت طاعة محمد علي، كي يدينوا له بالولاء والتبعية [١٨٥].

وفضلاً عن ذلك فإن إبراهيم باشا يكن أخذ يعمل على استمالة السيد قاسم إليه هو ومشايخ القبائل التابعة له من ذوى محمد وذوى حسين، مـــستغلاً في ذلـــك الخلاف القائم بينه وبين الإمام الناصر - كما ذكرنا مـــن قبـــل - لإدخـــال تعـــز وملحقاتها تحت سيطرة القوات المصرية، سواء بالترغيب أم بالترهيب، فأرسل إبراهيم

باشا إلى السيد قاسم السيد محمد الباز أحد شيوخ قبائل مخا، بأن يهيئ للسيد قاسم ومن معه من مشايخ القبائل الحضور إلى مدينة مخا، وبالفعل حضر السيد قاسم إلى مخا ومعه نحو ٥٠٠ من محاربين قبائل ذوى محمد وذوى حسين التابعين له، ونحو ١٥ شيخًا من شيوخ القبائل المذكورة، وبعدما التقى مع إبراهيم باشا يكن أخذ يتفاوض معه في أمر إلحاق تعز وملحقاتها بالحكومة المصرية، وقد انتهت هذه المفاوضات باتفاق الجانبين على البنود الآتية:

١- إدخال تعز وملحقاتها في حكم الجناب العالي.

٢- أن يدفع إبراهيم باشا يكن مبلغًا قدره ١٢٨٨٩ ريالاً للقبائل سالفة الذكر، مقابل التزامهم بهذه الاتفاقية.

٣- أخذ ١٠ رهائن من هذه القبائل ووضعهم لدى محافظ مخا حتى يتم للجيش المصري احتلال تعز وملحقاتها.

٤- تحديد إقامة السيد قاسم في مخا على أن تصرف له الحكومة المصرية مرتبًا شهريًا وقدره ٤ آلاف قرش(١٨٦)*.

وبعد هذه الاتفاقية قرر إبراهيم باشا يكن أنه بمجرد أن تتمكن قواته من السيطرة على إقليم تعز وملحقاتها، أن يتم تنصيب الأميرالاى مصطفى بك قائد الآلآى الثالث المشاة المرابط باليمن محافظًا لتعز وليس هذا فحسب، بل أخذ يعد العدة من أجل القيام بهذه المهمة ومنها أنه عزز الآلآى الثالث المشاة – والبالغ عدده ١٣٠٠ جندي – الذي تحت إمرة مصطفى بك بـ ٤٠ فارسًا ومدفعين، كما صرف لكل ضابط من ضباط هذه القوة مرتب شهر ولكل جندي ٤٠ قرشًا مضافة على مرتبه، وذلك تشجيعًا لهم منه حتى يقوموا بمهمتهم هذه على أكمل وجه(١٨٧).

وبعد أن أتم إبراهيم باشا الاستعدادات اللازمة التي تمكنه من فتح تعز، أصدر أمره العالي إلى مصطفى بك بوجوب الزحف على تعز بالأورطة الثانية والثالثة من

الآلاى الثالث مشاة، ويتضح من خلال التقرير الذي قدمه مصطفى بك عن الموقعة الحربية التي حارب فيها الآلاى الثالث المشاة في بندر[١٨٨] تعز، أنه قد انضم إلى هذه القوة العساكر الموجودة في زبيد وكذلك الأورطة الأولى من الآلاى الثالث مشاة، كما يتبين أيضا كيف أن الأهالي كانوا يعاملونهم معاملة حسنة ويقدمون لهم المساعدات اللازمة أثناء سير الحملة من مخا إلى تعز، فيذكر أنهم عندما أصبحوا على مقربة من قرية موزع[١٨٩] هرع أهالي هذه القرية إلى استقبال الحملة وساروا معهم حتى وصلوا إلى المكان الذي عسكروا فيه، وقد أحضر أحد شيوخهم ويدعى الشيخ عبد الله إلى المعسكر بعض الخراف والثيران لضيافة الجنود،ولم يفارقهم مطلقًا وقد ظل إلى جانبهم طيلة مدة إقامتهم هناك، كما فعل هذا أيضًا مع الحملة أهالي قرية البرح[١٩٠]، فبمجرد وصولها إلى هناك هرع أهلها كافة إلى استقبالهم، وحضر شيوخها أيضًا، وقد أرسل الشيوخ والأهالي بعض الخراف والثيران إكرامًا لهم، وفى مدة إقامتهم هناك حضر لاستقبالهم ناصر بن يس شيخ قرية القريبات — التي تبعد مسافة ٩ ساعات من قرية برح — في نحو ٢٠٠ من جماعته، رغبة منه في الدخول في طاعة الجناب العالي؛ ولذا فقد أعطى له قائد الحملة كسوة عبارة عن عباءة وشال، كما فعل ذلك أيضًا أهالي قرية حوزيجة[١٩١]، وإن دل ذلك فإنما يدل على مدى رغبة الأهالي هناك في الدخول في طاعة الحكومة المصرية باليمن.

وبالرغم من هذا الترحيب الذي قوبلت به قوات الجيش المصري أثناء الزحف على تعز من قبل معظم الأهالي هناك، فإنها قد تعرضت إلى بعض المناوشات من قبل المتمردين من قبيلة ذوى محمد، فعندما عسكرت قوات الجيش بالقرب من قرية خزران قام المتمردين المتحصنين فوق قمة برج على الجبل المواجه للمعسكر بإطلاق بعض الطلقات من البنادق عليهم، ولكن مصطفى بك (قائد الحملة) تمكن من إخضاعهم بالطرق السلمية، وذلك عن طريق وساطة شيوخ القبائل الذين كانوا مرافقين له أثناء الزحف، وهم: محمد بن الإمام القاسم، و محمد البار، ومحمد بن

دماج، ومحمد أبو شعلة، وعبد الله دابولى، وبعد ذلك أخذت الحملة تواصل سيرها في طريقها إلى تعز، وعندما وصلت إلى هناك دارت بينها وبين القبائل المتمردة بعض المناوشات، فقد خلالها الجانبان كثيرًا من الأرواح والعتاد، ولكن القوات المصرية قد تمكنت من السيطرة على تعز ملحقاتها، وهي: الحجرية(١٩٢)، وشرعب(١٩٣)، وجبل صبر(١٩٤)، في أوائل (جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ أغسطس ١٨٣٧م) (١٩٥).

وعقب هذا الانتصار أرسل إبراهيم باشا يكن إلى محمد علي في (١٤ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ١٦ أغسطس ١٨٣٧م) برسالة يخبره فيها بهذا النصر، موضحًا له الإجراءات التي اتخذها فور هذا الانتصار، والتي تمثلت في: تنصيب مصطفى بك ميرالاى الآلآى الثالث مشاة محافظًا عليها وعهد لهذا الآلآى بحمايتها، كما زود هذا الآلآى بقوات القائد عثمان أغا الياقولى القادم من مصر حديثا وحسين الكردي الموجود ببندر لحية؛ نظرًا لاتساع هذه المنطقة،عمل كذلك على إقامة بعض القلاع هناك لحماية المنطقة من أي اعتداء من قبل المتمردين على الحكومة المصرية باليمن، كما اتخذ الإجراءات الكفيلة لتوفير كافة العتاد والمؤن اللازمة لهذه القوات، ولكنه التمس منه في آخر الرسالة بعض المبالغ من المال لحاجته الماسة لها في تلك الظروف الحرجة حتى يتيسر له تنفيذ هذه الإجراءات على وجه السرعة(١٩٦).

وعلى أية حال فقد أرسل إليه محمد علي في (٢٨ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ٣٠ أغسطس ١٨٣٧م) موضحًا له بأنه اطلع على خطابه المطلوب فيه إرسال النقود، وعلى التقرير المقدم من الميرالآى مصطفى بك عن كيفية الاستيلاء على تعز، وبناءً على ذلك فهو ينصحه بألا يدفع إلى المشايخ الذين سهلوا له الاستيلاء عليها مبالغ كثيرة، ولا يحل كل المسائل بقوة المال، وأن يعنى الآن بالاحتفاظ بتعز، ولا يتوسع ولا يرسل الجنود إلى جهات أخرى،وينتظر إلى أن ترسل قوات كبيرة من مصر في حينها وتفتح تلك البلاد بقوة الجيش، ثم أخبره بأنه أرسل إليه بالفعل مبلغ ٤ آلاف كيس(١٩٧) في تاريخ الأمر(١٩٨).

وعلى الرغم من ذلك فإن إبراهيم باشا يكن "سرعسكر اليمن" لم يصغ إلى أوامر محمد علي، واستغل فرصة ضعف الإمام الناصر و نفور القبائل منه إلى جانب رغبتهم في الدخول في طاعة الجناب العالي،ولم ينتظر وصول قوات جديدة من مصر وأستغل ما لديه من قوات للاستيلاء على ما يمكنه مُن المدن اليمنية، فقد حرص قبل مواصلة الزحف عليها أن يقوم بترتيب الجنود اللازمة من الآلآى العشرين للمحافظة على ثغور مخا والحديدة واللحية وزبيد من أي اعتداء من جانب المتمردين أثناء انشغال قواته في استكمال الفتح(١٩٩).

سيطرة القوات المصرية على منطقة جبل رأس(٢٠٠) والعدين(٢٠١):

بعد أن تمكنت قوات إبراهيم باشا يكن من الاستيلاء على تعز وملحقاتها، وجد من الحكمة انتهاز الظروف الداخلية في اليمن ــ السالفة الذكر ــ و يستولى على العدين؛ لأنها من حيث الاتساع والموارد تشبه إقليم تعز، وهى أيضًا مجاورة للنواحي التي تم له الاستيلاء عليها، وليس من المصلحة أن تترك على علاتها، ولهذا رأي وجوب ضمها إلى حكم الجناب العالي(٢٠٢) ونظرًا لأن المكان المسمى جبل رأس بمثابة باب إقليم العدين لزم الأمر الاستيلاء عليه أولاً، وبناءً على ذلك فقد صدرت الأوامر منه إلى صادق أفندي بكباشى الأورطة الرابعة في الآلآى العشرين المشاة المرابط في زبيد، بالاستيلاء على هذا الجبل مع ٦٠٠ جندي ــ منهم١٠٠ من الجنود الذين تم قيدهم من العربان في تلك المناطق ــ، وبالفعل تمكن صادق أفندي من الاستيلاء على جبل رأس؛ فأرسل إلى إبراهيم باشا يبشره بهذا النصر، وأخبره بأن شيوخ وأهالي تلك المنطقة يرغبون في الدخول في حكم الجناب العالي(٢٠٣)، و شجع هذا الأمر صادق أفندي على مواصلة الزحف إلى العدين التي تمكن من الاستيلاء عليها دون مقاومة تذكر، كما دخل في الطاعة جميع شيوخ العدين والمناطق التي حولها، ويرجع ذلك لعدة أسباب، ومنها: أن أهالي العدين كانوا متضررين من

حكومة صنعاء؛ لذا رحبوا بدخول القوات المصرية المدينة، كما أنه لم يقع أي اعتداء منهم على أموال أهالي القرى أثناء الزحف من زبيد إلى العدين، أضف إلى ذلك المعاملة الحسنة التي كان يعامل بها أفراد القوات الأهالي، وإكرامهم كل حسب درجته ومركزه، الأمر الذي أدى إلى الاستيلاء على المدينة دون مقاومة تذكر(٢٠٤).

وعلى اية حال فقد أرسل صادق أفندي إلى إبراهيم باشا يكن عقب هذا الفتح وطلب منه موافاته بأورطة كاملة على الأقل، و٤٠٠ عسكري من أجل استخدامها في المحافظة على الجهات التي تمكن من السيطرة عليها من هجمات المتمردين، كما أوضح له أيضًا أن جميع الناس في هذا الأيام، نظرًا لضعف الإمام وظلمه لهم، قد أشاحوا بوجوههم عنه وتحولوا نحو الحكومة المصرية، ولذا فهو يريد استغلال هذه الفرصة ويواصل زحفه في داخل اليمن، إذا وافق إبراهيم باشا وأرسل إليه العساكر سالفة الذكر(٢٠٥).

ولكن على ما يبدو أن إبراهيم باشا يكن لم يتمكن من إمداد صادق أفندي بما طلب من العساكر؛ لأن القوات التي كانت تحت إمرته باليمن، موزعة على المدن التي تم لهم السيطرة عليها، من أجل حمايتها وتأمينها ضد أي اعتداء – كما ذكرنا من قبل – ومن أجل هذا لم يستطع صادق أفندي أن يقدم على أي خطوة جديدة في اليمن من أجل الاستيلاء على باقي المدن الداخلية، وأرجأ هذا العمل إلى حين وصول إمدادات جديدة من مصر.

ثالثًا: موقف إمام اليمن من التوغل المصري:

مما لا شك فيه أن الإمام الناصر قد ضاق ذرعًا من التوغل المصري في الأراضي اليمنية،ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها مصطفى بك ميرالآى الآلآى الثالث المشاة(المرابط في تعز) إلى إبراهيم باشا يكن،والتي وضح له فيها موقف الإمام من التوغل المصري في بلاده،والاستعدادات التي اتخذها من أجل استرداد تعز

من أيدي القوات المصرية.وعلى ذلك فقد طلب إمداده بقوة كافية من الجنود؛فارسل إبراهيم باشا بدوره إلى محمد علي يلتمس منه ارسال الآى من مصر حتى يتمكن من حماية تعز من هجمات الإمام [٢٠٦]،فى حين تشير الوثائق إلى أن إبراهيم باشا لم ينتظر وصول الآلآى الذي أرسل في طلبه من مصر، وقام بإرسال جميع العساكر الأشـداء القادرين على حمل السلاح ممن تبقوا من الآلآى العشرين المعسكر تجاه الحديدة إلى مخا بطريق البحر، والبالغ عددهم ٨٠٠ جندي برفقة قائمقامهم على أن يـسيروا بعـد ذلك إلى تعز،ولكن قد واجهته مشكلة نقص الأموال للأسباب التالية:

أولاً: النفقات الباهظة من جراء تكلفه نقل المؤن من مخا إلى تعز.

ثانيًا: اقتضت الظروف تجنيد٢٠٠٠ جندي من العرب بمرتبات شهرية؛ لتوفير القوة العسكرية اللازمة لحماية بعض جهات تعز ومنطقة العدين وتهامـة، بـسبب تعذر وصول القوات العسكرية اللازمة من مصر.

ثالثًا: عجز إيرادات الجمارك[٢٠٧] عن مواجهة النفقات سالفة الذكر دفعت إبراهيم باشا إلى اقتراض مبلغ قدره ٢٠ ألف ريال فرانسة من التجار، على أن يـتم تسديدهم من خزانة الجمارك فيما بعد، ولكن نظرًا للعجز المستمر في إيرادات الجمارك[٢٠٨] فقد عجز عن سداد ديون التجار، الأمر الذي ترتب عليه رفض التجار اقراضه مرة أخرى.

وفى نفس الوقت وجد إبراهيم باشا أن مصاريفه تزداد يومًا بعد يوم، الأمـر الذي دفعه أن يرسل مجددًا إلى محمد علي ويطلب منه أن يرسل إليـه علـى وجـه السرعة ٥٠ ألف ريال فرانسة وبعض القوات العسكرية، موضحًا له قيـام أحـد المتمردين التابع لإمام صنعاء ويدعى قاسم بن حسن بن يحيى بجمع نحو ١٠٠٠ جندي من العربان لمهاجمة القوات المصرية المرابطة في تعز، وعند وصولهم إلى المكان المسمى "وادي الجند" – الكائن على بعد ٣ ساعات من تعز – أرسل إليهم إبراهيم باشا في

(٢٩ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ٣١ أغسطس ١٨٣٧م) بعض قواته، ودارت بين الجانبين معركة عنيفة استغرقت حوالي ٣ أو ٤ ساعات انتهت بهزيمة المتمردين وتقهقرهم إلى موضع على بعد ٥ أو ٦ ساعات من تعز، ولذلك فهو يعمل على جمع العساكر من أجل الهجوم عليهم عندما تحين الفرصة لذلك[٢٠٩].

ولم يكتف إبراهيم باشا بذلك بل أرسل أيضًا إلى أحمد باشا بالحجاز يطلب منه أن يمده بالعساكر والأموال نظرًا لحاجته الشديدة إليها[٢١٠]، ولكن نظرًا لانشغال أحمد باشا في ذات الوقت بالثورة العسيرية وقبائل يام، فقد كتب إليه يعتذر عن عدم إمكانه إرسال العساكر والنقود التي طلبها منه، والواضح من الرسالة التي بعث بها أحمد باشا إلى محمد علي، أنه لم يكن راضيًا عن أعمال أخيه إبراهيم باشا في اليمن، وعلى الأخص قيامه بتوزيع القوات التي تحت إمرته هناك على المدن الداخلية و الموانئ الساحلية التي أصبحت تابعة للحكومة المصرية؛ لأن فعل هذا العمل من شأنه أن يضعف من مركز هذه القوات، وتشتتها في أكثر من جهة يجعلها غير قادرة على صد أي هجوم من قبل الأعداء، موضحًا لمحمد علي أيضًا الظروف التي أحاطت به والتي حالت دون إرساله الإمدادات التي طلبها منه أخوه باليمن[٢١١].

وتشير الوثائق إلى أن محمد علي قد أرسل بالفعل إلى إبراهيم باشا القائمقام عثمان أغا الياقولى وقواته،ووعده بأنه سوف يرسل له أيضًا القائمقام إبراهيم آغا وقواته القادمة من كريت إلى اليمن، وقد عمل إبراهيم باشا على إقامة عثمان آغا وقواته في تعز من أجل حمايتها والدفاع عنها[٢١٢].

وعلى ما يبدو أن إبراهيم باشا يكن لم يكن يقنع بمثل هذا فقط، بل كان في حاجة شديدة إلى إرسال المزيد من العساكر والأموال إليه،وعلى هذا أخذ يراسل محمد علي ويطلب منه أن يمدده بالمزيد من القوات والأموال،حتى يتمكن من مقاومة هجمات الإمام المتتابعة عليه من جهة تعز والعدين آنذاك [٢١٣].

بيد أنه على الرغم من إلحاح إبراهيم باشا يكن على محمد علي من أجـــل أن يرسل إليه العسـاكر والأموال اللازمة له سواء من مصر أو من الحجاز فإن محمد علي أرسل إليه برسالة في (١٣ رجب ١٢٥٣هـــ/ ١٣ أكتوبر ١٨٣٧م) يأمره فيها بأن لا يتوسع الآن في القيام بحركات عسكرية، وأن يقتصر علـــى الاحتفـــاظ بـــالبلاد الخاضعة للحكومة المصرية، وأن يكرم السادة والمشايخ الذين لهم يد في فـــتح تعـــز وغيرها من البلاد، وأن يعمل على كسب الوقت إلى أن يحين الأوان لإرسال قـــوات كبيرة والاستيلاء بها على البلاد قوة واقتدارًا، كما أخبره في آخر الرسالة بأنه سوف يرسل إليه قوات إبراهيم أغا القادمة من كريت إلى جانبه في اليمن(٢١٤).

وقد تبع هذه الرسالة برسالة أخرى أرسلها له في (١٩ رجب ١٢٥٣هــــــ/ ١٩ أكتوبر ١٨٣٧م) جاء فيها: ((اطلعت على خطابك المطلوب فيه إرســـال آلآى إلى طرفك لأن إمام صنعاء يريد أن يهجم على تعز بقوة كبيرة، وقد علمت مما كتبناه إليك أولاً وأخيرًا أن الظروف السائدة لا تسمح بإرسال قوة من هنا، وإنك بتحريض المشايخ النفعيين قد فرقت جنودك في أماكن بعيدة دون أن تقدر ظروفنا حتى وقعت الآن في هذا المأزق، ومع ذلك سنمدك بالآلآى الذي تطلبه إذا أصبحت الحالة مـــن ناحية تركيا مطمئنة، وإلى أن يرسلَ الآلآى المذكور فعليك أن تقتصر على الاحتفاظ بالبلاد الخاضعة فقط دون أن تأمل منها أي فائدة مادية، وأن تعمـــل علـــى إكـــرام السادة والمشايخ وكسب قلوب السكان، وتتمكن بهذه الأساليب الحكيمة من دفـــع مشكلة الإمام، واعلم أنه لا يمكن الآن إرسال قوة أخرى غير قوة إبراهيم أغا المرسلة قبلا،فاستخدم العساكر الموجودة بالحكمة وحسن التدبير في الـــدفاع عـــن الـــبلاد الخاضعة وحراستها)) (٢١٥).

وبناءً على ذلك أخذ إبراهيم باشا يكن يعمل على صد هجمات الإمام الناصر عن تعز والعدين بما لديه من القوات، فدارت الحروب سجالاً بين الفريقين، كان النصر

فيها دائمًا حليف القوات المصرية، وكان الناصر كلما هزم في معركة راح يحشد عساكر العرب من جديد من القبائل اليمنية الموالية له، مثل: قبيلة ذوى محمد، وذوى حسين، وفهم، وخولان[٢١٦]، وأرحب[٢١٧]، وحاشد[٢١٨] – وهم من القبائل التابعة لصنعاء المعروفين بالبسالة في القتال – وعاود بهم الهجوم مرة ثانية على إقليمي تعز والعدين، وبعد ٦ معارك دارت بينهما حسم الموقف لصالح القوات المصرية، وفر الإمام الناصر هاربًا إلى صنعاء بعدما حلت الهزيمة به وبأشياعه الذين كانوا زهاء ١٥ ألف فارس، وتفرقت القبائل الموالية له من حوله[٢١٩].

ويصف إبراهيم باشا يكن لمحمد علي في إحدى خطاباته المعركة الأخيرة التي دارت بين قواته وبين قوات إمام اليمن بقوله: ((إن الإمام ناصر المقيم مع جيشه ببلاد (إب) [٢٢٠] و(صبيا) الواقعين فيما بعد إقليمي تعز والعدين، الداخلين في حوزة الحكومة الخديوية بعد أن ظلا تحت حكم صنعاء منذ القدم، قد هجم ست مرات متواليات على الإقليمين المذكورين ولكن لم يثبت وانهزم في كل مرة من هجماته دون أن يحصل على أي فائدة، فعمد إلى تقوية جيشه بضم عساكر العربان، وأعاد الاعتداء على العدين فانتهزنا الفرصة ولم نتوان دقيقة واحدة حتى أمددنا العساكر الموجودين في تلك البلد بإرسال أورطتين من الجهادية وعبدكم القائد حسن أغا الكريتى مع من معه من الجنود مرفقين بقائمقام الآلآى العشرين، وقد قاتلوا المذكورين من صبح أمس الأول حتى ظهره، ثم استأنفوا الحرب عصر غداته فقاتلوا قتالاً عظيمًا دام إلى الساعة الثانية (أي بعد الغروب) من الليل، فأخرجوهم بعون الله تعالي من المباني التي كانوا متحصنين فيها بهجمات متعددة، وقُتل ثلاثون من المفسدين المجرمين، وجُرح ستون ومات اثنان من شيوخ صنعاء، فلم يرجوا قرارًا حتى ولو هاربين، كما أن عدد القتلى منا أيضًا يبلغ أربعة وثلاثين والجرحى يزيدون على السبعين)) [٢٢١].

وعقب ذلك صدرت الأوامر من محمد علي إلى أحمد باشا (القائد العام للحجاز) في (٢٦ رجب ١٢٥٣هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٨٣٧م) بضرورة الإسراع في إرسال آلاى من الحجاز إلى إبراهيم باشا يكن باليمن نظرًا لحاجته الشديدة إلى المزيد من القوات العسكرية في الظروف الراهنة(٢٢٢). كما أوصاه بأن يوجه إليه خطابًا يلفت فيه نظره إلى أنه لم يكن على صواب في توزيع جنوده على مناطق نائية، وينصحه بأن يعمل على كسب قلوب المشايخ والأهالي، ويعدل عن التقدم مكتفيًا بالمحافظة على البلاد التي تم إخضاعها للحكومة المصرية(٢٢٣).

كما أن محمد علي أيضًا لم يكن يدع مناسبة ويذكر فيها إبراهيم باشا يكن بالنصائح السالفة الذكر، وهذا يوضح مدى اهتمام محمد علي بهذا الموضوع، فعندما وصلت إليه الأخبار بأن إبراهيم باشا تمكن من الانتصار على إمام صنعاء وإحباط الهجمات التي قام بها ٦ مرات على تعز، والجأه إلى الفرار عندما فقد الأمل في النصر، فقد أرسل إلى إبراهيم باشا على الفور يخبره بأنه تلقى هذا النبأ بسرور عظيم، ويؤكد عليه ما نصحه به من قبل، من العمل على الاحتفاظ بالبلاد الخاضعة للحكومة المصرية دون التوسع والطمع في فوائد مادية، والعمل على إرضاء المشايخ والأهالي، كما أخبره بأنه قام باستدعاء نحو ١٠٠٠ جندي من ألبانيا لإرسالهم إلى اليمن، وعلى ذلك فهو يأمره بعدم القيام بحركات عسكرية قبل أن تتجمع لديه القوات المرسلة كلها(٢٢٤).

ويتضح مما سبق مدى حرص محمد علي الشديد على كسب ولاء وتبعية الشيوخ والأهالي في اليمن، وقد كان بعيد النظر في ذلك حيث أن مثل هذا العمل سوف يسهل على قواته هناك فتح باقي البلاد بسهولة ويسر كما حدث في فتح تعز والعدين، إلى جانب تمكنه من إحكام السيطرة على الأقاليم التي تم لقواته السيطرة عليها، وعدم قيام الأهالي والشيوخ بحركات تمرد ضد حكمه هناك.

وعلى أية حال فعلى الرغم من الرسائل المتتالية التي بعث بها محمد علي لأحمد باشا يكن (القائد العام للحجاز) والتي يأمره فيها بإرسال آلآى من طرفه إلى جانب إبراهيم باشا يكن في اليمن، فإن أحمد باشا أرسل إلى محمد علي يعتذر له عن عدم إمكانية القيام بمثل هذا العمل؛ وذلك نظرًا لانشغال قواته في إخماد الثورة العسيرية وتمرد قبائل يام، وليس من الثواب أن يرسل آلآى من قبله إلى اليمن في تلك الظروف الراهنة، وامتثالاً لأوامره فقد أصدر أمرًا بإرسال ما تبقى من العساكر السودانية من الآلآى الذي أمر بإرساله إلى اليمن[٢٢٥]. ولكن قد تبين لمحمد علي من التقارير التي وصلته من الحجاز أن هؤلاء الجنود لا يصلحون للعمل في اليمن، وعلى ذلك فقد صدرت الأوامر منه إلى أحمد باشا بأن يقوم بتوزيعهم على الآلآيات الموجودة في الحجاز[٢٢٦].

وبصفة عامة يمكن القول بأن الانتصارات المتتالية التي حققتها قوات إبراهيم باشا يكن على الإمام الناصر وأتباعه، جعلته يعتقد أن عدن لم تعد بعيده، كما أن صنعاء لم تعد هدفًا عصيًا، فمركز الإمام الناصر أصبح ضعيفًا في العاصمة صنعاء بعد عودة مهزومًا إلى جانب محاصرة القبائل ومضايقتهم له طلبًا لحقوقهم، وما ظهر لهم من عجزه عن إيفاء هذه الحقوق لشدة إملاقه وضيق ذات يده، مما جعل هذه القبائل تعرض عن الإمام، بل على العكس من ذلك فقد أبدت رغبتها في الانضمام إلى الحكومة المصرية، الأمر الذي شجع إبراهيم باشا يكن على معاودة طلب إمدادات جديدة من مصر من أجل مواصلة الزحف؛ لتحقيق هدفه الأسمى وهو الاستيلاء على صنعاء، فأرسل إلى محمد علي يخبره بأنه لو تفضل وأرسل إليه آلايين من العساكر و ٤٠٠ من الفرسان في هذه الظروف التي أضحت فيها قوى الإمام خائرة لكان ذلك موجبًا لتسهيل الاستيلاء على صنعاء في هذه الأيام[٢٢٧].

ومما لا شك فيه أن الاستيلاء على صنعاء كان مطلبًا ملحًا من مطالب محمد علي أيضًا، فعندما وصل إليه خطاب إبراهيم باشا يكن (قائد القوات اليمنية)، بادر

على الفور وأرسل إليه بخطاب أخبره فيه بأنه يقوم بالفعل بتدريب ٣ آلايات من الجنود، وسترسل هذه الآلايات إليه خلال ٣ أشهر تحت قيادة أمير اللواء[٢٢٨] على بك ومعاونه مصطفى بك[٢٢٩].

وعلى الرغم من ذلك فإن إبراهيم باشا لم يقف مكتوف الأيدي هناك انتظارًا لوصول الإمدادات إليه من مصر، بل أخذ يستغل ما تحت يديه من القوات للاستيلاء على ما يمكنه الاستيلاء عليه من بلاد اليمن الداخلية، منتهزًا فرصة ضعف الإمام وإعراض القبائل عنه، فعندما وصلت الأخبار إليه من طرف مصطفى بك ميرالاى الآلآى الثالث المشاة بأن القلاع المقيم بها قبيلة ذوى محمد، الكائنة حول القرية المسماة القاعدة[٢٣٠]، دائمًا ما يصدر منهم أعمال تعدٍ على أهل القرى التي أصبحت تدين بالولاء للحكومة المصرية، فصدرت الأوامر على الفور إلى مصطفى بك بالتحرك إلى هذه القلاع في جماعة من العساكر المقيمة ببندر تعز، وقد قام مصطفى بك بدوره ورتب عساكر من الآلآى الثالث مشاة، والآلآى العشرين مشاة وعين عليهم محمد أفندي قائمقام الآلآى الثالث مشاة وأصدر إليهم الأمر بالتحرك إلى هذه القلاع[٢٣١].

وبعد عدة مناوشات قامت بين القوات المصرية وبين المتمردين من ذوى محمد، تمكنت القوات المصرية من السيطرة على القلاع والأبراج القائمة حول القرية المسماة القاعدة البالغ عددها ٥٤ أخذ منها ٣٨ قهرًا أما الـ١٦ الباقية فقد أخذ عن طريق الصلح بين قادة الحملة وبين المتمردين مقابل بذل الأموال عليهم بسخاء، وتم ذلك في (١٧ ذي القعدة ١٢٥٣هـ/ ١٢ فبراير ١٨٣٨م)، وبعد أن أتم محمد أفندي هذه المهمة صدرت إليه الأوامر بالعودة إلى تعز مرة أخرى[٢٣٢]، وقد توجه بالفعل إلى تعز بعد أن قام بهدم بعض الأبراج التي استولى عليها، أما الأبراج الباقية فقد تركت ليقيم بها العساكر الذين عهد لهم مهمة الدفاع عنها[٢٣٣].

وبالرغم من هذا النصر الذي أحرزه قادة الجيش المصري المرابط في اليمن على المتمردين ضد الحكومة المصرية، فإنه لم يمض وقت طويل على هذه الأحداث وقام أحد مشايخ قبيلة همّ وجمع حوله نحو ٨٠٠ مقاتل من الثوار الذين يدينون بالولاء والتبعية لإمام صنعاء، وأخذوا يغيرون على الأهالي الضعفاء التابعين للحكومة المصرية في الجهة المسماة جبل حلوة – من أعمال الحجرية –، وبمجرد وصول هذه الأخبار إلى مصطفى بك (محافظ تعز) قام على الفور وأرسل من جانبه بعض القوات المرابطة في تعز على هؤلاء الثوار، وبالفعل وبعد مناوشات عديدة دارت بين الجانبين استسلم هؤلاء الثوار وطلبوا الأمان من قوات الجيش المصري، وقد أعطى لهم مقابل تعهدهم بعدم القيام من جانبهم بأي اعتداء على البلاد التابعة للحكومة المصرية باليمن[٢٣٤].

وعندئذ أدرك إمام اليمن خطورة الموقف في العاصمة صنعاء، وكيف أن سقوطها في أيدي قوات محمد علي سوف يتبعه سقوط اليمن بأكمله في أيدي القوات المصرية، ومن أجل هذا قام الإمام الناصر بإرسال مندوب من قبله يدعى السيد عبد الرب بن إسماعيل اللاهورى نسبًا، الكوكباني[٢٣٥] بلدًا، إلى أحمد باشا يكن (حاكم عام الحجاز) الذي كان مقيمًا وقتها في عسير، وحمله رسالة إليه مؤرخة في أوائل (جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/ أغسطس ١٨٣٨م) موقعًا عليها الناصر بخاتمه، وطلب منه فيها تسهيل سفر مندوبه إلى القاهرة ليقابل محمد علي باشا"[٢٣٦]، وبالفعل قام أحمد باشا يكن من جانبه وبعث ما استخلصه من حديث الرسول المندوب، الذي أوضح فيه أن الإمام الناصر يطلب عقد الصلح، راضيًا بأن تظل جميع المناطق التي استولت عليها قوات إبراهيم باشا يكن تحت سيطرة الحكومة المصرية، على شرط ألا يحدث اعتداء على غيرها من الأراضي اليمنية، وأن تظل صنعاء تحت حكم الإمام[٢٣٧]، لكن هذا في الواقع لم يكن ما يريده محمد علي أو قائده الذي أضاف بأنه أبلغ المندوب... ((بأن من الحكمة الآن أن يسمح بإقامة حاكم مصري إداري في

صنعاء، ويقبل اتفاقًا بموجبه يتناول الإمام من مصر مرتبًا محترمًا يوازى المرتب المعـــين لشريف مكة، وأن مثل هذا الاتفاق يمكن أن يوافق عليه محمد علي)) (٢٣٨).

وهذا يتفق مع الرسائل التي بعث بها إبراهيم باشا يكن يحث فيها محمد علـــي على فتح صنعاء ومن ذلك ما كتب في (٢٩ ذي القعدة ١٢٥٣هـ/ ٢٤ فبرايـــر ١٨٣٨م) حيث قال: ((إن موارد اليمن تزداد نتيجة لاستتباب الحكـــم المـــصري، حتى أن إقليم تعز وحده يدر حوالي ٧٠٠ ألف ريال سنويًا، وأن رؤســـاء القبائـــل الحانقين على حكم الإمام يتوافدون عليه طلبًا للانضواء تحت الحكم المصري، وقـــد آن الأوان لفتح صنعاء)). والناصر من جانبه كما لو كان يدرك رأي القيادة المصرية هذا، فهو في رسالته يذكر مبطنا.. ((ففي اليمن من الغوغاء والقبائل ما لا يطفيء نارها إلا تدبيرنا بقدرة الله سبحانه وتعالي!، ومن الربش والتخليط ما لا يصلحه إلا سعينا بمشيئة الله، لميلهم إلينا وطاعتهم لإمرنا!.. فقبائل اليمن قد ألفت الفساد، وســـلكت سبيل العناد لأول وهلة، وكتبهم إلينا في كل حين، والواصلون منهم إلى مقامنـــا لا زالوا يحثوننا على المنازعة وكأنهم لنا ناصحون، ونحن بحمد الله على بقاء الود لحـــامى حمى الحرمين وبها إن شاء الله واثقون فائزون...)) (٢٣٩). ولكن عروض هذا الصلح، قد باءت بالفشل من قبل الطرفين ولم يخرج إلى حيز الوجود(٢٤٠).

رابعًا: قبائل يام وعسير وإعلان الثورة من جديد:

ووسط انشغال القوات المصرية في اليمن بفتح باقي المدن هناك، وحماية مـــا تم لهم السيطرة عليه من المدن، بدأ ثوار يام وعسير منذ عام (١٢٥١هـــ/ ١٨٣٥م) يعلنون تمردهم من جديد على الوجود المصري في تلك المناطق، حيث قام عائض بن مرعى زعيم ثوار عسير بالاتفاق مع المتمردين من قبائل يام، بالزحف على تهامة اليمن نظرًا لوقوعها تحت سيطرة الحكومة المصرية(٢٤١).

ومما لا شك فيه أن محمد علي من جانبه كان مهتمًا بأمر هـذه الثورة؛لأنها بدون شك سوف تؤثر على نفوذه في الحجاز واليمن على حد سواء، ولكنـه حـتى تلك اللحظة كان يؤثر اتباع أسلوب الحكمة والسياسة مع هؤلاء الثوار، فأرسل إلى أحمد باشا يكن (القائد العام للحجاز) ينصحه باستعمال هذا الأسلوب مع الثـوار، ووصل إلى أبعد من ذلك حين أمره بأن يعمل على قيد عساكر منهم أيضًا وذلك بعد استمالتهم إليه قائلاً له: ((استتباب قيد عساكر من أشقياء عسير بعد تفريق جمعهم، واستمالتهم بالتشويق والترغيب لهذا الطرف وعليه يشير بأخذ عساكر مـن تلـك القبائل التي هي يام كما كان جاريًا من قديم، فيلزم استمالتهم وقيد من يلزم منـهم، ولهذه الصفة يمكن صد مكايدهم))[٢٤٢].

وعلى ما يبدو وكما هو واضح من الوثائق أن هذه الثورة قد اشتد أمرهـا، الشيء الذي أزعج أحمد باشا كثيرًا وجعله يضع الخطط العديدة والكفيلة بالقـضاء على هؤلاء الثوار إذا قاموا بالاعتداء على جهات الـيمن، لأن أسـلوب الحكمـة والسياسة لا يجدي معهم شيئا. وبناءً على ذلك أخذ يعمل على التنسيق فيما بينـه وبين إبراهيم باشا يكن من أجل تنفيذ هذه الخطط، ومنها أنه أرسل إليه بـأن يقـوم بمهاجمة الثوار من ناحية الجنوب، بينما يقوم هو بمهاجمتهم مـن الـشمال، وبـذلك يتمكنوا من القضاء عليهم بسهولة إذا ما قاموا بأي اعتداء على الجهات التي تحـت سيطرة الحكومة المصرية، كما أرسل إلى محمد علي أيضًا يبلغه هـذا المخطـط[٢٤٣]، ولمزيد من الحيطة والحذر فقد قام أحمد باشا بإرسال أورطتين مـن الآلآى الحـادي والعشرين إلى اليمن لإحكام السيطرة هناك[٢٤٤].

لقد أزعجت هذه الثورة محمد علي بلا شك، فأخذ يراسل قواده في الحجـاز واليمن يأمرهم بالعمل على إحكام السيطرة على هؤلاء الثوار حـتى لا يـستفحل أمرهم وتصعب السيطرة عليهم، وقد أرسل إلى إبراهيم باشا يكـن (سـر عـسكر اليمن) يأمره بأن يجعل الآلآى العشرين الذي تحت أمره على أهبة الاستعداد للقـاء

وتأديب عصاة عسير الذين أوشكوا أن يهجموا في هذه الأيام على جهات قنفذة أو اليمن[٢٤٥]، كما أرسل إلى خورشيد باشا (مأمور الحجاز) يأمره بإرسال الأورطة الأولى من الآلآى الثالث الذي في الطائف إلى إبراهيم باشا يكن، وإشعار محافظ جدة بلزوم إمداد قنفذة بالذخائر والمهمات الحربية[٢٤٦]، كما أمر أحمد باشا بتنفيذ الخطة الخاصة بمقاومة المتمردين من القبائل بكل دقة وحذر إذا ما هجموا من عسير على قنفذة أو على اليمن[٢٤٧].

ويظهر من الوثائق أيضًا أن محمد علي قد وجه نظره إلى الاهتمام بالشريف حسين بن علي بن حيدر – الذي خلف والده في حكم المخلاف السليماني وكان مقره في أبي عريش عاصمة المخلاف – هو ومن معه من العساكر حتى يكونوا على أهبة الاستعداد لمواجهة أي اعتداء من قبل الثوار، فقد أصدر الأوامر إلى إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) بصرف تعيينات الـ ٢٦٠ عسكريًا الذين كانوا تحت إمرة الشريف حسين بن علي بن حيدر وعدم التأخير في صرفها لهم[٢٤٨]، كما أرسل خطابًا إلى أحمد باشا يكن (سر عسكر الأقطار الحجازية) في (٢٧ ذي الحجة ١٢٥١هـ/ ١٤ إبريل ١٨٣٦م) مضمونها: ((إن الجناب العالي موافق على إبلاغ المرتب القديم للشريف حسين بن الشريف علي بن حيدر البالغ خمسة أكياس إلى عشرة أكياس بناءً على الخدمة المتوقع أن يقوم بها عند هجوم الجيش المصري على رجال ألمع هناك وكذلك بناءً على ولائه وإخلاصه لحكومة مصر)) [٢٤٩].

ويتضح من الوثائق كيف أن قادة محمد علي في تلك المناطق كانوا على أشد الحيطة والحذر من هؤلاء الثوار، ومن ذلك رسالة أحمد باشا إلى محمد علي التي أخبره فيها بأنه قد وصله ٣ رسائل من حسين أغا (محافظ قنفذة) ذكر له فيها بأنه قام بإرسال جواسيس لتفقد أحوال الثوار، فعاد هؤلاء الجواسيس وأخبروه بحدوث اتفاق بين قبائل يام وثوار عسير على مهاجمة القوات المصرية المرابطة في اليمن[٢٥٠].

وتبع ذلك صدور الأوامر من محمد علي إلى حبيب أفندي (مدير الديوان الخديوي) [٢٥١] بإرسال عثمان أغا الياقولى من البكباشية المشاة الذين يقيمون بمصر والذي يقود ٤٠٠ جندي إلى جدة على أن يتخذ طريقه بعد ذلك إلى اليمن، وأبلغ إبراهيم باشا (سر عسكر اليمن) أنه بمجرد وصوله يقوم بتعيينه في أبي عريش وصبيا من أجل حمايتهما ضد أي اعتداء من قبل الثوار [٢٥٢].

وفى نفس الوقت قام أحمد باشا يكن بإرسال الميرآلآى شرين بك إلى القنفذة، وأمره أن يكون على استعداد تام هو ومن معه من العساكر البالغ عددهم حوالي ١٠٠٠ جندي حتى إذا ما هجم ثوار عسير ويام على جهة من الجهات، يتوجه هو ومن معه من الجند بحرًا إلى جازان [٢٥٣]، ثم يسلك الطريق إلى أبي عريش لقطع الطريق على العصاة وقتالهم [٢٥٤].

وعلى الرغم من ذلك فقد أرسل إبراهيم باشا يكن إلى محمد علي يخبره بأنه قد جاءته رسالة من الشريف حسين بن على بن حيدر وغيره من المشايخ، يخبروه فيها بأن ثوار عسير قد اتفقوا مع طائفة يام، وأنهم سيزحفون على تهامة اليمن، كما أخبره أن الجنود الذين لديه في الوقت الحاضر قليلون إلى حد أنهم لا يكفون لحراسة البنادر التابعة للحكومة المصرية، وليس لديه جنود كافية لإرسال جزء منها إلى جهة أبي عريش لمقابلة الأعداء، وبناءً على ذلك فهو يطلب منه أن يرسل إليه آلايا أو ثلاث أورط كاملة العدد، وعند ذلك يتمكن من التوجه إلى أبي عريش لمقابلة الثوار هناك، وعلى أية حال فإنه سوف يجتهد في إعداد نفسه بما لديه من القوات في صد أي اعتداء من جانب الثوار [٢٥٥].

وتبع ذلك أن قام محمد علي بإرسال القائد أحمد أغاجام على رأس قوة كبيرة إلى اليمن، ولم يقتصر على هذا فحسب بل أصدر الأوامر إلى (سر عسكر الحجاز) بلزوم مده بالقوات العسكرية إذا لزم الأمر، وفى نفس الوقت كان محمد علي يبذل

قصارى جهده في تعليم وتدريب ثلاثة آلايات كاملة من أجل إرسالها إلى اليمن في أقرب فرصة ممكنة[٢٥٦].

وفى نفس الوقت أخذ إبراهيم باشا يحشد قواته استعدادًا لمقابلة الثوار إذا ما قاموا بمهاجمته، ولذا أعد لهذا الغرض قوة قوامها ٩٥٠ جنديًا من العساكر المتواجدين في الحديدة[٢٥٧]، كما أن محمد علي أصدر أوامره إلى أمين بك (وكيل محافظ مكة) بإرسال الأورطة الأولى من الآلآى الثالث والعشرين الموجودة بمكة إلى إبراهيم باشا يكن في اليمن بطريق البحر[٢٥٨].

وعلى الرغم من كل هذه الاستعدادات التي قام بها محمد علي و قادته في الحجاز واليمن، فإن الوثائق تشير إلى أنه في (١١ صفر ١٢٥٦هـ/ ١٤ إبريل ١٨٤٠م) لم يكن يتضح لهم بعد الجهة التي سيعتدي عليها ثوار عسير ويام، ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها محمد علي إلى محمد بن عون (شريف مكة) مضمونها: ((قد أبلغنا ولدنا صاحب النجابة أحمد باشا أنه وإن لم تتضح بعد الجهة التي سيعتدي عليها طائفتا يام وعسير فقد تبين قيام عائض بالاتفاق مع طائفة يام... كما أننا كتبنا في (١٣ ذي الحجة ١٢٥٥هـ/ ١٧ فبراير ١٨٤٠م) إلى عبدكم خورشيد باشا (سر عسكر نجد) للحضور إلى هذا الجانب... فتبلغ سعادتكم وجوب سوق وإرسال الآلآى الثالث والعشرين من ضمن الآلآيات الموجودة بطرف دولتكم إلى ولدنا أحمد باشا عاجلاً وسريعًا)) [٢٥٩].

ويذكر الدكتور فاروق أباظة أن العلاقة قد توترت بين إبراهيم باشا يكن والشريف حسين بن على بن حيدر، وآلت إلى العداء السافر، مما دفع الأخير إلى التضامن مع زعيم ثوار عسير عائض بن مرعى الذي كان يطمع في السيطرة على تهامة اليمن، وتقدمت قوات الحليفين لمحاربة الجيش المصري في الحديدة، ولكن قبل أن تصل قوات الحسين بن على بن حيدر وعائض بن مرعى إلى هدفها، كانت الأوامر

قد صدرت من محمد علي إلى إبراهيم باشا يكن بتسليم ما تحت يده من الأراضي اليمنية إلى الشريف حسين بن علي بن حيدر ليتولى حكمها باسم الدولة العثمانية، فدخل الحسين الحديدة بعد جلاء المصريين عنها، وأعلن اعترافه وتبعيته للسيادة العثمانية[٢٦٠].

في حين لم تشر الوثائق من قريب أو من بعيد إلى وجود مثل هذا التحالف بين الشريف حسين بن علي بن حيدر وعائض بن مرعي، بينما يذكر الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن أنه حدث تحالف مضاد ضد حكم محمد علي، جمع عائض بن مرعي وغيره من الثائرين، بهدف التنسيق فيما بينهم، بهدف تشتيت جهد حكومة الحجاز وإعجازها، وبذلت حكومة الحجاز جهودًا ضخمة لإضعاف هذا التحالف، ولكن قواتها لم تستطع أن تواصل تقدمها في عسير، مما جعل أحمد باشا يتطلع إلى عقد صلح مع عائض بن مرعي، وكان الموقف الدولي في تلك الأونة، قد تأزم ضد محمد علي، فرغب أحمد باشا في عقد هذا الصلح ليتفادى المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها قواته، أثناء عملية الانسحاب التي صدرت له الأوامر بتنفيذها[٢٦١].

وعلى أية حال فإنه يمكن القول أن الثورة العسيرية، من أعنف الثورات، التي واجهها حكم محمد علي، منذ نزول قواته على أرض شبه الجزيرة العربية – بوجه عام واليمن بوجه خاص – والتي استمرت حلقاتها متصلة، منذ بداية الفترة وحتى نهايتها، ولم تستطع قوات محمد علي أن تحكم السيطرة على الموقف في عسير، في أي وقت من الأوقات، بل كان الموقف دائمًا في صالح رجال الثورة العسيرية، إلى أن فرضت الدول الكبرى ــ وعلى رأسها بريطانيا ــ على محمد علي الانسحاب من شبه الجزيرة العربية بوجه عام واليمن بوجه خاص، وهذا ما سوف نتناوله بالدراسة والتحليل فيما يلي:

خامسًا: الدور البريطاني لتصفية الوجود المصري في اليمن:

كانت بريطانيا حريصة كل الحرص على الحفاظ على البحر الأحمر بعيدًا عن سيطرة أي قوة قد تهدد وجودها في الهند، وقد بدأ الصدام بين الأطماع البريطانية وأطماع محمد علي، عندما استطاعت حملات الأخير في شبه الجزيرة العربية أن تسيطر على سواحل اليمن المطلة على البحر الأحمر، وتمكنت من إخضاع قنفذة واللحية وزبيد، وأخذت سلطات محمد علي تقترب من إمام صنعاء، وأظهرت له حسن النوايا، عندما سلمت له الساحل مقابل ضريبة سنوية(٢٦٢).

وعندئذ خشيت بريطانيا من ازدياد النفوذ المصري على ساحل البحر الأحمر؛ فأخذت تعمل على التصدي له في تلك الجهات، عن طريق توطيد نفوذها في مدخل البحر الأحمر وحتى ميناء المخا لأهميته التجارية وموقعه المهم لتقطع على محمد علي سبيل السيطرة على هذا الميناء الذي جعلته هدفًا لها، وحاولت السياسة البريطانية أن توجد الظروف المناسبة لتدخلها وفرض سيطرتها على هذا الميناء، وقد واتتها الظروف في عام (١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م) مستغلة الحادث الذي وقع لوكالتها في هذا الميناء في (رمضان ١٢٣٢هـ/ يوليو ١٨١٧م) ومجملة أنه كان لبريطانيا وكالة تجارية بميناء مخا ولقد كانت جميع الوكالات البريطانية في الشرق إلى جانب عملها التجاري تقوم بأعمال التجسس على الأحوال الداخلية للمناطق التي توجد فيها، وكانت تمارس إلى جانب ذلك أعمالاً سياسية على جانب كبير من الخطورة، وقد نشطت الوكالة البريطانية في المخا بصورة ملحوظة في الفترة التي بدأ فيها زحف قوات محمد علي يصل إلى السواحل اليمنية، وللوقوف في وجه هذا الزحف استغلت الحادث الذي وقع لهذه الوكالة لتحقيق هدفها وتحقيق امتيازات خاصة لها في المنطقة(٢٦٣).

ومن الجدير بالذكر أنه قد اختلفت بعض المصادر والمراجع حول تفاصيل هذا الحادث، فيذكر الدكتور فاروق أباظة، أنه قد تلكأ أحد الأعراب في الوكالة

البريطانية في ميناء مخا اليمني، غير أن الحرس الهنود أبعدوه بالقوة مما أثار بعض العرب الذين تجمعوا وأهانوا عددًا من الضباط البريطانيين الموجودين بالوكالة، بل إن الوكيل البريطاني في مخا وهو ((الملازم دومنكـــيتى Lieutenat Dominncetti)) قـــد تعرض لإهانة من قبل "الدولة" حاكم مخا الذي استدعاه بالقوة في وقت غير مناسب، كما هوجمت الوكالة وتعرضت للنهب والسلب، وقد أطلق حاكم مخا سراح الوكيل البريطاني وأمر بترحيله إلى الهند، وأغلقت بطبيعـــة الحـــال الوكالـــة البريطانيـــة في المدينة[٢٦٤].

بينما يذهب أحد الباحثين بالقول إلى أن رجال الوكالة البريطالية الموجودين في مخا، كانوا قد ألقوا القبض على أحد السكان العرب، واحتجزوه بداخل الوكالـــة، فطلب حاكم مخا – من قبل الإمام"المهدي عبد الله" إمام اليمن – إطلاق سراح هذا الرجل، فأطلق الوكيل البريطاني الملازم "دومينكيتى Lieutenant Domincetti " سراحه، ولكن السكان العرب في (رمضان ١٢٣٢هـــ/ يوليـــو ١٨١٧م) قـــاموا باقتحام مقر الوكيل البريطاني، وعاملوه معاملة قاسية، وأحضروه مقيدا أمام حاكم مخا الذي أمره بالعودة إلى الهند[٢٦٥]، في حين تشير الوثائق إلى أن إمام اليمن قام بإهانـــة القنصل البريطاني في مخا وموت الأخير متأثرًا من هذه الإهانة[٢٦٦].

وعلى أية حال فقد انتهزت الحكومة البريطانيـــة هـــذا الحـــادث واســـتغلته لمصلحتها، حيث أنها كانت تبحث عن سبب مناسب يبرر تدخلها في اليمن، فبعـــد مرور عامين من هذه الحادثة، كتب الكابتن وليـــام بـــروس William Bruce " البريطاني المقيم في الهند في (صفر ١٢٣٥هـــ/ نوفمبر ١٨١٩م) إنذارا رسميا إلى إمام صنعاء، لكي يقدم اعتذارًا رسميًا لبريطانيا، ويقوم بالتعويض والترضية المناســـبة لمـــا حدث، وفى (٢٦ المحرم ١٢٣٦هـــ/ ٣ نوفمبر ١٨٢٠م) وصل الأسطول البريطاني قادمًا من الهند، تحت قيادة الكابتن "لملى Lumely "، الذي كتب إلى إمام الـــيمن

يطلب منه الترضية اللازمة، وأخبره أن الحكومة البريطانية في الهند، أعــدت ســفنا حربية أخرى سوف تلحق بسابقتها إن لم يخضع الإمام للترضية المطلوبة[٢٦٧].

ومن الملاحظ أنه بمجرد وصول الأسطول البريطاني إلى الـسواحل اليمنيــة، شرعت حكومة محمد علي في الحجاز في أخذ الاحتياطات اللازمــة تحــسبًا لتطــور الموقف في غير صالحها، فقد قام أحمد باشا (محافظ مكة) على الفور بإعــداد حملــة تتكون من ٢٥ ألف جندي من العربان من جهة الحجاز واليمن، وعين عليهم ٤ من رؤساء القادة الذين هم تحت إمرته وأرسلهم إلى جهات أبي عريش[٢٦٨].

كما أن محمد علي كان حذرًا من الحيل والأساليب التي تتبعها بريطانيا لتحقيق أغراضها في اليمن، وعلى ذلك فقد أرسل إلى أحمد باشا يأمره بأن يقوم بتعيين رجل، يتولى عملية التفتيش والتحري الجيد عن أحوال السفن الإنجليزية المذكورة، ويعرف لماذا أتت؟ وماذا فعلت؟ وماذا تريد أن تفعل بعد الآن؟، وما هي غاية مقاصدها ؟ ثم يقوم بإرسال هذه المعلومات بحرًا على وجه السرعة إليه، حتى يكون على علم تــام بأخبارهم على التوالي، كما أرسل أيضا إلى رستم أفندي "أمين جمرك جدة" برســالة أخرى تحمل هذا المعنى[٢٦٩].

ولم يكتف محمد علي بذلك بل أرسل إلى إمام اليمن رجلاً خاصًا مــن عنــده لكي يحذره من الحيل البريطانية لئلا يغفل عنها وليكون على يقظة دائمة من أفعالهم، وأرسل أيضًا إلى (هنري سولت) ـــ القنصل البريطاني في مصر حينذاك – يسأله عن سبب إرسال السفن إلى مخا، فأجابه بأن مأمورية عساكر السفن المذكورة مبنية على مصلحة تحصيل الرعاية والترضية اللائقة بشأن إنجلترا، وأنهم سوف يعادون إلى مــا ورائهم بمجرد حصول المصلحة[٢٧٠].

على أن هذه التصرفات من قبل محمد علي كانت تظهر مدى الــدور الــذي كان يقوم به؛ لإبعاد النفوذ البريطاني عن اليمن مستخدمًا في ســبيل ذلــك كافــة

الوسائل الدبلوماسية من جهة والاستعداد الحربي من جهة أخرى، الأمر الذي جعل بريطانيا ترقب هي الأخرى تحركاته بعين الحذر حتى لا يشكل عقبة في سبيل تحقيق مصالحها في طريقها الحيوي الموصل إلى الهند عبر البحر الأحمر.

ولكن يبدو أن الإمام عمد إلى سياسة المراوغة، خوفًا من أن تنقص المطالب البريطانية من سيادته وتضعف من إيراداته، الأمر الذي دفع السفن الراسية عند ميناء مخا إلى القيام بقصف المدينة في (١٩ صفر ١٢٣٦هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٢٠م)، وتم تدمير كل الحصون المنيعة الرئيسة في المدينة، مما اضطر الإمام لإعلان استسلامه وموافقته على توقيع اتفاقية في (١٠ ربيع الآخر ١٢٣٦هـ/ ١٥ يناير ١٨٢١م)، نصت على عدة بنود من أهمها:

١- أن يتم تعيين حرس من الرعايا الإنجليز عبارة عن ٤٠ نفرًا؛ للقيام بأداء واجب التعظيم للقنصل الموجود في مخا على مثال ما هو جار في بغداد؛ وأن يدق هذا الحرس الطبول كل يوم صباحًا ومساءً، وفي وقت الطعام على الدوام حسبما هو جار في سائر الجهات.

٢- أن جميع القضايا المتعلقة بشركة الهند الشرقية البريطانية وسائر الرعايا الإنجليز (مسلمين أو غيرهم)، يفصل فيها بمعرفة القنصل البريطاني في مخا على مثال المعاهدة المعقودة بين الدولة العثمانية وبريطانيا[٢٧١].

٣- تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع البريطانية إلى أن وصلت ٢,٥٪، فأصبحت مساوية لما يدفعه الفرنسيون.

٤- السماح للمقيم البريطاني بالظهور أمام الناس وهو على ظهر جواده.

٥- تخصيص قطعة أرض لتكون مقبرة دفن الموتى المسيحيين فيها.

٦- بناء مخزن للفحم على الساحل، وفتح بابه من جهة البحر الأحمر[٢٧٢].

ومن الملاحظ أنه بالرغم من الاستعدادات المختلفة التي قام بها محمــد علــي تحسبًا لقيام بريطانيا بأي عمل في مخا، ومن إرساله تحذيرًا إلى كل من سولت (القنصل البريطاني في مصر)، وقائد السفن الراسية في مخا، من أنه سوف يقوم بمحاربتهم إذا ما قاموا بأي عمل عسكري هناك (٢٧٣) فإن بعض الوثائق تشير إلى أنه لم يفعــل شــيئا يذكر بعد قيام السفن البريطانية بقصف مدينة موخا، بل على العكس من ذلك فقــد ترك الأمر على حاله كما هو، ولعل ذلك يتضح جليًا من خلال نص الخطاب الذي أرسله إلى أحمد باشا (محافظ مكة) في (غرة جمادى الآخرة ١٢٣٦هـــ/ ٦ مــارس ١٨٢١م) مضمونه : ((اطلعت على أربعة خطابات وردت منكم إخبارًا بحوادث مخا التي بلغت سمعكم وعلمتموها بتلك المناسبة، وأنباء المحاربــات الــتي وقعــت بــين الإنجليزي والأهالي، فبالنظر إلى سير هذه المسألة وظاهرها يتراأى أنه قد أصلح ما بين الإنجليزي وأهالي مخا، وسدت المسألة والمصافاة على الشروط المعلومة، وسدت تلك المحاربة والمخاصمة بينهم، وزالت تلك الغائلة، فيلزم أن تتركوا هذا الأمر على حاله إن كان كما يظهر في الواقع)) (٢٧٤).

وفى نفس الوقت نجد محمد علي قد اكتفى فقط بمواصلة السعي لمعرفــة مــا سوف يستقر عليه الأمر في مخا بعد هذا الحادث، ويظهر ذلك بوضوح مــن خــلال الخطاب الآخر الذي أرسله إلى أحمد باشا في (٤ جمادى الآخــرة ١٢٣٦هـــ/ ٩ مارس ١٨٢١م)، وجاء فيه: ((بالنظر إلى وجود الإنجليزيين لحد الآن في مخا، تفرض حتمًا معرفة ما تستقر عليه نتيجة أحوالهم، فبناء على ذلك من مقتضى المــصلحة أن تواصلوا إشعار الحوادث التي تستقوها بالبحث والتحري، فالمــأمول عنــد إحاطــة سعادتكم علمًا بذلك بمنة تعالي أن تسعوا بدقة في العمل والحركــة علــى الوجــه المحرر)) (٢٧٥).

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا حتى تلك اللحظة لم تكن تريد أن تفصح عن موقفها المضاد لتوسعات محمد علي في اليمن، بل كانت تريد إقناعه عن طريق قنصلها في مصر، بأنها حريصة على عدم حصول أي خلل يطرأ على رابطة المودة والصداقة بين بريطانيا ومحمد علي، وذلك بخصوص الواقعة التي حدثت في مخا موضحًا له أن الغرض من ضرب الحصار على موانئ اليمن هو أخذ الثأر نظير إهانة القنصل البريطاني هناك(٢٧٦)، وربما مرجع ذلك أن بريطانيا لم تكن تريد حدوث صدام بين قواها وقوات محمد علي في اليمن في تلك الفترة.

أما موقف الدولة العثمانية من هذا الحادث، فإن الوثائق لم تشر إلى عمل إيجابي قامت به الدولة العثمانية بعد حدوثه مباشرة ولكن بعد مرور عام تقريبًا عليه، وبعد أن أرسل إليها محمد علي مخبرًا إياها بسوء سلوك القنصل البريطاني في مخا، الذي قام بإحضار سفينة تجارية إنجليزية في ميناء مخا مملوءة بالمهمات الحربية من مدافع وبارود وقنابل وب٢٠٠ خيمة، وسفينة أخرى إلى مضيق حديدة تحمل من السلاسل الحديدية التي تبلغ طول الواحدة منها ٣٠٠ باع "قولاج"، والمهمات الأخرى لأنه يريد من وراء ذلك سد مضيق باب المندب بهذه السلاسل، وإنشاء القلاع على جانبي هذا المضيق، لإقامة العساكر فيها، وأراد تبديل بعض نصوص المعاهدة التي صار عقدها قبل هذا الأوان مع إمام اليمن، الأمر الذي دفع السلطان العثماني إلى أن يرسل بمذكرة رسمية إلى اللورد استرانفورد – القنصل البريطاني في الأستانة – يوجه فيها نظر الحكومة البريطانية إلى خطورة تلك التصرفات من جانب ممثليها في الهند والبحر الأحمر في موانئ اليمن، مؤكدًا عليه أن حوالي مخا باعتبارها ملكًا للدولة العلية ومن أراضيها، فإن هذه الحالة تقضي بحماية هذه الأراضي وحراسة سكانها وصيانة حقوق أهلها؛ لقربها من الكعبة المعظمة من قبل السلطان العثماني (خادم الحرمين الشرفيين) الواجبة شرعًا وعقلاً، مؤكدًا عليه أيضًا أن الدولة العثمانية لن تقف

مكتوفة الأيدي إذا قامت بريطانيا بأي عمل عدائي في اليمن، وأنها سوف تتصدى لمقاومتها بالقوة[٢٧٧].

وقد أخبر القنصل البريطاني الباب العالي شفويًا، بمعرفة ترجمانه بأن حقيقة الحال وإن كانت غير معلومة لديه،فإنه يعتقد بأن حركات القنصل المومى إليه هي من قبيل الحركات الحربية، وربما تكون من نوع التهديد لأجل تسوية المنازعة الملحوظ حدوثها بينه وبين إمام صنعاء بسبب المواد التجارية، قائلاً له: ((إن مخا وأطرافها باعتبارها تحت حكم دولة مستقلة أخرى، يفضون المنازعات القائمة بين بعضهم بأنفسهم، ولابد أن السبب الأصلي في هذا النزاع مسائل تتعلق بالتجارة مثل الجمارك والعوائد وما أشبه ذلك، ولا توجد أسباب أخرى لضبط وإشغال الأراضي والإقامة فيها!...))،بيد أنه قد تبين للسلطان العثماني أن تعديل وتبديل أحكام المعاهدة التجارية المعقودة قبل ذاك قد تمت بتراض الطرفين، ثم تظاهر القنصل هناك بعد ذلك بالصداقة لحضرة إمام صنعاء عن طريق إعطائه الهدايا، مثل: الخيم والسرادق من ناحية، ومن ناحية أخرى استحضاره المهمات الحربية بالسفن إلى مخا، ونقلها إلى منزله وادخارها فيه، وخروجه من مخا باستصحاب مقدار من كساوى العربان والأموال والأشياء معه، وكل هذا يتنافى مع أقوال السفير البريطاني في الأستانة[٢٧٨].

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور فاروق أباظة قد ذكر أن السفير البريطاني أجاب على المذكرة العثمانية موضحًا بأن الخيام التي وردت إلى مخا في السفينة الإنجليزية كانت كلها هدية من حكومة الهند البريطانية إلى إمام صنعاء المهدي عبد الله ووزيره، وأنه قبلها شاكرًا ممتنا، أما الصناديق التي ظن رستم أغا – مندوب محمد علي في اليمن الذي أبلغه بهذه الأنباء – أن بها ذخائر ومدافع، فلم يكن بها سوى مأكولات ومشروبات وأدوات منزلية خاصة بالقنصل البريطاني هناك، وأما مسألة

السلاسل الضخمة التي حملتها سفينة إنجليزية إلى مخا، وقيل أنها لسد باب المندب فذلك تأويل باطل وواه ومخالف للحقيقة، ذلك لأن طول المسافة بين البوغاز وجزيرة بريم[٢٧٩] الواقعة في تلك الجهة يبلغ ٣ أميال من إحدى تلك الجهات، و١٢ميلا من الجهة الأخرى تقريبًا، مما يؤكد تعذر إغلاقه بتلك السلاسل، أما فيما يتعلق بالامتيازات التي حصلت عليها حكومة الهند البريطانية بموجب معاهدة (١٠ ربيع الآخر ١٢٣٦هـ/ ١٥ يناير ١٨٢١م) فإنها لا تتعدى أن تكون من طراز المعاهدات التي عقدتها الحكومة البريطانية مع الدولة العلية، وقد عقدتها مع إمام صنعاء رغبة منها في حماية شركة الهند والرعايا البريطانيين من الظلم الواقع عليهم واتخاذ الإجراءات الشديدة ضدهم[٢٨٠].

وبناءً على ذلك فقد أرسل السلطان العثماني إلى محمد علي، محذرًا إياه من سوء نوايا البريطانيين الذين يريدون السيطرة على الأقاليم اليمنية بالتدريج مثلما حدث بالهند، موضحا له أنه لا يجوز السكوت، والمسامحة في هذه المسألة باعتبارها من المسائل التي تمس وتجرح قلب الدولة العلية؛ لوقوعها في جوار مكة المكرومة التي هي قبلة أهل الإسلام، وعلى ذلك فقد عهد إليه بمهمة حماية تلك الجهات بتعيين المأمورين وإرسال العساكر الكفيلة بالدفاع عنها، إذا ما قام البريطانيين بأي عمل هجومي على تلك المناطق[٢٨١].

ومن الجدير بالذكر أن أحد الباحثين قد ذكر أن تاريخ هذه المراسلات هو (١٦ ذي القعدة ١٢٣٩هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٢٣م)، وأنها حدثت نتيجة لقيام الأسطول البريطاني بقصف مدينة مخا في (١٩ صفر ١٢٣٦هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٢٠م)[٢٨٢]، ولكن يتضح مما سبق أنها كانت بتاريخ (٦ ذي القعدة ١٢٣٧هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٢٢م)، وكانت نتيجة لوصول الأخبار إلى السلطان العثماني، بسوء سلوك القنصل البريطاني في مخا وقيامه بحركات غير مرضية هناك.

وعلى أية حال فإن موضوع حماية تلك الجهات واستتباب الأمن بها قد شغل محمد علي كثيرًا، ويتضح ذلك من خلال الرسائل المتبادلة بينه وبين السلطان العثماني حول هذا الموضوع[٢٨٣]، وبناءً على ذلك فعندما وصلت الأخبار إليه بأن حاكم مخا يطلب إرسال طوبجية لحماية قلعة مخا والمحافظة عليها، أصدر أوامره إلى أمين جمرك جدة بإرسال جانب من الطوبجية بلوازمها إلى القلعة المذكورة على وجه السرعة[٢٨٤].

والحقيقة أن بريطانيا تمسكت بموقفها في مخا؛ لأن خشيتها من إزدياد النفوذ التجاري الأمريكي في هذا الميناء وصل ذروته، فتمسكت بريطانيا بإصرار شديد على موقفها للقضاء على أية منافسة لنفوذها في مخا، وظل موقفها على حاله هذا – رغم انسحاب محمد علي من الدخول معها في صراع مباشر حول المخا، حتى يفرغ من مشروعاته التوسعية الأخرى (ضم السودان) – حتى عاود محمد علي نشاطه في شبه الجزيرة العربية بعد أن تأزم الموقف بينه وبين الباب العالي، وبدأت قواته تعمل على التوسع في اليمن، وهنا بدأ الصراع بينه وبين بريطانيا حول السواحل اليمنية[٢٨٥].

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه عندما فكر محمد علي في القضاء على فتنة "تركجه بيلمز" وذلك بدخول اليمن وسيطرته عليها، كان يخشى الاصطدام ببريطانيا، فأبلغ محمد علي انكولونيل "كامبل" Colonel Campbell قنصل بريطانيا العام في مصر برغبته في إرسال حملة إلى مخا حتى يتم الصلح بينه وبين السلطان؛ لمطاردة "تركجه بيلمز" وأتباعه المتمردين، ثم السيطرة على أجزاء كبيرة من اليمن، وانتهى محمد علي إلى طلب استطلاع رأي الحكومة البريطانية في مثل هذه الحملة[٢٨٦].

وقد اعتقد "كامبل" أن الفرصة الوحيدة لإنعاش التجارة في اليمن والحجاز تقع على كاهل محمد علي بسيطرته على هذه المنطقة، وأن احتلال الأخير لـ مخا من شأنه أن يساعد التجارة البريطانية، وذلك لأنه تقريبًا يسيطر على كل الساحل المطل

على البحر الأحمر، كما أن محمد علي أكد لـ"كامبل" أن دخوله ميناء "مخا" لن يؤثر بأي حال من الأحوال على المصالح البريطانية، كما أنه لن يقف ضد أي اتفاقية عقدها بريطانيا مع إمام اليمن(٢٨٧).

وبالرغم من تصريحات محمد علي باحترام تعهدات إمام اليمن للبريطانيين بوجه عام، فإنه بعد أن سيطرت قواته على ميناء مخا في (٣٠ رجب ١٢٤٩هـ/ ١٣ ديسمبر ١٨٣٣م) شرعت السلطات الحاكمة التابعة له في تطبيق سياسة الاحتكار بالنسبة لمحصول البن اليمني الذي أضر إلى حد كبير بالتجارة البريطانية، فقد تحدد سعر البن بواسطة السلطات المصرية، وأصبح يصدر معظم الإنتاج إلى مصر التي كان عليها أن تدفع ما يطلب منها للباب العالي، بينما يشترى باقي الإنتاج التجار الأمريكيون الذين كانوا يدفعون ضريبة جمركية قدرها ٣٪ فقط في الوقت الذي كان البريطانيون يدفعون فيه ضريبة تصل إلى ٧,٢٥٪ وقد دارت اتصالات دبلوماسية بين بريطانيا ومحمد علي انتهت إلى إصدار الأخير قرارات تقضى بمراعاة ما نصت عليه المعاهدة المعقودة بين البريطانيين وإمام اليمن(٢٨٨).

ولم تكن بريطانيا حتى بداية عام (١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م) ترغب في أن تقدم على خطوة عدائية عنيفة ضد محمد علي، ولاسيما أنه كان يبذل أقصى ما في وسعه لاقناع السلطات البريطانية في الهند وفى إنجلترا بأنه راغب في المحافظة على المصالح البريطانية في شبه الجزيرة العربية كلها وفى البحر الأحمر، وكان يعتقد أنه نجح في ذلك بدليل أن الممثل البريطاني في القاهرة سلم إليه في (ذى القعدة ١٢٥٢هـ/ فبراير ١٨٣٧م) خطابًا من الحاكم البريطاني في بومباى، يؤكد فيه المشاعر الطيبة ودعم الصداقة والتبادل التجاري بين البلدين، وطلب السماح للإنجليز بأن يقيموا محطة فحم في جزيرة كمران لتزويد بواخرهم بالوقود(٢٨٩).

وهنا قبل محمد علي على الفور التماس الإنجليز، وأرسل إلى حاكم اليمن إبراهيم باشا يكن تعليماته بالسماح بإقامة هذه المحطة، وطلب منه أن يبذل ما في

وسعه لتسهيل مهمة السفن الإنجليزية في مياه اليمن، وازداد اطمئنان محمد علـــي إلى صداقة الإنجليز عندما أبلغه الممثل البريطاني في القاهرة شكر وزير الخارجية الإنجليزية على سماحه لحكومة بومباى بإقامة محطة للفحم في كمران لخدمة السفن البريطانية في البحر الأحمر، بل إن محمد علي اعتبر تلك الرسالة اعترافًا من الحكومـــة البريطانيـــة بسيادته على تلك الجزيرة وبالتالي على اليمن، وأن تلك الحكومـــة تجاهلـــت حـــق السلطان العثماني في تلك الجهات وهو أمر له أهميته الدولية بطبيعة الحال(٢٩٠)، نظرًا للصراع الذي كان قائمًا بين محمد علي والسلطان العثماني، وما هي إلا بضعة أشهر حتى توغلت القوات المصرية في داخل اليمن بعد استيلائها على تعز، وتراجع الإمام الناصر عبد الله أمامها في العدين وبعدان(٢٩١) في منطقة إب التي لا تبعد كثيرًا عـــن عدن(٢٩٢).

وبدأ الشك يراود بريطانيا حول نيات محمد علي ورغبته في السيطرة علـــى الموانئ اليمنية في الجنوب، والسيطرة على مدخل البحر الأحمر وخاصة عدن؛ فبدأت بريطانيا تغير من أسلوب تعاملها مع محمد علي(٢٩٣)، وخاصةً بعد أن تلقـــت وزارة الخارجية البريطانية تقارير قناصلها في الشرق التي تنبأت بأن محمد علي سيوجه فرقة من قواته المعسكرة في مخا للاستيلاء على عدن وميناءها الحيوي المهم الذي يتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وأن محمد علي إذا قدر له أن ينجح في تحقيق ذلك فإنه سوف يقطع هذا الطريق الحيوي للاتصال بالهند عبر البحر الأحمر، بل إن بريطانيـــا كانت تتوقع أن يوجه محمد علي قواته بعد ذلك إلى حضرموت للاستيلاء عليها؛ لذا سارع اللورد "بالمرستون" Palmerston ــ رئيس الوزارة الإنجليزية حينـــذاك ــ بالكتابة إلى القنصل البريطـــاني في مـــصر "الكولونيـــل كامبـــل في (١٠ رمـــضان ١٢٥٣هـــ/ ٨ ديسمبر ١٨٣٧م) لمقابلة محمد علي وإخباره بأن مثل هذه الخطوة لا ينظر إليها بعين الرضا في بريطانيا أو في الهند، وأن الموقف يقتضي إجراء مباحثـــات مباشرة معه لمعرفة حقيقة نواياه، وقد أكد محمد علي للقنصل البريطاني في مصر بأنه لا

يفكر في التوسع خارج البحر الأحمر، ولا يبغى امتداد أملاكه شرقي مخا أو شرق صنعاء، كما أنه لا يتطلع إلى امتلاك ميناء عدن على الرغم من أن الباب العالي قد طلب منه مرارًا الاستيلاء على ذلك الميناء، غير أنه لم يشأ أن يتخذ أية خطوة من جانبه من شأنها أن تسيء علاقاته الطيبة مع حكومة الهند البريطانية(٢٩٤).

ولعل ذلك يتضح بجلاء من خلال الخطاب المرسل من محمد علي إلى بوغوص بك في (٢٩ ذي الحجة ١٢٥٣هـ/ ٢٥ مارس ١٨٣٨م) والذي أمره فيه بأن يخبر جناب الكولونيل كامبل بأن أمر إرسال العساكر المصرية إلى اليمن وضم تلك الجهات إلى ممتلكات الحكومة المصرية قد استؤذن بشأنه قبلاً من بريطانيا، وأن الشروع في تنفيذ ذلك قد تم بناء على موافقتها(٢٩٥).

وكان محمد علي حريصًا على كسب ثقة بريطانيا وعدم إثارتها ضده، فقد أرسل إلى بوغوص بك برسالة أخرى في (٢ المحرم ١٢٥٤هـ/ ٢٨ مارس ١٨٣٨م) طلب منه فيها أن يخبر جناب الكولونيل كامبل برسالة، جاء فيها: ((إننا كما بذلنا المساعي لترويج مصالحهم في سائر الجهات التي استولينا عليها، سنبذل المساعي في سبيل راحتهم وترويج مصالحهم في هذه الجهات أيضًا ومن المعلوم أن الحكومة المصرية لغاية الآن لم تقصر في ترويج مصالح حكومة إنجلترا ولن تقصر فيما بعد))(٢٩٦)، ولهذا كتب كامبل إلى وزارة الخارجية البريطانية يقول أنه لا يعتقد أن محمد علي لديه نيات عدوانية بالنسبة للمنطقة المجاورة لعدن خارج نطاق البحر الأحمر أو في شرقي مخا وصنعاء(٢٩٧).

ومن الجدير بالذكر أن بالمرستون كان يعتقد أن محمد علي له أطماع واسعة في بناء إمبراطورية عربية تضم كل البلاد التي تتكلم بالعربية، والغالب أن الوالي كان يعتنق مثل هذه الرغبة، فالاستيلاء على سوريا والحجاز والسودان جعله في موقف قد يسمح له بتنفيذ هذا المشروع الضخم(٢٩٨).

وعلى أية حال فبعد أن وصل النفوذ المصري في الجزيرة العربية إلى أقصى مداه في عهد محمد علي وأصبح يهدد المصالح البريطانية في البحر الأحمر والخليج العربي، كان على بريطانيا أن تبذل قصارى جهدها لتصفية هذا النفوذ حفاظًا على أهم طريقين لمواصلاتها إلى الهند[٢٩٩]، وكانت بين بريطانيا والدولة العثمانية في ذلك الوقت صداقة تقليدية من شأنها أن تحول دون سطو بريطانيا على عدن وضمها إلى أملاكها. وباتت حكومة الهند تترقب حجة تتذرع بها أو سببًا تسوغ به تدخلها في عدن دون أن تبدو بريطانيا أمام العالم منتهكة لوعودها بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية وسلامتها ! ولم يقدر لحكومة الهند أو بالأحرى لحكومة إقليم بمباى أن تنتظر طويلاً حتى تسنح الفرصة المرتقبة، ففي عام (١٢٥١هـ/ ١٨٣٧م) حدث أن جنحت سفينة هندية اسمها (داريا دولت) تبلغ حمولتها نحو ٢٢٥ طنًا على بعد نحو ستة أميال شمالي عدن. فما أن من أهالي المنطقة إلا أن سطوا على السفينة ليلا واعتدوا على ركابها ونهبوا ما بها من بضاعة ومتاع ثم أحرقوها. وعلى ذلك سارعت حكومة بمباى بإرسال الضابط البحري هينز "Haines" إلى عدن ليطالب سلطان عدن بتقديم الترضية الكافية ثم يفاوضة بعد ذلك في أمر نقل ملكية عدن إلى الحكومة البرطانية، مقابل ٨٧٠٠ ريال سنويًا[٣٠٠].

وبناءً على ذلك اتخذت بريطانيا قرارًا باحتلال عدن تمهيدًا لبسط سيطرتها الفعلية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهذا بعد أن فشلت المحاولات التي قام بها الكابتن "هينز Haines " مع سلطان عدن محسن بن فضل العبدلى للتنازل عنها مقابل المال[٣٠١]، ولم يكن هناك بد من الاستيلاء عليها بالقوة المسلحة، وبالفعل تمكن الكابتن هينز من السيطرة الفعلية عليها في (٤ ذي القعدة ١٢٥٤هـ/ ١٩ يناير ١٨٣٩م) ومنذ ذلك التاريخ أصبحت عدن ملكًا للحكومة البريطانية[٣٠٢]*، واتخذت بريطانيا منها قاعدة لإيقاف التوسع المصري في جنوبي الجزيرة العربية؛ لحماية مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في المنطقة[٣٠٣].

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى موقف العثمانيين الذين كانت عدن بل واليمن بأكملها تابعة لسيادتهم الاسمية على النحو الذي كانوا يدعونه حينذاك، فمن الملاحظ أن العثمانيين لم يفعلوا شيئًا جديًا للاحتجاج على البريطانيين عقب احتلالهم لعدن عام (١٢٥٤هـ/ ١٨٣٩م)، بل إن البريطانيين استطاعوا أن يحصلوا على فرمان من الباب العالي يسمح لهم باستخدام الأسطول البريطاني لميناء عدن، ولكنهم فضلوا بعد ذلك عقد معاهدة مع أهالي البلاد الأصليين ليعطوا لوجودهم هناك شيئًا من الشرعية، كما يتضح من دراسة الموقف آنذاك ما يساعد على قبول الرأي القائل بأن العثمانيين قبلوا هذه السياسة البريطانية التي انتهت إلى ضرورة السيطرة على عدن بالقوة، ورأوا أن احتلال البريطانيين لعدن ليس إلا من نوع المكافأة لبريطانيا على معاونتها للدولة العثمانية في الحد من أطماع والى مصر المتمرد محمد علي، ولعل عدن لم تكن آنذاك – وهى تقع في أقصى جنوب الإمبراطورية العثمانية وعلى بعد قرابة ٢٠٠٠ ميل من عاصمتها – ذات أهمية كبيرة للعثمانيين، إذا ما قورنت برغبتهم في المحافظة على علاقاتهم مع بريطانيا، خاصة وهم يواجهون تحديات محمد علي وطموحه لتوسيع دائرة ملكه على حساب ممتلكات الباب العالي[٣٠٤].

وعلى أية حال فقد قامت السياسة البريطانية بعد أن نجحت في اتخاذ عدن قاعدة لها، على اتباع أسلوب الضغوط الاقتصادية والسياسة للإضعاف من نفوذ محمد علي في اليمن[٣٠٥]، واضطراره إلى الانسحاب منها، وإقصائه عن البحر الأحمر والطريق الحيوي لمصالحها التجارية والسياسية في الشرق؛ ولـذا طلبت الحكومة البريطانية من "كامبل" ممثلها في القاهرة في (شعبان ١٢٥٥هـ/ أكتوبر ١٨٣٩م) أن يبلغ محمد علي رغبة حكومة جلالة الملكة في جلاء القوات المصرية عن اليمن، على أن هذا المطلب كان مفاجأة قاسية لمحمد علي، لم يسعه إزائه إلا أن يعطي جوابًا غامضًا يكتسب به الوقت للتفكير في هذا الإنذار، وكان جوابه حينذاك أنه سينظر في الأمر بمجرد أن تنتهي المسألة الشرقية بينه وبين السلطان العثماني والتي تتفاوض

بشأنها الدول الكبرى، غير أن كامبل أجابه بأنه ليس هناك أية علاقة تربط بين المسألة الشرقية ومسألة اليمن، وأن بحث المسألة الشرقية يخص الدول الكبرى، بينما مسألة اليمن فهي مرتبطة رأسًا بالمصالح البريطانية وحدها، وأن منطقتي البحر الأحمر والخليج العربي هما مجال بريطانيا الحيوي، ولذلك فهي لا تستشير حلفاءها فيما يخصها[٣٠٦].

وهنا أجاب محمد علي على القنصل البريطاني على نحو ما أوضحه "كامبل" في رسالته إلى "بالمرستون" بقوله: ((إنه لا يستطيع في الوقت الحاضر أن يتخذ أي إجراء لإجلاء قواته عن اليمن، وأنه سوف يأمر بوغوص بك ناظر الخارجية المصرية بالرد على هذا الطلب في الوقت المناسب))، وقد وصل رد بوغوص بك إلى كامبل في (أوائل رمضان ١٢٥٥هـ/ أواخر أكتوبر ١٨٣٩م) وجاء فيه: ((أن الباشا مشغول بشئون على جانب كبير من الأهمية في الوقت الراهن، وسوف ينظر في المسألة اليمنية في الوقت المناسب)). غير أن ذلك الرد لم يعجب "بالمرستون" وزير الخارجية البريطانية الذي استدعى "كامبل" إلى لندن وعين بدلا منه "الكولونيل هودجز Colonel Hodges، وزوده بتعليمات جديدة كان على رأسها البعد عن أسلوب المجاملة واستخدام لغة الحزم والعنف مع محمد علي لإقناعه بالجلاء عن اليمن، وبعد وصول "هودجز" إلى القاهرة كان أول تقرير أرسله إلى وزارة الخارجية البريطانية يقول فيه: إن "هينز" المقيم السياسي البريطاني في عدن أفاده بأن قوات الفرسان التابعة لمحمد علي آخذه في الازدياد في اليمن، وأن العرب القاطنين بجوار عدن يتجمعون ضد الحكم البريطاني في عدن بتحريض من المصريين[٣٠٧]، ومن الجدير بالذكر أن الوثائق أشارت إلى قيام عربان منطقة عدن بالإغارة على الإنجليز القاطنين هناك كمحاولة الاسترجاع المنطقة منهم، بيد أنها لم تشر من قريب أو من بعيد إلى أن هذا العمل قد تم بتحريض من القادة المصريين في اليمن[٣٠٨].

وعلى أية حال فقد جاء في التقرير أيضًا – الذي أرسله هودجز إلى وزارة الخارجية البريطانية – أن محمد علي قد أرسل مبعوثًا اسمه السيد حسين إلى إمام اليمن يعرض عليه اقتراحين خطيرين، وهما: أولاً: أن الباشا على استعداد لمساعدة الإمام بالمال والمئونة ومده بالرجال والذخيرة إذا أقدم الإمام على مهاجمة البريطانيين وطردهم من عدن، ويتعهد له أنه بمجرد الانتهاء من الحرب سوف يسلم كل الأراضي المفتوحة في اليمن إلى الإمام حتى يظل "الجنوب العربي" في يد عربية، ثانيًا: أن يقبل الإمام السيادة المصرية على صنعاء على أن يمنح مرتبًا كبيرًا مدى الحياة(٣٠٩)، ولكن هذا الاتفاق لم يخرج إلى حيز التنفيذ على الرغم من أن وثائق تلك المرحلة أشارت إلى أن إمام اليمن كان على استعداد تام للدخول في طاعة محمد علي وقبول شروطه التي اشترطها عليه(٣١٠).

ولكن بريطانيا استخدمت أسلوبًا أكثر تأثيرًا على مصير دولة محمد علي بأكملها وهو التحالف الدولي ضده، ففي نفس الوقت الذي كان يحاول فيه محمد علي بشتى الوسائل الممكنة أن يتغلب على معارضة البريطانيين لوجوده في اليمن، وذلك بعرض صداقته عليهم واستعداده لمراعاة المصالح البريطانية في موانئ البحر الأحمر، كان السلطان محمود الثاني يستعد لاسترجاع الشام بالقوة من محمد علي، وبالفعل في (صفر ١٢٥٥هـ/ إبريل ١٨٣٩م) زحفت القوات العثمانية إلى الشام، وأعلن السلطان العثماني خيانة محمد علي الذي كلف ابنه إبراهيم باشا بقيادة الجيش، وفي موقعة (نزيب) انتصر المصريون في (١١ ربيع الأخر ١٢٥٥هـ/ ٢٤ يونية ١٨٣٩م)، وفر الأسطول العثماني إلى الإسكندرية، وسلمه قائده فوزي باشا للقوات المصرية في الوقت الذي مات فيه السلطان محمود الثاني وخلفه السلطان عبد المجيد (١٢٥٥ – ١٢٧٨هـ/ ١٨٣٩ – ١٨٦١م) ذو السادسة عشرة سنة، وهنا وصلت المسألة الشرقية إلى ذروتها، فاتفقت الدول الكبرى – حفاظًا على مصالحها ضرورة البقاء على الدولة العثمانية على ضعفها والقضاء على القوة الوليدة التي تمثل

خطرًا عليها، وتحقيقًا لمبدأ توازن القوى الدولي كسبيل لضمان السلام الأوروبي- على تسوية المسألة[٣١١].

ومن الجدير بالذكر أنه بعد أن تولى السلطان عبد المجيد الحكم في مثل هذه الظروف، رأى ضرورة المفاوضة رأسًا مع محمد علي؛لإنهاء النزاع بين الدولتين سلميًا، ولكن في (١٥ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/ ٢٧ يوليو ١٨٣٩م) قدم سفراء الدول الخمس الكبرى، وهي: (فرنسا، والنمسا، والروسيا، وبروسيا، وعلى رأسها بريطانيا) بمذكرة مشتركة إلى الباب العالي، يطلبون فيها منه ألا يعقد أي اتفاق مع محمد علي دون موافقة الدول الأوروبية[٣١٢]، وعندئذ أدرك محمد علي أنه قادم على حرب خطيرة مع الحلفاء، شغلت باله وتضاءلت معها مسألة وجوده في اليمن، وشعر بأنه في أشد الحاجة لقواته المتناثرة في أرجاء الحجاز ونجد واليمن، وفى الوقت نفسه كانت الإنذارات الشديدة اللهجة تتوالي عليه من الحكومة البريطانية، تطلب منه إجلاء قواته عن شبه الجزيرة العربية بوجه عام واليمن بوجه خاص[٣١٣].

ونتيجة لما سبق أصدر محمد علي أمره العالي إلى إبراهيم باشا يكن (قائد القوات المصرية في اليمن) في (١٣ ذي الحجة ١٢٥٥هـ/ ١٧ فبراير ١٨٤٠م) بالانسحاب من اليمن وتسليم ما تحت يديه من الأراضي اليمنية إلى الشريف حسين بن على بن حيدر ليتولى حكمها باسم الدولة العثمانية، قائلاً له : ((ضرورة العودة إلى مصر فورًا مصطحبًا آلآيين الجهادية اللذين تحت إمرته، وتاركًا الشريف حسين بن على بن حيدر في لحية ومخا والحديدة مع الجنود غير النظاميين، أو تآتي بهؤلاء أيضًا إن لم يرقه بقاؤهم هناك فيتركهم في جدة، وأن هذه الدعوة قد اقتضتها الظروف الحاضرة)) [٣١٤].

ومن الجدير بالذكر أن بعض المؤرخين يذكرون أن سبب تسليم هذا الأراضي للشريف حسين بن على بن حيدر بدلاً من إمام صنعاء،أن الأخير رفض أن يدفع

للباب العالي ضريبة سنوية لسوء أوضاعه وضعف إمكانياته، وكان شريف الحجاز محمد بن عون يطمع هو الآخر في السيطرة على تهامة، لكن إبراهيم باشا يكن رأي في الشريف حسين حاكمًا أكثر قدرة من الآخرين، كما أن محمد علي كان قد أرسل، مرة على الأقل إلى إمام اليمن، بعثة يطلب إليه طرد البريطانيين ولكن الإمام وقف عند رأيه القائل باستحالة ذلك عليه، ونتيجة لذلك سلم إبراهيم باشا يكن مقاليد الأمور إلى الشريف حسين على أن يدفع ضريبة إلى الباب العالي(٣١٥).

وعلى أية حال فقد أخذ إبراهيم باشا يكن في سحب قواته من أقاليم اليمن في سرية تامة، في حين احتاط أحمد يكن باشا للأمر عن طريق تثبيت الأشراف في مناطقهم ليقوموا بعمليات الحماية للقوات أثناء انسحابها(٣١٦)، وتم تعيين القنفذة لتجميع قوات الجيش المصري المرابطة في بقاع اليمن مع مهماتهم وأسلحتهم، وذلك تمهيدًا لنقلهم من القنفذة إلى جدة ليتم ترحيلهم بعد ذلك إلى مصر(٣١٧).

ويتضح من الوثائق أن إبراهيم باشا يكن قد غادر اليمن بالفعل مع قواته في (٧ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ٩ مايو ١٨٤٠م)(٣١٨)، ودخل الشريف حسين الحديدة بعد جلاء المصريين عنها، وأعلن اعترافه وتبعيته للسيادة العثمانية(٣١٩)، وبذلك انفسح المجال أمام بريطانيا لتوطيد أقدامها في عدن، وبسط نفوذها الاستعماري في جنوب اليمن وفي حوض البحر الأحمر، بعد أن تخلصت من المنافسة المصرية الخطيرة في تلك المناطق(٣٢٠)، ومنذ ذلك التاريخ خضع اليمن فعليًا للتقسيم الاستعماري، فأصبح البريطانيون يحتلون جنوب البلاد في حين سيطر العثمانيون على شمالها(٣٢١).

وأخيرًا يمكن القول دون تحيز أن المصريين أقاموا حكمًا منظمًا في اليمن أتاح استقرارًا نسبيًا للبلاد لم تنعم به من قبل، وذلك أثناء الفترة القصيرة التي عاشوها هناك(٣٢٢)، كما أن بعض الوثائق تشير إلى أن أهالي حضرموت كانوا يراسلون محمد علي من أجل إرسال بعض القوات والمدافع إلى هناك؛ لمقاومة المتمردين الذين ذبحوا

بعض الأشراف، وإعادة الأمن والاستقرار إلى تلك المناطق[٣٢٣]، حيث أرسل كل من على بن عمر بن سعاف، ومحسن بن علوي بن سعاف من أهالي حضرموت مع سالم بن حماد الحضرمي برسالة إلى (سر عسكر اليمن) إبراهيم باشا يكن التمسا فيها إرسال قوة عسكرية ومدافع إلى حضرموت لإعادة الأمن والاستقرار هناك[٣٢٤].

وعلى أية حال فإنه يمكن القول أن اليمن كادت أن تسقط بأكملها في أيدي قوات الجيش المصري، بيد أنه نظرًا للثورات المستمرة التي كانت تقوم بها القبائل المتمردة على الوجود المصري في هذه المنطقة، والتي فقد الجيش المصري بسبب مقاومتها والقضاء عليها كثيرًا من الجنود والذخيرة، عاقت تحركاته هناك وحالت دون إحكام سيطرته على كثير من الأماكن، وعلاوة علي موقف بريطانيا المعادي للتوسع المصري هناك، والذي دفعها لاستخدام كثيرًا من الضغوط السياسية والاقتصادية لتصفية هذا الوجود من أجل حماية مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية في المنطقة، ونجحت فيه بالفعل بعد أن ألبت الموقف الدولي ضد محمد علي.

هوامش الفصل الأول

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي ١٢٣٤هـ - ١٢٥٦هـ/ ١٨١٩م - ١٨٤٠م، مج١، دار المتنبي، الدوحة، ١٩٨٢، ص٩.

(٢) ظهرت هذه الدعوة في إقليم نجد من شبه الجزيرة العربية في منتصف القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الذى فزع لما رأى في بلاد العالم الإسلامي، من انتشار الكثير من البدع والمنكرات التي يلصقها البعض بالدين وتتوارثها الأجيال، ومنها الاستعانة بالأولياء والصالحين لقضاء الحاجات أو لتفريج الكروب والأزمات، وكذلك تعظيم القبور والأضرحة والأحجار والأشجار.. وغيرها من الأشياء الأخرى التي تخالف تعاليم الدين الإسلامي، وتبعد المسلمين عن روح الإسلام الصحيحة، وعن الوحدانية السليمة التي جاء بها.(انظر عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي، ص٢١٣؛ john Marlowe, Anglo – Egyptian Relations 1800 – 1953, The Cresset Press, London, 1954, p.59; Philip K. Hitti, History of The Arabs From The Earliest Times to The Present, Sixth Edition, Macmillan Colted, London, 1956, p.740; P. M. Holt, Egypt and The Fertile Crescent (1516 – 1922) A Political History, Cornell University Press, London, 1966, p.150.)

(٣) أحمد فخرى: مرجع سابق، ص١٥٩؛ محمد محمد سطيحة: مرجع سابق، ص٧٣؛ فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٢٩، ٣٠؛ دراسات في تاريخ العالم العربي والإسلامي الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص١٠٧.

(٤) عبد المنعم إبراهيم الجميعي: مصر في التاريخ الحديث والمعاصر ١٧٩٨ - ١٩٧٣، مع مجموعة بحوث ودراسات، ط١، مطبعة الجيلاوى، القاهرة، ١٩٩٢، ص٤٦؛ رأفت الشيخ: تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٢١؛ طارق عبد العاطي غنيم بيومي: مرجع سابق، ص٦٨.

(٥) محافظ الأبحاث: محفظة ١٥٢، موضوعات مختلفة، ص٥٢، مادة بدون رقم، بدون تاريخ.

(٦) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: مرجع سابق، ص١٠، ١١.

(٧) رأفت الشيخ: تاريخ العرب الحديث، ص١٢٣.

(٨) محمد بن علي الشوكاني: ذكريات الشوكاني: تحقيق، صلاح رمضان محمود، دار العودة، بيروت، ١٩٨٣، ص١٠٧، ١٠٨؛ حسين مؤنس: الشرق الإسلامي في العصر الحديث، ط٢، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٩٣٨، ص١٩٢؛ فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٣٠؛ دراسات في تاريخ العالم لعربي، ص١٦٦.

(٩) الإنكشارية: فرقة من جنود المشاة في الجيش العثماني أنشأها السلطان أورخان (٧٢٦ – ٧٦١هـ/ ١٣٢٦ – ١٣٦٠م). وكانت الحكومة العثمانية تزود هذه الفرقة بعدد من أبناء الأهالي المسيحين في المناطق الخاضعة لحكم الدولة، والذين كانوا يؤخذون من أسرهم ويعتنقون الإسلام ثم يتعلمون الفنون الحربية واستخدام السلاح. (انظر: جلال يحيى، مصر الحديثة، ص١٥٢). وكانوا يشكلون تنظيمًا خاصًا بهم، لهم ثكناتهم وشاراتهم ودراساتهم وامتيازاتهم وكانوا أعز فرق الجيش نفرًا، وأقواها جندًا، وأكثرهم نفوذًا، وأفسحت الدولة لهم الطريق كي يقفزوا إلى أعلى الرتب العسكرية ويتقلدوا أخطر المناصب القيادية العسكرية والمدنية على حد سواء، وإذا كانت الدولة قد استفادت منهم في ساحات القتال في عصرها الذهبي، فقد تضررت منهم في العصور التالية، إذ نزعوا إلى حركات العصيان العسكرى إما لتحقيق مطالبهم أو للتدخل في السياسة العليا للدولة، متجاوزين اختصاصاتهم كمحاربين محترفين واستراحوا لسلاح التمرد يشهرونه في وجوه السلاطين والصدور العظام وغيرهم من كبار رجال الدولة فيعزلون ويقتلون هؤلاء وأولئك. (انظر: عبد العزيز محمد الشناوى، ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، جـ١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص٤٧٢)، وأصبحوا من أكبر دواعي تأخر الدولة العثمانية بعد أن كانوا أصحاب الفضل الأول في اتساعها، وقضى السلطان محمود الثاني على هذه الفرقة عام (١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م). (انظر: صلاح أحمد هريدى: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧ – ١٨٨٢م)، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص١٣٦).

(١٠) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٣٠؛ دراسات في تاريخ العالم العربي ، ص١٦٦؛ محمد حسن العيدروس: تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، ط١، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٠٩، ٢١٠.

(١١) محافظ الأبحاث: محفظة ١٥٢، موضوعات مختلفة، ص٥٣، مادة بدون رقم، مكاتبات بدون تاريخ.

(١٢) المصدر السابق: محفظة ١٥٢؛ موضوعات مختلفة، ص٥٣، مادة بدون رقم، مكاتبات بدون تاريخ.

(١٣) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١، دفتر ١، ص١٨، م٦٠، بتاريخ ٩ صفر ١٢٢٦هـ/ ٥ مارس ١٨١١م.

(١٤) هنرى دودويل: محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة، أحمد عبد الخالق بك، علي أحمد شكرى، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت، ص٤٥، ٤٦.

(١٥) عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص١١٩، ١٢٠.

(١٦) عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر (١٨٠٥ – ١٨٨٣)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٥٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص٨٩.

(١٧) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١، دفتر١، ص١٨؛ الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوطة رقم ٢٤٨٤، جـ١، مادة بدون رقم، بتاريخ ٥ شوال١٢٢٦هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٨١١م. * كان سليمان باشا قد تحالف مع المماليك الذين فروا من مصر إلى السودان بعد مذبحة القلعة، وأخذ يحرضهم على جمع قوات يغزون بها مصر من الجنوب، بينما يقوم هو بقواته بغزوها من الشمال. (انظر: حلمي محروس إسماعيل: المرجع السابق، ص١٧٢).

(١٨) حلمي محروس إسماعيل: مرجع سابق، ص١٧٢.

(١٩) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: مرجع سابق، ص١٠، ١١.

(٢٠) ينبع: تقع ينبع على دائرة عرض ٢٤ درجة شمالاً وخط طول ٣٨ درجة شرقًا على مسافة ٢٢٠ كم غربًا من المدينة المنورة، وتعرف "ينبع البحر" تمييزًا لها عن "ينبع النخل" الداخلية الموقع، ولم يكن لها شأنا قبل القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، وإن كانت مذكورة عند اليونان باسم Negra أو Nera، ومع اضمحلال "الجار" ميناء المدينة القديم، بزغت "ينبع" حتى أصبحت الميناء الثاني في الحجاز بعد "جدة" غير أن أحوالها ساءت منذ نهاية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وأصبحت مجرد محطة لتموين المدينة المنورة بالغذاء، وظهرت مرة أخرى على خريطة الأحداث التاريخية في بداية القرن الثالث عشر

الميلادي، وقد استعملها العثمانيون لقبًا للرجل الذى يقرأ ويكتـــب، ولقبًـــا لـــبعض كبـــار الموظفين، كما كانت لقبًا للأمراء أولاد السلاطين، وأطلقت أيضًا على مـــشايخ الإســـلام، ورؤساء الديانات الأخرى، وكان الجيش العثماني يلقب الضباط رسميًا بلقب أفندى حتى رتبة البكباشى، وكانت أفندى تطلق في اللغة العربية على الكاتب الموظف في الدولة، وقد أطلقت في مصر في الحكم العثماني على نقيب الأشراف وكان المصريون يطلقون على محمـــد علـــي وعلى الباشوات العثمانيين الذين تولوا الحكم قبلة لقب أفندينا. (انظر: أحمد السعيد سليمان: مرجع سابق، ص٢١، ٢٢).

(٤٠) مهردار: كلمة فارسية مكونة من مقطعين (مهر) كلمة بمعنى الختم أو الكاتب الخـــصوصى، (دار) بمعنى صاحب أو ماسك أو أمين، وعلى ذلك فالكلمة تعنى أمين الختم أو حامل الخـــتم، والمهردار تعبير كان يطلق على الموظفين المسؤولين عن ختم الأوراق الرسمية، وذلـــك لـــدى الصدور العظام والنظار والولاه ومن في حاشيتهم. (انظر: محمد شفيق غربال، مـــصر عنـــد مفترق الطرق (١٧٩٨ – ١٨٠١م) رسالة حسين أفندى الروزنامجى بعنوان ترتيب الـــديار المصرية في عهد الدولة العثمانية، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول (القـــاهرة)، مـــج٤، جـــ١، ١٩٣٦، ص١٣).

(٤١) تربة: تقع مدينة تربة في منطقة مكة المكرمة على دائرة عرض ٢٣ْ وخط طول ٤٠ْ وتبعد حوالى ١٨٠كم شرقى مدينة الطائف. (انظر: وزارة الشئون البلدية والقروية، مرجع ســـابق، ص١١٥).

(٤٢) محافظ ذوات: محفظة ٢، ص٤٨٤، م٢٢٢، بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٢٩هـــ/ ٥ ســـبتمبر ١٨١٣م.

(٤٣) بحر برا: محفظة ١٦، صفحة بدون رقم، م١٢٣، مكاتبات بدون تاريخ، محافظ الأبحـــاث: محفظة ١٠٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٢٣، مكاتبات بدون تاريخ.

(٤٤) قنفذة: يقع ميناء قنفذة في منطقة مكة المكرمة على ساحل البحر الأحمر، على دائرة عـــرض ٥٠َ و ١٩ْ وخط طول ٤١ْ وتبعد حوالى ٣٧٠كم جنوبي مدينـــة جـــدة (انظـــر: وزارة الشئون البلدية والقروية، مرجع سابق، ص٦٧).

(٤٥) طارق عبد العاطي غنيم بيومي: مرجع سابق، ص٨١، ٨٢.

(٣٠) الطائف: تقع مدينة الطائف في منطقة مكة المكرمة على دائرة عرض ٤٠َ و ٢١ْ وخط طول ٢٠َ و ٤٠ْ وهى منطقة سياحية تبعد حوالى ٨٠كم جنوب شرقى مدينة مكة المكرمة. (انظر: وزارة الشئون البلدية والقروية، مرجع سابق، ص١١).

(٣١) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١، دفتر ١، ص٣٥، م٩٦، بتاريخ ٨ صفر ١٢٢٨هـ/ ١٠ فبراير ١٨١٣م.

(٣٢) Charles Augustus Murray, op.cit, p.43.

(٣٣) بولاق: كانت تعرف بمنية بولاق، ثم عرفت ببولاق التكرورى حيث نزل بها الشيخ أبو محمد يوسف بن عبد الله التكرورى في زمن العزيز بالله نزار بن المعز لدين الله الفاطمي، وكان الناس يعتقدون في الشيخ التكرورى الخير والصلاح فلما مات بنى عليه قبة، وعمل بجانبها جامع فاشتهرت هذه القرية من ذلك الوقت باسم بولاق التكرورى، والصواب في شكلها بِلاق بكسر أولها؛ لأن أصلها المصرى Bilaq وهى كلمة مصرية معناها المرساة أو الموردة، وأطلق هذا الاسم على بولاق هذه لأنها كانت قبل إنشاء مدينة الجيزة ثم حرف اسمها إلى بولاق، ولما أنشأ الملك الناصر محمد بن قلاوون عام (٧١٣هـ/ ١٣١٣م)، مدينة جديدة على النيل تجاه القاهرة سماها بولاق، لأنها موردة ترسو فيها السفن القادمة إلى القاهرة والمسافرة منها، وهى من القرى القديمة التابعة لمركز ومحافظة الجيزة. (انظر: محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، ق٢، جـ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣، ص٢٧٣، ٢٧٤.

(٣٤) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: مصدر سابق، جـ٨، ص٢٧٣، ٢٧٤.

(٣٥) محمد بن على الشوكاني: مصدر سابق، ص١٤٤.

(٣٦) محمد بك فريد: كتاب البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية، ط١، المطبعة الأميرية، مصر، ١٨٩١، ص٢٦؛ كريم ثابت، محمد علي، مطبعة المعارف، مصر، د.ت، ص٦٦.

(٣٧) طارق عبد العاطي غنيم بيومي: مرجع سابق، ص٨٠.

(٣٨) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٣١.

(٣٩) أفندى: من الكلمة اليونانية العامة أفنديس Efendis المأخوذة عن الكلمة القديمة AvBytns دخلت في اللغة العثمانية في وقت مبكر منذ القرن السابع الهجري/ الثالث عشر

الميلادي، وقد استعملها العثمانيون لقبًا للرجل الذى يقرأ ويكتـــب، ولقبًـا لـــبعض كبـــار الموظفين، كما كانت لقبًا للأمراء أولاد السلاطين، وأطلقت أيضًا على مـــشايخ الإســـلام، ورؤساء الديانات الأخرى، وكان الجيش العثماني يلقب الضباط رسميًا بلقب أفندى حتى رتبة البكباشى، وكانت أفندى تطلق في اللغة العربية على الكاتب الموظف في الدولة، وقد أطلقت في مصر في الحكم العثماني على نقيب الأشراف وكان المصريون يطلقون على محمـــد علـــي وعلى الباشوات العثمانيين الذين تولوا الحكم قبلة لقب أفندينا. (انظر: أحمد السعيد سليمان: مرجع سابق، ص٢١، ٢٢).

(٤٠) مهردار: كلمة فارسية مكونة من مقطعين (مهر) كلمة بمعنى الختم أو الكاتب الخـــصوصى، (دار) بمعنى صاحب أو ماسك أو أمين، وعلى ذلك فالكلمة تعنى أمين الختم أو حامل الخـــتم، والمهردار تعبير كان يطلق على الموظفين المسؤولين عن ختم الأوراق الرسمية، وذلـــك لـــدى الصدور العظام والنظار والولاه ومن في حاشيتهم. (انظر: محمد شفيق غربال، مـــصر عنـــد مفترق الطرق (١٧٩٨ – ١٨٠١م) رسالة حسين أفندى الروزنامجى بعنوان ترتيب الـــديار المصرية في عهد الدولة العثمانية، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول (القـــاهرة)، مـــج٤، جـــ١، ١٩٣٦، ص١٣).

(٤١) تربة: تقع مدينة تربة في منطقة مكة المكرمة على دائرة عرض ٢٣° وخط طول ٤٠° وتبعد حوالى ١٨٠كم شرقى مدينة الطائف. (انظر: وزارة الشئون البلدية والقروية، مرجع ســـابق، ص١١٥).

(٤٢) محافظ ذوات: محفظة ٢، ص٤٨٤، م٢٢٢، بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٢٩هـــ/ ٥ ســـبتمبر ١٨١٣م.

(٤٣) بحر برا: محفظة ١٦، صفحة بدون رقم، م١٢٣، مكاتبات بدون تاريخ، محافظ الأبحـــاث: محفظة ١٠٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٢٣، مكاتبات بدون تاريخ.

(٤٤) قنفذة: يقع ميناء قنفذة في منطقة مكة المكرمة على ساحل البحر الأحمر، على دائرة عـــرض ٥٠َ و ١٩° وخط طول ٤١° وتبعد حوالى ٣٧٠كم جنوبي مدينـــة جـــدة (انظـــر: وزارة الشئون البلدية والقروية، مرجع سابق، ص٦٧).

(٤٥) طارق عبد العاطي غنيم بيومي: مرجع سابق، ص٨١، ٨٢.

(٤٦) طامي بن شعيب: عينه الأمير سعود بن عبد العزيز أميرًا على تهامة وعسير وألمع خلفا لابن عمه عبد الوهاب أبو نقطة في عام (١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م)، وأن يقود القوات السعودية بنفسه، وظل يقوم بعمله حتى عهد محمد علي، وألقى القبض عليه في عام (١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م). (انظر: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: مصدر سابق، جـ٨، ص٣٣٢؛ خير الدين الزركلي، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، جـ٣، ط١٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص٢١٩).

(٤٧) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٣١، ٣٢؛ عدن والسياسة البريطانية، ص١٠٣؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٢٤؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢١٧؛ عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص١٣٣.

(٤٨) إدوارجوان: مرجع سابق، ص٤٤٦.

(٤٩) أغا، تركية من المصدر أغمق، معناها الكبر وتقدم السن، وقيل إنها من الكلمة الفارسية (أقا) وجرى العرب على إضافة تاء إليها إذا وقعت مضافًا، تطلق في التركية على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة، وعلى الخادم الخصى الذى يؤذن له بدخول غرف النساء. (انظر: أحمد السعيد سليمان: مرجع سابق، ص١٧).

(٥٠) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: مصدر سابق، جـ٨، ص٣٣٢، ٣٣٣.

(٥١) طارق عبد العاطي غنيم بيومي: مرجع سابق، ص٨٢، ٨٣.

(٥٢) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٣٢؛ عدن والسياسة البريطانية، ص١٠٣؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٢٤؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢١٧.

(٥٣) بيشة: تقع مدينة بيشة في منطقة عسير على دائرة عرض ٢َ و ٢٠ْ وخط طول ٣٥َ و٤٢ْ، وهى مدينة زراعية تبعد حوالى ٢٦٠كم شمالى مدينة أبها. (انظر: وزارة الشئون البلدية والقروية، مرجع سابق، ص٥٧).

(٥٤) رنية: تقع مدينة رنية في منطقة مكة المكرمة على دائرة عرض ٣٠َ و ١٢ْ وخط طول ٤٢ْ، وتبعد حوالى ٨٧٠كم عن مدينة الرياض و٣٥٠كم جنوب شرقى الطائف. (انظر: وزارة الشئون البلدية والقروية، مصدر سابق، ص١٥٣).

(٥٥) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: مصدر سابق، جـ٨، ص٣٤٥.

(٥٦) بحر برا: محفظة ٤، صفحة بدون رقم، م٢٩، بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٣٠هـ/ ٣٠ يوليو ١٨١٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٥، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢٩، بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٣٠هـ/ ٣٠ يوليو ١٨١٥م.

(٥٧) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: مصدر سابق، جـ٨، ص٣٤٧؛ السيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني ١٥١٧ – ١٨٢٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص٢٤١ – ٢٤٢؛ جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، ترجمة، علي أحمد شكري، صفحات من تاريخ مصر، العدد ٥، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٠، ص١١١.

(٥٨) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: مصدر سابق، جـ٨، ص٣٦٢، ٤١١؛ انتونى نتنج، العرب منذ العصر الجاهلى حتى عصر جمال عبد الناصر، ترجمة حلمي سلامة، مكتبة مدبولى، ط١، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣١٦.

(٥٩) المخلاف، عبارة عن ولاية أو منطقة يشتمل على عدد من المدن والقرى يوجد فيه أودية وسهول وجبال، وكان اليمن ينقسم إلى ٤٨ مخلاف. (انظر: محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢١٨).

(٦٠) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٣٢؛ عدن والسياسة البريطانية، ص١٠٣؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٢٤، ١٢٥؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢١٨.

(٦١) الشريف: مفرد لكلمة الأشراف وهم ذوو المكانة الاجتماعية المرموقة ورؤساء العائلات المرموقة في بلد ما، وقد أطلقت كلمة الأشراف على الأفراد الذين هم من نسل سيدنا (محمد صلى الله عليه وسلم) سواء أكان ذلك عن طريق الأم أم الأب، ولم يكن هؤلاء بالضرورة رجال دين وإنما كان منهم التاجر والصانع والفلاح، وقد حظى هؤلاء الأشراف بمكانة متميزة في المجتمع الإسلامي. (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد: مرجع سابق، ص٢٩٢).

(٦٢) صبيا، تقع مدينة صبيا في منطقة جيزان على دائرة عرض ٢َ و ١٧ ْ وخط طول ٥َ و ٤٢ ْ وتبعد حوالى ٣٨سم عن مدينة جيزان. (انظر: وزارة الشئون البلدية والقروية، مرجع سابق، ص٦٩).

(٦٣) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٣٢، ٣٣؛ عدن والسياسة البريطانية، ص١٠٣، ١٠٤، دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٢٥، ١٢٦؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢١٨، ٢١٩.وال معاصر، ص١٢٥، ١٢٦؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢١٨، ٢١٩.

(٦٤) إبراهيم باشا: هو أكبر أنجال محمد علي، ولد في قولة عام (١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م)، وجاء مصر هو وأخوه طوسون في عام (١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م)، وعهد إليه والده بمهمات عدة مارس فيها شئون الدولة وأعمالها الإدارية والحربية. وعندما اختير لقيادة هذه الحملة كان سنة لا يتجاوز ٢٦ عامًا. وقد كانت الحرب الوهابية أول ميدان ظهرت فيه بطولته، تلك البطولة التي لازمته في الحروب التالية (السودان، واليونان، والمورة، وحروب الشام، والأناضول)، وقد ظهرت عظمته في أنه قاد الجيش المصرى في ميادين النصر إلى حيث جعل الدولة العثمانية والدول الأوروبية تقف مبهوته مضطربة أمام وثبات ذلك الفاتح الكبير. وكان كثير النشاط عقلاً وجسمًا. تولى الحكم في حياة أبيه في (جمادى الأولى ١٢٦٤هـ/ إبريل ١٨٤٧م) ولكن عاجلته المنية في (المحرم ١٢٦٥هـ/ نوفمبر ١٨٤٨م) وله من العمر ٦٠ عامًا، أما مدة حكمة فلم تزد على ٧ أشهر و١٣يومًا. (انظر: هنرى دودويل: مرجع سابق، ص٥٣؛ عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص٥٦٧، ٥٧٣).

(٦٥) M, Sabry, L'Empire Egyptien Sous Mohamed – Ali et la Question d'Orient (1811 – 1849) Egypte – Arabie – Soudan – Morée – Créte – Syrie – Palestine, Librairie Orientaliste Paul Geutnner, Paris, 1930, p.64. ؛ طارق عبد العاطي غنيم بيسومي: مرجع سابق، ص٨٤ – ٨٧.

(٦٦) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: مرجع سابق، ص١١.

(٦٧) بحر برا: محفظة ٥، صفحة بدون رقم، م٥٩، بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٢٣٣هـ/ ٢٤ إبريل ١٨١٨م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٥، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٥٩، بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٢٣٣هـ/ ٢٤ إبريل ١٨١٨م.

(٦٨) بحر برا: محفظة ٦، صفحة بدون رقم، م١٣، بتاريخ ٢٨ المحرم ١٢٣٤هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٨١٨م.

(٦٩) أبي عريش: تقع مدينة أبي عريش في منطقة جازان على دائرة عرض ١٦° وخط طول ٢٣°، وتبعد حوالى ٣٢ كم شرقى ميناء جازان. (انظر: وزارة الشئون البلدية والقروية، مرجـع سابق، ص٧٧).

(٧٠) همدان: أشهر قبائل اليمن وهم ولد ابن أوسله بن مالك بن زيد بن أوسله بن ربيعـة بـن الخيار بن مالك ابن زيد بن كهلان، وهى من أمنع القبائل الكهلانية وأكثرها عددًا، وتحتـل رقعه واسعة من اليمن تبدأ من شمال صنعاء وتنتهى بصعدة شمالاً، ومن مأرب شرقًا إلى البحر الأحمر غربا. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص٤٥٠).

(٧١) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٣٣، ٣٤؛ عدن والسياسة البريطانيـة، ص١٠٣، ١٠٤؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٢٥، ١٢٦؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢١٨، ٢١٩.

(٧٢) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣، دفتر ٤، صفحة بدون رقم، م١١٦، بتاريخ غرة رمضان ١٢٣٥هـ/ ١٢ يونية ١٨٢٠م.

(٧٣) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: مصدر سابق، جـ٨، ص٤٧٠.

(٧٤) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في الـيمن، ص٣٤؛ عـدن والـسياسة البرطانيـة، ص١٠٤، ١٠٥؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٢٧؛ محمد حسن العيدروس: مرجـع سابق، ص٢٢١.

(٧٥) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص١٠٥،

(٧٦) قنطار: وحدة من وحدات الوزن، وكان حجمه يختلف تبعًا للزمان والمكان الـذى كانـت تستخدم فيه عملية الوزن، وفى أواخر العصر المملوكى كان يتـراوح وزن القنطـار حـوالى ٦٩,٤٥ كم، وفى النصف الثانى من القرن الحادى عشر الهجري/ الـسابع عـشر الميلادي، وصل وزنه إلى ١٢٠كم، وهو اليوم يساوى ١٠٠ رطل. (انظـر: فـالترهنتس، المكاييـل والأوزان الإسلامية وما يعاد لها في النظام المترى، ترجمة، كامل العـسيلى، ط٢، منـشورات الجامعة الأردنيـة، ١٩٥٥، ص٤٠؛ Shaw. S. J., Ottoman, Egypt in the Age of The French Revolution, Cambridge Massachustter, 1964, p.170.)

(٧٧) محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢٤٣.

(٧٨) المرجع السابق، ص٢٤٤، * ريال، اللفظ مقتبس من Real بمعنى (ملكـــي)، وقـــد كـــان الأسبان أول من تداولوا هذا النقد في الأسواق التجارية، وهو عبارة عن النقد الفضي المسمى بيزو وأطلق (الريال) في العالم العربي منذ القرن الحادى عشر الهجري/ السابع عشر المـيلادي على نقود فضية كبيرة، فرنسية وأسبانية وهولندية، وألمانية ونسماوية، وسمي الريال النمساوى أيضًا (بالتالير) أو (ريال ماريا تريز) الذى ضرب لأول مرة عـــام(١١٦٦هـــ/ ١٧٥١م) وسمي في مصر باسم الريال أبو طاقة (نسبة للنافذة أو الطاقة، المرسومة على صـــدر النـــسر المصور على أحد وجهى الريال) أما الريال الهولندى فعرف باسم (الريال أبوكلب) كما سمي الريال الأسبانى بالريال (أبومدفع) أو (الريال المغربى) كما يسميه الجبرتي؛ لارتباط هذا النقـــد بجماعات التجار المغاربة الذين كانوا يجلبونه معهم من المغرب وأسبانيا، وقد اختلفت أســـعار هذه الريالات عند تداولها في مصر العثمانية بطريقة شاذة ولم تفلح أوامر تحـــسين العملـــة في معالجتها، بل إن بعضها وهو الريال الفرانسة كان موضوعًا لمضاربة نقدية خطـــيرة، عنـــدما اختلف سعره في الشام عن سعره في مصر، فكان وكلاء محمد علي يمتصونه من الشام بـــسعر أقل مقابل أنصاف الفضة المصرية، ليعاد سبك هذه الريالات الفرانسه من جديد بعد إضافة ٣ أمثال وزن فضتها نحاسًا، هذا إلى أن سعر الريال الفرانسة كان في ارتفـــاع طيلـــة العـــصر العثماني، ويبدو إذا ما تتبعنا صرفه في ضوء ما ذكره الجبرتي عنه عام (١٢٠٣هـــ/ ١٧٨٩م) أنه كان يصرف بـــ١٠٠ نصف فضة، حتى وصل عام (١٢٣١هـــ/ ١٨١٦م) إلى ٣٦٠ نصف فضة، رغم التشديد في معاقبة المتزايدين في سعره إلى حد الشنق على بـــاب زويلـــة، وتعليق ريال فرانسة في أنف المخالفين (انظر: عبد الرحمن فهمي: النقود المتداولى أيام الجبرتي: ضمن بحوث ندوة عبد الرحمن الجبرتي: بإشراف الدكتور أحمد عزت عبـــد الكـــريم، الهيئـــة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص٥٧٨).

(٧٩) طارق عبد العاطي غنيم بيومي: مرجع سابق، ص١٠٨.

(٨٠) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣، دفتر ٤، صفحة بدون رقم، م١٣٨، بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٢٣٥هـــ/ ٣٠ مارس ١٨٢٠م.

(٨١) Abdel Hamid El Batrik, op.cit., p.282. ؛ هنرى دوديـــل، مرجـــع ســـابق، ص٦٨، ٦٩؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٣٤٤.

(٨٢) طارق عبد العاطي غنيم بيومي: مرجع سابق، ص١٠٨.

(٨٣) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٣٤؛ عدن والسياسة البريطانية، ص١٠٥؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٢٧؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢٢١.

(٨٤) طارق عبد العاطي غنيم بيومي: مرجع سابق، ص١٠٨.

(٨٥) فاروق عثمان أباظة: دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٢٨. * قبل أن يتم محمد علي حروبه في شبه الجزيرة اتجه إلى ميدان جديد، فقد فكر في عام (١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م) في أن يمد ممتلكاته في مصر جنوبًا حتى تشمل وادي النيل كله، وكان يعتقد أن بالسودان كميات وفيرة من الذهب، وعددًا كبيرًا من الأيدى العاملة، قد تصلح في المستقبل لأن تكون نواة لقوات عسكرية تحل محل قواته غيرالنظامية فيأمن بذلك شر عصيانهم الذى يتكرر ما بين حين وآخر، وكان يتوقع أن يدر السودان عليه خيرًا كثيرًا عندما يستصلح أراضيه الواسعة الصالحة للزراعة، وكان يرمى بعد ذلك إلى تطبيق سياسته الاقتصادية التي اتبعها في مصر وهى سياسة الاحتكار حتى تزاد موارده، ولعله فكر أيضًا في استئصال بقية المماليك الذين نزحوا إلى (دنقلة) واستقروا بها رغم أنهم لا يمثلون خطرًا قويًا على حكمه. وبحلول عام (١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م) أصبح السودان في قبضته. (انظر: عبد الحميد البطريق: مرجع سابق، ص٩٠، ٩١).

(٨٦) يام: وهى من القبائل اليمنية من ولد يام بن أصبأ بن رافع بن مالك بن جشم بن حاشد، وكانت تسكن ما بين نجران إلى شمال صنعاء. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص٤٦٩).

(٨٧) جزيرة كمران: من الجزر اليمنية الواقعة في البحر الأحمر إلى القرب من ميناء الصليف الواقع إلى الشمال من ميناء الحديدة. (انظر: شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى: مرجع سابق، جـ٤، ص٥٤٤؛ عبد الله الوزير: مرجع سابق، ص١٦٧).

(٨٨) بحر برا: محفظة ٧، ص٤٢، م٢١٠، بتاريخ ٣ شوال ١٢٣٥هـ/ ١٤ يوليو ١٨٢٠م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٥، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢١٠، بتاريخ ٣ شوال ١٢٣٥هـ/ ١٤ يوليو ١٨٢٠م؛ معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤، دفتر ٥، ص٧٣، م٣٠٩، بتاريخ ٥ ذي القعدة ١٢٣٥هـ/ ١٤ أغسطس ١٨٢٠م . انظر ملحق رقم (١) *الحديدة، أكبر مدن تهامة وأشهر موانيها على ساحل البحر الاحمر، وتقع

على بعد ٢٢٦كم من شمال غرب صنعاء. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي: مرجع سابق، ص ١١٣).

(٨٩) الجاويش: هو منصب عسكرى، وقد وجد هذا المنصب العسكرى، في دولة الغزنويين والقرخانيين والسلاجقة. ودخلت هذه الكلمة إلى اللغة العربية قبل قيام الدولة العثمانية، أما في الدولة العثمانية فقد كان لكل هيئة كبيرة جاويشيتها، فللترسانة جاويشية وللبلدية جاويشية، وفى معية كل أمير من أمراء الأقاليم جاويشية يرأسهم الجاويشباشي. ولكن أكبر هيئات الجاويشية في الدولة العثمانية ثلاث: ١- جاووشية الديوان الهمايونى (ديوان همايون جاووشلرى)، وكانت تطلق عليهم أيضًا العبارة الفارسية: سرهنكان ديوان همايون، وهم تشريفاتيه القصر وحملة الرسائل والأوامر. وكان من أهم أعمالهم الدعاء للسلطان، وتحصيل الضرائب من الولايات، وحمل الفرمانات إلى الولاة، وكان منهم من يكلف بقتل بعض أصحاب النفوذ أو القبض عليه. ٢- جاوشية الديوان: وعملهم في الباب العالى (أى الصدارة العظمى) بعد أن نقلت إليها اختصاصات الديوان الهمايونى وكان رئيسهم بعد أن نقلت إليها اختصاصات الديوان الهمايونى وكان رئيسهم يفصل في ا لخلافات بين المدينين من موظفى الصدارة العظمى، ويتقبل عرائض الدعاوى، فيدرسها بنفسه أو يحيلها على أحد التذكرجية ثم يحيلها بعد الدراسة إلى المحكمة المختصة بعد أن يوقع عليها الصدر الأعظم بعبارة (صح). و قد ألغيت كلمة الباشجاويش في تركيا عام (١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م) وتحول مكتبة إلى (عدلية وكالنى) أى وزارة العدل . ٣- جاويشية الجيش الأنكشارى، وقد كانوا يسمون (قول جاووشلرى) تمييزا لهم عن غيرهم من الجاويشية . (انظر : أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص٦٠-٦٣).

(٩٠) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م٦٤، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٣٦هـ/ ٤ ديسمبر ١٨٢٠م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٦٤، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٣٦هـ/ ٤ ديسمبر ١٨٢٠م.

(٩١) لحية: مدينة تهامية على ساحل البحر الأحمر، بالشمال الغربي من الزيدية ٨٢ كم. وهى من الموانئ الصغيرة وبها مغاصات اللؤلؤ. (انظر: إبراهيم احمد المقحفي: مرجع سابق، ص٣٥٦).

(٩٢) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م٦٦، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٣٦هـ/ ٤ ديسمبر ١٨٢٠م.

(٩٣) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م١٦٢، بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ/ ١ إبريل ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٦٢، بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ/ ١ إبريل ١٨٢١م.

(٩٤) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م٢٤٣، بتاريخ ٢٦ رمضان ١٢٣٦هـ/ ٢٧ يونية ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢٤٣، بتاريخ ٢٦ رمضان ١٢٣٦هـ/ ٢٧ يونية ١٨٢١م.

(٩٥) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ١، ص٤٠، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٣٧هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٨٢١م.

(٩٦) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٢، دفتر ١٠، صفحة بدون رقم، م٨٠، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٣٧هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٨٢١م.

(٩٧) المصدر السابق: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٢، دفتر ١٠، ص١٥، م٩١، بتاريخ ٩ ربيع الآخر ١٢٣٧هـ/ ٣ يناير ١٨٢٢م.

(٩٨) المصدر السابق: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٢، دفتر، صفحة بدون رقم، م٣٦٨، بتاريخ ٢٣ ذى الحجة ١٢٣٧هـ/ ١٠ سبتمبر ١٨٢٢م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣٦٨، بتاريخ ٢٣ ذى الحجة ١٢٣٧هـ/ ١٠ سبتمبر ١٨٢٢م.

(٩٩) معية سنية تركي: ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ١، كراس ٢، ص٢، مادة بدون رقم، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٢٣٨هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٨٢٢م. * عندما عجزت الدولة العثمانية عن قمع الثورة اليونانية التي اندلعت ضد الحكم العثماني هناك، وعلى الأخص في شبه جزيرة المورة مهد اليونانيون الأصليون؛ عهد السلطان العثماني إلى محمد علي باشا بتنفيذ هذه المهمة، فأذعن الأخير لرغبة السلطان العثماني، واضطر إلى خوض غمار حرب في ميدان بعيد عن أطماعه السياسية، وعن مصالح مصر. وأرسل جيشًا كبيرًا إلى المورة في (٢٢ ذى القعدة ١٢٣٩هـ/ ١٩ يوليو ١٨٢٤م)، وبدأ بإخماد هذه الثورة، لولا تدخل الدول الأوربية وعلى رأسها إنجلترا، واستخدامها القوة لصالح اليونانيين، حتى تم تحطيم

الأسطول المصرى في معركة نفارين البحرية في (١٩ ربيع الأول ١٢٤٣هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧م)، ونتيجة لذلك قام محمد علي باشا بسحب قواته من المدن اليونانية، إزاء ضغط ومقاومة الدول الأوروبية. (انظر: عبد الحميد البطريق: مرجع سابق، ص٩٢ – ٩٤؛ عبد المنعم إبراهيم الجميعي: عصر محمد علي دراسة وثائقية، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٢٤٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٠٦، ١٠٧، ١٢٢، ١١٣؛ محمد صبرى، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، صفحات من تاريخ مصر، العدد ١٣، ط٢، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦، ص٦١– ٦٤).

(١٠٠) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٢، دفتر ١٠، صفحة بدون رقم، م٤٤٢، بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٢٣٨هـ/ ١٢ ديسمبر ١٨٢٢م.

(١٠١) ألمع: بفتح أوله وسكون ثانية وبالعين المهملة، مخلاف واسع من تهامة عسير، سمى باسم ألمع بن عمر وبن عدى بن حادثة بن عمرو مزيقيا بن عامر ماء السماء بن حارثة الغطريف بن امرئ القيس بن ثعلبة البهلول بن مازن بن الأزد. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص٣٤).

(١٠٢) قتل إسماعيل باشا في السودان على يد أحد المعارضين للحكم المصرى هناك ويدعى نمراً من ملوك شندى بعد خديعته دبرها له وفتك به في عام(١٢٣٨هـ/١٨٢٢م).(انظر أمين سامى باشا: تقويم النيل، عصر محمد علي، جـ٢، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م، ص٣٠٦).

(١٠٣) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، صفحة بدون رقم، م ٢٠ – ٢٢، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٣٨هـ/ ٢٥ مارس ١٨٢٣؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢٠، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٣٨هـ/ ٢٥ مارس ١٨٢٣م.

(١٠٤) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤ صفحة بدون رقم، م٣٠، ٣١، بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٣٨هـ/ ٩ إبريل ١٨٢٣م؛ نفس المصدر، تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٨، دفتر ١٤، ص٦٥، م٣٤، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٣٨هـ/ ١٠ إبريل ١٨٢٣م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣٤، بتاريخ

٢٨ رجب ١٢٣٨هـ/ ١٠ إبريل ١٨٢٣م؛ بحر برا: محفظة ٨، صفحة بدون رقم، م١٥٠، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٣٨هـ/ ٢٧ يونية ١٨٢٣م.

(١٠٥) بكباشية، جمع بكباش، تنطق الكاف نونًا فيقال بنباشي وهى كلمة تركية مركبة من بين النون الخيشومية، ومعناها ألف، وباش، أى رأس أو رئيس والياء علامة الإضافة والمعنى، رئيس الألف رتبة عسكرية عثمانية استعملت في الجيوش العربية. (انظر: أحمد السعيد سليمان: مرجع السابق، ص٤٤، ص٤٥). وقد درج المصريون فيما بعد على نطقها خطأ حسب النطق العربي لحروف كتابتها فقالوا بكباشي بدلاً من بنباشي (انظر: عبد السميع سالم الهراوى: لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣، ص٢٣٩، ٢٤٠).

(١٠٦) جيزان: تقع مدينة جيزان في منطقة جيزان، على دائرة عرض ٥٣َ و١٦ْ وخط طول ٣٣َ و ٤٢ْ وهى ميناء تجارى مهم وتبعد حوالى ٦٠٠ كم جنوب شرقى مدينة جدة و ٩٥٠كم جنوب غربى مدينة الرياض، وأطلق عليها اسم جازان. (انظر: وزارة الشئون البلدية والقروية: مرجع سابق، ص٢٧).

(١٠٧) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، صفحة بدون رقم، م٦٠، بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٣٨هـ/ ٣٠ إبريل ١٨٢٣م؛ نفس المصدر، تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، صفحة بدون رقم، م٨٤، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٣٨هـ/ ١١ مايو ١٨٢٣م.

(١٠٨) معية سنية تركي : تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، صفحة بدون رقم، م١٢٣، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٣٨هـ/ ٧ أغسطس ١٨٢٣م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٢٣، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٣٨هـ/ ٧ أغسطس ١٨٢٣م.

(١٠٩) المصدر السابق : تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، صفحة بدون رقم، م١٤٨، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٢٣٨هـ/ ١١ أغسطس ١٨٢٣م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٤٨، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٢٣٨هـ/ ١١ أغسطس ١٨٢٣م.

(١١٠) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، ص٣٦، م٢٦٦، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٣٩هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٢٣م.

(١١١) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، حفظة١٧، دفتر١٤، ص٤٤، م٣٣٥، بتاريخ ١٦ رجب ١٢٣٩هـ/١٧ مارس١٨٢٤م.

(١١٢) بحر برا: محفظة ٩، صفحة بدون رقم، م ٢٠، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٣٩هـ/ ٢٢ مارس ١٨٢٤م.

(١١٣) المصدر السابق: محفظة ٩، صفحة بدون رقم، م٨٧، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٤٠هـ/ ٣١ مارس ١٨٢٥م

(١١٤) المصدر السابق: محفظة ٩، ص٣٠٩، م٩٠، بتاريخ٢٧شوال ١٢٤٠هـ/ ١٤ يونية ١٨٢٥م؛ نفس المصدر، محفظة ٩، ص٣١٨، م١٠٦، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٤٠هـ/ ١٩ يونية ١٨٢٥م.

(١١٥) بحر برا: محفظة ١٠، صفحة بدون رقم، م١٢، بتاريخ١١ المحرم ١٢٤١هـ/ ٢٦ أغسطس ١٨٢٥م.

(١١٦) بارق: قرية في ابن العوام من أعمال حجة. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي: مرجع سابق، ص٤٢).

(١١٧) بنى الأحمر: من قبائل حاشد من العصيمات. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي: مرجع سابق، ص١٣).

(١١٨) بحر برا: محفظة ١٠، صفحة بدون رقم، م١٤، بتاريخ ١١ المحرم ١٢٤١هـ/ ٢٦ اغسطس ١٨٢٥م.

(١١٩) الآلآى: يتألف من أورطتين أو ثلاث أوأربع، ويبلغ عدده الكامل من ٣ آلاف إلى ٤ آلاف، تبعًا لاختلاف جنود كل أورطة. (انظر: مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية، دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية "من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات (١٥١٧ – ١٩٢٤م)، دار غريب، القاهرة، د.ت، ص٣٨٧، ٣٨٩).

(١٢٠) بحر برا: محفظة ١٠، صفحة بدون رقم، م٣٤٠، بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٢٤١هـ/ ١ نوفمبر ١٨٢٥م.

(١٢١) الطوبجية: مفردها الطوبجي وهو المدفعي أو المعين لضرب المدافع.(انظر: أحمد السعيد سليمان: مرجع سابق، ص١٤٣).

(١٢٢) عابدين: ملخصات دفاتر: محفظة ١، دفتر٢، ص ١٥٠، م٩٩، بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٤٢هـ/١٢مارس ١٨٢٧م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة١، دفتر٢، ص١٠٦، م١٠٩، بتاريخ ٣رمضان ١٢٤٢هـ/٣١مارس ١٨٢٧م.

(٤) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٣، دفتر ٤٠، ص٩٥، م٥٦٦، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٦هـ/ ١٩ يناير ١٨٣١م؛ نفس المصدر: ملخصات الاوامر العليه المستخرجه من الدفاتر محفظة٢، كراس ١٤، ص٢، مادة بدون رقم، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٦هـ/١٩يناير ١٨٣١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة٩٨، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٥٦٦، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٦هـ/ ١٩ يناير ١٨٣١م؛ الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ١، ص٣٨٦، مادة بدون رقم، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٦هـ/ ١٩ يناير ١٨٣١م.

(١٢٤) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٣، دفتر ٤٠، ص ٩٦، م٥٦٩، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٦هـ/ ١٩ يناير ١٨٣١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٨، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٥٦٩، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٦هـ/ ١٩ يناير ١٨٣١م.

(١٢٥) هم قوات كان معظمهم من قوميات غير عربية متمثلة في الأتراك والألبانيين والجورجيين والشراكسة... وغيرهم (انظر: محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢٢٧).

(١٢٦) لقد تباينت الأراء حول المسمى الحقيقي لهذا الثائر فقد ذكر البعض أنه كان يطلق عليه اسم زنار أغا (انظر: فاروق عثمان أباظة، الحكم العثماني في اليمن، ص٣٥؛ عدن والسياسة البريطانية، ص١١١؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٣٧؛ جاد طه: سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية ١٧٩٨م – ١٩٦٣م، ط٢، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص٥٧؛ طارق عبد العاطي غنيم بيومي، مرجع سابق، ص١١٠) بينما ذهب البعض الآخر إلى أنه كان يدعى "زينار أو زينم أو زيانار" أغا. (انظر: محمد حسن العيدروس، مرجع سابق، ص٢٢٨). في حين أشارت الوثائق إلى أنه كان يطلق عليه اسم زينل أغا. (انظر: معية سنية تركي، تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٤، دفتر ٤١، ص١٠٤، م٥٥٩، بتاريخ ٧

رمضان ١٢٤٧هـ/ ٩ فبراير ١٨٣٢م). وترجح الباحثة الرأى الأخير لأنه من خلال الوثائق الرسمية الخاصة بهذه المرحلة.

(١٢٧) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٣٥؛ عدن والسياسة البريطانية، ص١١١؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٣٧؛ جاد طه : سياسة بريطانيا، ص٥٧.

(١٢٨) بحر برا: محفظة ١٧، صفحة بدون رقم، م٦٥، بتاريخ ٣ ذى العقدة ١٢٤٨هـ/ ٣ أبريل ١٨٣٣م.

(١٢٩) طارق عبد العاطي عنيم بيومي: مرجع سابق، ص١٢٥؛ جاد طه : سياسة بريطانيا، ص٥٧.

(١٣٠) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، ص٦٩، م٢٦٨، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٣٩هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٢٣م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٧٨، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٣٩هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٢٣م.

(١٣١) طارق عبد العاطي عنيم بيومي: مرجع سابق، ص١٢٥.

(١٣٢) محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢٢٧.

(١٣٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ١٤٨٤، جـ١، ص٣٣٣، مادة بدون رقم، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٤٧هـ/ ٩ فبراير ١٨٣٢م.

(١٣٤) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٤، دفتر ٤١، ص١٠٤، م٥٥٩، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٤٧هـ/ ٩ فبراير ١٨٣٢م.

(١٣٥) المصدر السابق: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٤٣، ص١٣٠، م٨٢٨، بتاريخ ٩ صفر ١٢٤٨هـ/ ٨ يوليو ١٨٣٢م.

(١٣٦) المصدر السابق : تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٧، دفتر ٤٤، ص٣٢، م١٥٥، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٤٨هـ/ ٢٤ يوليو ١٨٣٢م.

(١٣٧) عندما رفض السلطان العثماني طلب محمد علي باشا المتكرر بمنحه ولاية الشام رغم الجهود التي بذلها في معاونته، صمم الأخير على أن يحقق هذا الهدف بالقوة، ووضع السلطان أمام الأمر الواقع، وفى (جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ أكتوبر ١٨٣١م) بدأت الجيوش المصرية

بقيادة إبراهيم باشا زحفها على بلاد الشام، وبالفعل تم لهم فتح بلاد الشام كلها في (٢٨ رجب ١٢٤٨هـ/ ٢١ ديسمبر ١٨٣٢م)، وبذلك أصبح الطريق مفتوحًا أمام القوات المصرية إلى الأستانة. (انظر: محمد صبرى، مرجع سابق، ص٦٦؛ حلمي محروس إسماعيل: مرجع سابق، ص١٧٥، ١٧٩). الأمر الذى دفع الدولة العثمانية إلى الاستنجاد بروسيا، صاحبة الأطماع في السلطنة، فتدخلت فرنسا وإنجلترا حتى لا تدعا لروسيا فرصة السيطرة على ممالك السلطنة، وتمت تسوية المسألة في صلح كوتاهية في (١٨ ذي القعدة ١٢٤٨هـ/ ٨ إبريل ١٨٣٣م) والذى نص على تخلى السلطنة عن سوريا وإقليم أدنة لمحمد علي، مع تثبيته على حكم مصر وجزيرة كريت والحجاز مقابل جلاء قواته عن الأناضول. (انظر: سامي سليمان محمد السهم، التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٦٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٩٣).

(١٣٨) جاد طه: سياسة بريطانيا، ص٥٨.

(١٣٩) طارق عبد العاطي غنيم بيومي: مرجع سابق، ص١٢٥.

(١٤٠) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٣٥؛ عدن والسياسة البريطانية، ص١١٢؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٣٨.

(١٤١) كان محمد علي في أول الأمر مترددا في فكرة تجنيد المصريين حتى لا يحرم الأرض الزراعية من شبان الفلاحين، أضف إلى ذلك أنه لم يكن واثقًا من ولاء المصريين له، بيد أنه منذ بدأت حروب الشام في أواخر عام (١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م)، رأى نفسه في أشد الحاجة إلى جيش قوى كبير، فلم يكن هناك بد من الإقدام على المخاطرة التي كان يتهيبها من قبل، وأصبح لديه حوالى ١٥٠,٠٠٠ جندى نظامي، وهو عدد ضخم بالقياس إلى تعداد سكان مصر الذى لم يكن يزيد في ذلك الوقت على ٣ ملايين نسمة (انظر: عبد الحميد البطريق: مرجع سابق، ص٧٨، ٧٩)، وهكذا استطاع محمد علي بناء جيش وطني على درجة عالية من الكفاءة والتدريب، استطاع بواسطته أن يغير ميزان القوى في شرق البحر المتوسط خلال ٢٠ عاما بشكل كبير، بل وتحدى الباب العالى ذاته إلى الحد الذى جعله يحول مصر بمساعدة هذا الجيش، من ولاية ينظر إليها بازدراء في إمبراطورية متصدعة إلى قوة عسكرية ينظر إليها بإعجاب. (انظر: ريمون فلاور: مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر، (حكاية

مصر في العصر الحديث)، ترجمة : سيد أحمد علي الناصري، تقديم ومراجعة : يونان لبيب رزق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٠٩).

(١٤٢) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٧، دفتر ٤٤، ص٣٢، م١٥٥، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٤٨هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٣٢م..

(١٤٣) معية سنية تركي : تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٧، دفتر ٤٤، ص٣٣، م١٥٦، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٤٨هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٣٢م.

(١٤٤) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ١، ص٣٤٨، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ١٢ أغسطس ١٨٣٢م.

(١٤٥) جاد طه: سياسة بريطانيا، ص٥٨.

(١٤٦) بحر برا: محفظة ١٧، صفحة بدون رقم، م ٥٦ن بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٤٨هـ/ ١٨ سبتمبر ١٨٣٢م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٨، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٥٦، بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٤٨هـ/ ١٨ سبتمبر ١٨٣٢م.

(١٤٧) Abd el Hamid El-Batrik : O.P . Cit . P. 284 .

(١٤٨) بحر برا: محفظة ١٧، صفحة بدون رقم، م٦٥، بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٢٤٨هـ/ ٣ إبريل ١٨٣٣م، محافظ الأبحاث: محفظة ٩٨، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٦٥، بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٢٤٨هـ/ ٣ إبريل ١٨٣٣م.

(١٤٩) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص١١٢، ١١٣؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٣٩.

(١٥٠) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١١٣؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص ١٣٩، ١٤٠ ؛ جاد طه : سياسة بريطانيا، ص٥٩ .

(١٥١) بوغوص بك: ولد بوغوص بك يوسفيان بمدينة ازمير عام ١٧٦٨م، وعلمه والده التجارة بإتقان وتعلم غير اللغة الأرمنية اللغات، التركية، واليونانية والإيطالية والفرنسية، ولما بلغ اشده زج به والده في التجارة، وقد قدم لمدينة رشيد عام ١٧٩٠م وتقلد وظيفة ملتزم الجمارك، ولما غزا بونابرت مصر رجع بوغوص إلى أزمير، ثم عاد واستقر بالإسكندرية بعد جلاء الفرنسيين، وفى عام ١٨١٠م استتب لمحمد علي الحكم وصار بوغوص ملتزمًا

لإيرادات جمارك الإسكندرية، وكان يدفع لخزينة الحكومة ٥٠ كيسًا سنويًا، وعندما اتسعت تجارة الإسكندرية عام ١٨٢٤م، أنعم الباشا عليه بلقب بـــك، ثم أصـــبح وزيـــرًا للتجـــارة الخارجية، وبقى نحو ٢٠ سنة في هذا المنصب، وقد صار بوغوص بك طوال هذا الوقت حتى وافته المنية عام ١٨٤٤م، ذراع محمد علي الأيمن في جميع علاقاته الخارجية والتجارية. (انظر: أمين سامي باشا، مصدر سابق، ص٥٢٨، ٥٣٠).

(١٥٢) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٣٤، دفتر ٢١٠، ص٥٢٠، م٥٠٩، بتاريخ ١٧ المحرم ١٢٤٩هـ/ ٦ يولية ١٨٣٣م.

(١٥٣) كامبل: هو باتريك كامبل، القنصل البريطاني في مصر، وقد كان واسع المعرفـــة بـــشئون مصر وأهداف محمد علي وأستطاع أن يظفر بلقب صديق الباشا.(لمزيد من التفاصيل انظـــر: حسين مؤنس: مرجع سابق، ص٢٢٥؛ محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولـــة مـــصرمحمد علي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٨، ص٧٤٨، ٧٥٥).

(١٥٤) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١١٣، ١١٤؛ دراسات في تـــاريخ العالم العربي، ص١٤٠.

(١٥٥) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١١٤، ١١٥؛ دراسات في تـــاريخ العالم العربي، ص١٤١، ١٤٢ ؛ جاد طه : سياسة بريطانيا، ص٦٠ .

(١٥٦) مالكوم. ياب: نشوء الشرق الأدنى الحديث ١٧٩٢ – ١٩٢٣م، ترجمة" خالد الجبلـــي، الأهالي للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٨، ص١٩٨.

(١٥٧) إبراهيم باشا: هو إبراهيم باشا توفيق يكن شقيق أحمد باشا يكن محـــافظ مكـــة وحـــاكم الحجاز، وابن أخت محمد علي، ولد بالقاهرة عـــام (١٢١٩هـــــ/ ١٨٠٤م) واشـــترك في حروب الشام، وعمل ضابطًا للاتصال بين إبراهيم باشا "سر عسكر الشام" وكبار الـــضباط بالشام، كما اشترك في حصار عكا وأبلى بلاء حسنا فاكتسب ثقة خالـــه، فاختـــاره لتلـــك الحملة. (انظر: طارق عبد العاطي عنيم بيومي: مرجع سابق، ص١٢٦)

(١٥٨) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١١٥؛ دراسات في تـــاريخ العـــالم العربي والإسلامي، ص١٤٢.

(١٥٩) طارق عبد العاطي عنيم بيومي: مرجع سابق، ص١١٧، ١١٨.

(١٦٠) أورطة، من التركية أورتة بمعنى الوسط أو المتوسط، اصطلاح انكسارى كان يستعمل بمعنى كلمة "طابور"، وهي تتكون من اثنى عشر بلوكًا "قسم أو فوج" وكان عدد جنودها اثنين وستمائة وألفًا (انظر: أحمد السعيد سليمان: مرجع سابق، ص٣٢، ٤٤).

(١٦١) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٣٥، دفتر ٢١١، صفحة بدون رقم، م٤٧٧، بتاريخ ١٨ شوال ١٢٥٠هـ/ ١٧ فبراير ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣٨٨، بتاريخ ٢١ شوال ١٢٥٠هـ/ ٢٠ فبراير ١٨٣٥م.

(١٦٢) بيت الفقيه: مدينة تهامية مشهورة، بالجنوب الشرقي من الحديدة بمسافة ٣٥كم نسبت إلى الفقيه العارف أحمد بن موسى بن على بن عجيل، لأنه أول من سكن فيها. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص٦١؛ عبد الله بن على الوزير: مرجع سابق، ص١٥٨).

(١٦٣) Abdel Hamid El- Batrik, op.cit., p.285 ؛ طارق عبد العاطي غنيم بيومي: مرجع سابق، ص١١٨؛ Rene Cattaui Bey, Lerégne de Mohamed Aly D'aprés les archives Russes en Egypte, Tome II, La Misson du Colonel Duhamel 1834 – 1837, Rome, p.321, 322.

(١٦٤) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٣، دفتر ٥٧، صفحة بدون رقم، م٤٦١، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٥٠هـ/ ٢٨ فبراير ١٨٣٥م.

(١٦٥) قائمقام: كان يطلق على وكيل أمير الآلآى، ثم صار يعين لقيادة الأورطة وهى لفظة عربية ينبغى ألا تعرف بإدخال الألف واللام على أوله فيقال القائمقام، الصواب فيه قائم المقام، بإدخالها على المضاف إليه، ولم تكن هذه الرتبة حكرًا على العسكريين بل حصل عليها المدنيون أيضًا. (انظر مصطفى بركات، مرجع سابق، ص٣٨٧، ٣٨٩).

(١٦٦) مير آلاى: هو أمير "الآلآى" أو "رئيسها". (انظر: مصطفى بركات، مرجع سابق، ص٣٨٧).

(١٦٧) مجلس ملكية: محفظة ١، ص١٣٩، م١٩٩، بتاريخ ٥ جمادى الآخرة ١٢٥١هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٨٣٥م.

(١٦٨) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص ١١٥، ١١٦؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٤٣، محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢٥١.

(١٦٩) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٣٥، دفتر ٢١١، صفحة بدون رقم، م٤٧٦، بتـاريخ ١٧ شوال ١٢٥٠هـ/ ١٦ فبراير ١٨٣٥م.

(١٧٠) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٣، دفتـر ٦٦، ص١٥٠، م٥٨٢، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٣٥م.

(١٧١) معية سنية تركي: ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٢، كراس ٢٠، ص١٠، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ١٤ سـبتمبر ١٨٣٥م؛ الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيـز إبـراهيم إلى وفاته مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ٢، ص١٦، ١٧، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٣٥م.

(١٧٢) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٥، دفتـر ٦٧، ص بـدون رقـم، م٢٣٠، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٥١هـ/ ١٢ نـوفمبر ١٨٣٥م؛ نفـس المـصدر: تـراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٥، دفتر ٦٧، ص٤٥، م٢٣٥، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٥١هـ/ ١٥ نوفمبر ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بـدون رقـم، م٢٣٥، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٥١هـ/ ١٥ نوفمبر ١٨٣٥م؛ معية سنية تركي: ملخصات الأوامـر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٣، كراس ٢١، ص٣، مادة بدون رقـم، بتـاريخ ٢٤ رجب ١٢٥١هـ/ ١٥ نوفمبر ١٨٣٥م.

(١٧٣) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظـة ٧٥، دفتـر ٦٧، ص٦١، م٣٢٤، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٥١هـ/ ٤ ديسمبر ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجـاز، صفحة بدون رقم، م٣٢٤، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٥١هـ/ ٤ ديسمبر ١٨٣٥م.

(١٧٤) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٦، دفتـر ٦٨، ص١٣٥، م٣٩٩، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥١هـ/ ٦ ديسمبر ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجـاز، صفحة بدون رقم، م ٣٩٩، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥١هـ/ ٦ ديسمبر ١٨٣٥م.

(١٧٥) معية سنية تركي: ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٣، كراس ٢١، ص٢، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٥١هـ/ ٦ يناير ١٨٣٦م.

(١٧٦) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٩٢، بتـاريخ ٦ صفر ١٢٥٢هـ/ ٢٣ مايو ١٨٣٦م.

(١٧٧) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، ص١٣٥، م٣٩٩، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥١هـ/ ٦ ديسمبر ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣٩٩، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥١هـ/ ٦ ديسمبر ١٨٣٥م؛ معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٥، دفتر ٦٧، ص٩، م٥٠٣، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٥١هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٨٤٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٥٠٣، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٥١هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٨٣٥م.انظر : ملحق رقم (٢) * بالرجوع إلى كتاب الدكتور/ محمد محمود السروجي تبين أن المرتبات التي كانت تصرف للعساكر في عصر محمد علي كانت حوالى ١٥ قرشًا شهريًا. (انظر: محمد محمود السروجي: الجيش المصرى في القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧، ص٢٢). أى ما يعادل ٦ ريال وقرش و٢٠ بارة. ومن خلال المقارنة بين مرتب عساكر العربان ومرتب العساكر المصريين يتبين لنا بالفعل أن المرتبات التي كانت تعطى لعساكر العربان من قبل الحكومة المصرية كانت باهظة بالفعل. انظر (ملحق ٢).

(١٧٨) تعز: مدينة مشهورة في سفح جبل صبر الشمالي، بينها وبين صنعاء جنوبًا ٢٥٦ كم كانت تعرف قديمًا باسم (العدينة)، ويرجع تاريخها إلى القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي سكنها الصليحيون والرسوليون، وفيها الكثير من آثارهم ومساجدهم ومدارسهم، وتطل عليها قلعة (القاهرة) الشهيرة وكان للمدينة سور قديم تتخلله أربع بوابات استغرقت عمارتها أكثر من ٧ سنوات، فيما بين عامى (٩٤٣ – ٩٥٠هـ/ ١٥٣٧ – ١٥٤٣م) وقد اتسع عمرانها بعد ذلك، وهى على ارتفاع ١٥٠٠ متر من سطح البحر. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص٦٩).

(١٧٩) محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢٥٠.

(١٨٠) ذوى محمد: ابن غيلان، من قبائل بكيل. وبنو محمد، من قبائل المعازبة من قضاء بيت الفقيه ابن عجيل. وبنو محمد، من قبائل الزيدية في تهامة (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص٣٦٦).

(١٨١) ذوى حسين: من قبائل في برط والجوف. وبيت حسين من قرى سردد قرب المهجم. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق: ص١٢٠).

(١٨٢) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢٩٩، بتـاريخ ٢٧ ربيـع الأول ١٢٥٣هـ/ ١ يوليو ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بـدون رقم، م٣١٦، بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ٣ يوليو ١٨٣٧م.

(١٨٣) السيد رجب حراز: مرجع سابق، ص٢٤٦؛ محمد حسن العيـدروس: مرجـع سـابق، ص٢٥٧.

(١٨٤) آنس: قضاء واسع من أعمال ذمار، وينطق به بمد الهمزة وكسر النون؛ وضبطه الهمـداني بفتح الهمزة؛ قال نسب إلى أنس بن ألهان بن مالك بن زيد بن أوسلة. (انظر: أحمد المقحفـي: مرجع سابق، ص٥).

(١٨٥) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١١٨، بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ٧ يونية ١٨٣٧م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقـم، م ١٢٨، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ١٨ يونية ١٨٣٧م.

(١٨٦) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٩٩، بتـاريخ ٢٧ ربيـع الأول ١٢٥٣هـ/ ١ يوليو ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بـدون رقم، م٣١٦، بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ٣ يوليو ١٨٣٧م. * قرش، في الأصـل تعريب Gorshen بالألمانية، وهى تعنى البياستر Piaster أى بالألمانية النقد الأسباني الفـضة الذى بدأ ضربه وتداوله في مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ثم استقر في التعامل التجارى مع بلدان الشرق العربي، فأطلق على البياستر الفضة التركي اسم (غـرش) و(قرش) أو (إرش) كما يسميه العامة في مصر، وقد ضرب هذا النقد في تركيا لأول مـرة في عهد السلطان سليمان الثانى عام (١١٨٧هـ/ ١٦٩٠م) وفى مصر ضربت القروش في عهد على بك الكبير لأول مرة في عام (١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م)، وقد أشار إليها الجبرتي في أحداث عام (١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م) وذكر أن مصر عرفت على يد على بك أجزاء القروش، المجوز، والتي قيمة القطعة منها ١٠ أنصاف. والقرش المفرد، وقيمته ٥ أنصاف، وذكر أن محمد بـك أبوالذهب أبطل عام (١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م)، كل هذه القروش التي كانت تحمـل علامـة (اسم) على بك، ولكن الفرنسيين أثناء احتلالهم لمصر أعادوا ضرب القروش، واستمر القرش يضرب في مصر بقيمة تقدر ب٤٠ نصف فضة أو ٤٠ بارة، وأطلق عليه أحيانًا اسم القـرش الرومى أو القرش التركي، وأكثر ما وردت هذه التسمية في حجج الوقف في العصر العثماني،

وكانت لهذا القرش أجزاء منها، نصف القرش، وهي قطعة قيمتها ٢٠ فضة أو (٢٠ بـارة) وظل لفظ (العشرين) في ريف بلادنا إلى الآن، رغم انتهاء التعامل بالنصف فضة أو البارة التركية منذ إصلاح النقد المصرى بمقتضى القانون رقم ٢٥ لعام (١٣٣٦هـ/ ١٩١٦م)، الذى حدد قيمة القرش المصرى بـ١٠ مليمات، وأضحى "المليم" هو أصغر وحدات النقود في مصر، وتتدرج هذه الوحدة إلى أجزاء القروش ومضاعفاتها، مقدرة على أساس "المليم" وليس "الفضة". (انظر: عبد الرحمن فهمي: مرجع سابق، ص٥٧٤، ٥٧٥).

(١٨٧) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢٩٩، بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ١ يوليو ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣١٦، بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ٣ يوليو ١٨٣٧م.

(١٨٨) بندر: كلمة فارسية بمعنى ميناء التجارة، كما تعنى قصبة ومركز المحافظة، ومقر التجارة والصيرفة، والمرسى ومقر التجارة من المدن البحرية.(انظر: محمد علي الأنسي، مرجع سابق، ص١١٧).

(١٨٩) موزع: مدينة بالجنوب الغربي من تعز بمسافة ٨٠ كم وتنسب إلى موزع بن القفاعة بن عبدشمس بن وائل، وتعتبر بمثابة نقطة اتصال موانئ اليمن ومدنه التهامية . (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي: مرجع سابق، ص٤١٧).

(١٩٠) البرح: بلدة في المقاطرة من بلاد الحجرية. والبرح – أيضًا – قرية من عزله المسيل، ناحية الفرع وأعمال العدين، ونجد البرج، من عزلة بن سيف السافل، ناية القفز، وذو البرح، من قرى جبل جر المطل على تعز. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي: مرجع سابق، ص٤٨). وترجح الباحثة أن القرية الأخيرة هى المذكورة في الوثيقة، وذلك لقربها من مدينة تعز.

(١٩١) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة ومادة بدون رقم، بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ٦ أغسطس ١٨٣٧م.

(١٩٢) الحجرية: بلد كبير بالجنوب من تعز، كان يسمى بلد (المعافر)، نسبة إلى يعفر بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد بن الهميسع بن حمير. والحجرية أيضًا، بليدة في مقبنة، غربي تعز، (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي: مرجع سابق، ص١٠٩).

(١٩٣) شرعب، ناحية معروفة من بلاد تعز، وهى منسوبة إلى شرعب بن سهل بن زيد بن عمرو بن قيس بن معاوية بن جشم بن عبدشمس. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص٢٢٩، ٢٣٠).

(١٩٤) جبل صبر: جبل مشهور يقع في سفح منحدره الشمالى مدينة تعز. وهو على ارتفاع ٣٠٠٠ متر عن سطح اليمن. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص٢٤٤).

(١٩٥) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، ص و مادة بدون رقم، بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ٦ أغسطس ١٨٣٧م.

(١٩٦) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الجاز، صفحة بدون رقم، م٤١، تاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ١٦ أغسطس ١٨٣٧م.

(١٩٧) الكيس: كان يعادل في ذلك الوقت ٥٠٠ قرش. (انظر: هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، ومصطفى الحسينى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧، ص٧٥).

(١٩٨) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م٩٩، بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ٣٠ أغسطس ١٨٣٧م.

(١٩٩) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٨٧١، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ٢٩ أغسطس ١٨٣٧م.

(٢٠٠) جبل رأس: في الجنوب الشرقى من مدينة زبيد، يطل من شماله على وادي زبيد ومن جنوبه وادي نخلة وارتفاعه ٢٠٠٠ متر من سطح البحر. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص١٧١).

(٢٠١) العدين: مدينة بالغرب من إب بمسافة ٣٠ كم. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص٢٧٩).

(٢٠٢) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة و مادة بدون رقم، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ١١ أغسطس ١٨٣٧م.

(٢٠٣) محافظ الأبحاث : محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٨٧١، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ٢٩ أغسطس ١٨٣٧م.

(٢٠٤) المصدر السابق : محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة و مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ٢٩ أغسطس ١٨٣٧م.

(٢٠٥) المصدر السابق: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة و مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ٢٩ أغسطس ١٨٣٧م.

(٢٠٦) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة و مادة بدون رقم، بتاريخ ٥ جمادى الآخرة ١٢٥٣هـ/ ٦ سبتمبر ١٨٣٧م.

(٢٠٧) الجمارك: مفردها جمرك وهي من الايطالية"Commercio" واليونانية "Commercium" وحرفت إلى جمرك في العربية وكمرك في التركية، والجمرك هو الهيئة المختصة بتنظيم، وفرض الضريبة على التجارة الصادرة والواردة (انظر: صلاح أحمد هريدى على، دراسة عن بعض جمارك مصر في القرن الثامن عشر (الاسكندرية – دمياط – رشيد – البرلس)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩، ص٢٣).

(٢٠٨) ويرجع السبب الرئيس في ذلك أن موعد ورود السفن التجارية القادمة من الهند قد تأخر في هذا العام عن موسم الحج، مما دفع بغالبية هذه السفن أن لا ترسوا في الموانئ اليمنية بل تواصل سيرها مباشرة إلى جدة كى تلحق بموسم الحج، مما كان له أكبر الأثر في قلة إيرادات جمارك الموانئ اليمنية في هذا العام. (انظر: محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٤١، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ١٦ أغسطس ١٨٣٧م).

(٢٠٩) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣٤٢، بتاريخ ٨ جمادى الآخرة ١٢٥٣هـ/ ٩ سبتمبر ١٨٣٧م.

(٢١٠) المصدر السابق: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٣٣٩، بتاريخ ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٥٣هـ/ ٢١ سبتمبر ١٨٣٧م.

(٢١١) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣٤٢، بتاريخ غرة رجب ١٢٥٣هـ/ ١ أكتوبر ١٨٣٧م.

(٢١٢) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٣٧، بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٣هـ/ ٣ أكتوبر ١٨٣٧م.

(٢١٣) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٦٥، بتاريخ ٧ رجب ١٢٥٣هـ/ ٧ أكتوبر ١٨٣٧م.

(٢١٤) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ١٠١، بتـــاريخ ١٣ رجب ١٢٥٣هـــ/ ١٣ أكتوبر ١٨٣٧م.

(٢١٥) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م١٠٢، بتـــاريخ ١٩ رجب ١٢٥٣هـــ/ ١٩ أكتوبر ١٨٣٧م.

(٢١٦).خولان: من القبائل اليمنية الكبرى، وهى ثلاثة أقسام هى، ١- خـــولان صـــنعاء، ٢- خولان صعدة ٣- قضاعة. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص١٤٧).

(٢١٧) أرحب: قبيلة كبيرة من همدان، تنسب إلى أرحب بن الدعام بن مالك بن معاويـــة بـــن صعب بن دومان بن بكيل بن جشم بن خيوان بن نوف بن همدان. وهى ناحية تابعـــة للـــواء صنعاء، في الشمال الشرقى منها بمسافة ٥ كم. وترتفع بلاد أرحب عن سطح البحر بنحـــو ٢٠٠ متر تقريبًا. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص١٧، ١٨).

(٢١٨) حاشد: إحدى كبريات قبائل همدان، تنسب إلى حاشد بن جشم بن جيران بن نوف بـــن همدان بن مالك بن زيد بن أوسله بن ربيعة بن الخيار بن مالك بن زيد بن كهلان بـــن ســـبأ. وهى قبيلة عظيمة، وتشمل أراضيها جبال الأضوم وظليمة وعـــذر والعـــصيمات وخـــارف وغيرها. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص١٠٢).

(٢١٩) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٠٣، بتاريخ ٢٥ رجـــب ١٢٥٣هـــ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، صفحة بدون رقم، م ٢٠٦، بتـــاريخ ٢٥ رجب ١٢٥٣هـــ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٣٧م. انظر ملحق رقم (٤).

(٢٢٠) إب: مدينة في الجنوب من صنعاء بمسافة ١٤٠ كم في السفح الغربى لجبل (ريمـــان) مـــن بعدان. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص٥).

(٢٢١) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٠٦، بتاريخ ٢٥ رجـــب ١٢٥٣هـــ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٣٧م.

(٢٢٢) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٤١، بتـــاريخ ٢٦ رجب ١٢٥٣هـــ/ ٢٦ أكتوبر ١٨٣٧م.

(٢٢٣) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بـــدون رقـــم، م٤٧، بتاريخ ٤ شعبان ١٢٥٣هـــ/ ٣ نوفمبر ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، ملخصات دفـــاتر، محفظـــة

٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٤٩، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٥٣هـ/ ٥ نوفمبر ١٨٣٧م.

(٢٢٤) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ١٠٣، بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٥٣هـ/ ٢١ نوفمبر ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ١٠٤، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٥٣هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٨٣٧م.

(٢٢٥) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٨٣، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٣هـ/ ١ ديسمبر ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣٧٩، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٥٣هـ/ ٩ ديسمبر ١٨٣٧م.

(٢٢٦) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٦٦، بتاريخ ٧ شوال ١٢٥٣هـ/ ٤ يناير ١٨٣٨م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ٦٧، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٥٣هـ/ ٩ يناير ١٨٣٨م.

(٢٢٧) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٨٥ بتاريخ ١٩ شوال ١٢٥٣هـ/ ١٦ يناير ١٨٣٨م. انظر ملحق رقم (٥).

(٢٢٨) أمير اللواء: لقب فخرى رسمى يحدد درجات وظيفته بعينها مثله مثل لقب باشا، وبك، وأفندى، ويعنى هذا اللقب أن حائزة صاحب لواء سلطانى أى من حقه أن ترفع له راية سلطانية في موكبه دليلاً على ارتفاع مكانته، وكان هذا الحق في مصر العثمانية للباشا صاحب الولاية والبكوات الصناجق الأربع والعشرين الذين يختارون سنويًا منذ عهد سليم ويعهد إليهم بالمناصب المهمة في إدارة مصر، مثل: حكم الأقاليم والدفتردارية، وإمارة الحج، ولكن عندما اتسعت الإمبراطورية، وضعت أولية جديدة كبرى وصغرى، وأصبح من الصعب ربطها بالعاصمة فعمدت الدولة إلى جمع عدد من الألوية في الولاية ربطها بالعاصمة عمدت الدولة إلى جمع عدد من الألوية في ولاية أو إيالة وعينت على كل ولاية بكلر بك (أمير أمراء الألوية، أو ميرميران باللغة العربية المتركة) برتبة باشا، وقد اقتصرت اختصاصات أمراء الألوية على قيادة القوات العسكرية وقت الحرب (انظر: مصطفى بركات، مرجع سابق، ص١٥).

(٢٢٩) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ١١٠، بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ٩ فبراير ١٨٣٨م.

(٢٣٠) القاعدة: مدينة صغيرة تقع شمال شرق تعز بمسافة ٢٩ كم، (انظر: إبراهيم أحمد المقحفي، مرجع سابق، ص٣٢٠، ٣٢١؛ عبد الله بن على الوزير: مرجع سابق، ص٢٤٤).

(٢٣١) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، صفحة ومادة بدون رقم، بتاريخ ١٧ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ١٢ فبراير ١٨٣٨م.

(٢٣٢) المصدر السابق: محفظة ١٠٠، ص و مادة بدون رقم، بتاريخ ١٧ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ١٢ فبراير ١٨٣٨م.

(٢٣٣) المصدر السابق: محفظة ١٠٠، صفحة بدون رقم، م٢٨٧، بتـرايخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ٢٤ فبراير ١٨٣٨م.

(٢٣٤) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة و مادة بدون رقم، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٥٤هـ/ ٢ أكتوبر ١٨٣٨م؛ نفس المصدر، محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٥٩، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥٤هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٣٨م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٨١، م٧٥، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٥٤هـ/ ٣١ أكتوبر ١٨٣٨م.

(٢٣٥) كوكبان، تقع إلى الشمال الغربي من مدينة صنعاء. (انظر: عبد الله بن على الوزير: مرجع سابق، ص١٩٧).

(٢٣٦) حسين عبد الله العمرى: عدن بين محورى طموحات محمد علي وأطماع الاستعمار البريطاني، مجلة درسات يمنية، العدد السابع عشر، مركز الدراسات والبحوث اليمنى، صنعاء، ١٩٨٤، ص٤٣، ٤٤.

(٢٣٧) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: مرجع سابق، ص٣٢؛ حسين عبد الله العمرى: مرجع سابق، ص٤٤؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢٦٥.

(٢٣٨) حسين عبد الله العمرى: مرجع سابق، ص٤٤؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢٦٥؛

Abdel Hamid El- Batrik: op.cit., pp.286- 287.

(٢٣٩) حسين عبد الله العمرى: مرجع سابق، ص٤٤، ٤٥؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢٦٥.

(٢٤٠) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: مرجع سابق، ص٣٣.

(٢٤١) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٥، دفتر ٦٧، صفحة بدون رقم، م٢٣٠، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٥١هـ/ ١٢ نوفمبر ١٨٣٥م.

(٢٤٢) معية سنية تركي: ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٣، كراس ٢١، ص٢، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٥١هـ/ ١٢ نوفمبر ١٨٣٥م.

(٢٤٣) المصدر السابق : تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٥، دفتر ٦٧، ص ٥٤، م٢٨٥، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٥١هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٨٣٥م؛ معية سنية تركي: ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٣، كراس ٢١، ص٤، مادة بدون رقم، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٥١هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢٨٥، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٥١هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٨٣٥م؛ الأوامر والمكاتبات الصادر من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٢، جـ٢، ص٤٠، مادة بدون رقم، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٥١ هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٨٣٥م.

(٢٤٤) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٥، دفتر ٦٧، صفحة بدون رقم، م٣٤٥، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٥١هـ/ ٦ ديسمبر ١٨٣٥م.

(٢٤٥) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م١٨، بتاريخ ٤ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٢١ فبراير ١٨٣٦م.

(٢٤٦) المصدر السابق : ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ١٩، بتاريخ ٤ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٢١ فبراير ١٨٣٦م.

(٢٤٧) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ١٩، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٢٢ فبراير ١٨٣٦م.

(٢٤٨) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٣٧، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٧ مارس ١٨٣٦م.

(٢٤٩) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ٦١، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٥١هـ/ ١٤ إبريل ١٨٣٦م.

(٢٥٠) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٩٣، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٥٣هـ/ ٢٤ مايو ١٨٣٧م.

(٢٥١) الديوان الخديوى: (وزارة الداخلية)، كان هذا الديوان يختص بالشرطة والشئون القضائية التي لا تدخل في أختصاص المحاكم الدينية أو التجارية، كما يشرف على ١٩ إدارة منفصلة مسئولة عن مسائل كالاسواق وتمويل الباشا، الشخصى والعام، باستثناء الامدادت العسكرية والمؤسسات الدينية، وترعة المحمودية، والبريد، ودار سك النقود.(انظر: عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر الحديث والمعاصر١٥١٧-١٩١٩، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٣، ص٢٦١).

(٢٥٢) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣٠٦، بتاريخ ٨ ربيع الآخر ١٢٥٣هـ/ ١٢ يوليو ١٨٣٧م.

(٢٥٣) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٤٩، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٥٣هـ/ ٢٠ يناير ١٨٣٨م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م٨٣، بتاريخ ١٧ ذىالقعدة ١٢٥٣هـ/ ١٢ فبراير ١٨٣٨م؛ محافظ الأبحاث، محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٤٠٢، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ٢٢ فبراير ١٨٣٨م.

(٢٥٤) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٤٠٢، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ٢٢ فبراير ١٨٣٨م.

(٢٥٥) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٢٣٧، بتاريخ ٩ المحرم ١٢٥٤هـ/ ٤ إبريل ١٨٣٨م.

(٢٥٦) معية سنية تركي: ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٣، كراس ٣٢، ص١١، مادة بدون رقم، بتاريخ ٦ ربيع أول ١٢٥٤هـ/ ٣٠ مايو ١٨٣٨م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٣٤، م٢٩، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٥٤هـ/ ٣ نوفمبر ١٨٣٨م؛ نفس المصدر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٤٥، م٤٠، بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٥٤هـ/ ٢ ديسمبر ١٨٣٨م.

(٢٥٧) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٣، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٦٦، بتاريخ ١٥ جمادى الآخر ١٢٥٥هـ/ ٢٧ يوليو ١٨٣٩م.

(٢٥٨) المصدر السابق: محفظة ١٠٤، الحجاز، ص و مادة بدون رقم، بتاريخ١٩ رجب ١٢٥٥هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٨٣٩م.

(٢٥٩) ذوات: محفظة ٧، ص٥٠، م٩٢، بتاريخ ١١ صفر ١٢٥٦هـ/ ١٤ إبريل ١٨٤٠م.

(٢٦٠) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٣٨؛ عدن والسياسة البريطانية، ص١١٨؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٤٦، ١٤٧.

(٢٦١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: مرجع سابق، ص٢٩.

(٢٦٢) طارق عبد العاطي عنيم بيومي: مرجع سابق، ص١٥٦.

(٢٦٣) محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢٦١، ٢٦٢.

(٢٦٤) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، ص٩٠.

(٢٦٥) طارق عبد العاطي عنيم بيومي: مرجع سابق، ص١٥٧.

(٢٦٦) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م٣٦، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٣٦هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٨٢٠م.

(٢٦٧) طارق عبد العاطي عنيم بيومي: مرجع سابق، ص١٥٩.

(٢٦٨) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م٣٦، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٣٦هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٨٢٠م.

(٢٦٩) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م٤١، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٣٦هـ/ ٢١ نوفمبر ١٨٢٠م؛ نفس المصدر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م٤٢، بتاريخ ١٥ صفر ١٢٣٦هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٨٢٠م.

(٢٧٠) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣، دفتر ٤، ص٤٣، م١٨٢، بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ/ ٨ مارس ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٨٢، بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ/ ٨ مارس ١٨٢١م.

(٢٧١) بحر برا: محفظة ١٦، صفحة بدون رقم، م٤٨٢، مكاتبات بدون تاريخ؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٤٨٢، مكاتبات بدون تاريخ.

(٢٧٢) Abdel Hamid El – Batrik: op.cit., p.283. ؛ طارق عبد العاطي عنيم بيومي: مرجع سابق، ص١٥٩، ١٦٠ .

(٢٧٣) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣، دفتر ٤، ص٤٣، م١٨٢، بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ/ ٨ مارس ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٨٢، بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ/ ٨ مارس ١٨٢١م.

(٢٧٤) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م١٢٥، بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ/ ٦ مارس ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٢٥، بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ/ ٦ مارس ١٨٢١م.

(٢٧٥) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م١٣٩، بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ/ ٩ مارس ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٣٩، بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ/ ٩ مارس ١٨٢١م.

(٢٧٦) بحر برا: محفظة ٧، ص١٠٣، م٤٣٦، بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٣٦هـ/ ٢١ مايو ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٤٣٦، بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٣٦هـ/ ٢١ مايو ١٨٢١م.

(٢٧٧) بحر برا: محفظة ٨، صفحة بدون رقم، م ١٧، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٣٧هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٢٢م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٧، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٣٧هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٢٢م.

(٢٧٨) بحر برا: محفظة ٨، صفحة بدون رقم، م ١٧، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٣٧هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٢٢م؛ نفس المصدر، محفظة ٨، صفحة بدون رقم، م ٥١، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٣٧هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٢٢م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٧، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٣٧هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٢٢م؛ نفس المصدر، محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٥١، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٣٧هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٢٢م.

(٢٧٩) بريم: جزيرة على مدخل باب المندب، تقدر مساحتها بنحو ١٣ كم٢، كانت تستخدم قبل عام ١٩٣٦ كمركز لتموين السفن بالفحم الحجرى. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص٥٢).

(٢٨٠) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص١٠٩؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٣٢، ١٣٣.

(٢٨١) بحر برا: محفظة ٨، صفحة بدون رقم، م١٧، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٣٧هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٢٢م؛ نفس المصدر، محفظة ٨، صفحة بدون رقم، م٥١، بتاريخ ٦ ذى القعدة

١٢٣٧هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٢٢م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٧، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٣٧هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٢٢م؛ نفس المصدر، محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٥١، بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٢٣٧هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٢٢م.

(٢٨٢) طارق عبد العاطي عنيم بيومي: مرجع سابق، ص١٦٠.

(٢٨٣) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٦، دفتر ١٣، صفحة بدون رقم، م١٨، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٢٣٨هـ/ ٢٢ يناير ١٨٢٣م.

(٢٨٤) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم باشا إلى وفاته مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ١، ص٧٦، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٣٨هـ/ ٩ فبراير ١٨٢٣م.

(٢٨٥) طارق عبد العاطي عنيم بيومي: مرجع سابق، ص١٦٢، ١٦٣.

(٢٨٦) طارق عبد العاطي عنيم بيومي : ص١٦٣.

(٢٨٧) المرجع السابق: ص١٦٤.

(٢٨٨) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص١١٩؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٤٨.

(٢٨٩) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص١٢٠؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٤٩؛ حسين عبد الله العمرى: مرجع سابق، ص٤٢؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢٦٣؛ طارق عبد العاطي عنيم بيومي: مرجع سابق، ص١٦٦.

(٢٩٠) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص١٢٠؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٤٩.

(٢٩١) بعدان: جبل مشهور مطل على مدينة إب من ناحية الشرق، ينسب على بعدان بن جشم بن عبد شمس بن وائل وينتهى نسبه إلى الهميسع بن حمير، وهو ناحية مستقلة تتميز بأنها جبل واسع خصب التربة، وإليها ينتسب عدد كبير من العلماء والأعيان. (انظر: إبراهيم أحمد المقحفى: مرجع سابق، ص٥٤).

(٢٩٢) محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢٦٣.

(٢٩٣) المرجع السابق، ص٢٦٤.

(٢٩٤) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص١٢٤؛ دراســات في تــاريخ العــالم العربي، ص١٥٣، ١٥٤.

(٢٩٥) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة و مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٥٣هــ/ ٢٥ مارس ١٨٣٨م. انظر ملحق رقم (٦)

(٢٩٦) المصدر السابق: محفظة ٤٩، التجارة، صفحة و مادة بــدون رقــم، بتــاريخ ٢ المحــرم ١٢٥٤هــ/ ٢٨ مارس ١٨٣٨م.

(٢٩٧) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص١٢٥؛ دراسات في تاريخ العالم العربي والإسلامي، ص١٥٥.

(٢٩٨) جاد طه: سياسة بريطانيا، ص٦٤.

(٢٩٩) فاروق عثمان أباظة: عددن والسياسة البريطانية، ص١٢٩؛ دراسات في تــاريخ العــالم العربي، ص١٦٠.

(٣٠٠) محمد رفعت: سباق بين مصر وبريطانيا على عدن في عام ١٨٣٨م، مجلة معهد البحــوث والدراسات العربية، العدد الأول، القاهرة، ١٩٦٩، ص٢١٢، ٢١٣.

(٣٠١) F. O: No 9, dat 14 Desember 1838.

(٣٠٢) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتــر ٢٢٣، ص٩٣، م٨٨، بتــاريخ ١٠ ذى القعدة ١٢٥٤هــ/ ٢٥ ينــاير ١٨٣٩م؛ F. O، No 9, dat 26 January 1839. * ولمزيد من التفاصيل حول الأساليب التي اتبعها البريطانيون لاحتلال عدن ســواء بــالطرق الدبلوماسية أو القوة المسلحة وأهم النتائج التي ترتب على احتلالها. (انظر: محمــد رفعــت: مرجع سابق، ص٢١٢ – ٢٢٠؛ جاد طه، سياسة بريطانيا، ص٩٤ – ١٣٠؛ فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص١٥٥ – ١٩٧؛ شاكر الجوهرى، الــصراع في عــدن، ط١، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٨)..

(٣٠٣) شوقى عطا الله الجمل: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثانى من القرن التاســع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتــاب، القــاهرة، ١٩٧٤، ص٢٧؛ M. Sabry, op.cit., p.65

(٣٠٤) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٤٠، ٤١؛ عدن والسياسة البريطانيــة، ص٢٢٥؛ دراسات في تاريخ العالم العربي والإسلامي، ص١٧٥، ١٧٦.

(٣٠٥) لمزيد من التفاصيل حول الضغوط الاقتصادية والسياسية التي اتبعتها بريطانيا لتصفية الوجود المصرى في اليمن. (انظر: جاد طه: سياسة بريطانيا، ص١٣٠؛ فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص٢١٨، ٢٢١؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٦، ١٧).

(٣٠٦) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص ٢٢٢؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٧١

(٣٠٧) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص ٢٢٢؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٧١، ١٧٢؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢٩٠.

(٣٠٨) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٤، الحجاز، صفحة و مادة بدون رقم، بتاريخ غرة ذى الحجة ١٢٥٥هـ/ ٥ فبراير ١٨٤٠م؛ ديوان المعاونة، ملخصات دفاتر شورى المعاونة، محفظة ١٦، دفتر ٢٨٠، صفحة بدون رقم، م١٣٢، بتاريخ ٧ ذى الحجة ١٢٥٥هـ/ ١١ فبراير ١٨٤٠م.

(٣٠٩) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص٢٢٢، ٢٢٣؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٧٢، ١٧٣؛ حسين عبد الله العمرى: مرجع سابق، ص٤٧؛ محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢٩٠.

(٣١٠) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٤، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٨٧، بتاريخ غرة ذى الحجة ١٢٥٥هـ/ ٥ فبراير ١٨٤٠م.

(٣١١) Samuel R. Gardiner, Student's History of England From The Earliest Times to The Conclusion of The Great War, Longmans, Green and Co, London, 1923, pp.921, 922 ؛ سامى سليمان محمد السهم، مرجع سابق، ٩٣.

(٣١٢) السيد رجب حراز: مرجع سابق، ص٢٧٤؛ عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر الحديث، ص٢٤٤؛ تاريخ المشرق العربي، ص٣١٩.

(٣١٣) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص٢٢٣؛ دراسات في تاريخ العالم العربي، ص١٧٣، ١٧٤.

(٣١٤) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٩، دفتر ٢٢٤، ص١٢، م ١١٢، بتاريخ ١٣ ذى الحجة ١٢٥٥هـ/ ١٧ فبراير ١٨٤٠م.

(٣١٥) حسين عبد الله العمرى: مرجع سابق، ص٤٨؛ محمد حسن العيدورس، مرجـــع ســـابق، ص٢٩٠، ٢٩١.

(٣١٦) محمد حسن العيدروس: مرجع سابق، ص٢٩١.

(٣١٧) سعد بدير الحلواني، العلاقات بين مصر والحجاز ونجد في القرن الـ ١٩، ط٢، القاهرة، ١٩٩٥، ص٥٦.

(٣١٨) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٥٠، دفتر ٢٢٥، ص٦١٥، م٥٤٣، بتاريخ ٧ ربيـــع الأول ١٢٥٦هـ/ ٩ مايو ١٨٤٠م.

(٣١٩) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص٣٨.

(٣٢٠) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص٢٢٤؛ دراسات في تـــاريخ العـــالم العربي، ص١٧٤.

(٣٢١) سمير محمد أحمد العبدلي، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمى العربي، تقـــديم، عبـــد العزيـــز المقالح، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٧.

(٣٢٢) جاد طه: سياسة بريطانيا، ص٦٦.

(٣٢٣) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٩٠، م ٨٥، بتاريخ ٢٧ شـــوال ١٢٥٤هـ/ ١٣ يناير ١٨٣٩م.

(٣٢٤) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٩٢، م ٨٧، بتاريخ ٢٩ شـــوال ١٢٥٤هـ/ ١٥ يناير ١٨٣٩م.

الفصل الثاني

العلاقات الاقتصادية

تُعد العلاقات الاقتصادية حلقة من حلقات العلاقات المصرية اليمنية في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وعلى هذا فسوف يتم التعرض في هذا الفصل للعلاقات الاقتصادية بين مصر واليمن أثناء تلك الفترة، من خلال الحديث عن السياسة الاقتصادية لمحمد علي في ذلك الوقت وما اشتملت عليه من: الزراعة، والصناعة، والتجارة، والدور الذي قام به محمد علي باشا من أجل النهوض بهذه العناصر مجتمعة في كل من البلدين على حدٍ سواء، كما سيتم الحديث عن أهم العناصر المتعلقة بالتجارة والتي تمثلت في السلع المتبادلة بين مصر واليمن، والموانئ المصرية واليمنية التي قامت بدور فعال في عملية ازدهار حركة التبادل التجاري بينهما، أضف إلى ذلك العملة والموازين والمكاييل وأهم ما طرأ عليهما من متغيرات في ظل وقوع كل من البلدين تحت سيادة حاكم واحد وهو محمد علي، وأخيرًا انهيار سياسة محمد علي الاقتصادية وأهم الأسباب التي أدت إلى ذلك

سياسة محمد علي الاقتصادية:

خاضت مصر تجربة اقتصادية فريدة في عهد محمد علي مثلت البدايات الحقيقية لنهضة مصر الحديثة، وخلال تلك الفترة الزمنية التي تقل قليلاً عن النصف قرن، شاهد المجتمع المصري تغييرات تاريخية جذرية، وكان من مشاركات التغيير وأبرزه ما يختص بالنظم الاقتصادية للدولة التي أسسها محمد علي وأخرجها إلى حيز الوجود، والتي ظلت سائرة في طريق النمو والكمال برغم الكثير من العقبات التي

اعترضت طريقه من وقت لآخر، لتشهد الحياة الاقتصادية في مصر أزهـــى وأجلـــى عصورها في ظل هيمنة سلطان الدولة(١).

والواقع أن مصر تحت حكم محمد علي قد شهدت اندماجًا في الاقتصاد العالمى – بوجه عام واليمن بوجه خاص – بدرجة لم تعرفها طوال قرون طويلة ســـابقة(٢)، وحصلت مصر – لأول مرة في تاريخها الحديث – على سياسة اقتصادية منظمـــة(٣)، حيث عمل محمد علي على إدخال الكثير من التغييرات الاقتصادية التي يستطيع من خلالها السيطرة على موارد مصر الاقتصادية(٤). فكانت سياسته على حد قوله ترمى إلى: ((بذل جهده من أجل تقدم القطر المصري في الزراعة والتجارة ونشر الفنـــون والصنايع))(٥) هذا ولم تكن هذه التغييرات قاصرة على مصر وحدها، بل شملت اليمن أيضًا في كافة المجالات الاقتصادية سواء في المجال الزراعي أم الصناعي أم التجـــاري، وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل على النحو التالي:

أولاً: الزراعة:

في نهاية القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي كانت أراضي الدولة كلها تقريبًا موزعة على شكل التزامات(٦)، ووقعت في أيدي بعض الأفراد الأغنيـــاء والأقوياء، مثل: المماليك، أو رجال الأوجاقات(٧) (الوجاقلية)، والموظفين، والتجار، ومشايخ العرب، وكان معظم الملتزمين من بكوات المماليك، وكان الالتزام ضـــيعة تمنحها الإدارة التي تولت تسجيل الأرض (الروزنامة)(٨) مدة عـــام أو عـــدد مـــن السنوات، وكان يعطى لمن يتقدم بأكبر عطاء، أو طبقًا لترتيبات خاصة مـــع الإدارة، وفى مقابل دفع الملتزم مقدمًا قسطا من المال يساوى حصة عام مـــن ضـــريبة الأرض المستحقة الدفع للحكومة من دخل الضيعة (الميري أو خراج الأرض الديوانية) كان يمنح إيجار تقسيط وتوجه الروزنامة أيضًا خطابًا إلى أعيان وسكان الضيعة تطلب فيها من الفلاحين طاعة الملتزم ودفع قيمة الضرائب المحددة له في شروط الحجة(٩).

وبدراسة وثائق هذه المرحلة يتبين أن بعض اليمنيين الموجودين بمصر، كان لهم دور بارز في مجال الالتزام الزراعي داخل البلاد، سواء أكانوا من طائفة التجار أم غيرهم، ومن الأمثلة على ذلك: تنازل محمد اليمني عن التزامه إلى مصطفى اليمني – وكلاهما من التجار بوكالة الفحامين – عن حصة التزامه وقدرها ٣ قراريط[١٠] بالمنصورة مقابل حلوان[١١] قدره ٣٠٠ ريال[١٢]. والتزم إبراهيم اليمني بنصف قيراط بالمنوفية مقابل حلوان قدره ٢٠٠ ريال[١٣]. كما كان لطيف عمر اليمني – أحد التجار بوكالة الباشا بسوق الغورية[١٤] – ملتزمًا بناحية بلبيس التابعة لإقليم الشرقية[١٥].

وتشير الوثائق إلى المكانة المتميزة التي حظى بها هؤلاء الملتزمون من اليمنيين داخل المجتمع المصري، وعلى ذلك فقد كانت تستعين بهم المحاكم في القضايا الخاصة بالالتزام، ومن هذا تردد ذكر مصطفى اليمني كثيرًا في سجلات إسقاطات القرى كملتزم – كما ذكرنا سابقًا – وكشاهد على إسقاط التزام كل من إبراهيم الحرشاوى[١٦]، وعمر الحبشي من أعيان التجار بسوق الغورية[١٧]، وإبراهيم أغا[١٨]، ومحمد الحبشي من أعيان التجار بوكالة الباشا[١٩]. ويرجع ذلك لمكانته المرموقة في المجتمع المصري وما بلغه من ثراء داخل مجتمع التجار بمصر كما تردد ذكر عبد الرءوف اليمني أيضًا كشاهد على إسقاط التزام كل من أحمد الوشتى[٢٠]، وإبراهيم اليمني[٢١]، كما شهد عمر اليمني من أعيان التجار بوكالة البارة بسوق الغورية على إسقاط التزام محمد السعدي[٢٢].

يتضح مما سبق أن الجالية اليمنية التي عاشت بمصر كانت تتمتع بمكانة مرموقة، ووصلت إلى درجة كبيرة من الثراء داخل المجتمع المصري، مما دفعها إلى دخول مجال الالتزام الزراعي، فضلاً عن تمتعهم بحرية كبيرة في ممارسة النشاط الاقتصادي بمصر على نطاق واسع.

وقد فطن محمد علي إلى أهمية الزراعة في مصر، فوجه إليها كل عنايته، ورأي أن يحدث انقلابا زراعيا كان من أهم مظاهره الاتجاه نحو إلغاء نظام الالتزام منذ عام (١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م)، وكان الفلاح المصري في ظل هذا النظام يعانى من كثـــرة المتحكمين فيه من ناحية وكثرة الضرائب الواقعة عليه من ناحية أخـــرى(٢٣)، كمـــا استولى على الأراضي واعتبرها ملكًا للحكومة وتم تأجيرها للفلاحين، ونتيجة لذلك أصبحت علاقة الفلاحين مرتبطة مباشرة بالحكومة، كما انتقل محمد علي إلى الأراضي الموقوفة على المساجد ومؤسسات الخير فألغى أوقافها وضمها إلى أملاك الحكومة(٢٤)، كما أنعم محمد علي على بعض القواد والموظفين والمقربين إليه بمساحات شاسعة مـــن الأراضي البور (قدرها كلوت بك بحوالي ٢٠٠ ألف فدان)، وسميـــت "أباعـــد" أو "أبعاديات" (سميت بهذا الاسم لأنها كانت مستبعدة من المساحة التي كانت قد عملت في عام (١٢٢٨ - ١٢٢٩هـ/ ١٨١٣ - ١٨١٤م) للأرض الزراعية فقط، وقد منحهم ملكيتها التامة وأعفاهم من ضرائبها ليشجعهم على استصلاحها، وكـــذلك منح أفراد أسرته مساحات واسعة من الأرض سميت باسم جفالـــك(٢٥) أو شـــفالك وأعفاها الباشا من الضرائب(٢٦).

وفى عام (١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م) قام محمد علي بمسح الأراضـــي الزراعيـــة وحصرها وفرض ضرائب ثابتة عليها سنويًا وسمى ذلك بالتآريع، وتعد دفاتر التأريع التي أمر محمد علي بإنشائها المصدر الأساسي الذي تحدد فيه مساحة أطيان مـــصر، ومساحة الأراضي المستعملة للمنافع العمومية؛ فعرف كل فلاح الضرائب المقـــررة عليه، كما أعفى بمقتضاها مشايخ البلاد من دفع الضرائب عن خمسة أفدنة من كـــل مائة فدان من زمام البلد الذي يعيشون فيه نظير خدماتهم للحكومة، واستضافة مـــن يحضر إليهم من موظفيها، وقد سميت هذه الأراضي "مسموح المشايخ" أو "مسموح المصطبة"(٢٧).

كما قام محمد علي أيضًا بتغيير أساليب الزراعة البالية التي ورثها الفلاحــون عن آبائهم وأجدادهم، وأقام محلها الأساليب الحديثة التي تزيد الناتج وتقلل الجهــد، وآتي بالمعلمين المهرة من كل مكان وأصدر اللــوائح والقــوانين وأنــشأ الأقــلام والدواوين وأقام جهازًا لمراقبة الفلاحين، وقسم البلاد إلى مأموريات وقرى وأخطاط، وحدد الواجبات والمسئوليات لتصل الرعاية إلى كل حقل وليؤدب كل مقصر سواء أكان مأمورًا أم فلاحًا، ولم يكتف بكل ذلك بل كان يرسل في بعض الأحيان بحراسه وخاصته ليتفقدوا الحقول والأخطاط ويكتبوا إليه التقارير والملاحظــات، ولم يجــد غضاضة في القيام بنفسه بزيارات تفتيشية للأقاليم مرة أو مرتين في العــام فيعــاين الأطيان والزروع ويراقب الأعمال الزراعية، ويأمر بتنفيذ ما يتراآى له مــن ســبل الإصلاح، ويحث الفلاحين والحكام على الاجتهاد في الزراعة والعمل على تقــدمها، وإذا رأي إهمالاً أوقع العقاب بمن يستحقه جزاء له وعبرةً لغيره[٢٨].

واهتم محمد علي أيضًا بالتعليم الزراعي والمعارف الزراعية، وذلك عن طريق جلبة للخبراء الزراعيين، وإرسال البعثات إلى أوربا، وتأسيس مدارس للزراعة وترجمة العديد من الكتب التي تتناول المسائل الزراعية[٢٩]، كما أدخل الغلات الجديدة وأقام حقول التجارب في المناطق المختلفة حتى إذا ما نجحت التجربة توسع في نشرها ومن ذلك، قيامه بجلب القمح المسكوبى من أوربا، والأرز من إفريقيا، وبذرة النيلة من بر الشام، والدوم، والرومان، وتقاوي الدخان، والقصب، وشجر التوت[٣٠]. مما يــدل على رغبة محمد علي الصادقة في أن يدخل إلى مصر كل ما يراه مهمًا مــن أنــواع النباتات، وكل ما يدر على البلاد النفع والخير، وبذلك زاد الإنتاج في عصره زيادة كبيرة[٣١].

إلى جانب قيامه بإصلاح نظام الري بتحويل نظام الري من ري الحيــاض إلى الرى الدائم عن طريق إنشاء الكثير من منشأت الري هناك – والذي اقتصر أمرهــا على الدلتا فقط فى عهده[٣٢] – التى ساعدت على إدخال زراعة القطن فى مــصر –

وغيره من المحاصيل الصيفية – على نطاق واسع، مما كان له نتائج مهمة في الاقتصاد المصري، حيث أخذ في النمو سريعًا حتى أصبح العمود الفقري لاقتصاديات مـــصر فبلغت نسبته ٨٦٪ من قيمة الصادرات المصرية في المتوسط في الفترة مـــن (١٢٥٢ – ١٢٦٧هـ/ ١٨٣٦ – ١٨٥٠م) [٣٣].

وبعد أن فرض محمد علي نظام الاحتكار[٣٤] في عام (١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م) ألزم الفلاحين بزراعة المحاصيل الزراعية التي رأي أنها ستحقق له مكاسب ضـــخمة، وقيد حريتهم في تصريف محصولاتهم وقام بشرائها منـــهم بـــالثمن الـــذي تحـــدده الحكومة[٣٥]، فقد كان نظام الاحتكار هو الحق الذي احتفظت به الحكومة لنفـــسها لتكون المشترى الوحيد للشطر الأوفر من حاصلات الأرض، ولم يكن هذا الاحتكار سائدًا على جميع المحاصيل، بل كان مقصورا على المحاصيل النقدية كـــالقطن والأرز والسكر والتي اعتمد عليها كأساس للتجارة الخارجية[٣٦].

ومن ثم لم تصبح الزراعة مقصورة على إنتاج المواد الغذائيـــة الاســـتهلاكية، لكنها امتدت لإنتاج المواد اللازمة للنهضة الصناعية الحديثة، والمواد التي تنتج فائضًا يصدر إلى الخارج، وهكذا خرجت الأرض الزراعية المصرية من النطاق المحدود الذي فرض عليها حتى القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي – وهو مجـــرد إعاشة الناس وأداء مرتبات الجند – إلى نطاق أوسع لتصبح الدعامة القوية للتجـــارة الخارجية والصناعات الكبيرة في مصر[٣٧].

وقد حمل محمد علي مع هذه النهضة الزراعية إحياء الزراعة في اليمن[٣٨]، ولم يكن هذا فحسب بل ربطها بالإنتاج الزراعي في مصر كما ربط إنتاج مصر بإنتـــاج اليمن، فجلب منها الضريبة والمتمثلة في ٣ آلاف قنطار من البن سنويًا، وأرسل إليها ما دعت حاجتها إليه من الغلات الزراعية المختلفة[٣٩].

وفى الواقع فإن المصادر المعروفة لم تشر إشارة واضحة الدلالة على أن الزراعة في اليمن نالت من محمد علي نفس الاهتمام الذي نالته منه الزراعة في مصر، ولكن أشارت إلى أن جهوده اقتصرت فقط على تحسين ما كان موجودًا من الغلال هناك لزيادة إنتاجها، ولعل من أهمها على الإطلاق البن[٤٠] الذي نال اهتمامًا كبيرًا من محمد علي، ونظرًا لأهمية هذا المحصول فقد حاول محمد علي في بادئ الأمر جلب شجرة البن من اليمن لزراعتها في مصر[٤١]. وعندما فشلت هذه التجربة بسبب عدم توفر المناخ اللازم لزراعتها، اتجه محمد علي كما تشير الوثائق إلى العمل على إصلاح مزارع البن في اليمن لزيادة إنتاجها، وذلك عن طريق إرسال شجيرات (شتلات) البن جيدة السلالة إلى اليمن لغرسها هناك، وذلك ما حدث في عام (١٢٣٩هـ/ ١٨٢٣م) عندما أرسل محمد علي إلى هناك حوالي ١٦٠٠ عود من أشجار البن، وبذلك العدد بلغ مجموع العيدان المرسلة من مصر إلى اليمن إلى هذا العام حوالي ٤٦٠٠ عود من شجيرات البن[٤٢].

ومن مظاهر اهتمام محمد علي بمحصول البن اليمني، أنه في عام (١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م)، - عندما وجد أن كمية البن الموردة من اليمن إلى مصر كانت أقل من معدلاتها كما كانت في السنوات السابقة - أرسل إلى إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) يسأله عن الأسباب التي أدت إلى قلة واردات البن في هذا العام، ولتفادى حدوث ذلك فيما بعد فإنه أصدر إليه الأوامر بأن يعمل على الإكثار من غرس أشجار جديدة من البن، إذ كانت القلة ناشئة من قدم الأشجار، ولم يكتف بذلك بل أمره بأن يعمل على إقناع مشايخ البلاد الواقعة تحت السيطرة المصرية وترغيبهم في غرس أشجار البن والعمل على الإكثار منها في تلك المناطق بقدر الإمكان[٤٣].

وهنا تسكت المصادر والمراجع عن ذكر أي دور آخر لمحمد علي قام به في مجال تنمية الزراعة في اليمن، بل إن أغلب الوثائق تشير إلى أن اهتمامه بتنمية الزراعة في اليمن كان منصبًا على تحسين مزارع البن وذلك عن طريق، أولاً: إرساله

شجيرات (شتلات) البن جيدة السلالة لزراعتها هناك، وهذا من أجل إنتاج أفضل، ولم تشر الوثائق إلى المكان الذي كانت تستورد منه هذه الشتلات، ثانيًا: عن طريق توسيع مناطق زراعته وعلى الأخص في البلاد الواقعة تحت السيطرة المصرية، حتى يتمكن من الحصول على أكبر كمية ممكنة منه، وذلك لما يمثله له من أهمية اقتصادية كبيرة جدًا، وهذا ما سوف نوضحه في الجزء الخاص بالتجارة.

ثانيًا: إلصناعة:

أيقن محمد علي أن في اعتماد مصر على الزراعة وحدها خطورة عليها إذ أن هذا النوع من الثروة لا يخضع كثيرًا لقوة الإنسان بقدر ما يخضع لأحوال الطبيعة السائدة، ودخل الأمم الزراعية دائم التقلب؛ لأنه يعتمد إلى حد كبير على وفرة المحاصيل أو قلتها وعلى ارتفاع وهبوط أسعارها، وعدم استقرار الدخل الأهلي ودوام تقلبه يعرض البلاد لأزمات خطيرة[٤٤]، ولذلك فلم تقف جهوده عند حد النهوض بالزراعة بأساليبه الخاصة بل نراه يعمل على إدخال الصناعة الحديثة في مصر، والدوافع التي حملته على انتهاج هذه السياسة كثيرة مختلفة النواحي[٤٥]. منها: إنتاج الأسلحة والعتاد للجيش والأسطول، وعدم تسرب الأموال المصرية إلى الخارج، أضف إلى ذلك ضرورة التصنيع بجانب التقدم الزراعي، وأخيرًا جعل الصناعة من مصادر دخل الحكومة[٤٦].

ولما كانت الصناعات في مصر إذ ذاك بدائية ومتأخرة أصبح من الضروري قيام الحكومة بالتوجيه والإنشاء، لخلق صناعة حديثة قوية يمكن الاعتماد عليها في تسليح الجيش والأسطول، وسد حاجة الاستهلاك المحلي من المنتجات الصناعية، ولذلك قامت الحكومة بإنشاء المصانع وإدارتها[٤٧]، واستوردت لها كثيرًا من العدد والآلات الحديثة من الدول التي عرفت الانقلاب الصناعي الأوروبي. واستوردت لها أيضًا المواد الخام كالفحم والحديد والأخشاب[٤٨]، إلى جانب جلب الصناع

والمهندسين والخبراء من الخارج لتدريب العمال المصريين، الأمر الذي سمح له بتشغيل آلاف العمال من المصريين في هذه المصانع(٤٩).

ويمكن تقسيم أهم الصناعات في عصر محمد علي إلى قسمين: أولاً: الصناعات الحربية والبحرية، ونذكر منها على سبيل المثال: مصانع القلعة، ومعمل البنادق، ومعمل البارود، ومصانع سبك الحديد... وغيرها(٥٠). ثانيًا: الصناعات المدنية ومنها: حلج القطن وكبسه، وصناعة الغزل والنشيج، وصناعة الحرير، وصناعة السكر، وصناعة الشمع.. وغيرها من الصناعات الصغير الأخرى(٥١).

وكما اتبعت حكومة محمد علي نظام الاحتكار على الأرض وحاصلاتها، احتكرت كذلك ما تنتجه المصانع التي كانت كلها حكومية، تستولي على الإنتاج كله وتوزعه كما تشاء، وبالثمن الذي تقدره، وحتى المصانع الصغيرة التي كانت موجودة من قبل، حرمتها الحكومة حرية العمل وحرية الإنتاج(٥٢)، فكانت تعطى كل مصنع ما يحتاج إليه من المواد الأولية اللازمة لصناعته بالثمن الذي تحدده، وتطالبه بصنعها في مدة تحددها على حسب معدل تفرضه عليه، ثم تشترى المنتجات الصناعية منه وتختمها بعلامة الميري رغبة منها في إحكام الرقابة والسيطرة على الإنتاج الذي تتولى بيعه بعد ذلك بالسعر الذي تراه(٥٣)، وعلى العموم فقد احتكرت الحكومة صناعة النشوق عام (١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م)، ثم بعض السلع الذائعة الاستعمال، ثم الحُصرَ عام (١٢٣٣هـ/ ١٨١٧م)، ثم بعد ذلك باقي السلع الأخرى(٥٤).

وقد استطاع محمد علي بهذه السياسة أن يمهد لانقلاب صناعي حديث في البلاد لم تعرفه منذ قرون طويلة؛ ليكمل اقتصاديات البلاد لتكسب الأمة حرفة جديدة بجوار حرفة الزراعة، فتصبح الصناعة زاوية من الزوايا المهمة التي يشاد عليها البناء الاقتصادي القومي، واستمرت هذه النهضة الصناعية مدى عشرين عامًا تسد حاجة الجيش والشعب معًا، ويدخل في دائرة التجارة ما يفيض منها عن حاجة

الاستهلاك القومي، فاستمدت الدولة من ذلك قوة مادية، اعترت بها ورسمت لها الخطوط الرئيسة للاستقلال الاقتصادي[٥٥].

وإذا انتقلنا إلى اليمن، فإننا نرى أنه إذا كانت الأسباب الدافعة في أول الأمر لإحياء الصناعة المصرية هي سد حاجة الجيش من الأسلحة والمئونة اللازمة له[٥٦]، فإن الأسباب الرئيسة التي دفعت محمد علي إلى إنشاء بعض الصناعات في اليمن هي سد حاجة الجيش المصري المرابط هناك من المئونة اللازمة له وغيرها من المستلزمات، بدلاً من تصنيعها في مصر وتصديرها إلى هناك، وإن لم يكن اهتمام محمد علي بالصناعات في اليمن على نفس درجة اهتمامه بها في مصر، حيث كانت محدودة جدًا.

وعلى أية حال فبعض الوثائق تشير إلى الصناعات التي أقامها محمد علي باليمن، مثل: قيامه بإنشاء مخازن المياه والبراميل "الصهاريج" الخاصة بالأسطول المصري الكائن في السواحل اليمنية، لتمد الجنود باحتياجاتها من المياه العذبة وقت الحاجة إليها[٥٧]، كما أقام صناعة دبغ الجلود، حيث كان يرسل جلود الجاموس من مصر إلى اليمن ليتم تصنيعها هناك أحذية للقوات المصرية المرابطة فيها[٥٨]. كما قام أيضًا بإنشاء بعض المطاحن[٥٩] لطحن القمح والشعير والفول والحبوب الأخرى التي تحتاج إلى طحن لتمد الجنود باحتياجاتها من المواد الغذائية، ولعل ذلك يتضح جليًا من خلال الالتماس الذي رفعه إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) في رسالته إلى محمد علي ويتضمن ضرورة السماح له بالموافقة على إنشاء طاحونتين جديدتين في إقليم الحديدة، حيث أن الطاحونة التي أنشأها من قبل ببندر الحديدة لأجل جنود الآلآيين المعسكرين باليمن لن تكون كافية لاسيما إذا كان يرجو ورود آلايين آخرين إلى اليمن[٦٠].

وعلى الرغم من استجابة محمد علي لهذا الالتماس وإعلان موافقته على إنشاء الطاحونتين، فإنه اشترط على إبراهيم باشا يكن ضرورة تخفيض النفقات اللازمة

لذلك "باتقاء الزيادة" وتجنب الإسراف الذي حدث عند إنشاء الطاحونة الأولى التي بلغت نفقاتها "٢٨١٥" قرشًا في ذلك الوقت، مما يحمل الخزانة المصرية الكثير من الأعباء، ويتعارض مع سياسة محمد علي الخاصة بترشيد هذه النفقات(٦١).

ولم تقف جهود محمد علي عند هذا الحد بل كان يكلف الخبراء والمتخصصين من رجاله بمهمة البحث عن المعادن داخل اليمن؛ لاستغلالها في تشغيل مصانعة التي قام بإنشائها في مصر(٦٢)*، وتشير بعض الوثائق إلى أنه كان يعمل على إرسال الحديد اللين اللازم لآلآت منجم الكبريت الكائن في جهة لحية باليمن لاستخراج الكبريت من باطن الأرض(٦٣)، ثم يتم إرساله بعد ذلك إلى مصر لكي يصنع هناك(٦٤).

وإلى جانب ذلك كان محمد علي يعمل على إرسال الكثير من الحرفيين إلى اليمن نظرًا لقلة وجودهم في تلك المناطق، ونذكر منهم على سبيل المثال: صانعي مخازن المياه والبراميل "الصهاريج" الخاصة بالأسطول المصري الكائن على السواحل اليمنية(٦٥) وكذلك الطحانون(٦٦) للعمل في المطاحن التي أنشأها محمد علي هناك(٦٧). وفى بعض الأحيان كان يقوم بإرسال رجال من ذوى الخبرة بالجمال، بناءً على طلب "سر عسكر اليمن" إبراهيم باشا يكن حيث، أرسل خطابًا إلى محمد علي عام (١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م) يطلب منه إرسال "أربعة أنفار من ذوى الخبرة بالجمال" معللاً ذلك بعدم وجودهم وتوفرهم في هذه المناطق(٦٨). وهذا نظرًا إلى الدور الفعال الذي كانت تلعبه الجمال في عملية نقل المهمات الخاصة بالجيش المصري الرابض في اليمن، من جنود ومؤن وذخيرة، من مكان إلى آخر(٦٩)*.

أما على الجانب الآخر فعلى ما يبدو أن اليمنيين الذين زاولوا بعض الحرف في مصر كانوا قليلي العدد؛ ولذلك فلا يوجد لدينا أمثلة كثيرة عليهم سوى مثال واحد فقط، حيث تشير إحدى الوثائق إلى أن إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) كان يرسل من جانبه إلى مصر بعض المتخصصين في عمل الشنط المعروفة بـ"كفة" لصنعها

في مصر على سبيل التجربة، ولم توضح هذه الوثائق ما إذا كانت هذه التجربة نجحت أم لا، كما أنها لم توضح شكلها أو أهم استخداماتها[٧٠].

ومما سبق يتضح أن اهتمام محمد علي بتطوير الصناعة في اليمن لم يكن على نطاق واسع كما كان الحال في مصر، بل كان على نطاق ضيق جدًا و محدود للغاية لم يتعد سوى بعض الصناعات الصغيرة، كما أنه لم يكن يراعى فيها مصلحة شعب اليمن أوسد احتياجاته من المواد الاستهلاكية المختلفة، بل كانت لخدمة أغراضه الاقتصادية، المتمثلة في سد احتياجات الجيش المصري المرابط في اليمن من المواد الغذائية بدلاً من تصنيعها في مصر وتصديرها إلى هناك، كما كان يكلف الخبراء والمتخصصين بالبحث عن المعادن داخل اليمن من أجل تصديرها إلى مصر لتشغيل مصانعه التي أنشأها هناك.

ثالثًا: التجارة:

نشطت التجارة الخارجية لمصر في عهد محمد إلى حد كبير بالقياس إلى ما كانت عليه في العصر السابق (أي في أواخر القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي) ويرجع هذا إلى عوامل مختلفة، فالإصلاحات التي قام بها محمد علي في الرى والزراعة أدت إلى زيادة المساحة المزرعة والإنتاج الزراعي تبعًا لذلك، كما أن الإكثار من زراعة المحاصيل الصيفية وبخاصة القطن، بث النشاط في حركة الصادرات نظرًا إلى حاجة الدول الأوربية وفى مقدمتها إنجلترا إلى هذه السلع، أضف إلى هذا أن مصانع محمد علي وجيوشه وأساطيله ومشاريعه العمرانية والأعمال العامة المختلفة سببت ازديادًا واضحًا فيما تستورده مصر من البلاد الأجنبية[٧١].

ومن المؤكد أن هذا التوسع التجاري ما كان ليصبح في حيز الإمكان بدون التحسين الذي أدخله محمد علي في طرق المواصلات بالبلاد؛ حتى يتيسر له نقل الغلات الزراعية من داخل القطر إلى الموانئ، وحتى يسهل ارتباط أجزاء البلاد بعضها

ببعض، أضف إلى هذا أنه كان يرمي إلى هدف بعيد وهو إعادة التجارة الشرقية إلى طريق مصر بدلاً من طريق رأس الرجاء الصالح، فاهتم بتقوية الجسور على جانبي النيل وتمهيدها حتى تصبح صالحة لسير العجلات والدواب، وأنشأ عددًا من الطرق للغرض نفسه، أطلق عليها اسم "الطرق السلطانية"، وعنى بتطهير الترع الكثيرة التي في الدلتا وذلك حتى تظل مفتوحة للملاحة، أما عن مشروع الطريق البرى، فقد بذل في ذلك جهودًا موفقة، حيث استغل الأسطول الذي أنشأه قبل الحرب مع السلفيين في تأمين الملاحة في البحر الأحمر بالقضاء على القرصان الذين اتخذوا من الشاطئ الغربي لشبه الجزيرة العربية وكرًا لهم، ولعل رغبته في هذا الصدد من العوامل التي شجعته على القيام بحملته المعروفة في شبه الجزيرة العربية حتى تتم له السيطرة على جانبي البحر الأحمر، وبعد هذا عمل على تعبيد طريقي: (أ) القصير – قنا. (ب) السويس – القاهرة، وضرب على أيدي قبائل العربان وعصابات قطاع الطرق في الصحراء الشرقية حتى أصبح السفر آمنا، وكان السفر من القاهرة إلى الإسكندرية بطريق الصحراء في غربي فرع رشيد، ولكنه عمل على ربط عاصمة البلاد السياسية بعاصمتها التجارية بطريق مائي مباشر فحفر ترعة المحمودية عام (١٢٣٥هـ/ ١٨١٩م) وبذا أوصل الإسكندرية بالنيل[٧٢].

هذه هي أهم الأسباب التي أدت إلى تنشيط التجارة الخارجية في عصر محمد علي، مما ترتب عليه أيضًا تنشيط الحركة التجارية بين مصر واليمن خلال تلك الفترة، التي تميزت بنظام الاحتكار الذي أوجده محمد علي وطبقه على الزراعة والصناعة – كما ذكرنا – والتجارة أيضًا داخلية كانت أم خارجية، وذلك وفق نظام قرره مجلسه العالي[٧٣]، يقضى بشراء الحكومة للمحاصيل الزراعية بأسعار تحددها الحكومة ذاتها، على أن تقوم الحكومة بعد ذلك ببيعها بثمن أعلى للتجار الأجانب لتصديرها للخارج، وكذا للتجار المحليين لتسويقها في السوق المحلية[٧٤]، حيث بدأ العمل بهذا النظام ابتداء من عام (١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م) فقد أخذ محمد علي يحتكر

الغلات الزراعية واحدة بعد الأخرى، ثم توسع في تطبيقه بعد عام (١٢٣٧هـ/ ١٨٢١م) بعد أن شاهد الأرباح الكبيرة التي يجنيها من وراء هذا العمل حتى أصبحت جميع المحاصيل المصرية في يده، ولم يقتصر على هذا بل تراه يحتكر بعض السلع المستوردة وعلى الأخص منها احتكاره تجارة البن اليمني في عام (١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م) [٧٥]*. حيث كان يخصص الأموال اللازمة من الخزانة "الريال الفرانسة" من أجل شراء البن اليمني[٧٦]. كما قام بإنشاء إدارة خاصة بالبن عرفت "بمصلحة البن" للإشراف على حركة بيع وشراء البن في جميع المدن والأقاليم المصرية[٧٧]. ولم يقتصر احتكار محمد علي على الحاصلات الزراعية فقط، بل امتد ليشمل كل المنتجات بلا استثناء زراعية كانت أم صناعية[٧٨].

وبذلك سيطر محمد علي منذ بداية حكمه على الحركة التجارية سواءً في الداخل أم في الخارج سيطرة تامة استمرت ردحا طويلاً من الزمن، ساعدت على توثيق عرى العلاقات التجارية بين مصر واليمن، وذلك عن طريق تنظيم علاقته التجارية مع اليمن، إلى جانب أنه كان يعمل جاهدا على زيادة إنتاجها الزراعي والصناعي بقدر الإمكان – كما ذكرنا أنفًا –، أضف إلى ذلك قيامه بتصدير المنتجات المصرية إلى اليمن، والعمل على ترويجها وتحسين سمعتها في الأسواق اليمنية، كما كان يستورد من اليمن الكثير من السلع ذات الأهمية التجارية له[٧٩]. مما ساعد على استمرار تطور العلاقات التجارية بين مصر واليمن خلال فترة البحث.

ونتيجة لذلك بدأت السوق المصرية[٨٠] تشهد نشاطًا تجاريًا متزايدًا، وبدأت تعود لها علميات التبادل التجاري بينها وبين السوق اليمنية، مما ترتب عليه وجود فئة من التجار اليمنيين في مصر مارسوا نشاطهم التجاري على نطاق واسع، واتخذوا من السوق المصرية مركزًا لنشاطهم التجاري في داخل مصر، وكونوا عن طريق ذلك أرباحًا طائلة، مما دفعهم إلى امتلاك العقارات بمختلف أنواعها كنوع من

الاستثمار لفائض رءوس أموالهم، وتشير الوثائق إلى بعض منهم، ونذكر منهم على سبيل المثال: شراء عبد الله بن مصطفى اليمني– من أعيان التجار من طائفة[٨١] العطارين[٨٢] – حانوتًا[٨٣] شاملاً كافة المرافق والمنافع بمصر المحروسة من محمد العلى بثمن قدره ٤٠٥ ريال[٨٤]، وشراء مصطفى اليمني – من أعيان التجار – من على الرفاعي التاجر بوكالة[٨٥] العطارين العقار الكائن بمصر المحروسة بخان[٨٦] السبع بثمن وقدره ٧٥ ريالاً مصريًا[٨٧] كما اشترى جميل ناس بن على ناس الحضرمي – من أعيان التجار بوكالة محسن بخط الجمالية[٨٨] –

من حسين البيطار بن عامر البيطار بخط الموسكي[٨٩] جميع العقار بناء وأنقاض الوكالة الصغرى الكائنة بمصر المحروسة بخط باب الشعرية[٩٠] بميدان القلعة[٩١] بثمن وقدره ٢٠ ألف نصف فضة[٩٢]*، كما اشترى عمر بن محمد الحضرمي التاجر بوكالة عيدة بخط قصر الشوق[٩٣] من كل من محمد بن عيسى الرخاوى وعوض اللاوندى جميع العقار الكائن بظاهر القاهرة خارج باب زويلة[٩٤] والخرق[٩٥] بخط الدرب المحروقي[٩٦] بثمن وقدره ٩٠٠ قرش[٩٧].

وعلى أية حال فلم يكن النشاط التجاري للتجار اليمنيين في مصر مقصورًا على عملية الشراء فقط، بل كان هناك أيضًا إقبال من هؤلاء التجار على عملية بيع العقارات للمصريين، وعلى ما يبدو أنها كانت بسيطة، ولذلك فلم نحصل على أمثلة كثيرة عليها، فتشير إحدى الوثائق على مثال واحد على هذه الحالة، وهو شراء على الرفاعي ببولاق من محمد الدين بن مصطفى اليمني من أعيان التجار العقار الكائن بمصر المحروسة نظير مبلغ ٥٥٩ ريالاً مصريًا[٩٨]. وترجح الباحثة أن ذلك يرجع إلى اتساع حجم تجارته، وتغير مركزه المالى، ورغبته في استبدال هذا العقار بعقار أخر، يتلاءم مع وضعه الحالي الجديد، ومكانته الاجتماعية باعتباره كما تشير الوثائق "من طائفة أعيان التجار".

ويتضح مما سبق أن التجار اليمنيين مارسوا نشاطهم التجاري في مـــصر، دون فرض أية قيود على أسلوبهم التجاري وطرق استثمارهم لرءوس أموالهم، مما أعطـــى لاستثمارهم مجالا للحرية الاقتصادية، ودفعهم لاستثمار فائض رءوس هذه الأموال في العديد من المجالات، تمثل في عملية شراء وبيع العقارات والحوانيت والوكائـــل، وإن دل ذلك فإنما يدل على اشتراك التجار اليمنيين بمختلف طوائفهم – مـــع اخـــتلاف وصفهم الاجتماعي ومستواهم الاقتصادي فالبعض منهم ميسورى الحال تم وصفهم بكلمة تاجر، والبعض الآخر واسعي الثراء ينتمون إلى طبقـــة أعيـــان التجـــار – في النشاط التجاري داخل مصر وتحقيقهم للثروات، مما دفعهم إلى استثمار هذا الفائض في الملكيات العقارية كأحد أوجه النشاط التجاري داخل المجتمع المصري خلال تلك الفترة، كما أن إقبال بعض المصريين على بيع أملاكهم إلى اليمنيين ربمـــا يرجـــع إلى شراء وكالات أو حوانيت أكبر، أو ربما لسداد ما عليهم من ديـــون نظـــرًا لـــسوء أحوالهم الاقتصادية في ذلك الوقت.

ومما يدل على المكانة المرموقة للتجار اليمنيين الذين نزحوا واستقروا في مصر واتخذوها موطنًا لهم، أنه عند حصر تركات من وافتهم المنية على أرضها يتضح مدى الثراء الذي نجحوا في تحقيقه نتيجة ممارستهم التجارية في داخل مصر، مثال ذلـــك: جميل ناس بن على ناس الحضرمي، وهو من أعيان التجار بوكالة محسن بخط الجمالية بالقاهرة، فعند تحرير تركته وجد أنها تبلغ حوالي ٦٩٥٦٦ قرشًا و ٣٤بـــارة بعـــد الوفاء بجميع الالتزامات المالية من رسوم وعوائد التركة[٩٩].

هذا ونستطيع أن نستدل من خلال الوثائق على بعض الأنشطة الاقتـــصادية، وأنواع السلع المختلفة المتداولة في بعض الوكالات التابعة للتجار اليمنيين في مـــصر، مثل: وكالة التاجر عبد الوهاب الحضرمي بن محمد بارحيق الحضرمي الكائنة بخـــط الجمالية والتي تخصصت في تجارة الزيتون، ووكالة التاجر عبد الهادي اليمني الكائنـــة

بخط الجمالية والتي تخصصت في تجارة الخشب[١٠٠]، كما تخصصت أيضًا بعض الوكائل التابعة للتجار واليمنيين في مصر في تجارة النحاس، وعلى الأخص النحاس الخردة[١٠١]. وكذلك تخصصت وكالة التاجر جميل ناس بن على ناس الحضرمي الكائنة أيضًا بخط الجمالية وفى تجارة الرقيق الأسود من الذكور والإناث[١٠٢]*. ويلاحظ أن بعض هذه الوكالات - كما أشارت بعض الوثائق - كانت مركزة بخط الجمالية بالقاهرة، مما يرجح تمركز التجار اليمنيين بهذا المكان في داخل مصر وترجح الباحثة أن ذلك يرجع إلى رغبتهم في التقارب والتكاتف مع بني جنسهم لمؤازرة بعضهم البعض في السراء والضراء.

ومما يجدر ذكره أن النشاط التجاري للتجار اليمنيين في مصر لم يقتصر على المجال المحلى الداخلي فقط، بل امتد إلى النشاط الخارجي أيضًا، عن طريق استعانة هؤلاء التجار بوكلاء تجاريين لهم مقيمين في اليمن وخاصة في موانيها الساحلية، يتولون إدارة عملية الاستثمار التجاري الخارجي، وذلك عن طريق عقد الصفقات التجارية نيابة عنهم، والمتمثلة في استيراد السلع التي تحتاجها السوق المحلية المصرية من منتجات اليمن، وتصدير الفائض عن حاجة هذه السوق من المنتجات المصرية إلى اليمن، وبذلك فقد مارس هؤلاء التجار بحق دور المورد والمصدر في ذات الوقت، مما ساعد بشكل كبير على ازدهار الحركة التجارية بين مصر واليمن خلال تلك الفترة[١٠٣].

وعلى أية حال تشير بعض الوثائق إلى وجود جالية يمنية استقرت في مصر، مارس أفرادها إلى جانب التجارة العديد من الأنشطة الاقتصادية التي أدرت عليهم أموالاً وفيرة مكنتهم وأبنائهم من حيازة الملكيات العقارية، ومن ذلك: شراء محمود عامر بن سالم الحضرمي من محمد حسن التاجر بوكالة التفاح[١٠٤] بوكالته الشرعية عن نزنجة خاتون بنت عبد الله الحبشية المعروفة بزوجة ومعتوقة الأمير يوسف أغا بن مصطفى عاشور الكردي والمعروفة أيضًا بكتخدا الحريم[١٠٥] العقار الكائن بخط

الجمالية بثمن وقدره ١٦٠٠ ريال مصري[١٠٦]، كما اشترت نفيسة خاتون بنت عبد الله اليمني من عبد الله أفندي جميع العقار الكائن ببولاق المشتمل على وكالة وجميع المرافق والمنافع المشتمل عليها نظير مبلغ ٥٢٢٥ قرشًا[١٠٧]، كما اشترى أيضًا على اليمني المستخدم بالسلخانة ابن إبراهيم اليمني من درويش الحناوي بن محمد الدمياطي جميع العقار الكائن بخط سويقة بمبلغ وقدره ٤١٠٠ ريال مصري[١٠٨].

يتضح مما سبق وجود نشاط تجاري ملحوظ للجالية اليمنية داخل المجتمع المصري، تمثل في شراء الملكيات العقارية بأنواعها المختلفة من أصحابها سواء أكانوا مصريين أم غير ذلك، وربما يرجع ذلك إلى رغبتهم في الاستيطان والاستقرار داخل مصر هذا من جانب، ومن جانب آخر اقتناء بعض المؤسسات التجارية التي تدر أرباحًا طائلة من وكائل تجارية وحوانيت، مما يعكس اندماجهم وعلو شأنهم داخل المجتمع المصري.

ونستطيع من خلال دراسة وتحليل الوثائق أن نتعرف على بعض السمات التي ميزت أفراد هذه الجالية، وفى مقدمتها النزاهة والأمانة، تلك السمات التي دفعت بعض أفراد المجتمع المصري إلى تنصيبهم كوكلاء شرعيين عنهم في عمليات البيع والشراء ومن ذلك: شراء عبد الوهاب بن محمد الحضرمي كوكيل شرعي عن زليخة بنت كاشف الشرقاوي وأختها لوالدها نفيسة بنت عبد الله من سليمان المحلاوى بدرب الجمالية جميع العقار الكائن بظاهر القاهرة خارج باب زويلة والخرق مساحته فدان[١٠٩] وثلاثة قراريط بثمن وقدره ٢٠ ألف نصف فضة[١١٠]، كما اشترى عمر أبوازارعة الحضرمي بن محمد أبوازارعة كوكيل شرعي عن إحدى السيدات وتدعى خديجة بنت عبد الله الحلبي من على السكندري التاجر بسوق الغورية وهو الوكيل الشرعي أيضًا عن حماته وتدعى نورا بنت محمد خالد الثابت، جميع العقار الكائن بخط قصر الشوق بمبلغ وقدره ألف ريال[١١١]، كما اشترى أحمد باراس بن عبد الله اليمني

التاجر بوكالة عباس كوكيل شرعي عن نفيسة خاتون بنت سليمان النقاوي السويسي من حسن أفندي المعاون بن مصطفى عنكبلي قطعة أرض مساحتها واحد ونصف قيراط الكائنة ببندر السويس نظير مبلغ قدره ٤٠٠ قرشًا[١١٢]، كما اشترى أحمد باراس بن عبد الله اليمني أيضًا – التاجر بوكالة عباس – بوكالته الشرعية عن زليخة خاتون بنت محمد أفندي السويسي من كل من الثلاثة، وهم: مصطفى بن محمد أفندي، وحسن أفندي بن محمد أفندي، وحسن أفندي المعاون بن مصطفى عنكبلي بوكالته الشرعية عن كل من أخته حنيفة بنت مصطفى، وزوجته فاطمة بنت حسن المراكشي، قطعة أرض مساحتها فدانيين و ١٦ قيراطًا، الكائنة ببندر السويس بثمن وقدره ١٩٢٩ قرشًا[١١٣].

ونلاحظ من خلال نماذج الوثائق السابقة أنها انصبت في معظمها على توكيلات شرعية من بعض النساء[١١٤] إلى أفراد من الجالية اليمنية ومرجع ذلك هو التزامهن التزامًا صارمًا بالعادات والتقاليد الشرقية التي تحول بينهن وبين التفاوض المباشر مع الرجال حول عمليات البيع والشراء، أو الذهاب إلى المحاكم لتسجيل هذه العمليات التجارية؛ لذا كن ينبن عنهن من يستطيع تحمل أعباء هذه المهمة بمهارة وأمانة فائقتين، ونستدل أيضًا من دراسة هذه الوثائق على عدم اقتصار نشاط الجالية اليمنية على القاهرة بل اتسع وشمل بعض الموانئ المصرية الرئيسة، خاصة ميناء السويس، مما يفسر ممارستهم أنواع النشاط التجاري المختلفة داخل هذا الميناء التجاري المهم الذي يربط مصر باليمن، مما ساعد على ازدهار حركة التجارة بين البلدين خلال هذه المرحلة.

ومما يثبت ازدهار هذه الحركة واتساع نطاقها بين مصر واليمن، أن شهدت نفس الفترة التي برزت فيها فئة من التجار اليمنيين في مصر، بروز فئة مماثلة من التجار المصريين في اليمن الذين مارسوا نشاطهم التجاري على نطاق واسع داخل المجتمع اليمني، واتخذوا من السوق اليمنية مركزًا لنشاطهم التجاري، وتشير الوثائق

إلى بعض الأمثلة على هؤلاء التجار، وهم: السيد أحمد باسقاف، وهو أحد التجار المصريين الذي كان يعمل بوكالة أبي زعبل باليمن[١١٥]، وأيضًا يوسف أغا، أحد التجار المصريين باليمن، واشتهر بتجارة البن هناك، وذلك لم تدره من أرباح طائلة لزيادة الطلب عليه في أوربا ودخوله في التجارة العالمية، وتشير إحدى الوثائق إلى أنه كان صاحب خبرة ومعرفة في هذه التجارة لاشتغاله بها منذ سنين طويلة هناك[١١٦]، وكذلك الخواجة نعمان البغدادي وهو أحد التجار المصريين أيضًا، وكان يعمل في ميناء الحديدة باليمن[١١٧].

يتضح مما سبق أن فئة التجار المصريين باليمن استقر بعضهم داخل المدن اليمنية، والبعض الآخر في الموانئ الرئيسة هناك، وعلى الأخص ميناء الحديدة، ذلك الميناء التجاري المهم، مما يدل على ازدهار حركة النشاط التجاري بين مصر واليمن خلال تلك الفترة دون أن تصادف أي عوائق تحد منها، بل إنها وجدت التشجيع الدائم من قبل محمد علي، مما أتاح الفرصة أمام هؤلاء التجار أن يقبلوا على امتلاك الوكالات التجارية هناك من أجل توسيع نطاق تجارتهم سواء في الداخل أم في الخارج، وقد أشارت إحدى الوثائق التي اطلعت عليها إلى قيام أحد التجار المصريين بشراء أحد الوكائل التجارية في اليمن، وهي وكالة أبي زعبل، ولكنها لم توضح مكان تواجدها باليمن أو نوع النشاط التجاري الذي كان يمارس فيها، غير أن الباحثة ترجح أنها اختصت بتجارة البن نظرًا لرواج هذه التجارة في ذلك الوقت بين مصر واليمن[١١٨].

ونظرًا لاتساع نطاق حركة النشاط التجاري بين مصر واليمن، استعان بعض التجار المصريين الموجودين باليمن بوكلاء تجاريين لهم مقيمين في مصر يقومون بعقد الصفقات التجارية نيابة عنهم، ومن ذلك قيام: الخواجة نعمان البغدادي التاجر المصري بالحديدة، باتخاذ وكيلاً تجاريًا له في مصر، يدعى يوسف؛ ليتولى عملية

الاستثمار التجاري نيابة عنه هناك[١١٩]. وقد نجح التجار المصريون في تكوين ثروات طائلة من جراء اشتراكهم في النشاط التجاري داخل المتجمع اليمني فعندما تم حصر تركة الخواجة نعمان البغدادي التاجر المصري الذي وافته المنية في ميناء الحديدة باليمن، وجد أنها تبلغ حوالي ٤٠ ألف ريال[١٢٠]. مما يدل على مدى ثراء هذا التاجر والمكانة المرموقة التي بلغها داخل المجتمع اليمني

وهكذا لعب ازدهار النشاط التجاري بين مصر واليمن دورًا في تشجيع أبناء البلدين على استثمار رءوس أموالهم في أي بلد منهما دون قيد أو شرط، مع احتفاظهم وورثتهم بكامل حقوقهم الشرعية حيث كان من حق التاجر في حياته نقل كامل رأس ماله إلى مسقط رأسه متى أراد ذلك، كما كان من حق ورثته الشرعيين عندما توافيه المنية أن يحصلوا على حقوقهم كاملة فتشير بعض الوثائق إلى أن الخواجة نعمان البغدادي قد أوصى قبل وفاته بتعيين إبراهيم باشا يكن حارسًا على التركة حتى يسلمها إلى وارثه الأصلي دون وكيله[١٢١]، ولعل ذلك يظهر جليا من خلال مضمون الرسالة التي بعث بها محمد علي إلى إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) والذي جاء فيها: ((إن الجناب العالي شرط من اعتماد الخواجة نعمان البغدادي التاجر المصري المتوفى في حديدة الحكومة المصرية وتوصيته قبل الوفاة، تعيين إبراهيم باشا يكن حارسًا على التركة في سبيل صرفها للورثة عند ظهورهم، وأنه ينبغي بناءً على ذلك حفظ التركة في خزانة الحكومة وصرفها للورثة عند حضورهم))[١٢٢]. وهذا يدل على حرص محمد علي على تأمين كل السبل اللازمة للمحافظة على حقوق المصريين في اليمن، وقد ساهمت هذه السياسة بطبيعة الحال في حرية التنقل بين مصر واليمن، ومن ثم تدعيم العلاقات التجارية بين البلدين.

السلع المتبادلة بين مصر واليمن:

أ- صادرات مصر إلى اليمن:

كانت صادرات مصر إلى اليمن في تلك الفترة كثيرة ومتعددة، ولعل أهمها على الإطلاق المواد التموينية الأساسية، التي كانت ترسل من مصر إلى اليمن بناءً على أوامر محمد علي؛ لسد احتياجات الجيش المصري المرابط في الأراضي اليمنية من المؤن الغذائية اللازمة لهم، مثل: الأرز[١٢٣]، والشعير[١٢٤]، والعدس، والذرة[١٢٥]، والبقسماط[١٢٦]، بالإضافة إلى القمح، والفول، والدقيق، والسمن، والزيت[١٢٧]، وأخيرًا الحنطة لأهميتها في صناعة الخبز؛ الذي يمثل الغذاء الرئيس للجيش هناك[١٢٨].

وتشير بعض الوثائق إلى الكميات التي كان يتم إرسالها من مصر إلى اليمن من بعض الغلال في خلال بعض السنوات أثناء وجود الجيش المصري هناك، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

العام	أنواع السلع				الكمية
	قمح	ذرة	شعير	فول	
١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م	٢٩٠	–	–	–	إردب[١٢٩]*
١٢٣٧هـ/ ١٨٢١م	–	٦٠٠	–	–	إردب[١٣٠]
١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م	٢٠٠	–	–	–	إردب[١٣١]
١٢٣٩هـ/ ١٨٢٣م	–	٥٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	إردب[١٣٢]
١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م	–	–	٣٠٠	–	إردب[١٣٣]
١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م	٥٠٠	٥٠٠	٢٠٠٠	–	إردب[١٣٤]
الإجمالي	٩٩٠	١٦٠٠	٤٣٠٠	١٠٠٠	إردب
الإجمالي العام		٧٨٩٠			إردب

يتضح من خلال الجدول السابق أن محصول الشعير هو المحصول الرئيس الذي حرص محمد علي على إرساله إلى اليمن بكميات وفيرة، في الفترة من عام (١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م) إلى عام (١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م)، إذ بلغ مقدار المصدر منه – في تلك السنوات – حوالي ٤٣٠٠ إردب من إجمالي السلع المصدرة، وربما يرجع ذلك لسد احتياجات الجمال والخيول باعتباره غذاء رئيسًا لهم، حيث كانت قوات الجيش المصري المرابط في الأراضي اليمنية تستخدمها في عملية نقل الجنود والعتاد من مكان إلى آخر؛ لأنها كانت تعتبر وسيلة النقل الوحيدة التي تتحمل الأحمال الثقيلة لمسافات بعيدة في تلك البلاد التي تتميز بالطبيعة الجبلية.

وعلى أية حال فإن العديد من الوثائق تشير إلى أن محمد علي لم يكن يرسل هذه الغلال إلى اليمن على التوالي، بل كان يرسل أموالاً لشراء بعضها من هناك في بعض السنوات بدلاً من تصديرها إلى هناك من مصر[١٣٥]، وقد أوضحت الوثائق أن إقبال محمد علي على ذلك يرجع لعدة أسباب، كان من أهمها: زيادة تكليف شحن الغلال من مصر إلى اليمن، حيث كان يتم نقلها برًا من قنا[١٣٦] إلى القصير[١٣٧] على الجمال ثم بعد ذلك يتم نقلها من القصير إلى جدة بحرًا عن طريق السفن ومنها إلى سواحل اليمن؛ ولذا كان يزيد على ثمن هذه الغلال أجرة الجمال ونول (أجره) السفن، بالإضافة إلى الأختلاسات التي كانت تتم من الموظفين هناك – وهو ما سوف نتناول بالشرح والتحليل فيما بعد – إلى جانب المصروفات الأخرى، أضف إلى ذلك قلة وجود السفن التي تنقلها في بعض الأحيان وكثرة المشقة التي تحدث أثناء نقل هذه الغلال، ولهذا كله فقد وجد محمد علي أن التكاليف الناجمة عن عملية نقلها من قنا إلى سواحل اليمن تصل إلى مبالغ كبيرة تتحملها الخزانة المصرية ولذلك رأي أن إرسال النقود لشرائها من اليمن أو من الجهات المجاورة لها مثل البصرة وغيرها يكون أرخص بسبب القرب منها[١٣٨].

بالإضافة إلى قلة وجود الغلال في مصر كما في بعض السنوات، وكذلك ارتفاع أسعار الغلال بمصر، أما السبب والأخير فهو رخص الغلال في اليمن، ولعل ذلك يتضح جليًا من خلال الرسالة التي بعث بها محمد علي إلى سر عسكر اليمن في (١٤ ذي القعدة ١٢٥٣هـ/ ٩ فبراير ١٨٣٨م) والتي جاء فيها: ((بناءً على قلة الغلال وغلاء ثمنها بمصر ونظرًا إلى الرخص في اليمن، يأمره بأن يحصل على الغلال اللازمة لتموين جيشه من هناك، ويطلب المبالغ المقتضية لهذا الغرض فإن ذلك أنفع))[١٣٩].ولم يكتف بذلك بل تبع هذه الرسالة برسالة أخرى في (٢٧ ذي القعدة ١٢٥٣هـ/ ٢٢ فبراير ١٨٣٨م) أكد عليه فيها أمره السابق بشراء كميات كبيرة من الغلال من اليمن، وأن يطلب النقود اللازمة لذلك[١٤٠].

ولم تكن الأوامر الصادرة من محمد علي إلى سر عسكر اليمن بشأن شراء الغلال من اليمن فقط، بل تشير بعض الوثائق إلى أنه كان يصدر إليه الأوامر بأنه إذا لم يتمكن من شراء الغلال من اليمن فعليه أن يقوم بشرائها من الجهات المجاورة لها مثل البصرة والهند وغيرها من البلاد، ولعل ذلك يتضح جليًا من خلال الرسالة التي بعث محمد علي له في (٢٨ ذي الحجة ١٢٥٣هـ/ ٢٣ مارس ١٨٣٨م) والتي جاء فيها: ((بناءً على ارتفاع أسعار الغلال في مصر ورخصها في اليمن كما بلغه يستطلع رأيه فيما إذا كان من الحكمة الحصول على الغلال اللازمة لجيشه من هناك، وإذ لم يمكن فما مقدار ما يمكن اشتراه من الهند والبصرة ومصر))[١٤١].

ومما لا شك فيه أن الغلال وغيرها من المواد الغذائية كانت باستمرار تشكل سلع التصدير الرئيسة في مصر – وزراعتها بقيت تشكل جزءًا مهمًا من الزراعة المصرية – فلم يقتصر أمرها على أنها كانت مصدرًا للدخل، بل إنها أيضًا كانت توفر الإمدادات اللازمة للجيش والأسطول المصري وللسكان المحليين، وكان يتم إنتاج الغلال بكميات متفاوتة كل عام حسب طبيعة الفيضان السنوي وفعالية نظام الري،

فكان الفيضان الضعيف يخلق المجاعة، على حين أن الفيضان العالي كان يؤدى بدوره إلى الدمار والمجاعة وانخفاض كمية الغلال القابلة للتصدير، وذلك مثلما حدث في عامى (١٢٤٠ - ١٢٤١هـ/ ١٨٢٤ - ١٨٢٥م) فاضطر محمد علي إزاء سوء الفيضان فيهما إلى أن يصدر أمرًا يحرم تصدير المواد الغذائية، وبخاصة الفول والحبوب، وذلك لكي يضمن كفاية المؤن اللازمة للاستهلاك، وتم استيراد القمح لمواجهة عجز الإنتاج المحلى، كما أحدث فيضان عام (١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م) انقلابًا في وضع التصدير، فقد كان الفيضان من الارتفاع بحيث أدى إلى إتلاف كافة المحاصيل النيلية واختفاء قرى كثيرة، وما حل عام (١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م) حتى كان القمح والشعير قد بلغا أثمانًا بالغة الارتفاع، كما أصبح العجز في المواد الغذائية أمرًا ملموسًا، فعانت مصر من المجاعة، وبيع القمح في القاهرة بسعر ١٧٥ قرشًا للإردب، وذلك نتيجة ضعف الفيضان في هذا العام، وأصبحت مصر المصدرة للغلال حينئذ في وضع يلزمها الاستيراد[١٤٢].

ونتيجة لما سبق قام محمد علي بإلغاء نظام احتكار الحبوب في مصر عام (١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م) نظرًا لحدوث أزمة في الحبوب آنذاك، مما أدى إلى ارتفاع أثمانها[١٤٣]. وأصدر أمرًا في (٢٧ شعبان ١٢٥٣هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٣٧م) يتضمن المواد التالية:

(أولاً) يسمح بحرية استيراد الغلال اعتبارًا من (٣ رمضان ١٢٥٣هـ/ أول ديسمبر ١٨٣٧م) إلى (٣ ذي الحجة ١٢٥٣هـ/ ٢٨ فبراير ١٨٣٨م)

(ثانيًا) يسمح بالتداول المقيد (عدلت فيما بعد لتصبح غير المقيد) للغلال داخل مصر.

(ثالثًا) تخضع الغلال للتفتيش الحكومي في الأسواق للتأكد من مراعاة المواصفات، وأنها ليست محفوظة بأي شئ يجعلها ضارة بصحة السكان. ونتيجة لهذه السياسة الأكثر تحررًا بدأت الغلال تدخل السوق، وما إن حلت (٥ ذي

القعدة ١٢٥٣هـ/ ٣١ يناير ١٨٣٨م) حتى كانت الندرة قد انتهت، ومع ذلك ظلت الأسعار مرتفعة لدرجة أن الفلاحين عجزوا عن شراء الطعام، فكان القمح يباع بسعر ١١٢ قرشًا للإردب، وكان نصفه مخلوطًا بالشعير والعدس، وكانت المواد الغذائية الأخرى على نفس الدرجة من الغلاء، وجاءت التقارير من الصعيد تحمل نبأ مجاعة مستفحلة، وباستثناء إنجلترا كانت مصر آنذاك أغلى بلدان العالم من حيث نفقات المعيشة(١٤٤).

وهكذا يتضح مما سبق الأسباب الرئيسة التي دفعت محمد علي باشا إلى الإقبال على شراء الغلال اللازمة للجيش والأسطول المصري المرابط باليمن ليس فقط من هناك، بل كان يتم شراؤها من البصرة والهند في بعض السنوات؛ ولذا ظلت الرسائل المتبادلة بين محمد علي باشا وإبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) بخصوص هذا الموضوع، الذي كان محمد علي يؤكد عليه فيها دائمًا ضرورة شراء ما يلزمه من الغلال من نجد واليمن، كما كان يعده بأنه لن يتأخر في إرسال المبالغ التي تمكنه من شراء ما يكفيه وذلك في أقرب فرصة ممكنة، ولعل ذلك يتضح جليًا خلال الرسالة التي بعث بها محمد علي إلى إبراهيم باشا يكن في (٢٥ المحرم ١٢٥٤هـ/ ٢٠ إبريل ١٨٣٨م) والتي جاء فيها: ((ردًا على خطابه الذي أشار فيه إلى وفرة الغلال في اليمن حيث من المستطاع شراء المطلوب لمتونة القوات العسكرية منها، ينبؤه بأن فكرته هذه جد قيمة، فإن شراء الغلال من نجد أجدى بكثير من إرسالها إلى هناك من مصر، ومن أجل ذلك كتب إلى بوغوص بك(١٤٥) بشأن إعداد الريالات الـ (فرانسة) التي طلبها ثمنًا للغلال اللازمة، وسترسل إليه في أقرب وقت))(١٤٦).

وتأكيدًا للأمر السابق تشير بعض الوثائق إلى أن محمد علي باشا في (١٢ شعبان ١٢٥٤هـ/ ١ نوفمبر ١٨٣٨م) قام بإرسال مبلغ وقدره ٧٥ ألف ريال إلى

إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) مع أحد القواسة[١٤٧]، من أجل شراء ما يلزمه من الغلال للقوات العسكرية من هناك[١٤٨].

والجدير بالذكر أن رخص سعر الغلال في اليمن ووفرتها، كان مرتبطًا – كما تشير الوثائق – بهطول الأمطار بغزارة في بعض السنوات، مما دفع محمد علي إلى الإقبال على شرائها توفيرًا للنفقات التي تتحملها الخزانة المصرية، ولكن نظرًا لارتباط الزراعة الوثيق في اليمن بمياه الأمطار فقد عانت في سنوات أخرى من انخفاض كمية الأمطار وما ترتب على ذلك من عدم وفرة الغلال، وبالتالي ارتفاع أسعارها عن مثيلاتها في القاهرة،[١٤٩] مما دفع إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) في عام (١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م) بأن يرسل خطابًا إلى محمد علي يطلب فيه سرعة موافاته بكمية كبيرة من الغلال؛ لأنه لا يوجد غلال في اليمن بكثرة كما كان في السنين السابقة، ويرجع ذلك إلى قلة نزول الأمطار في هذا العام هناك[١٥٠].

وعلى أية حال فلم تقتصر صادرات مصر إلى اليمن على الغلال فقط، بل شملت أيضًا بعض المهمات الأخرى الخاصة بالجيش المصري المرابط في الأراضي اليمنية والأسطول المصري الرابض في سواحلها، وقد تمثلت في الذخائر اللازمة لهم هناك، فهناك العديد من الوثائق التي تشير إلى أن محمد علي باشا كان يقوم بإرسال القنابل مختلفة العيارات والمدافع إلى جدة ومنها – سواء أكان برًا أم بحرًا – إلى اليمن؛ لصرفها للجيش والأسطول معًا، وسد حاجته من الذخيرة اللازمة لإدارته[١٥١].

وتشير بعض الوثائق إلى أنه كان في بعض السنوات يحدث تأخر في إرسال الذخائر إلى اليمن، وأرجعت ذلك إلى قلة وجود السفن التي كانت تستخدم في شحنها إلى هناك، ويتضح ذلك جليًا من خلال المكاتبة التي أرسلها محمد علي إلى أحمد باشا يكن (سر عسكر الحجاز) في (٢١ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٣٥م) والتي يطرح من خلالها هذه المشكلة إلى جانب استفساره عن الحل الأمثل

للتغلب عليها، على النحو التالي: ((نظرًا لقلة السفن اللازمة لنقل الذخائر إلى الحجاز واليمن بسبب غياب السفن التي تقدم إلى تلك الجهات وتأخرها في العودة، يستعلم منه عما إذا كان من الأوفق شراء الذخائر اللازمة من هناك، أو يستغنى عن بعض السفن الحربية الموجودة في شواطئ اليمن لاستعمالها في شحن هذه الذخائر)) [١٥٢].

كما تشير إحدى الوثائق إلى أن محافظ الحديدة عندما تأخر ورود التعيينات اللازمة للعساكر الموجودين في الحديدة من الذخائر، قام بشراء ذخائر من الخارج وصرفها لهم، وتبع ذلك أن قام محمد علي أيضًا بإصدار التعليمات إلى كل من محافظ مخا، والحديدة، ولحية بأنه إذا تأخر وصول الذخيرة إلى طرفهم حسب الضرورة فعليهم أن يشتروا ذخيرة من الخارج لإدارة العساكر الموجودة في معيتهم هناك[١٥٣].

هذا بالإضافة إلى المهمات الأخرى اللازمة للأسطول المصري الراسي في السواحل اليمنية من الزيت الحار والزفت[١٥٤]، وألواح السفن[١٥٥]، أضف إلى ذلك جلود الجاموس اللازمة لأحذيتهم[١٥٦]. كما شملت صادرات مصر إلى اليمن أيضًا بعض الأقمشة من نوع الكتان مفصلاً على هيئة أثواب[١٥٧]، وكذلك الخيام[١٥٨]، والأحبال – لشد حمول الجمال بها – [١٥٩]، والدوبارة – لعمل رحال (براذع) للجمال الأميرية الموجودة باليمن على الطريقة المصرية – [١٦٠]، والذهب[١٦١]، فضلاً عن الصابون[١٦٢]، والسكر، والبصل، والتبغ وبعض البضائع الأوروبية أيضًا[١٦٣].

كما أشارت بعض الوثائق إلى أن صادرات مصر إلى اليمن شملت أيضًا قماش البفتة ذات اللون الأبيض المصنوع في مصر، ولعل ذلك يتضح جليًا من خلال الرسالة التي بعث بها محمد علي إلى سر عسكر اليمن في (٢٦ رجب ١٢٥٤هـ/ ١٥ أكتوبر ١٨٣٨م) يطلب منه تسويق البفتة المصرية في اليمن، ولقد أرسل بصحبة هذا الخطاب "طاقة من البفتة" كعينة، كما أرسل يستعلم منه أولاً: عن السعر الذي

يمكن أن يباع به في اليمن، ثانيًا: عن الكمية التي يستطيع تسويقها هناك خلال سنة واحدة[١٦٤].

ولكن يتضح من خلال الرسائل المتبادلة بين محمد علي باشا وإبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) بخصوص موضوع تسويق قماش البفتة البيضاء المصنوع في مصر، أن أهالي اليمن يفضلون قماش البفتة المصنوع في أمريكا والمسمى (دولايق) ويؤثرونه على البفتة المصنوعة في مصر[١٦٥]، ويرجع ذلك إلى أنهم لا يرغبون في مثل هذه البفتة البيضاء؛ فهم يميلون إلى استعمال الملابس المصبوغة الملونة، وعلى ذلك اقترح إبراهيم باشا يكن في إحدى رسائله إلى محمد علي ضرورة قيام الحكومة المصرية بصبغ البفتة البيضاء بألوان البفتة التي ترد إلى اليمن كل عام من إنجلترا وأمريكا؛ حتى تتمكن البفتة المصرية من غزو الأسواق اليمنية ويتقلص بالتالي ورود البفتة الملونة الإنجليزية والأمريكية إلى اليمن، ولقد أعلن أن السوق اليمنية سوف تستوعب في هذه الحالة حوالي ٨ آلاف طاقة في الحديدة بسعر الطاقة الواحدة ٦٠ قرشًا، وسوف يتم بيع ١٢ ألف طاقة في مخا بسعر الطاقة الواحدة ٥٠ قرشًا في خلال عام. وبناء على هذه التوصية ونظرًا لحرص محمد علي الشديد على ترويج السلع المصرية هناك، وجعلها قادرة على منافسة السلع الأخرى المماثلة لها، أصدر أوامره بالعمل على صبغ هذه البفتة ولكن هذه الخطوة على الرغم من تكلفتها لم تكلل بالنجاح المرجو منها، حيث غدت البفتة بعد صبغها جافة عديمة اللمعان[١٦٦].

يتضح مما سبق أن بعض السلع المصرية المصدرة إلى اليمن لم تجد رواجًا واستحسانًا من قبل اليمنيين، وفى مقدمتها قماش البفتة البيضاء، لذا أصدر محمد علي قرارًا بعدم إرسال هذا النوع إلى اليمن، ويتضح ذلك من خطاب أرسله إلى إبراهيم باشا يكن مؤرخًا في (٢٤ شوال ١٢٥٤هـ/ ١٠ يناير ١٨٣٩م) يعلن فيه أنه قد صرف النظر عن إرسال البفتة إلى اليمن لأن سوقها غير رائج هناك[١٦٧].

وهكذا لم تقتصر الصادرات المصرية إلى اليمن على سد احتياجات الجيش المصري المرابط في الأراضي اليمنية، والأسطول المصري الرابض في سواحلها، بل اتخذ محمد علي من أرض اليمن سوقًا جديدة لترويج صناعاته، وقد حرص على تطويرها وتحسين سمعتها حتى تصبح قادرة على منافسة السلع الأوروبية المماثلة لها هناك، مما أدى بالتالي إلى توسيع نطاق التبادلات التجارية، وازدهار النشاط التجاري بين مصر واليمن خلال تلك الفترة.

ب- واردات مصر من اليمن:

مما لا شك فيه أن واردات مصر من اليمن خلال تلك الفترة كانت كثيرة ومتعددة، ولعل أهمها على الإطلاق: البن، ويرجح كثير من المؤرخين والباحثين أن العوامل الاقتصادية هي الأساس الذي بنى عليه محمد علي آماله في الاستيلاء على اليمن، من أجل السيطرة على تجارة البن هناك(١٦٨)، ولعل تصرفات محمد علي هي التي دفعتهم إلى هذا الاعتقاد، وذلك أنه بمجرد أن استولت قواته على مخا قاعدة تجارة البن، أوفدت الحكومة إلى هذا الثغر موظفًا لشراء البن وإرساله إلى السويس ثم شرعت السلطات الحاكمة التابعة له في تطبيق سياسة الاحتكار بالنسبة لهذا المحصول، كما تحدد سعر البن بواسطتها أيضا، وأصبح يصدر معظم المحصول إلى مصر التي كان عليها أن تدفع ما يطلب منها للباب العالي(١٦٩)، أضف إلى ذلك رغبة محمد علي في التحكم في طريق البحر الأحمر بعد السيطرة على مدخله الجنوبي، والاستفادة من الأموال الوفيرة التي تعود على الموانئ اليمنية الواقعة على ساحل البحر الأحمر بعد السيطرة عليها(١٧٠)، ورغبته الملحة في فتح أسواق جديدة لتصريف البضائع المصرية التي كان يحتكرها(١٧١).

غير أنه يتضح من خلال دراسة الوثائق الرسمية أن اهتمام محمد علي باشا باستيراد كميات هائلة من البن اليمني قد سبقت بكثير سيطرة قواته على معظم المدن

هناك. حيث اتخذ من جدة مركزًا لاستيراد البن من اليمن، وأصدر تعليماته إلى رستم أفندي (مأمور التجارة الخاصة به بجدة) بالعمل على شراء كل ما يمكنه من البن اليمني وإرساله إلى مصر على التوالي، ويتضح ذلك جليًا من خلال الرسالة التي بعث بها محمد علي باشا إلى رستم أفندي في (٢٣ صفر ١٢٣٣هـ/ ٢ يناير ١٨١٨م) والتي جاء فيها: ((حيث يؤمل أن يكون الأمن استقر في طرف اليمن، لحد الآن يلزم أن ترسل من طرفكم الأربعة آلاف فرانسة التي سبق إشعاركم عنها، والمبلغ الذي يتجمع فيما يباع من التجارة في الأرز عندكم على التعاقب إلى صوب اليمن، وأن تجلب البن منها، وأن تبادر إلى إرساله وإيصاله لطرفنا، وأن لا تخلو دائمًا عن تحرير الأخبار والإفادات اللازمة، وأن تعتني بمأموريتك كما هو حقها))(١٧٢)*.

ويتضح مما سبق أن محمد علي باشا كان يعمل على إرسال الأرز إلى الحجاز ليباع هناك ويستغل ثمنه في شراء بن من اليمن، ولم توضح الوثائق بعد العام الذي بدأ فيه محمد علي يتخذ من جدة مركزًا لاستيراد البن من اليمن، وترجح الباحثة أنه منذ عام (١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م) وذلك لأنه قبل هذا التاريخ لم تشر الوثائق من قريب أو من بعيد إلى هذا الموضوع، وأول ذكر له كان في ذلك العام ولعل ذلك يتضح من خلال الرسالة التي بعث بها محمد علي إلى رستم أفندي في (٢٤ صفر ١٢٣٣هـ/ ٣ يناير ١٨١٨م) والتي جاء فيها: ((من مفهوم عريضتكم الأخرى بالعبارة التركية بتاريخ (٢٧ ذي الحجة ١٢٣٢هـ/ ٧ نوفمبر ١٨١٧م) التي نظرنا فيها أنه أوقف إرسال الأربعة آلاف فرانسة الموجودة عندكم إلى طرف اليمن؛ لشراء البن على طبق إشعارنا بناء على عدم الأمن في الطريق في هذا الوقت))(١٧٣).

ومن الجدير بالذكر أن محمد علي باشا كان يتابع بنفسه وباهتمام شديد عملية تحصيل الضريبة المفروضة على إمام اليمن والبالغة ثلاث آلاف قنطار من البن – كما أوضحنا في الفصل السابق – سنويًا، وكان يصدر الأوامر من قبله إلى أحمد باشا يكن (محافظ مكة) بأن يكلف مندوبًا خاصًا من قبله يتولى عملية تحصيل هذه الجزية من

المدن اليمنية المختلفة، ولعل من أشهر من تولى هذه العملية هـــو الحـــاج يوســـف أغا[١٧٤].

ويوضح الجدول الآتي كمية البن التي تمكن يوسف أغا من جمعها مـــن المـــدن اليمنية المختلفة في بعض السنوات بحوالة من إمام اليمن:

العام	المدن اليمنية					الكمية
	زبيد	كلفور	اللحية	الحديدة	بيت الفقية	
١٢٣٦هـــ/ ١٨٢٠م	–	–	١٠٠٠	٢٠٠٠	–	قنطار[١٧٥]
١٢٣٨هـــ/ ١٨٢٢م	٣٠٠	٢٥٠	٥٠٠	١٠٠٠	٣٠٠	قنطار[١٧٦]
الإجمالي	٣٠٠	٢٥٠	١٥٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠	قنطار
الإجمالي العام			٥٣٥٠			قنطار

يتبين من الجدول السابق أن الحديدة كانت تحتل المركز الأول في إنتاجها للبن – خلال العامين السابقين – وربما يفسر ذلك إقبال القبائل هناك علـــى التوســـع في زراعة البن عن طريق الإكثار من غرس أشجار جديدة منه، إلى جانب انتشار الأمـــن والاستقرار في ميناء الحديدة خلال تلك الفترة، مما ساعد المختصين بشئون البن على تجميع هذه الكمية وإرسالها إلى مصر.

ومما هو جدير بالذكر أن اضطراب الأمن وعدم الاستقرار في ربـــوع الـــبلاد اليمنية المختلفة الناتج من اختلال أحوال القبائل المستوطنة فيها-وعلى الأخص قبيلة بني يام، كان يؤدى في كثير من الأحيان إلى تأخير إرسال إمـــام الـــيمن الـــضريبة المفروضة عليه للدولة العثمانية من البن البالغة ٣ آلاف قنطار [١٧٧].

كما تشير بعض الوثائق أيضًا إلى أن ظلم الإمام في الـــيمن، وســـلوكه غـــير المرضى بين القبائل هناك، كان يؤدى في بعض الأحيان إلى تعرض قوافـــل الـــبن إلى النهب والسرقة، قد حدث ذلك عام (١٢٣٦هـــ/ ١٨٢٠م) وتتلخص هذه الحادثة

في أن إمام صنعاء وهو المهدي عبد الله بن أحمد المتوكل (١٢٣١ - ١٢٥١هـ/ ١٨١٦ -١٨٣٦م) قام بعزل شيخ بلدة العدين وعين ابن عمه مكانه، فغضب الشيخ من ذلك وقام بجمع بعض الثائرين على حكم الإمام حوله وقام بنهب قافلة البن وهي في طريقها إلى مخا[١٧٨]، مما كان له بدون شك آثاره السلبية على كمية البن التي كانت تصدر من اليمن إلى مصر.

وقد بلغ من حرص محمد علي على البن اليمني ووصول الكمية المصدرة من اليمن إلى مصر كاملة دون أن تتعرض لأي نقص أو حادث سرقة أو نهب يؤثر على الكمية المرسلة أن أصدر أوامره إلى أمين جمرك جدة في (. ٢٩ جمادي الأولي ١٢٣٧ هـ / ٢١ فبراير ١٨٢٢ م) بضرورة عدم تحصيل أجرة نقل البن الآتي من الحديدة إلى جدة ومنها إلى السويس بناً بل تعطي نقداً، وشدد عليه بضرورة تأدية الأجرة علي هذا الوجه من الآن فصاعداً [١٧٩]، كما أصدر أوامره إلى الديوان الخديوي في (١٣ رمضان ١٢٤٩هـ/ ٢٤ يناير ١٨٣٤م) بشأن تعيين قواس من الأتراك ليكون إلى جانب جاويش ميناء ينبع لمنع هريب البن الوارد من اليمن[١٨٠].

ولكي يسيطر محمد علي على أكبر كمية ممكنة من البن اليمني، فإنه بعد أن سيطرت قواته في (٣٠ رجب ١٢٤٩هـ/ ١٣ ديسمبر ١٨٣٣م) على ميناء مخا، قام بإنشاء ديوان خاص بتجارة البن، وسمي باسم (ديوان مصلحة البن)، وجعل من مخا مركزًا له، وعين عليه رئيسًا – أو ناظرًا أو مأمورًا كما أطلقت عليه العديد من الوثائق– وقد اشترط عند تعيينه أن يكون موظفًا يتسم بالكفاءة وتكون له خبرة تامة بأمور التجارة، تمكنه من شراء البن من المدن اليمنية المختلفة وشحنها إلى مصر[١٨١]. وكان من أهم مواصفاته أن يتمتع بصحة جيدة حتى يقوى على الركوب والنزول والسفر والتحويل بين مختلف المدن والثغور اليمنية، كما تشير إلى ذلك الوثائق الرسمية حتى يتمكن من النهوض بأعباء وظيفته وتأديتها على أكمل وجه[١٨٢].

وإلى جانب عملية جمع البن من المدن اليمنية المختلفة وشحنها إلى مصر. كان رئيس ديوان مصلحة البن يتولى مسئولية إرسال التقارير المتتابعة إلى محمد علي باشا، والتي تضمنت بعض البيانات الخاصة بكمية البن الموجودة في اليمن والكميات الـــتي يستطيع شراءها من هناك، والقيمة النقدية اللازمة لذلك، والثمن الذي يباع به البن، وكان ذلك يتم في كل عام على التوالي(١٨٣)، ونظرًا لاتساع مهامه فإن محمد علـــي باشا زوده ببعض المعاونين (الموظفين) والقواسه؛ لمساعدته في عملية جمع البن من المدن والثغور اليمنية المختلفة، وكان أيضًا يقوم بانتخابهم على أساس صلاحيتهم للعمل في تلك المناطق(١٨٤)، ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها محمد علي إلى ســر عسكر اليمن في (٢٧ رجب ١٢٥٤هـــ/ ١٦ أكتوبر ١٨٣٨م) والتي جاء فيهـــا: ((يشير إلى وصول خطابه المتضمن فحوى كتاب صالح أغا المشرف على شراء الـــبن وشحنه من اليمن إلى مصر، حيث طلب الأغا تزويده ببعض المعـــاونين والقواســـة، وينبئه بأن ثمة بعض المعاونين والقواسة في طريقهم الآن إلى اليمن للالتحاق بـــصالح أغا)) (١٨٥).

ومن الجدير بالذكر أنهم كانوا في البداية ٢ من المعاونين و٢ من القواســـة أي ٤، ولكن بناءً على طلب إبراهيم باشا يكن، زاد عددهم إلى ٨، ٤ معاونين و٤ من القواسة(١٨٦)، وربما يرجع ذلك لاتساع مهامهم هناك.

وتشير بعض الوثائق إلى أن محمد علي لم يكن يتوان في إرسال ما يمكنـــه مـــن الأموال إلى ديوان مصلحة البن باليمن؛ لشراء أكبر قدر ممكن مـــن الـــبن الموجـــود بها(١٨٧)، وذلك نظرًا إلى المقدار غير العادي الذي كان يستهلكه المصريون والأجانب معًا، وقد أصدر محمد علي أوامره إلى بوغوص بك بأن يسلم إلى الخزانة ثمـــن الـــبن الذي يباع رأسا لإرساله إلى الحجاز لشراء بن آخر به، وأن يعطى الخواجة فوجيقـــة

التاجر ٢٥٠ قنطارًا من البن، وأن يبيعه لكل من يرغب في شرائه من التجار الآخرين[١٨٨].

كما كانت الأوامر الصادرة من محمد علي إلى ديوان مصلحة البن باليمن، تحث على شراء البن بالثمن الذي يشترى به الناس هناك، وذلك لترغيب اليمنيين في الإقبال على بيع ما لديهم من بن إلى الموظفين المصريين[١٨٩]، وقد بلغ مقدار النقود التي أرسلها محمد علي إلى اليمن في عام (١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م) حوالي ١٩٢ ألف ريال فرانسة[١٩٠]، كما أرسل في عام (١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م) مبلغًا قدره ٢٥٠ ألف ريال[١٩١] وألف كيس من النقود[١٩٢].

وتشير إحدى الوثائق إلى أن محمد علي باشا لم يقتصر على إرسال النقود إلى اليمن لشراء بن من هناك فقط، بل أنه كان في بعض السنوات يعمل على إرسال بعض السلع التي تلقى رواجًا في اليمن لبيعها هناك وشراء بثمنها بن، ويتضح ذلك جليًا من خلال الأمر الصادر من محمد علي إلى على رضا أفندي (رئيس ديوان مصلحة البن) باليمن في (٢٢ المحرم ١٢٥٢هـ/ ٩ مايو ١٨٣٦م) والذي جاء فيه: ((بطلب بيان الأمتعة التي من الممكن أن تروج في اليمن حتى ترسل هذه الأمتعة من مصر إلى هناك في سبيل استبدالها بالبن من هناك)) [١٩٣].

وقد تمكن محمد علي بهذه السياسة من احتكار أكبر كمية من البن لصالحه، وأصبح بذلك معظم محصول اليمن من البن يصدر إلى مصر، فقد وصلت كمية البن المرسلة من اليمن إلى مصر في عام (١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م) حوالي ٧٢٧٩ قنطارًا من البن[١٩٤]، كما أن محمد علي كان يتابع بنفسه التقارير التي كانت ترسل إليه من (ديوان مصلحة البن) باليمن؛ لمعرفة كمية البن التي تورد من اليمن إلى مصر خلال كل عام، وعندما كان يجد أن كمية البن الموردة إلى مصر من اليمن خلال أحد الأعوام أقل عن مثيلاتها في السنين السابقة، فإنه كان يقوم على الفور بإجراء التحقيقات لمعرفة أهم الأسباب التي أدت إلى عدم توريد البن بكثرة كما كان في

السنين السابقة، وذلك مثلما حدث في عام (١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م) حيث تبين له أن ذلك ناشئ عن عدم إرسال مبالغ بكثرة لشراء بن من اليمن خلال هذا العام[١٩٥]، وعلى ذلك فقد أصدر أوامره إلى محمد أفندي (مدير ديوان الإيرادات)[١٩٦] — وهو المسئول عن توريد المبالغ إلى اليمن لشراء بن من هناك — في (٢٩ المحرم ١٢٥٤هـ/ ٢٤ إبريل ١٨٣٨م) وطلب منه تقريرًا يحتوى على: عدد المبالغ التي أرسلت إلى اليمن لشراء بن من هناك، وعدد الموجود منها عنده، وعدد التي سوف يتم إرسالها إلى اليمن، ومقدار البن الموجود لديه، والثمن الأصلي للبن الوارد من اليمن، ونفقات استيراده، وماذا يكلف القنطار الواحد منه[١٩٧]، وكان يهدف من ذلك عدم حدوث أي تهاون من قبل المختصين بشئون البن في عملية جلبه إلى مصر

ومن الجدير بالذكر أن البن كان يأتي من المدن والثغور اليمنية المختلفة إلى جدة، ثم بعد ذلك يتم شحنه بحرًا إلى ميناء السويس عن طريق السفن، ثم يتم توزيعه بعد ذلك داخل مصر وبيعه للتجار المحليين والتجار الأجانب معًا[١٩٨].

ولم يكن كل اهتمام محمد علي منصبًا على استيراد البن من اليمن فقط، بل نالت منه أيضًا بعض السلع الأخرى ذات الأهمية الاقتصادية نفس الاهتمام، ومنها: الجلود[١٩٩]، بأنواعها المختلفة فكثيرًا ما كان يرسل إلى إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) ويأمره بضرورة جمع جلود الماعز والغنم من المدن اليمنية وإرسالها إلى مصر على وجه السرعة، وذلك نظرًا لحاجته الشديدة لها، مثلما حدث في عام (١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م)[٢٠٠].

كما تشير بعض الوثائق إلى كمية الجلود المختلفة التي تمكن إبراهيم باشا يكن من جمعها من المدن والثغور اليمنية في عام (١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م) والتي بلغت حوالي ٣٠٥٥٠ قطعة من الجلود[٢٠١]. وترجح الباحثة أن الجلود احتلت من حيث

الأهمية الاقتصادية عند محمد علي المرتبة الثانية بعد البن، والدليل على ذلك هذه الكمية الضخمة التي أرسلت من اليمن إلى مصر خلال عام واحد فقط.

كما شملت واردات مصر من اليمن أيضًا بذر الكتان، الذي توافر في اليمن بكميات كبيرة وبأسعار معقولة، مما شجع محمد علي على استيراده من اليمن وبيعه بعد تنظيفه إلى التجار بأثمان عالية ليحقق من ورائه أرباحًا طائلة، كما قام أيضًا باستيراد النايلون، لزوم عساكر الجهادية(٢٠٢)، أضف إلى ذلك الكبريت(٢٠٣)، واللبان، والفلفل اليمني، والحبهان، والزنجبيل، والقرفة(٢٠٤)، والبخور، والمر(٢٠٥)*، وأخيرًا العطور المختلفة(٢٠٦).

الموانئ المصرية واليمنية:

أ- الموانئ المصرية (السويس – القصير):

يعد ميناء السويس الميناء الرئيس لمصر على الساحل الغربي للبحر الأحمر في وقت السلم والحرب معًا، وقد شهد هذا الميناء نشاطًا تجاريًا ملحوظًا منذ أوائل النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، ويرجع ذلك إلى الدور الكبير الذي قام به محمد علي في تحسين طرق المواصلات في البلاد، وحرصه على إعادة التجارة الشرقية إلى طريق مصر، حيث قام بتمهيد طريق السويس والقاهرة، وضرب على أيدي قبائل العربان وعصابات قطاع الطرق في الصحراء الشرقية حتى أصبح السفر آمنا(٢٠٧)، مما زاد من أهميته التجارية خلال تلك الفترة.

ويعتبر ميناء السويس الميناء التجاري الرئيس لتجارة مصر الخارجية مع اليمن خلال تلك الفترة، حيث موقعه المتميز وسهولة تفريغ السفن فيه، ولذلك فقد كانت تأتي إليه السفن التجارية من اليمن محملة بكثير من السلع المستوردة من هناك وعلى رأسها البن والجلود بمختلف أنواعها، كما كانت تخرج منه السفن محملة بكثير من

السلع أيضًا إلى اليمن، مثل: الزيت الحار، والزفت، والذخائر، وألواح السفن، وجلود الجاموس، والخيام وقماش البفتة البيضاء، مما شجع كثيرًا من التجار المصريين واليمنيين على السواء إلى التردد عليه؛ لمباشرة أعمالهم التجارية هناك نظرًا لازدهار النشاط التجاري بين مصر واليمن خلال تلك الفترة.

أما ميناء القصير فقد اكتسب أهميته باعتباره مستودعًا لتجارة مصر العليا مع اليمن، فعن طريقه كانت ترسل الغلال بمختلف أنواعها من الأرز، والشعير، والعدس، والذرة، والقمح، والفول، والحنطة،... وغيرها من المواد الغذائية الأساسية إلى اليمن، فضلاً عن الذخائر أيضًا، كما كانت تأتي إليه السفن المحملة بالسلع المختلفة من الكبريت، واللبان، والقرفة، والبخور، والمر، وغيرها من السلع الأخرى، كما تميز بأن معظم سكانه في أغلبهم من تجار شبه الجزيرة العربية بشكل عام واليمن بشكل خاص، الذين كان لهم دور في ازدهار حركة التجارة والتبادل التجاري بين مصر واليمن خلال تلك الفترة[٢٠٨].

ومما لا شك فيه أنه كانت هناك رسوم جمركية يحصلها محمد علي من الجمارك القائمة في موانئ البلاد المهمة، ومنها جمرك السويس والقصير، وكانت هذه الجمارك تدر دخلاً كبيرًا للدولة[٢٠٩].

ومن الجدير بالذكر أن محمد علي حصل على التزام[٢١٠] إدارة الجمارك المصرية من السلطان العثماني مقابل ٧٥٠٠ كيس، منها ١٥٠٠ لالتزام دار سك النقود) في عام (١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م)، وزيدت إلى ٨٥٠٠ كيس في عام (١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م)، ثم رفعت إلى ٩٥٠٠ كيس في عام (١٢٣٨هـ/ ١٨٢٣م) تدفع لخزانة البحرية العثمانية على أقساط متساوية كل ثلاثة أشهر. ما عدا جمركي السويس والقصير، فقد أدارهما المحافظ الذي يعين في كل جهة، وكان لكل جمرك أمين، ومباشر، ومعاون، وصراف، وكاتب يقوم بالعمل، سواء أكانوا من

موظفي الحكومة أم من رجال الملتزم، وكانت الحكومة تعين قواسين تحت تصرف الملتزم؛ لتحصيل رسوم الجمرك المتأخرة من التجار[٢١١].

وقد رسم محمد علي سياسته الجمركية الخاصة به، على أساس تشجيع تصريف الغلات المصرية بتخفيض ضريبتها؛ لتروج الأصناف الزراعية بين التجار المصدرين وكانت رسومها قليلة، أما منتجات المصانع المصرية (وهى مصانع الحكومة) فقد حماها محمد علي بعدم أخذ رسوم جمركية عليها، في الوقت الذي قام فيه بتحصيل رسوم مضاعفة على الواردات الأجنبية (ومعظمها مواد مصنعة)؛ لتصبح أسعار المصنوعات المصرية معتدلة، فتروج بين التجار في السوق الداخلية، كما شجع محمد علي الصناعات المصرية في أسواق الخارج وأوجد لها أسواقًا فسيحة في البلاد التابعة له في اليمن والحجاز والشام والسودان[٢١٢].

ولقد بلغت الرسوم الجمركية المقررة على البضائع المصرية بمختلف أنواعها، والتي كانت تصدر إلى اليمن حوالة ٥٪ كما تشير الوثائق، أما السلع الواردة إليها فقد بلغت نسبة الرسوم المقررة عليها حوالي ١٠٪ [٢١٣]. وفى (١٢ رمضان ١٢٦٣هـ/ ٢٤ أغسطس ١٨٤٧م) أصدر محمد علي أوامره إلى وكيل الديوان الخديوي بضرورة تحصيل الرسوم الجمركية على السلع المصدرة إلى الخارج والمستورة منه بنسبة ١٢٪، وشدد عليه ضرورة تنفيذ ذلك في جميع الجمارك المصرية وعلى الأخص ميناء السويس[٢١٤].

ومن الجدير بالذكر أن محمد علي اتبع سياسة المرونة وعدم التشدد في تحصيل الرسوم الجمركية، فتشير بعض الوثائق عدم تمسكه بفرض هذه الرسوم في كل الأحوال نقدًا، بل كانت رغبته في تنشيط حركة التبادل التجاري بين مصر واليمن في أخذها عينًا من كمية السلع الواردة إلى المواني المصرية[٢١٥]، كما كانت تدفعه رغبته في تشجيع واردات بعض السلع ذات الأهمية الاقتصادية له إلى إلغاء الرسوم الجمركية المقررة عليها في بعض السنوات، مثلما حدث عام (١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م)

عندما أصدر أوامره بعدم تحصيل رسم جمرك من البن المستورد من اليمن[٢١٦]، ولعله كان يهدف من وراء ذلك الاستحواذ على أكبر كمية ممكنة من البن اليمني لصالحه.

وقد حاول محمد علي بشتى الطرق اتخاذ بعض الإجراءات التي تمكنه من مكافحة تهريب البضائع، وبخاصة من جهة السويس القصير، وكان التهريب يتخذ طرقًا مختلفة، فكان يتم بواسطة العساكر والضباط الذين يدسون البضائع وسط أمتعتهم عند سفرهم إلى الشام أو الحجاز، فعالج محمد علي ذلك بأن أعطاهم تذاكر مبينة فيها أمتعتهم، أما التهريب عن طريق البحر فقد كافحه بأن أعد له نظامًا يقضي بأن مراكب الصيد لا تخرج بأي حال من مرساها من بعد غروب الشمس حتى شروقها، وأقام عليها حراسا وزاد من عددهم، ومن يخالف ذلك يعدم حرقًا[٢١٧]، كما أشارت بعض الوثائق إلى حدوث بعض السرقات والاختلاسات من قبل موظفي الميناءين سالفي الذكر لبعض السلع المصدرة من مصر إلى اليمن، كما حدث في عام (١٢٣٣هـ/ ١٨١٧م)، ولتفادي حدوث ذلك مرة ثانية أصدر محمد علي أوامره بعمل تقارير سنوية تتضمن الآتي: قائمة بالركاب والبضائع ومرتبات الربان وإيرادات النول (أجرة السفينة) وسائر المصروفات، وأن ترسل إليه أولاً بأول في الميعاد المحدد لها[٢١٨].

ب- الموانئ اليمنية (عدن - زبيد - الحديدة - مخا):

يعتبر ميناء عدن نقطة البداية لتفرق خطوط الملاحة في الأنحاء المختلفة في المحيط الهندي، إلى شرق أفريقيا فيما وراء القرن الأفريقي، وإلى الهند والصين والشرق الأقصى، كما أنه يعتبر من أكبر محطات تبادل السلع بين الشرق وطريق البحر الأحمر[٢١٩]، وعلى الأخص بين مصر واليمن، وكان الاهتمام به يزداد باستمرار، ويقصده التجار من مصر ويستقرون به، حتى قيل أن أغلب سكانه إلى جانب اليمنيين كانوا من التجار المصريين[٢٢٠]، كما كان تجار عدن يقصدون مصر

لممارسة التجارة فيها على نطاق واسع، واستطاعوا تأسيس مؤسسات تجارية ضخمة من وراء العمل التجاري هناك[٢٢١].

ومما يجدر ذكره أنه بعد أن تم لبريطانيا احتلال عدن في (ذي القعدة ١٢٥٤ هـ / ١٩ يناير ١٨٣٩ م) عمد هينز **Haines** إلى محاولة تحويل كل تجارة البن من مخا إلى عدن وقد اشتكي القائد المصري للمخا من النقص الشديد في جمارك ذلك الميناء. وقد مالت تجارة البن بالفعل إلى عدن؛ لأن أكثر التجار المقيمين في المخا، والحديدة في ذلك الوقت لم يكونوا من اليمنيين وهؤلاء لم يكن يهمهم لمن يبيعون أو ممن يشترون بل كانوا يحرصون علي تحقيق الربح الوفير. ولا شك أن ذلك شكل تأثيراً خطيراً علي اقتصاديات مصر ذاتها، إذ لم يكن من السهل التكفل بنفقات القوات المصرية الموجودة باليمن دون الحصول علي قيمة جمركية عالية – كما ذكرنا في الفصل السابق – وتحويل تجارة البن من الموانئ اليمنية إلى ميناء عدن كان ضربة قاسية للتجارة في تلك الموانئ باعتباره المحصول الرئيس في اليمن[٢٢٢].

وبالنسبة لميناء زبيد فقد اختص بتجارة العبور (الترانزيت)، فكان يجتمع فيه التجار من مصر ومن مختلف الدول المجاورة؛ لممارسة نشاطهم التجاري هناك[٢٢٣]

ومن أشهر الموانئ اليمنية ميناء الحديدة الذي وصفه محمد علي في أوامره "حديدة الحكومة المصرية"[٢٢٤] وقد ساهم هذا الميناء في تمويل الموانئ المصرية بالسلع والبضائع ويأتي على رأسها البن[٢٢٥]، كما تشير بعض الوثائق أيضًا إلى أهم السلع المصرية الواردة إليه من الموانئ المصرية ولعل من أهمها على الإطلاق الذخائر الحربية[٢٢٦]، كما وجدت فيه أيضًا فئة من التجار المصريين الذين مارسوا نشاطهم التجاري هناك على نطاق واسع[٢٢٧].

ويعد ميناء مخا من أهم الموانئ اليمنية الموجودة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، حيث نجح باعتباره "السوق الرئيسة للبن" في اجتذاب العديد من التجار،

بسبب قلة الرسوم الجمركية التي كان يتم تحصيلها هناك، وفقًا لما جاء بسجلات شركة الهند الشرقية[٢٢٨] ولقد لعب هذا الميناء دورًا فعالاً في تصدير المنتجات اليمنية الزراعية إلى مصر وفى مقدمتها "البن"، ولقد اشتهر هذا البن في مصر والدول الأوربية باسم (بن مخا) [٢٢٩]. كما وجدت به أيضًا فئة من التجار المصريين الذين مارسوا نشاطهم التجاري هناك علي نطاق واسع وبالأخص تجارة البن اليمني، وعلي الرغم من المنافسة التي وجدوها من قبل التجار الأمريكيين والبريطانيين حول تجارة هذه السلعة الاقتصادية الهامة؛ والتي ألحقت أضراراً بالغة بهم، لكنها لم تؤثر علي وجودهم في هذا الميناء وبأعداد كبيرة [٢٣٠] مما كان له دون شك تأثير كبير على حركة التبادل التجاري بين مصر واليمن خلال تلك الفترة.

وتشير بعض الوثائق إلى الرسوم الجمركية التي كانت تحصل عليها هذه الموانئ من السلع الواردة إليها من مصر، وقد بلغت حوالي ١٠٪ من السلع التي ترد إليها، كما أنها كانت تحصل بالريال الفرانسة أو ما يعادله من القروش في بعض الأحيان[٢٣١]، أما عن الرسوم الجمركية المقررة على صادرات هذه الموانئ إلى مصر؛ فلم تشر الوثائق إلى قيمة ثابتة لها، فقد اختلفت قيمتها خلال بعض السنوات، حيث بلغت في عام (١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م) حوالي ١٠٪ [٢٣٢] وفى عام (١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م) بلغت نسبة هذه الرسوم حوالي ٩٪ [٢٣٣]، أما في عام (١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م) فقد قدرت بـ ٦ ٪ [٢٣٤]، ومن الملاحظ أنه في العام الأخيرة كانت أقل رسومًا، في الوقت الذي كانت فيه معظم الموانئ اليمنية واقعة تحت سيطرة محمد علي، وربما كان الأخير يهدف من وراء خفض الرسوم الجمركية في تلك الموانئ إلى تشجيع عملية التبادل التجاري بين مصر واليمن.

ومن الجدير بالذكر أن محمد علي كان يقوم بتعيين أمناء للجمارك اليمنية الواقعة تحت السيطرة المصرية من أجل تحصيل الرسوم الجمركية فيها[٢٣٥]. وكانت

الأوامر الصادرة إليهم بضرورة تحصيل الرسوم الجمركية بحسب الأسعار المقررة هناك[٢٣٦].

العملة

أما بخصوص العملة التي كانت متداولة في المعاملات التجارية بين مصر واليمن خلال تلك الفترة، فتشير العديد من الوثائق أنها تمثلت في القرش، والبارة (نصف فضة)[٢٣٧] كما يلاحظ عدم اقتصارهم على العملات المصرية والعثمانية فقط بل تعدى إلى العملات الأوروبية أيضًا، مثل: الريال الفرانسة[٢٣٨]، والبندقي[٢٣٩]*.

وتجدر الإشارة إلى أن المشكلة التي تعرض لها الاقتصاد المصري في عصر محمد علي كانت تكمن في تحديد أسعار العملة المتداولة واختلاف قيمتها، إذ كان بعضها قد ضرب في مصر[٢٤٠]، وبعضها ضرب في الدولة العثمانية وبعضها الآخر من العملة الأجنبية، وكان قسما منها من الذهب، وآخر من الفضة، وكانت قيمتها تتفاوت تفاوتًا كبيرًا من آن لآخر[٢٤١].

وقد نتج عن تعدد هذه المسكوكات وتفاوت قيمتها وإمكان تزييفها وارتباط النقد المصري بالنقد العثماني، أن كثرت المضاربة بينها مما أدى إلى اختفاء بعض العملات الذهبية نتيجة لمحاولات بعض التجار الأجانب تهريبها من الإسكندرية والقاهرة إلى أوروبا واتجارهم فيها، لدرجة أن أصبحت هذه العملات نادرة في الأسواق المصرية وارتفعت أسعارها، مما أدى إلى اختلال المعاملات التجارية، ولما كانت العملات التي ترد من الخارج إلى مصر لا يعرف بعض التجار قيمتها الأصلية، ويضيف الصيارفة إلى ثمنها الأصلي قيمة زائدة، فقد رأي محمد علي منع تداول هذه العملات، وحذر كل من يخالف ذلك بالعقاب[٢٤٢].

ونظرًا لتداول بعض العملات المغشوشة في الأسواق صدر منشور من ديوان الداخلية (بالتأكيد على ضبط ما يوجد من العملة البراني لمنع تداولها) كما بث محمد

علي عيونه وجواسيسه للبحث عن الأشخاص الذين وصلت بهم الجرأة إلى فعل تلك الأعمال ومعاقبتهم بموجب القانون[٢٤٣]، ولكن بالرغم من هذه الإجراءات التي اتخذها محمد علي للحد من اضطراب العملة كان المضاربون قد وصلوا بحيلهم إلى اضطراب السوق، فمن غش وتدليس إلى تزييف وترويج للعملة الزائفة، وإلى تداول العملة بسعر أعلى من سعرها[٢٤٤].

ولقد حاول محمد علي في هذا المجال ربط النقد اليمني بالسياسة النقدية المصرية[٢٤٥] ومن ذلك قيامه بالتنبيه على تجار اليمن عندما علم بتداول الريال الفرانسة والبندقي بزيادة عن قيمتها المقررة، بأن من يتعدى قيمة هذا النوع بزيادة عما تقرر يجازى بالعقوبة الشديدة، تصل إلى حد القتل[٢٤٦] وقد كان لهذه السياسة النقدية دور مهم في ضبط أسعار العملة – إلى حد ما – في مصر واليمن على حد سواء.

ولما كانت العملة المصرية لها قيمتها ووزنها عن العملة العثمانية؛ فكانت تختفي أحيانًا من الأسواق، وتحل محلها عملة الأستانة مما أقلق محمد علي، وجعله يبذل شتى الجهود لوقف تسرب نقد الأستانة إلى مصر، والمحافظة على عدم تسرب العملة المصرية خارج البلاد، فكان يصدر الأوامر بمنع الصيارفة والأهالي من تداول عملات الأستانة[٢٤٧]. في الوقت نفسه حرص على إدخال بعض النحاس على العملة الذهبية حتى يقل تسرب العملة المصرية إلى خارج البلاد، خصوصًا وأن التجار كانوا يقومون بجمع قطع الذهب المصرية ثقيلة الوزن ويستبدلونها بقطع الفرانسة للاستفادة من فرق الوزن بينها[٢٤٨]، ولم يقتصر محمد علي على ترويج العملة المصرية في السوق التجارية داخل البلاد فحسب، بل في البلاد التي فتحها أيضًا، ومنها: السودان، وبلاد الحجاز والشام، كما سك عملة نحاسية للسودان مدموغة باسمه، لسد النقص الذي كان في

هذه السوق، وليتمكن من الحصول على النقود التي في السودان ليسك بمعدنها نقودًا في دار السكة المصرية[٢٤٩].

وفضلاً عن ذلك تشير إحدى الوثائق إلى أن محمد علي كان يحرص على ترويج العملة النحاسية المصرية في السوق التجارية اليمنية أيضًا، ويتضح ذلك من خلال الأمر الصادر منه إلى مختار بك (مدير المجلس العالي) في (٢٠ ربيع الأول ١٢٥٢هـ/ ٢٩ يونية ١٨٣٦م) والذي جاء فيه: ((بالتصريح بتداول العملة النحاسية المسماة جهادي في تهامة وسواحل اليمن)) [٢٥٠]*

الموازين والمكاييل:

وعن الموازين والمكاييل تذكر الوثائق بأنه كان هناك اختلال وعدم انتظام في أحوال الموازين والمكاييل المصرية في ذلك الوقت؛ نظرًا لأنها كانت تتمثل فيها صفات البداوة والقدم، فضلاً عن أنها كانت تتغير طبقًا لتشريعات لعبت بها الأهواء، ونظرًا لقدم هذه الموازين والمكاييل، وإمكان حدوث تلاعب فيها من جانب بعض التجار، فقد أخذ قلم التجارة الداخلية في البحث عن طريق يمكن من خلاله إصلاح هذا الخلل، فقرر توحيد الموازين والمكاييل المستعملة في وزن الأصناف[٢٥١] حتى تسود المعاملات الطمأنينة في السوق التجارية على اعتبار أن وحدة الوزن الأساسية هي القنطار الذي يساوى ١٠٠ رطل ويعادل ٣٦ أقة، والرطل ١٤٤ درهما[٢٥٢] والأقة ٤٠٠ درهم[٢٥٣] ووحدة الكيل الأساسية هي الإردب الذي يساوى ٢٤ ربعًا، وأصبحت هذه الوحدات أساسًا يؤخذ به في المعاملات التجارية منعًا للغش والنزاع بين التجار والأهالي[٢٥٤]. ولكن هذا القرار لم يضع في الحسبان أن الموازين والمكاييل تختلف من صنف لآخر فلا يمكن توحيدها في كل الأصناف، فاستمرت محاولات محمد علي الخاصة بضبط الموازين والمكاييل حفاظًا على حقوق الأهالي[٢٥٥]، حتى استقر

الأمر بعد ذلك على تصنيع مكاييل وموازين جديدة بمصنع الخواجة سيمن وشـــركاه ببرلين على أن تستعمل في الأسواق والمتاجر المصرية بالطريقة العشارية[٢٥٦]*.

وعلى أية حال فتشير الوثائق إلى أن الموازين والمكاييل التي كانت مـــستخدمة في المعاملات التجارية بين السوق المصرية واليمنية في ذلـــك الوقـــت تمثلـــت في: الرطل[٢٥٧] والأقة[٢٥٨] والقنطار[٢٥٩]. هذا بالنسبة للموازين، أما بخصوص المكاييـــل فقد تمثلت في الإردب[٢٦٠]، وكانت هذه الوحدات هي الأساس الذي يؤخذ بـــه في المعاملات التجارية بين مصر واليمن خلال تلك الفترة.

انهيار سياسة محمد علي الاقتصادية:

بينما كانت أوربا تهدف إلى إيجاد أسواق لتصريف منتجاتها، ومصادر لإمدادها بالمواد الخام، إذا بها تجد أن محمد علي قد أوجد نظاما اقتصاديا في مصر – كانت قد تجاوزته من فترة – وامتد أثره إلى دول شرق البحر المتوسط، حيث أصبحت مـــصر نتيجة لهذا النظام في غنى عن واردات الأقمشة من أوربا ومن إنجلترا بصفة خاصـــة، وليس هذا فحسب، بل أصبحت تصدر أقمشتها إلى دول شرق البحـــر المتوســـط (الشام وجزيرة العرب والعراق وفارس والأناضول) طاردة بذلك المنتجات البريطانية من هذه الأسواق، وهذا ما آثار حفيظة بريطانيا، وسرعان ما بدأ الصراع بين مـــصر وبين المصالح التي كانت تسود السوق العالمية[٢٦١].

وقد شغلت الدولة الأوربية وعلى رأسها بريطانيا بالسياسة الاقتصادية الخاصة بالاحتكار التي طبقها محمد علي، وجاهدت من أجل إلغائها لما فيهـــا مـــن ضـــرر باقتصادها من ناحية، ولإدراكها أنها الركيزة التي يعتمد عليها باشا مصر في تقويـــة مركزه داخل ممتلكاته من ناحية أخرى[٢٦٢]، وقد أرادت أن تضعف من شـــوكته أو تقضي عليه من الناحية الاقتصادية؛ لأنها عرفت تمام المعرفـــة أن القـــوة العـــسكرية أساسها وسندها القوة المادية والاقتصادية، فلو حاربت الأساس الاقتصادي ومصدر

المادة وقوتها التي مكنت محمد علي من إعداد الجيوش وتجهيز الأسلحة والذخيرة، لاستطاعت بهذا العمل أن تضعف سياسته وأن تجهز عليه، وعرفت أن القوة المادية أساسها الاحتكار وتنظيم الزراعة وإحياء الصناعة في البلاد، فسعت إلى تحقيق الحرية الاقتصادية مع مصر[٢٦٣].

وقد أفرزت مساعيها عن عقد معاهدة بلطة ليمان في عام (١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م) مع السلطان العثماني، تقررت فيها المبادئ الآتية:

١- حرية الرعايا الإنجليز في خدمتهم في شراء أي نوع من السلع بلا استثناء من منتجات الزراعة والصناعة، ويتعهد الباب العالي بإلغاء كافة أنواع الاحتكارات الخاصة بمنتجات الزراعة وغير ذلك، كما يلغى استعمال التذاكر (الترخيصات) التي يجب استخراجها من السلطات المحلية لشراء السلع، ونقل ما يشترى من مكان إلى آخر، ويعاقب كل من يخالف ذلك من موظفي السلطان.

٢- تحديد رسوم الاستيراد بـ ٥٪ والتصدير بـ ١٢٪ من قيمة البضاعة.

٣- موافقة الباب العالي على تطبيق نصوص المعاهدة في كل أجزاء الإمبراطورية العثمانية في أوربا وآسيا ومصر وبقية أملاك الدولة في أفريقيا، وكذلك توافق الحكومة العثمانية على ألا تقيم أي عقبة أو معارضة إذا ما طلبت الدول الأخرى أن تعامل تجارتها وفق نصوص المعاهدة[٢٦٤].

وعلى أية حالة فإن محمد علي كان على درجة كبيرة من الذكاء إذ تباطأ تارة وتحايل تارة أخرى بحيث لم تضف السهولة أو اليسر على تطبيق المعاهدة تمامًا[٢٦٥] ولم يخضع لبنودها، واستمر في تنفيذ سياسته الاقتصادية، ومن هنا كان الصدام بينه وبين المصالح التي كانت تسود السوق العالمية في ذلك الوقت[٢٦٦]، واشتدت المنافسة والصراع بين محمد علي ، إنجلترا وسلكت إنجلترا طريقًا عمليًا بأن ألبت عليه الدول لصده وإخضاعه من الناحية السياسية وإلزامه بقبول اتفاقية مع السلطان بشروط

معلومة ذكرت بنودها في معاهدة عام (١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م)، وفرمان عام (١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م) التي أدت إلى الحرية الاقتصادية بفك الاحتكار، وتقلص عدد الجيش إلى (١٨) ألف جندي، فاضطر محمد علي إزاء هذه الاتفاقات الدولية أن ينقص الجيش، مما ترتب عليه غلق المصانع الحربية وغيرها مما يفيض عن الاستهلاك[٢٦٧]، كما ألغى احتكار الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية أيضًا[٢٦٨].

وهكذا أسقط نظام الاحتكار الاقتصادي (نظام رأسمالية الدولة) وغاب دور الدولة الذي كانت تمارسه طوال عهد محمد علي، وترتب على ذلك أن جاء رأس المال الأجنبي إلى مصر، ليحل محل الدولة في توجيه الاقتصاد المصري[٢٦٩].

وأخيرًا فإنه يمكن القول بأن العلاقات التجارية بين مصر واليمن قد شهدت ازدهار كبيرًا في عصر محمد علي أكثر من العصر الذي سبق وصوله إلى الحكم في مصر بشكل ملحوظ، ولكن حروبه مع الدولة العثمانية وموقف الدول الأوربية - وعلى رأسها بريطانيا - المناوئ له قد أديا في النهاية إلى اضمحلال هذه التجارة، وركودها في الفترة الأخيرة من حكم محمد علي.

هوامش الفصل الثاني

([١]) رسمية محمد علي حجازى: تجارة مصر الخارجية منذ عام ١٨٤٩ حتى عام ١٨٨٢م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية (فرع البنات)، جامعة الأزهر، قسم التاريخ، عام ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ص١.

([٢]) جلال أمين: قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد علي إلى اليوم، ط١، القاهرة، ١٩٨٧، ص١١.

([٣]) محمد إبراهيم منصور: دور الدولة المصرية في عملية النمو الرأسمالي في عهد محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٨)، المجلة التاريخية المصرية، مج ٣٣، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٩٢.

(٤) رسمية محمد علي حجازى: مرجع سابق، ص١.

(٥) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيــز إبــراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـــ١، ص١٧٠، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٨ ذى القعدة عام ١٢٤١هـــ/ ٢٤ يونية ١٨٢٦م.

(٦) نظام الالتزام، هو نظام قام في مصر في القرن الحادى عشر الهجري/ السابع عــشر المــيلادي بسبب ضعف الحكومة وعجزها عن تحصيل الضرائب مباشرة من الفلاحين، فلجــأ إلى مــا يسمى بـــ" نظام الالتزام" ويتخلص هذا النظام في أن الأراضى الزراعية قسمت مناطق تسمى كل منها "دائرة التزام" ثم قدرت الضرائب المفروضة عن كل دائرة، وكانت الدائرة تتــألف من عدة قرى وكان الالتزام يتم إما بطريق الاتفاق بين الحكومة والملتزم على مقدار الضريبة، وإما بطريق المزايدة، والملتزم هو من يتعهد بتحصيل الضرائب للحكومة في دائرتــه علــى أن يدفع ضرائب عام مقدما، وكان حق الالتزام يعطى لعام واحدة أو لعدة سنوات ولكن بلغ من انحلال الإدارة وتدهورها أن عجزت عن عقد المزاد السنوى لانتخاب أقدر الملتــزمين علــى خدمة أغراضها وهى جمع أكبر كمية من المال من الأهالى، فأصبحت تعطى حق الالتزام لمدى الحياة على أن يكون من حق الملتزم أن يبيع هذا الحق لغيره بعد إخطار الروزنامــة والالتــزام يورث. (انظر: أحمد محمد حسن الدماصي: الاقتصاد المصرى في القرن التاسع عشر "دراســة وثائقية لنظام الاحتكار، وأثره في التطور الاقتصادى لمصر"، (١٨٠٠ – ١٨٤٠)، جـــ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص٢٨).

(٧) الأوجاقات: من التركية أوجاق بضم الهمزة ضمة مبسوطة مفخمة ومعناه الأول في التركيــة الموقد والمدخنة، ثم أطلق على كل ما تنفخ فيه نار فأطلق على البيت من وبر أو مدر، ثم على أهله ثم على الجماعة تتلاقى في مكان واحد، ثم أطلق على الطائفة من طوائف أرباب الحــرف وعلى الصنف من أصناف الجند. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص١٩٤).

(٨) الروزنامة: في الفارسية روز بمعنى يوم ونامة أى الكتاب (كتاب اليوم)، أى دفتــر اليوميــة، وديوان الروزنامة في مصر ديوان مالى يجبى الضرائب، ويتولى الانفاق على بعض جهات الــبر كتشغيل الكسوة الشريفة، ونفقات قلاع الحجاز، ومرتبات مجــاورى الحــرمين الــشريفين، وبعض أعيان الأستانة، وطلبة الأزهر، والعتقاء والقضاة. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص١١٧).

([9]) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر، ص٢٤٩، ٢٥٠.

([10]) قراريط، مفردها قيراط وهو يساوى اليوم ١/ ٢٤ فدان أو ١٧٥,٠٣٥ متر مربع. (انظر: فالترهنتس، مرجع سابق، ص٩٨).

([11]) حلوان: هو الثمن الذى يدفع عن طريق المزاد أو المصالحة لشراء حق حيازة المقاطعات الزراعية التي تخلى أصحابها عنها، وكانت إيرادات الحلوان تدفع لخزانة الحكومة. (انظر: هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص٤٦).

([12]) سجلات إسقاطات القرى: س٣٤، ص٤٣، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٢١هـ/ ٢١ نوفمبر ١٨٠٦م. انظر ملحق رقم (٧).

([13]) المصدر السابق: س٣٥، ص٩٢، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٢٨هـ/ ١٦ يوليو ١٨١٣م.

([14]) سوق الغورية: كان يعرف بسوق الشرابشيين، وكانت به دكاكين لصناعة وخياطة الملابس السلطانية، ثم سمى بسوق الغورية نسبة إلى السلطان الغورى، الذى أنشأ به مجموعة معمارية، تتكون من مدرسة وقبة وسبيل وكُتاب ومنزل لسكنى شيخ المدرسة ووكالة وحمام. (انظر: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، مصدر سابق، جـ٦، ص٤٥٦).

([15]) سجلات إسقاطات القرى: س٤١، ص٥٨، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٣٠هـ/ ٢١ نوفمبر ١٨١٥م.

([16]) سجلات إسقاطات القرى: س٣٩، ص٣، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٢٧هـ/ ٢٩ مارس ١٨١٢م.

([17]) المصدر السابق: س٣٤، ص١٧، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٢١هـ/ ٢ نوفمبر ١٨٠٦م.

([18]) المصدر السابق: س٣٩، ص٥٣، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٢٧هـ/ ٧ سبتمبر ١٨١٢م.

([19]) المصدر السابق: س٤١، ص٥٨، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٣٠هـ/ ٢١ نوفمبر ١٨١٤م.

([20]) سجلات إسقاطات القرى: س٣٨، ص٢١، مادة بدون رقم، بتاريخ ١١ جمادي الآخرة ١٢٢٦هـ/ ١٩ يوليو ١٨١١م.

(٢١) مصدر سابق، س٣٩، ص١٣٧، مادة بدون رقم، بتاريخ غرة رجب ١٢٢٧هـ/ ١١ يوليو ١٨١٢م، انظر ملحق رقم (٨).

(٢٢) مصدر سابق، س٣٣، ص٣٦، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٢٢٠هـ/ ١٨ يونية ١٨٠٥م.

(٢٣) أحمد محمد حسن الدماصي: مرجع سابق، ص٢٩؛ عبد الحميد البطريق: مرجع سابق، ص٥٥.

(٢٤) عبد المنعم إبراهيم الجميعي: مصر في التاريخ الحديث، ص٦٩.

(٢٥) الجفالك: جمع جفلك وهى كلمة تركية مشتقة من أصل فارسي وتعنى الحقل الذى يزرع سنويًا بواسطة محراث يجره ثوران، ثم اتسع مفهوم الكلمة فأصبحت تعنى الأرض ورأس المال، أى المزرعة كاملة العدة، وأصبح اسم جفلك لا يطلق إلا على مقدار جسيم من الأطيان (انظر: أحمد محمد حسن الدماصي: مرجع سابق، ص١٣٧).

(٢٦) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر الحديث، ص٢٥٦، ٢٥٧؛ راشد البراوى ومحمد حمزة عليش: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٥، ص٥٧.

(٢٧) عبد المنعم إبراهيم الجميعي: مصر في التاريخ الحديث، ص٧٠. * مسموح المشايخ: الأرض التي تمنح لمشايخ القرى مع إعفائها من الضرائب نظير ما يقومون به من خدمات للحكومة وما يقدمونه من ضيافة لموظفى الإدارة الذين يتوقفون أو يمرون بالقرى. (انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢٧٧).

(٢٨) أحمد محمد حسن الدماصي: مرجع سابق، ص٣٨.

(٢٩) المرجع السابق، ص٤١؛ سامى سليمان محمد السهم: مرجع سابق، ص١٥٤، ١٥٥.

(٣٠) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ١، ص١١٨، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٣٩هـ/ ١٩ إبريل ١٨٢٤م؛ نفس المصدر، مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ١، ص ١٤٢، مادة بدون رقم، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٠هـ/ ٢٥ مارس ١٨٢٥م؛ نفس المصدر: مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ١، ص١٦٦، مادة بدون رقم، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٤١هـ/ ١٩

إبريل ١٨٢٦م؛ نفس المصدر: مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ١، ص١٧١، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٢٤١هـ/ ٢٢ يوليو ١٨٢٦م؛ نفس المصدر: مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ١، ص٢١١، مادة بدون رقم، بتاريخ ١١ شوال ١٢٤٣هـ/ ٢٦ إبريل ١٨٢٨م؛ المصدر السابق: مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ١، ص٢٤٥، مادة بدون رقم، بتاريخ ٩ رجب ١٢٤٤هـ/ ١٥ يناير ١٨٢٩م؛ نفس المصدر: مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ١، ص٢٨١، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة ١٢٤٥هـ/ ١٨ ديسمبر ١٨٢٩م.

(٣١) أمين مصطفى عفيفى عبد الله: تاريخ مصر الاقتصادي والمالى في العصر الحديث، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥١، ص٦٢، ٦٣.

(٣٢) راشد البراوى ومحمد حمزة عليش: مرجع سابق، ص٥٣.

(٣٣) جمال الدين محمد سعيد: اقتصاديات مصر، ط٢، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٤، ص١٥، ١٦.

(٣٤) الاحتكار: هو تملك محمد علي للأرض إذ كان له عليها حق التصرف القانوني وحق الاستغلال في نفس الوقت، ولم يعط هذا الحق لأحد سواه وإنما حرم على الفلاحين بيعها أو شرائها أو التصرف فيها أو تأجيرها أو توريثها وما إلى ذلك من حقوق الملكية، وما كان الفلاح المصرى سوى عامل أو أجير في مزرعة محمد علي. (انظر: أحمد محمد حسن الدماصى: مرجع سابق، ص٣٥).

(٣٥) عبد المنعم إبراهيم الجميعي: مصر في التاريخ الحديث، ص٧٠.

(٣٦) سامى سليمان محمد السهم: مرجع سابق، ص١٤٨.

(٣٧) المرجع السابق، ص١٤٨.

(٣٨) تعتبر الزراعة في اليمن من أهم مصادر الثروة، وبها مساحة واسعة صالحة للزراعة وهى غاية في الخصب، وتعتبر أكثر جهات شبه الجزيرة العربية اخضرارًا، ولذلك أطلق عليها اليونانيون القدماء اسم العربية السعيد أو Arabia Felix ويرجع ذلك إلى وفرة أمطارها ووفرة مياهها الجوفية، ثم خصوبة تربتها البركانية، ويضاف إلى ذلك نشاط شعبها وإتقانه لزراعة المدرجات الجبلية. (انظر: أحمد حسين شريف الدين: مرجع سابق، ص٢٠) فزرعوا حاصلات وخضر وفاكهة لا قبل لأهل الجزيرة العربية بها، وساعدهم على ذلك طبيعة الأرض فاختلاف الارتفاعات ينتج فيه اختلاف درجات الحرارة و الرطوبة مما يعطى فرصة لنمو العديد من

المزروعات، ولعل من أهمها، الذرة، والقمح، والقطن، والبن، وكثيرًا من الفواكهة والنباتات العطرية... وغيرها. (انظر: محمود أبوالعلا، جغرافية شبه جزيرة العرب، جـ٤، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٣٤؛ فتحى محمد أوعيانة، جغرافية العالم العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص١٨١؛ دراسات في جغرافية شبه جزيرة العرب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص١٤٤).

(٣٩) أمين مصطفى عفيفي عبد الله: مرجع سابق، ص٦٣.

(٤٠) اختلفت الآراء حول تاريخ زراعة البن، فالبعض يرى أن أصوله الأولى ترجع إلى الحبشة ثم انتقلت زراعته إلى اليمن، والبعض الأخر يرى أنه تم اكتشافه في اليمن عام (٩٥٠هـ/ ١٥٤٠م)، وهو دون شك أهم مزروعات اليمن، ويزرع في مختلف بلاد الهضبة في المناطق التي يتراوح ارتفاعها بين ١٢٠٠ – ٢٠٠٠ متر عن سطح البحر، وتختلف أنواع البن باختلاف مناطق زراعته، واليمنيون بصفة عامة لا يشربون القهوة وإنما يغلون قشر حبة البن ويكتفون بما فيها من مادة سكرية فلا يستخدمون السكر، أما الحب ذاته فيصدر إلى الخارج عن طريق ميناء المخا إلى فرنسا، وإيطاليا، وهولندا، والصين، والهند، حتى أصبح لـه شهرة عالمية وقد سمى باسم الميناء الذى يصدر منه فيقال فنجان مخا (Cup of Mokha). (انظر: أحمد فخرى، مرجع سابق، ص٢٧؛ أحمد حسين شرف الدين: مرجع سابق، ص٢١، ٢٢؛ نللى حنا: تجار القاهرة في العصر العثماني "سيرة أبوطاقية شاهبندر التجار"، ترجمة وتقديم: رءوف عباس، الدرا المصرية اللبنانية، ١٩٩٧، ص١٤٣، ١٤٤).

(٤١) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ١، ص٩٤، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٣٨هـ/ ٢ سبتمبر ١٨٢٣م.

(٤٢) محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣٨٨، بتاريخ ٨ رمضان ١٢٣٩هـ/ ٧ مايو ١٨٢٤م؛ معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، ص٥٣، م٣٨٨، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٣٩هـ/ ١٠ مايو ١٨٢٤م.

(٤٣) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م١٠٩، بتاريخ ٨ المحرم ١٢٥٤ هـ / ١٣ ابريل ١٨٣٨ م ؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة

بدون رقم، م٣١٥، بتاريخ ١٦ المحرم ١٢٥٤ هـ / ٢١ أبريل ١٨٣٨م. انظر ملحق رقم (٩).

(٤٤) أحمد محمد حسن الدماصي: مرجع سابق، ص١٤٣.

(٤٥) راشد البراوى ومحمد حمزة عليش: مرجع سابق، ص٦٢.

(٤٦) أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى في القرن التاسع عشر، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥، ص١٧٦، ١٧٧.

(٤٧) أحمد أحمد الحتة: مرجع سابق، ص١٧٧.

(٤٨) أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص٩٠؛ جمال الدين محمد سعيد: مرجع سابق، ص١٦.

(٤٩) عبد المنعم إبراهيم الجميعي: مصر في التاريخ الحديث، ص٧٠، ٧١.

(٥٠) صلاح أحمد هريدى: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، تقديم : عمر عبد العزيز عمر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٠٥ – ٢١٣.

(٥١) صلاح أحمد هريدى: مرجع سابق، ص٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٤– ٢٧٦.

(٥٢) عبد الحميد البطريق: مرجع سابق، ص٧١.

(٥٣) أحمد محمد حسن الدماصي: مرجع سابق، ص١٤٧.

(٥٤) أحمد أحمد الحتة: مرجع سابق، ص٢٩٧.

(٥٥) أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص٩٠، ٩٣، ٩٦.

(٥٦) المرجع السابق، ص٨٩.

(٥٧) معنية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٤٥، ص٢٦، م٨٦، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٤٩هـ/ ١١ يناير ١٨٣٤م؛ نفس المصدر: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٣، دفتر ٥٧، صفحة بدون رقم، م٢٣٠، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ/ ٢٥ أغسطس ١٨٣٤م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢٣٠، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ/ ٢٥ أغسطس ١٨٣٤م.

(٥٨) محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، ص١١٠، م١٥٤، بتاريخ غرة ربيع الأول ١٢٥١هـ/ ٢٧ يونية ١٨٣٥م.

(٥٩) من الجدير بالذكر أن الطريقة المستخدمة في الطحن بسيطة بقدر ما هى مبتكرة، فيستخدم في هذه العملية قطعًا من أعمدة الجرانيت المنقولة من الآثار القديمة والتي جذها الأتراك العثمانيون ليصنعوا منها الرحايا. وهى عادة مدورة إدارة تديرها الدواب لتحريك آلات ثابتة يحركها حصان أو ثور. (انظر: صلاح أحمد هريدى على: الحرف والصناعات، ص١٠٤) هذا بالنسبة للمطاحن الموجودة بمصر، أما المطاحن التي أنشئت في اليمن فنظرًا إلى أن الذى قام بإنشائها الحكومة المصرية هناك، فإنها بدون شك لن تختلف عنها كثيرًا في شكلها العام وطريقة العمل بها.

(٦٠) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، ص٨، م٥٣، بتاريخ غرة صفر ١٢٥٣هـ/ ٧ مايو ١٨٣٧م.

(٦١) المصدر السابق: محفظة ١٠٠، الحجاز، ص٨، م٥٣، بتاريخ غرة صفر ١٢٥٣هـ/ ٧ مايو ١٨٣٧م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، ص٧٤، م٩٠، بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ٢٢ يونية ١٨٣٧م. انظر ملحق رقم (١٠).

(٦٢) عبد المنعم إبراهيم الجميعي: تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى في عصر محمد علي، مطبعة الجبلاوى، القاهرة، ١٩٩٥، ص٣١. * اليمن من البلاد الغنية معدنيا، وتحتوى على كثير من، الذهب، والفضة واليورانيوم، والنحاس، والماغنيسوم، والبوتاسيوم، إلى جانب خام الحديد، والجبس، والفحم الحجرى، أضف إلى ذلك معدن الملح الذى يحوى نسبة كبيرة من كلوريد الصوديوم يجعله في مصاف أعظم المناجم في العالم، وكذا الميناء، والأسمنت، والعقيق، والميكا.... وغيرها من المعادن الأخرى. (انظر: يسرى الجوهرى، الوطن العربي، دراسة في الجغرافيا التاريخية والإقليمية، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٩، ص٢٨٦؛ أسيا الإسلامية، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص٤٧؛ محمود أبوالعلا، مرجع سابق، ص٢٠، ١٢).

(٦٣) ديوان خديوى: وثائق تركية من الجناب العالى إلى جهات، محفظة ٩، ص٥٠، م١٢٠، بتاريخ ١٧ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ١٢ فبراير ١٨٣٨م.

(٦٤) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٩٦، دفتر ٨٦، ص٣٤، م١٣١، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ١٤ فبراير ١٨٣٨م.

(٦٥) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٤٥، ص٢٦، م٨٦، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٤٩هـ/ ١١ يناير ١٨٣٤م؛ نفس المصدر: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة

٦٣، دفتر ٥٧، صفحة بدون رقم، م٢٣٠، بتاريخ ١٩ ربيـع الآخـر ١٢٥٠هـ/ ٢٥ أغسطس ١٨٣٤م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢٣٠، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ/ ٢٥ أغسطس ١٨٣٤م.

(٦٦) لقد زاول هذه الحرفة صانع متمرس يعاونه صبي يتعلم منه كيفية سير العمل، وقد شغل البعض عمل الطحان والخباز في آن واحد، وكان يرأس الصناع الموجودين بالطاحونة رجل عرف باسم المدولب في الطاحونة. (انظر: صلاح أحمد هريدى علي: الحرف والصناعات، ص٤).

(٦٧) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، ص٨، م٥٣، بتاريخ غرة صفر ١٢٥٣هـ/ ٧ مايو ١٨٣٧م.

(٦٨) محافظ الأبحاث : محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة ومادة بدون رقم، بتاريخ ١٣ ربيـع الأول ١٢٥٣هـ/ ١٧ يونية ١٨٣٧م؛ المصدر السابق: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢٧، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ١٨ يونية ١٨٣٧م.

(٦٩) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، صفحة بدون رقم، م٢٦٦، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٣٩هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٨٢٣م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١١٨، بتاريخ ١٠ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ١٤ يونية ١٨٣٧م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣٠٦، بتاريخ ٨ ربيع الآخر ١٢٥٣هـ/ ١٢ يوليو ١٨٣٧م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٤١، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ١٦ أغسطس ١٨٣٧م. * كان النقل يتم في ذلك الوقت، عن طريق الدواب، وهي الجمال والخيل والبغال والحمير، وكانت الجمال وسيلة النقل للأحمال الثقيلة، ولمسافات طويلة، وكان العرب يؤجرونها للرحالة والتجار، وكانت تستخدم بين الحقل والقرية، وبين القرى وبعضها. (انظر: صلاح أحمد هريدى علي: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م – ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م، جـ٢، ط١، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٦٠) كما تشير بعض الوثائق أنه حينما كان يتعذر إرسالها من مصر إلى اليمن، فإن محمد علي كان يرسل النقود الكافية إلى إبراهيم باشا يكن من أجل شراء ما يلزمه

من الجمال من هناك. (انظر: بحر برا: محفظة ٩، صفحة بدون رقم، م ٣٢٤، بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٢٤٠هـ/ ٢ أغسطس ١٨٢٥م).

(٧٠) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م٩٥، بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ١٣ أغسطس ١٨٣٧م.

(٧١) راشد البراوى ومحمد حمزة عليش: مرجع سابق، ص٨٣، ٨٤.

(٧٢) راشد البراوى ومحمد حمزة عليش: مرجع سابق، ص٨٠، ٨١.

(٧٣) المجلس العالى: وقد تشكل في عام (١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م) وكان يتألف من نظار الدواوين، ورؤساء المصالح، واثنين من العلماء يختارهما شيخ الأزهر، واثنين من التجار يختارها كبير تجار العاصمة وغيرهم. (انظر: عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر، ص٢٦٠، ٢٦١). واختص بالفصل في مختلف المسائل، وفى عام (١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣) صدر قانون لتنظيم الإجراءات والمرافعات أمام هذا المجلس، وعرف هذا القانون بقانون (ترتيب مجلس أحكام ملكية) ثم اتسعت اختصاصات هذا المجلس في عام (١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م) وصار يرجع إليه كل الأمور، ويبدو أن هذا الديوان لم يتيسر له سبل النهوض والفصل في كافة القضايا الخاصة بالدواوين والأقاليم؛ لذا كان من الضرورى إنشاء مجالس أخرى للقيام بهذا العبء، مثل، مجلس الإسكندرية عام (١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م)، ومجلس دمياط عام (١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م) للنظر في كافة القضايا المدنية والتجارية والجنائية. (انظر: زين العابدين شمس الدين نجم: النظام القضائى في أقاليم مصر في القرن التاسع عشر، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، العدد السادس، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٢٧، ١٢٨؛ فايزة محمد محمد حسن ملوك: الجيزة من الحملة الفرنسية حتى الاحتلال البريطانى لمصر (١٢١٣ - ١٣٠٠هـ/ ١٧٩٨ - ١٨٨٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بدمنهور، جامعة الإسكندرية، قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية، عام ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص١٧٧).

(٧٤) Charles Issawi: Economic History of The Middle East 1800 – 1914, The University of Chicago Press, Chicago and London, 1977, pp.362, 363. ؛ جون مارلو: تاريخ النهب الاستعمارى لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى الاحتلال البريطانى ١٨٨٢، ترجمة، عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص١١١.

(٧٥) راشد البراوى ومحمد حمزة عليش: مرجع سابق، ص٨٥. * اليمن غنى بمنتجاته الزراعية لدرجة أنه يمكن أن يقال على التحقيق أن اليمن أحد بلدان العالم التي بوسعها أن تستغنى بأكثر محصولاتها عن الخارج، وأن لديه من الزيادة ما يصدره. (انظر: أحمد الشربينى: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ - ١٩١٤، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٨٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص٤١٥).

(٧٦) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ١، ص٤٣٥، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٥١هـ/ ١٤ يونية ١٨٣٥م.

(٧٧) المصدر السابق: مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ١، ص٩٦، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٩ المحرم ١٢٣٩هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٨٢٣م. لمزيد من المعلومات راجع الرسالة، ص٥ ١٦ - ٢ ١٧.

(٧٨) سامى سليمان محمد السهم: مرجع سابق، ص١٧٥.

(٧٩) أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص١٩٧.

(٨٠) من الجدير بالذكر أن تجار التجزئة كانوا يعرضون بضائعهم في أسواق المدينة بالمكسب الذى يرضيهم، وكان تجار كل نوع من البضائع يجتمعون في شارع خاص بهم وعلى الأخص في القاهرة، حيث اختص سوق الغورية ببيع الأقمشة بأنواعها المختلفة، وخان الخليلى الذى اختص ببيع التحف والجواهر والسجاجيد، وشارع النحاسين يجمع تجار المصوغات والأوانى النحاسية، وسوق التربيعة يجمع تجار العقاقير والخردوات، وسوق السلاح الذى يجتمع فيه صناع الأسلحة وتجارها، وسوق الجمالية - وقد ذكر كثيرًا في الوثائق التي اطلعت عليها - الذى اختص بتجارة البن والتبغ، وما زالت هذه الشوارع تحمل نفس الأسماء ويحتفظ كل منها في الغالب باختصاصه التجارى حتى الوقت الحاضر، وكان التجار من قوميات مختلفة، فمنهم المصريون، والعرب، والأتراك، وأما التجار الأوربيون فكان لهم زيهم الخاص بهم، (امتداد شارع الموسكى). (انظر: عبد الحميد البطريق: مرجع سابق، ص٧٤، ٧٥).

(٨١) طائفة: هى هيئة ينتظم فيها المشتغلون بالحرفة الواحدة في البلد الواحد، وتنظم كل طائفة شئونها بنفسها في هيئة واحدة لها قوانينها، وتقاليدها التي تربط أعضاء الحرفة الواحدة في وحدة واحدة مؤلفة، وتشكل الطائفة مجتمعًا قائمًا بذاته ويكاد يكون منعزلاً عن المجتمعات الأخرى، والاسم العربي لها هو (صنف) أو (حرفة)، بينما أشارت إليها بعض المراجع الحديثة

باسم (نقابات) بيد أن الوثائق تطلق عليها اسم طائفة، وهو الاسم الصحيح لاستخدام لفظ الطائفة بالنسبة لتنظيم الحرف، ويرجع قيام الطوائف إلى ضعف السلطة المركزية الوظيفية، وإلى المحافظة على سرية الصناعة وتقاليدها، وإلى تدبير أمور الحرفة، والدفاع عن مصالحها والعمل على رعايتها، وحماية أفرادها، وقد ضمت الطوائف جميع فئات المجتمع بلا استثناء أو تفرقة، فكان ينضم إليها المسلمون، والأقباط على السواء. (انظر: فايزة محمد محمد حسن ملوك: مرجع سابق، ص٣٦٠). هذا وقد اختلفت الآراء حول انهيار نظام الطوائف الحرفية في مصر، فيرى بعض الباحثين أن النظام الجديد الذى وضعه محمد علي للصناعة أدى إلى انهيار النظام القديم، فأفسح نظام الطائفة الطريق لنظام المصنع الذى يمتاز بمجموعة الأجراء، ولتحطيم نظام الطائفة، وفقد ما بقى منه وما كان له من نفوذ قديم، حتى تم إلغاء ما بقى من الطوائف عام (١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م). (انظر: صلاح أحمد هريدى علي: الحرف والصناعات، ص٧٤).

(٨٢) العطارين: جمع (عطار) وهو تاجر العطور، أو الأطيان الذكية الرائحة أو صانعها، أو مستخرجها، كانت العطارة من الصناعات المهمة لاستخدام العطور في الطقوس الدينية، وفى الزينة، وفى معالجة البشرة. وكان العطارون يتجمعون في أسواق خاصة بهم كانت تعرف باسم العطارين نسبة إليهم، كما كانت المؤسسات المهمة التي تنشأ في هذه السوق تنسب إلى العطارين. (انظر: صلاح أحمد هريدى علي: الحرف والصناعات، ص١٨٨).

(٨٣) حانوت: هو مكان صغير للتجارة مسطحة من ١٢ إلى ١٦ قدمًا عرضًا في مثلها طولاً (أى مربع الشكل) وكان يوجد في الأدوار الأرضية من المنازل الواقعة في الأحياء التجارية بالمدن، ولم يكن لها في مقدمها مكان تعرض فيه البضائع (انظر: أحمد أحمد الحتة: مرجع سابق، ص٣٠٥). كما أنه كان يجاوره أحيانًا مكان آخر مماثل يستخدم كمخزن، وكانت أرضية الحانوت ترتفع بصفة عامة عن مستوى الشارع بمقدار مقعدًا مبنيًا بالحجر، أو الطوب (مصطبة) ويتم غلق الحانوت ليلاً بواسطة مصراع من الخشب، والجزء العلوى من هذا المصراع يرفع لكى يكون سقفية، أما المصراعان السفليان فإنهما ينحرفان ليكونا منضدة، وبصفة عامة لم يكن هناك اتصال بين الحانوت وبين العمارة التي يلتصق بها، ولم يكن التاجر يسكن عادة في السوق، فبعد انتهاء عمله اليومى يعود إلى منزله بعد غلق حانوته بالمزلاج أو بالإقفال، وهو تأمين ظاهرى أكثر منه حقيقي، هذا فضلاً عن أن الأسواق كانت تحرس ليلاً

ولم يكن التجار يضعون في حوانيتهم سوى البضائع التي هم في حاجة إلى بيعها في الحال، وكان الحانوت يضم أثاثات متواضعة للغاية، وهى حصيرة، وسجادة، وبضع وسادات ويجلس التاجر عادة على المصطبة حيث يجلس أيضًا زبائنه ويتجاذبون أطراف الحديث التي قد يطول أمدها، ويتخللها أحيانا شرب القهوة وذلك قبل عقد الصفقات. (انظر: أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة، لطيف فرج، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩١، ص١٧٩).

(٨٤) محكمة الباب العالى: س٣٧٠، ص٤٤، م٧٨، بتاريخ ٢١، المحرم ١٢٣٧هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٢١م. انظر ملحق رقم (١١).

(٨٥) الوكالة: جمعها وكائل وهى بنايات كبيرة مخصصة لحاجات التجارة، وكانت عبارة عن أبنية مقامة حول فناء مربع يحتوى في وسطه حوض ماء وحوله مخازن فسيحة مسقوفة بالحجر كيلاً تؤثر فيها نار الحريق، أما الأدوار العليا فمقسمة إلى غرف وحجرات ينزل فيها الغرباء من التجار. (انظر: أحمد أحمد الحتة: مرجع سابق، ص٣٠٦). وبعد أن طبق محمد علي نظام الاحتكار في مصر أصبحت هذه الوكائل تابعة للدولة؛ كما أنشأ ديوانًا للإشراف عليها أطلق عليه اسم (ديوان الأصناف) (انظر: فايزة محمد محمد حسن ملوك: المرجع السابق، ص٤٥٦).

(٨٦) خان : اسم يطلق على المكان الذى ينزل به التجار لتسويق تجارتهم، ويشبه الفندق أو الوكالة، ويطلق عليه أهل مصر والشام أحيانًا اسم (قيسارية). (انظر: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، مصدر سابق، جـ١، ص٥٦).

(٨٧) محكمة الباب العالى: س٣٧٠، ص٤٥، م٧٩، بتاريخ ٢١ المحرم ١٢٣٧هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٢١م.

(٨٨) الجمالية: حى قديم من أحياء وسط القاهرة، فيه كثير من الآثار الإسلامية، ويرجع تسميته بهذا الاسم نسبة إلى أمير الجيوش بدر الدين الجمالى. (انظر: عبد الرحمن ذكى، موسوعة مدينة القاهرة في ألف عام، ط٨، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، ١٩٨٧، ص٦٨).

(٨٩) خط الموسكى: أوله من آخر شارع السكة الجديدة من عند قنطرة الموسكى بجوار القرة قول، وآخره شارع العتبة الخضراء. وعرف بذلك نسبة للأمير عز الدين موسكى. (انظر:

على باشا مبارك: الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، جـ٣، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م، ص٣٠٩، ٣١٠).

(٩٠) باب الشعرية: المقصود به حى باب الشعرية، وهى المنطقة الممتدة من منطقة الظاهر إلى حى الجمالية، وهى مقر لقسم شرطة يعرف بهذا الاسم، وهى الآن أحد أحياء القاهرة العتيقة، وعرف بهذا الاسم نسبة إلى طائفة من البربر يقال لهم بنو الشعرية. (انظر: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، مرجع سابق، جـ٥، ص٢٥).

(٩١) القلعة، كانت تعرف باسم قلعة الجبل، أمر ببنائها السلطان صلاح الدين الأيوبى على جبل المقطم؛ للدفاع عن القاهرة وحمايتها وتطل هذه القلعة على ميدان صلاح الدين وقد عرف بميدان الرميلة وسمى أيضًا (قرة ميدان) أى الميدان الأسود، ومكانة اليوم ميدان المنشية التابع لقسم الخليفة، وقد استمرت القلعة مقرًا دائمًا للباشا العثماني كما نص على ذلك قانون نامة مصر. (انظر: عفاف مسعد السيد العبد: مرجع سابق، ص٨٥). وهى عبارة عن بناء عظيم مرتفع يحيط به سور ضخم به عدة أبواب، منها، باب العزب، باب الوزير، بابا الانكشارية وباب الوزير سمى كذلك لأنه كان يقع قرب قصر الباشا وكان الصناجق يذهبون إلى الديوان العالى، وكان طريقه مقطوعًا في الصخور وعلى جانبيه حجرات صخرية وضعت فيها الأسود والحيوانات. وبداخل سور القلعة كان يوجد دور وقصور وحمامات وأحواض، ومن أهم مبانيها ومعالمها في العصر العثماني قصر الباشا ثم ثكنات الإنكشارية وثكنات العزب ودارسك النقود، وقصر يوسف، وبئر يوسف. (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، ، مرجع سابق، ص٧٠؛ صلاح أحمد هريدى على: الحرف والصناعات، ص٣٤).

(٩٢) محكمة الباب العالى: س٤١١، ص٣٦، ٣٧، م٩٧، بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٥٤هـ/ ١٢ يناير ١٨٣٩م. * نصف فضة، نقد تركي، ترجع أقدم إشارة إليه في عام (٩٩١هـ/ ١٥٨٣م)، وقد ضرب أولاً من الفضة بقيمة قدرها أربع أقجات (أخشا)، وسرعان ما اختلف مركز (الأخشا) باعتبارها الوحدة النقدية التركية الصغرى، حتى أصبحت (الفضة) تساوى (١، ٤٠) من القرش، بوزن قدره ١٦ قمحة أى (١,١١) جرام، ثم انخفض وزنها إلى ربع ذلك في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وقل ما فيها من فضة، وفى نظام العملة المجيدى الذى اتبع عام (١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م) أصبحت الفضة قطعة صغيرة من العملة النحاسية، تضرب في استانبول وفى مصر على السواء، وقد أطلق الأتراك

على الفضة اسم (بارة الفارسية) ويرادف اسم (البارة) و(الفضة) في عصر الجبرتي اسم (نصف فضة) و(مؤيدى)، وقد كانت هذه العملة وسيلة مهمة لتحقيق مرونة العلميات التجارية في مصر، وقد ظهر ذلك بوضوح في (ذى الحجة ١٢١٧هـ/ إبريل ١٨٠٣م) حين حدث امتصاص كبير (للفضة الأنصاف) من الأسواق المصرية أولاً بأول لبيعها بالشام بسعر أزيد مما هو عليه في مصر بحيث (لا يترك إلى الصيارفة منها إلا القليل حتى شحت بأيدى الناس جدا ووقف حالهم في شراء لوازم البيوت ومحقرات الأمور). ولم يكن حال هذا النوع من النقود في عصر محمد علي بأحسن حالاً، ففى (ذى الحجة ١٢٢٦هـ/ يناير ١٨١٢م) عدمت الفضة العددية في أيدى الناس فيدور الشخص بالقرش وهو ينادى على صرفه بنقص أربعة أنصاف نصف يوم حتى يصرفه، ومن ثم أصبحت (الفضة العددية) أو (الأنصاف) مجرد نقود حسابية لا وجود لها في الواقع، ولكن لا يزال اسم النقد (الفضة) مستعملاً في ريف مصر حتى اليوم فيطلقه العامة على أجزاء القرش أو مضاعفاته، على أساس القرش يساوى (٤٠ نصف فضة) أو (٤٠ بارة) فيقال، (١٠ فضة) و(٦٠ فضة) وهكذا (انظر: عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق، ص٥٧٣).

(٩٣) قصر الشوق: يتصل بشارع درب القزاز، وطوله ١٩٠ مترًا وبه حارات وعطف ودروب. (انظر: على باشا مبارك: مصدر سابق، جـ٢، ص٢٢٢).

(٩٤) باب زويلة: هو أحد أبواب القاهرة، وكان موضعه عندما أسس القائد الفاطمى جوهر الصقلى مدينة القاهرة عند زاوية "سام بن نوح" وسبيل العقادين القائم على رأس حارة الروم، ثم بناة في مكانه الحالى الأمير بدر الجمالى وزير الخليفة الفاطمى المستنصر بالله عام (٤٨٤هـ/ ١٠٩٢م) ويعتبر هذا الباب أحد أبواب ثلاثة فقط بقيت من أبواب القاهرة الفاطمية، وسمى هذا نسبة إلى قبيلة زويلة من قبائل البربر التي جاءت مع جيش جوهر الصقلى من الغرب. (انظر: على مبارك: مصدر سابق، جـ٣، ص٢٠٢، ٢٠٣؛ أبو الحمد محمود فرغلى، الدليل الموجز لأهم الآثار الإسلامية والقبطية في القاهرة، ط١، الدار المصرية اللبنانية، ط١، القاهرة، ١٩٩١، ص١٩٢). ولا يوجد باب أعظم منه في مدن الشرق، وعرف بعد ذلك ببوابة المتولى، لسكنى والى القاهرة، قريبًا من هذا الباب. (انظر: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، مصدر سابق، جـ٣، ص١٥).

(٩٥) الخرق، وهو المعروف بباب الخلق، أو ميدان أحمد ماهر. (انظر: مصطفى بن الحاج إبراهيم، تاريخ وقائع مصر القاهرة كنانة الله في أرضه، تحقيق/ صلاح أحمد هريدى على: ط٢، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٢٠).

(٩٦) الدرب المحروقي: يبتدئ من آخر سكة بئر العش من الجهة البحرية لجامع أصلان، ويسلك منه إلى عطفة الشرارية بحارة الباطلية، وبه جهه اليسار حارتان، الأولى، حارة محمد علي، وهى غير نافذة، والثانية، حارة المدابغة وهى غير نافذة أيضًا. أما من جهة اليمين ففيه ثلاث عطف وحارة واحدة، الأولى عطفة الطاحون، والثانية، عطفة البئر، والثالثة، عطفة الهنود عرفت باسم زاوية قديمة متخربة معروفة بزاوية الهنود، وتعرف أيضًا بزاوية على أغا الرزاز. والرابعة، حارة مطاوع، وبهذا الدرب أيضًا جامع يعرف بجامع الجوينى، وهو قديم. (انظر: على باشا مبارك: مصدر سابق، جـ٢، ص٢٧٦).

(٩٧) محكمة الباب العالى: س٤١٢، ص٣١٠، ٣١١، م٧٥١، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٥٥هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٣٩م. انظر ملحق رقم (١٢).

(٩٨) محكمة الباب العالى: س٣٧٠، ص٤٥، م٨٠، بتاريخ ٢١ المحرم ١٢٣٧هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٢١م. انظر ملحق رقم (١٣).

(٩٩) محكمة مصر الشرعية: تركات، س٢، ص٣٠٨، م٤١٠، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٥٥هـ/ ١٣ نوفمبر ١٨٣٩م؛ نفس المصدر: تركات، س٣، ص٧٠، ٧١، ٧٢، م٩٣، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٢٥٥هـ/ ١ فبراير ١٨٤٠م. انظر ملحق رقم (١٤).

(١٠٠) محكمة الباب العالى: س٣٨٢، ص١٤، م٥٥، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٢٤٣هـ/ ٢٥ مايو ١٨٢٨م.

(١٠١) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤١، دفتر ٣٨، صفحة بدون رقم، م٧٧٠، بتاريخ ٢٥ ذى العقدة ١٢٤٥هـ/ ١٩ مايو ١٨٣٠م.

(١٠٢) محكمة مصر الشرعية: تركات، س٢، ص٣٠٨، م٤١٠، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٥٥هـ/ ١٣ نوفمبر ١٨٣٩م؛ نفس المصدر: تركات، س٣، ص٧٠، ٧١، ٧٢، م٩٣، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٢٥٥هـ/ ١ فبراير ١٨٤٠م. انظر ملحق رقم (١٤) * كانت تجارة الرقيق لم تزل مباحة في ذلك العصر، فاستخدم كثير من الترك وقليل غيرهم فتيان المماليك، يشترونهم من أسواق الرقيق ليكونوا أتباعًا وخدمًا لهم وقد بلغ عدد أولئك الفتيان ٢٠٠٠ مملوك،

يضاف إليهمَ من أسروا من الأروام في حرب اليونان واعتنقوا الإسلام، وكان يوجد في بيوت الأغنياء نحو ٣٠٠٠ من الجوارى البيض (الشركسيات)، منهم نحو ٦٠٠ من يونانيات المورة، أو من جزيرة كريت وسافز، وقد اعتنق غالبهن الإسلام، وصرن في حكم الجوارى البيض، وكان يوجد في القاهرة أيضًا نحو ١٠٠٠ جارية حبشية أو سودانية، بنسبة جارية في كل بيت، يقمن في البيوت بالخدمة والطهى وتربية الأطفال، ونحو ٢٠٠٠ من السودانيين اشتراهم الأفراد من أسواق الرقيق، ونحو ٢٥٠٠ أخرين منتظمين كجنود في سلك الجيش المصرى، وقد انصهر كل هؤلاء بوتقة البيئة الاجتماعية المصرية، وصاروا مع الزمن والتناسل من عناصر تكوينها، لا يختلفون في شئ عن عناصرها الأصلية. (انظر: عبد الرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص٥٥٢، ٥٥٣).

(١٠٣) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣٤، دفتر ٣١، ص٨٠، م٥٥، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٤٣هـ/ ١٣ مارس ١٨٢٨م.

(١٠٤) وكالة التفاح: وسط شارع التفاح وقد عرف الشارع بها لشهرتها، وهذه الوكالة هى العمارة التي أنشأتها أم السلطان، وكان أصلها دارًا كبيرة تعرف بالأمير جمال الدين أيدغدى العزيزى. ثم عرفت بالأمير مظفر الدين موسى الصالح على بن مالك المنصور سيف الدين قلاوون الألفى، ثم خرجت فجعلتها خوندا أم السلطان شعبان بن حسين بن قلاوون عمارة فبنتها قيسارية عرفت بقيسارية الجلود، ووقفتها على مدرستها التي بالتبانة، ثم انتقلت من وقفها إلى وقف جمال الدين يوسف الأستادار اغتصابًا، وهى الآن تحت نظر أولاد المراكشى. (انظر: على باشا مبارك: مصدر سابق، جـ٢، ص٢١٩).

(١٠٥) كتخدا الحريم: كتخدا بفتح الكاف وسكون التاء وضم الخاء، في التركية كتخدا من الفارسية كتخدا، والكلمة الفارسية من كلمتين (كد) بمعنى البيت، و(خدا) بمعنى الرب والصاحب فالكتخدا هو في الأصل رب البيت، ويطلقها الفرس على السيد الموقر وعلى الملك، ويطلقها الترك على الموظف المسئول والوكيل المعتمد والأمين. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص١٧٦). أما المقصود بكتخدا الحريم أو كاخيا الحريم، كان يطلق عليها أيضًا المعلمة، وهى المسئولة عن النظام في أجنحة الحريم السلطانى.(انظر: عبد العزيز الشناوى، مرجع سابق، جـ١، ص٥٩٦).

(١٠٦) محكمة الباب العالى: س٣٦١، ص١٥٧، م٣٥٥، بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٣٤هـ/ ١٢ مارس ١٨١٩م.

(١٠٧) المصدر السابق: س٣٩٦، ص٣٩٧، م١٦٠٤، بتاريخ غاية ذى القعدة ١٢٤٩هـ/ ١٠ إبريل ١٨٣٤م. انظر ملحق رقم (١٥).

(١٠٨) المصدر السابق: س٤١٠، ص١٦٣، م٤٩٧، بتاريخ ١٢ المحرم ١٢٥٤هـ/ ٧ إبريل ١٨٣٨م.

(١٠٩) فدان: حددت مساحته منذ بداية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي وحتى عام (١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م) بـ ١/ ٣٣٣,٣ قصبة مربعة ثم خفضت القصبة بعد هذه السنة على ٣٥٥سم لتصل مساحته الآن إلى ٤٢٠٠,٨٣٣ متر مربع. (انظر: فالترهنتس، مرجع سابق، ص٩٨).

(١١٠) محكمة الباب العالى: س٣٨٠، ص١٥، ١٦، م٤٧، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٤٢هـ/ ١١ مارس ١٨٢٧م.

(١١١) المصدر السابق: س٤٠٩، ص١٧٣، م٤١٥، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٥٤هـ/ ٧ مايو ١٨٣٨م. انظر ملحق رقم (١٦).

(١١٢) المصدر السابق: س٤١٧، ص١٧١، م٣٤٠، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٧هـ/ ١٢ يناير ١٨٤٢م. انظر ملحق رقم (١٧).

(١١٣) محكمة الباب العالي: س٤١٧، ص١٧١، ١٧٢، م٣٤١، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٧هـ/ ١٢ يناير ١٨٤٢م.

(١١٤) للتعرف على مزيد من المعلومات عن مجتمع الحريم في عصر محمد علي (انظر: صوفيا لين بول: حريم محمد علي باشا، ترجمة ودراسة: عزة كرارة، القاهرة، ١٩٩٩).

(١١٥) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م١٦٦، بتاريخ ٢٦ جمادى الآخر ١٢٣٦هـ/ ٣١ مارس ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٦٦، بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ/ ٣١ مارس ١٨٢١م.

(١١٦) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م١٦ بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٢٠ فبراير ١٨٣٦م.

([١١٧]) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٦٤، بتاريخ ٥ المحرم ١٢٥٢هـ/ ٢٢ إبريل ١٨٣٦م.

([١١٨]) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بون رقم، م١٦٦، بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ/ ٣١ مارس ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٦٦.١، بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ/ ٣١ مارس ١٨٢١م.

([١١٩]) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢، صفحة بدون رقم، م٤٠٢، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٥٣هـ/ ٥ مايو ١٨٣٧م.

([١٢٠]) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٤٠٢، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٥٣هـ/ ٥ مايو ١٨٣٧م.

([١٢١]) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠ن صفحة بدون رقم، م٤٠٣، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٥٣هـ/ ٦ مايو ١٨٣٧م؛ نفس المصدر: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م٨٩، بتاريخ ٤ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ٨ يونية ١٨٣٧م.

([١٢٢]) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٦٤، بتاريخ ٣٠ المحرم ١٢٥٣هـ/ ٦ مايو ١٨٣٧م.

([١٢٣]) ذوات: محفظة ٢، ص٥٠، م٧٧، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٣٣هـ/ ٢ يناير ١٨١٨م.

([١٢٤]) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٢، دفتر ٥٧، صفحة بدون رقم، م٨٠، بتاريخ ٧ ذى القعدة ١٢٤٩هـ/ ١٨ مارس ١٨٣٤م.

([١٢٥]) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٥٦، بتاريخ ١٠ جمادى الآخر ١٢٥٣هـ/ ١١ سبتمبر ١٨٣٧م.

([١٢٦]) معية سنية تركي، ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٤، كراس ٣٢، ص١١، مادة بدون رقم، بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٢٥٤هـ/ ٣٠ مايو ١٨٣٨م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٦٧، م٦٢، بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٢٥٤هـ/ ٣٠ مايو ١٨٣٨م؛ ديوان خديوى تركي، وثائق تركية مترجمة من الجناب العالى إلى جهات، محفظة ٩، ص٣٥، م٥٠، بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٢٥٤هـ/ ٣٠ مايو ١٨٣٨م.

(١٢٧) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، ص١٤٤، م٤٣٣، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٥١هـ/ ١٥ ديسمبر ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٤، الحجاز، ص٩٨، م١١، بتاريخ غرة ذى الحجة ١٢٥٥هـ/ ٥ فبراير ١٨٤٠م.

(١٢٨) ديوان المعاونة: أوامر، محفظة ٧، ص٤٧، م٦١، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٥٦هـ/ ٢٧ إبريل ١٨٤٠م.

(١٢٩) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م١٨٤، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣٦هـ/ ٢٨ مايو ١٨٢١م. *إردب، هو مكيال مصرى يتألف من ٦ ويبات وكل ويبة ٨ أقداح كبيرة أو ١٦ قدحًا صغيرًا، ثم ارتفع وزنه في القرنين الثانى عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي والثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي إلى ٩٦ قدحًا (صغيرًا) ثم تضاربت الآراء حول تحديد مقداره، فقد يكون ١٨٢ لترًا تقريبًا، ورأى آخر يذهب إلى أن مقداره في عام (١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م) وصل إلى ١٨١,٧٣٥ لترًا وفى الوقت الحاضر يساوى الإردب في مصر ١٩٨ لترًا. (انظر: فالترهنتس، مرجع سابق، ص٥٨، ٥٩).

(١٣٠) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٢، دفتر ١٠، صفحة بدون رقم، م٢١١، بتاريخ ٩ ذى الحجة ١٢٣٧هـ/ ٢٧ أغسطس ١٨٢٢م.

(١٣١) المصدر السابق: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٢، دفتر ١٠، صفحة بدون رقم، م٣٧٣، بتاريخ ٣ المحرم ١٢٣٨هـ/ ٢٠ سبتمبر ١٨٢٢م.

(١٣٢) المصدر السابق : تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، ص٥٣، م٣٨٨، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٣٩هـ/ ١٠ مايو ١٨٢٤م.

(١٣٣) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٢٧، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ١٨ يونية ١٨٣٧م.

(١٣٤) المصدر السابق : محفظة ١٠٣، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٨٦، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/ ٨ أغسطس ١٨٣٩م؛ نفس المصدر : محفظة ١٠٤، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٩٨، بتاريخ غرة ذى الحجة ١٢٥٥هـ/ ٥ فبراير ١٨٤٠م.

(١٣٥) محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٤٠، بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ/ ٩ مارس ١٨٢١م؛ معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر

٧، صفحة بدون رقم، م٤٠١، بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ/ ٩ مارس ١٨٢١م؛ نفس المصدر: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، ص١٤٤، م٤٣٣، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٥١هـ/ ١٥ ديسمبر ١٨٣٥م.

([١٣٦]) قنا، قاعدة مركز قنا وهى من المدن القديمة اسمها المصرى القديم شابت، تقع على ضفة النيل الشرقية، وكانت قنا قاعدة كورة من كور مصر بالصعيد الأعلى، وقد ألغيت الكور في أيام الدولة الفاطمية وأنشئت الأقسام الإدارية الكبيرة فأضيفت قنا إلى الأعمال القوصية التي كانت قاعدتها مدينة قوص، واستمرت كذلك إلى آخر أيام دولة المماليك، وفى أيام الحكم العثماني ألغيت الأعمال القوصية وأصبحت ضمن ولاية جرجا، وفى عام (١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م) قسمت ولاية جرجا إلى مأموريات منها، مأمورية قنا وأصبحت قنا قاعدة لها لتوسطها بين بلادنا وشهرتها بسيدى عبد الرحمن القنائي، وفى (أول المحرم ١٢٤٩هـ/ ٢١ مايو ١٨٣٣م) أصدر محمد علي أمرًا بتسمية المأموريات باسم مديريات فأصبحت مديرية قنا وقسمت إلى أقسام إدارية منها قسم قنا وقاعدته مدينة قنا. (انظر: محمد رمزى، مصدر سابق، ق٢، جـ٤، ص١٧٨، ١٧٩).

([١٣٧]) القصير: هى من الثغور المصرية القديمة وتعرف بالقصير الجديدة لأنها استجدت بعد القصير القديمة التي كانت واقعة في شمالها واندثرت، والقصير تقع قرب عيذاب، وقد وردت في بعض المصادر القديمة باسم بندر القصير الشامي وهى ميناء على البحر الأحمر للتجارة الواردة إلى مصر عن طريق مدينة قوص الواقعة اتجاها على النيل والتجارة الصادرة منها إلى البحر الأحمر. (انظر: محمد رمزى، مصدر سابق، ق٢، جـ٤، ص٢٧١).

([١٣٨]) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٥، دفتر ٦٧، ص٧٤، م٤٠٠، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٥١هـ/ ١٤ ديسمبر ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفة بدون رقم، م٤٠٠، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٥١هـ/ ١٤ ديسمبر ١٨٣٥م.

([١٣٩]) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م١١٠، بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ٩ فبراير ١٨٣٨م.

([١٤٠]) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م ١١٣، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ٢٢ فبراير ١٨٣٨م.

(١٤١) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م١١٩، بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٥٣هـ/ ٢٣ مارس ١٨٣٨م.

(١٤٢) هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص٢٢٣- ٢٢٥، ٢٢٧.

(١٤٣) أحمد أحمد الحتة: مرجع سابق، ص٢٩٩؛ جون مارلو: مرجع سابق، ص١١٣.

(١٤٤) هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص٢٢٨.

(١٤٥) من الجدير بالذكر أن محمد علي قام بإنشاء ديوان خاص بالشئون التجارية في عام (١٢٣٥هـ/ ١٨١٩م) منفصل، يتولى الشئون التجارية وأطلق عليه اسم (ديوان التجارة والمبيعات)، وعندما أعيد تنظيم الحكومة في عام (١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م) كون وزارة للتجارة والشئون الخارجية سميت بـ(ديوان التجارة المصرية والأمور الإفرنكية) وعين بوغوص بك وزيرًا عليها وظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته في عام (١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م)، وخلفه أرتين بك الذى عمل وزيرًا للتجارة والشئون الخارجية حتى نهاية عهد محمد علي. (انظر: هيلين آن ريفلين: مرجع سابق، ص٢٦٢، ٢٦٣). أما عن أهم اختصاصات هذا الديوان فقد تمثلت في أنه كان همزة الوصل بين التجار والمصدرين والحكومة أو هو الإدارة الحكومية التي يستطيع التجار أن يتعاقدوا معها لشراء الصفقات وبخاصة محصول القطن والقمح وغيرهما من الغلات المصرية التي تصدر إلى الأسواق الأجنبية، ولهذا عد هذا الديوان الإدارة المهيمنة على حركة الصادرات المصرية، وقد= = تدخل هذا الديوان في أمر التسعيرة وإتمام صفقات البيع سواء بالتسعيرة أم بالمزاد أم البيع في الخارج، كما كان يتولى كتابة العقود التجارية مع التجار سواء كان البيع نقدًا أم نسيئة (بالأجل). (انظر: أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص١٧٩).

(١٤٦) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٦٣، م٥٨، بتاريخ ٢٥ المحرم ١٢٥٤هـ/ ٢٠ إبريل ١٨٣٨م.

(١٤٧) القواسة: هى كلمة عربية الأصل من "قوس" وتعنى صاحب القوس والرامى بها، فاستعارها الأتراك بمعنى "حارس" ثم نقلها عنهم المصريون بالنطق التركي "قواص" أو "غواص" كما كان ينطقها الأتراك أحيانًا، إذ كانوا يبدلون القاف غينًا في بعض الأحوال، وكان العرب يستعلمون في معناها الاصطلاحى الذى ابتدعه الأتراك كلمة "مشد". (انظر: عبد السميع سالم الهراوى، مرجع سابق، ص٣١٩).

([١٤٨]) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٨٠، م٧٤، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٥٤هـ/ ١ نوفمبر ١٨٣٨م؛ نفس المصدر: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٥٢٩، م٥٢٤، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٥٤هـ/ ١ نوفمبر ١٨٣٨م.

([١٤٩]) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣، بتاريخ ٢٥ المحرم ١٢٥٤هـ/ ٢٠ إبريل ١٨٣٨م.

([١٥٠]) المصدر السابق: محفظة ١٠٣، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٨٦، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/ ٨ أغسطس ١٨٣٩م.

([١٥١]) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٣، دفتر ٥٧، ص٤٥، م٢٠٨، بتاريخ ٩ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ/ ١٥ أغسطس ١٨٣٤م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢٠٨، بتاريخ ٩ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ/ ١٥ أغسطس ١٨٣٤م؛ معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٣، دفتر ٥٧، ص٥٠، م٢٢٨، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ/ ٢٤ أغسطس ١٨٣٤م؛ محافظ الأبحاث محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢٢٨، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ/ ٢٤ أغسطس ١٨٣٤م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٢٨، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ١٨ يونية ١٨٣٧م، عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٩، دفتر ٢٢٤، ص٥٧٧، م٥٩٩، بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٥٥هـ/ ٧ مايو ١٨٣٩م؛ نفس المصدر: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٩، دفتر ٢٢٤، ص٥٤٥، م٥٦٩، بتاريخ ٢٧ ربيع الآخر ١٢٥٥هـ/ ١٠ يوليو ١٨٣٩م.

([١٥٢]) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٣، دفتر ٦٦، ص١٤٣، م٥٥١، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٣٥م.

([١٥٣]) معية سنية تركي : تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، ص١٤٤، م٤٣٣، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٥١هـ/ ١٥ ديسمبر ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٤٣٣، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٥١هـ/ ١٥ ديسمبر ١٨٣٥م.

([١٥٤]) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٥٤، دفتر ٥٠، ص٦٦، م٧١٨، بتاريخ ٥ رجب ١٢٤٩هـ/ ١٨ نوفمبر ١٨٣٣م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ٧١٨، بتاريخ ٥ رجب ١٢٤٩هـ/ ١٨ نوفمبر ١٨٣٣م؛ معية سنية

تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٣، دفتر ٥٧، صفحة بدون رقم، م١٢١، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٤٩هـ/ ٤ مايو ١٨٣٤م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٢١، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٤٩هـ/ ٤ مايو ١٨٣٤م.

(١٥٥) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٥، دفتر ٥٩، صفحة بدون رقم، م٧٦، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ/ ٢٥ أغسطس ١٨٣٤م.

(١٥٦) محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، ص١١٠، م١٥٤، بتاريخ غرة ربيع الأول ١٢٥١هـ/ ٢٧ يونية ١٨٣٥م.

(١٥٧) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٣، دفتر ٥٧، صفحة بدون رقم، م١٩٢، بتاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ٤ أغسطس ١٨٣٤م؛ نفس المصدر: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨١، دفتر ٧١، صفحة بدون رقم، م٧٤٧، بتاريخ ١٩ صفر ١٢٥٢هـ/ ٣٠ مايو ١٨٣٦م؛ مجلس ملكية: محفظة ٢، صفحة بدون رقم، م١٧٣، بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٥٢هـ/ ٣١ مايو ١٨٣٦م.

(١٥٨) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨٩، دفتر ٧٩، ص٩٠، م٤٥٢، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٥٢هـ/ ١٦ ديسمبر ١٨٣٦م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٤٥٢، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٥٢هـ/ ١٦ ديسمبر ١٨٣٦م.

(١٥٩) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٨٦، مكاتبات بدون تاريخ.

(١٦٠) المصدر السابق، محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٢٧، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ١٨ يونية ١٨٣٧م؛ ديوان المعاونة: ملخصات دفاتر، محفظة ١٠، دفتر ٢٧٤، ص٢٥، م١٩٥، بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٥٣هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٣٧م.

(١٦١) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٩٤، بتاريخ غرة ذى الحجة ١٢٥٣هـ/ ٢٦ فبراير ١٨٣٨م.

(١٦٢) طارق عبد العاطي غنيم بيومي: مرجع سابق، ص١٢٢.

(١٦٣) أحمد الشربيني: مرجع سابق، ص٤١٥.

(١٦٤) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٧٠، م٦٥، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٥٤هـ/ ١٦ أكتوبر ١٨٣٨م.

(١٦٥) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتـــر ٢٢٣، ص٨٩، م٨٤، بتـــاريخ ١٠ شوال ١٢٥٤هـــ/ ٢٧ ديسمبر ١٨٣٨م.

(١٦٦) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٢، الحجاز، صفة بـــدون رقـــم، م١٨، بتـــاريخ ١٠ شـــوال ١٢٥٤هـــ/ ٢٧ ديسمبر ١٨٣٨م. انظر ملحق رقم (١٨).

(١٦٧) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتـــر ٢٢٣، ص٩١، م٨٦، بتـــاريخ ٢٤شـــوال ١٢٥٤هـــ/ ١٠ يناير ١٨٣٩م.

(١٦٨) راشد البراوى ومحمد حمزة عليش: مرجع سابق، ص٨٥؛ محمد فؤاد شكرى (وآخـــرون)، مرجع سابق، ص٥٧؛ السيد رجب حراز: مرجع سابق، ص٢٤٤، ٢٤٥؛ عبد المنعم إبراهيم الجميعي: مصر في التاريخ الحديث، ص٧٢؛ فاروق عثمان أباظة: دراسات في تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص١٥٠؛ طارق عبد العاطي عنيم بيومي: مرجع سابق، ص١٢٣؛ راضى محمد جودة يونس، مدينة الـــسويس في النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٨٠٥ – ١٨٤٨)، رسالة ماجستير غير منـــشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، قسم التاريخ، عام ١٤٢٥هـــ/ ٢٠٠٥م، ص٢٠.

(١٦٩) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص١١٩؛ محمد حسن العيدروس، مرجـــع سابق، ص٢٦٤؛ طارق عبد العاطي عنيم بيومي: مرجع سابق، ص١٢٣.

(١٧٠) طارق عبد العاطي عنيم بيومي: مرجع سابق، ص١٠٧.

(١٧١) السيد رجب حراز: مرجع سابق، ص٢٤٤، ٢٤٥.

(١٧٢) ذوات: محفظة ٢، صفحة بدون رقم، م٧٧، بتاريخ ٢٣ صـــفر ١٢٣٣هـــــ/ ٢ ينـــاير ١٨١٨م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٥، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٧٧، بتاريخ ٢٣ صـــفر ١٢٣٣هـــ/ ٢ يناير ١٨١٨م. *كانت مصر تصدر الأرز إلى الحجاز بكميات كـــبير جـــدًا وذلك نظرًا لحاجة السكان هناك بصفة عامة إلى الأرز كغذاء أساسى لهم، وقد بلغ ما كـــان يصدر إليها سنويًا حوالى ٥٠٠ إردب. (انظر: طارق عبد العاطي عنيم بيومي: مرجع سابق، ص٩٣).

(١٧٣) ذوات: محفظة ٢، صفحة بدون رقم، م٧٨، بتاريخ ٢٤ صـــفر ١٢٣٣هـــــ/ ٣ ينـــاير ١٨١٨م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٥، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٧٨، بتاريخ ٢٤ صـــفر ١٢٣٣هـــ/ ٣ يناير ١٨١٨م.

(١٧٤) بحر برا: محفظة ٧، ص٤٢، م٢١٠، بتاريخ ٣ شوال ١٢٣٥هـ/ ١٤ يوليو ١٨٢٠م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٥، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢١٠، بتاريخ ٣ شوال ١٢٣٥هـ/ ١٤ يوليو ١٨٢٠م.

(١٧٥) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م٣١٦، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٣٦هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣١٦، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٣٦هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٨٢١م.

(١٧٦) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، ص١٢، م٨٥، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٣٨هـ/ ١١ مايو ١٨٢٣م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون، م٨٥، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٣٨هـ/ مايو ١٨٢٣م.

(١٧٧) لمزيد من التفاصيل حول تمرد القبائل اليمنية وآثاره السلبية هناك راجع الفصل الثاني.

(١٧٨) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م٦٥، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٣٦هـ/ ٤ ديسمبر ١٨٢٠م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٦٥، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٣٦هـ/ ٤ ديسمبر ١٨٢٠م.

(٣) معية سنية تركي : تراجم ملخصات"الدفاتر، محفظة ١٢، دفتر ١٠، ص٢٦، م ١٥٦، بتاريخ ٢٩جمادي الأولي ١٢٧٣ هـ / ٢١ فبراير ١٨٢٢ م.

(١٨٠) محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٩٦، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٤٩هـ/ ٢٤ يناير ١٨٣٤م؛ بطاقات الدار، درج ١٧٦، الحجاز، ديوان خديوى تركي، دفتر ٧٩٧، ص١٣٦، م ١٩٦، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٤٩هـ/ ٢٤ يناير ١٨٣٤م.

(١٨١) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٦١٢، م ٦٠٧، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٥٤هـ/ ٢٤ إبريل ١٨٣٨م.

(١٨٢) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٧٥، بتاريخ غرة صفر ١٢٥٤هـ/ ٢٦ إبريل ١٨٣٨م.

(١٨٣) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨١، دفتر ٧١، صفحة بدون رقم، م٩٣٣، بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر ١٢٥٢هـ/ ٦ أغسطس ١٨٣٦م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٦٥، م٦٠، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٥٤هـ/ ٩ مايو

١٨٣٨م؛ نفس المصدر: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٦٢١، م٦١٦، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٥٤هـ/ ٩ مايو ١٨٣٨م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٠٥، بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر ١٢٥٤هـ/ ١٥ يوليو ١٨٣٨م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠٢، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٧٩، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/ ٢٨ يوليو ١٨٣٨م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠٥، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٥١، بتاريخ ١١ ربيع الآخر ١٢٥٦هـ/ ١٢ يونية ١٨٤٠م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠٦، الحجاز، صفحة ومادة بدون رقم، مكاتبات بدون تاريخ.

([١٨٤]) ديوان المعاونة: ملخصات دفاتر، محفظة ١٢، دفتر ٢٧٨، ص٢٤٤، م١٥٩٢، بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٥٤هـ/ ١٥ أكتوبر ١٨٣٨م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣ه ص٨٦، م٨١، بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٥٤هـ/ ١٠ نوفمبر ١٨٣٨م.

([١٨٥]) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٧٩، م٧٣، بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٥٤هـ/ ١٦ أكتوبر ١٨٣٨م.

([١٨٦]) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٢، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٧٩، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/ ٢٨ يوليو ١٨٣٨م.

([١٨٧]) المصدر السابق: محفظة ٤٩، التجارة، صفحة بدون رقم، م١٠٦، بتاريخ ١٦ المحرم ١٢٥١هـ/ ١٥ مايو ١٨٣٥م؛ نفس المصدر: محفظة ٤٩، التجارة، صفحة بدون رقم، م١١٤، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٥١هـ/ ١٤ يونية ١٨٣٥م؛ معية سنية تركي، تراجم مخلصات الدفاتر، محفظة ٦٩، دفتر ٦٢، ص٥٩٤، م٦٤٧، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٥١هـ/ ١٤ يونية ١٨٣٥م.

([١٨٨]) المصدر السابق: محفظة ٤٩، التجارة، صفحة ومادة بدون رقم، بتاريخ ١٦ المحرم ١٢٥١هـ/ ١٥ مايو ١٨٣٥م.

([١٨٩]) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٥٨، بتاريخ ٢٠ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٨ مارس ١٨٣٦م.

([١٩٠]) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٧٩، بتاريخ ٢٢ المحرم ١٢٥٢هـ/ ٩ مايو ١٨٣٦م.

(١٩١) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م١٠٠، بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٣هـ/ ٣ أكتوبر ١٨٣٧م؛ معية سنية تركي، ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٤، كراسي ٣١، ص١٤، مادة بدون رقم، بتاريخ ٣ ذي القعدة ١٢٥٣هـ/ ٢٩ يناير ١٨٣٨م.

(١٩٢) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣٣٥، بتاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٢٥٣هـ/ ١٢ سبتمبر ١٨٣٧م.

(١٩٣) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٨٠، بتاريخ ٢٢ المحرم ١٢٥٢هـ/ ٩ مايو ١٨٣٦م.

(١٩٤) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣٤، بتاريخ ١٣ ربيع الآخر ١٢٥٣هـ/ ١٧ يوليو ١٨٣٧م.

(١٩٥) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣٠٢، بتاريخ ٦ المحرم ١٢٥٤هـ/ ١١ إبريل ١٨٣٨م.

(١٩٦) ديوان الإيرادات: وهو ما يقابل ما نسميه بـ(وزارة المالية)، وكان هذا الديوان يمثل أخطر الشئون التي يهتم بها محمد علي وهي احتياجاته المالية، ويتبع هذا الديوان عدة مكاتب أهمها مكتب (الروزنامة) الذى كان مسئولاً عن تسجيل الأرض، وجباية الميرى. (انظر: عبد الحميد البطريق: مرجع سابق، ص٣٣). وينقسم هذا الديوان إلى قسمين، أحدهما يختص بحسابات كل المديريات المصرية وجزيرة كريت والحجاز والسودان، وثانيهما يختص بإيراد مدينتى مصر والإسكندرية والجمارك والمقاطعات والزمامات. (انظر: عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر، ص٢٦٢).

(١٩٧) محافظ الأبحاث: محفظة ٤٩، التجارة، صفحة بدون رقم، م١١، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٥٤هـ/ ٢٤ إبريل ١٨٣٨م.

(١٩٨) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م٢٥٧، بتاريخ ١١ شوال ١٢٣٦هـ/ ١٢ يوليو ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢٥٧، بتاريخ ١١ شوال ١٢٣٦هـ/ ١٢ يوليو ١٨٢١م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٢٢، بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة

١٢٥٣هـ/ ١٧ سبتمبر ١٨٣٧م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة ومادة بدون رقم، بتاريخ ٢٣ المحرم ١٢٥٤هـ/ ١٨ إبريل ١٨٣٨م.

(١٩٩) من أهم الصناعات التي أقامها محمد علي في مصر والتي كانت مرتبطة بالجيش هي دباغة الجلود، وذلك لأنها تمده بالأحذية والسروج وغير ذلك، وقد انتشرت الدباغة في مصر واتبعت فيها أساليب خاصة في دبغ جلود الماشية والأغنام والماعز، وبرع الأهالى في تحضير جلد السختيان، والتي كانت لا تستخدم فيها إلا جلود الماعز مصبوغة باللون الأحمر أو الأصفر وغيرهما، وكانت الجلود تورد بمعرفة أحد الملتزمين إلى المدابغ لتصنع هناك، ولم يقتصر الإنتاج على الأحذية، وإنما كان يصنع أيضًا الحقائب الخاصة بعساكر الجهادية، وحرص محمد علي على أن يجعل الصناعة المصرية تضاهى الصناعة الأوروبية، ومن أجل ذلك أرسل بعض العمال إلى فرنسا ليتعلموا صناعة الأحذية هناك، كما استقدم من النمسا خبراء في صناعة الأحذية، كما كان يعين بعض الأوروبيين في المدابغ المصرية وكان يهدف من ذلك العمل على تقدم هذه الصناعة وإتقانها. (انظر: صلاح أحمد هريدى على: الحرف والصناعات، ص٢١٢).

(٢٠٠) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨٩، دفتر ٧٩، ص٧٨، م٣٩٦، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٥٢هـ/ ٦ ديسمبر ١٨٣٦م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٢٥٩، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٥٢هـ/ ٦ ديسمبر ١٨٣٦م.

(٢٠١) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٤٢، بتاريخ ٢٠ ربيع الآخر ١٢٥٣هـ/ ٢٤ يوليو ١٨٣٧م؛ نفس المصدر: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٩٦، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٥٣هـ/ ٢١ أكتوبر ١٨٣٧م.

(٢٠٢) رسمية محمد علي حجازى: تجارة مصر الخارجية في عهد محمد علي ١٨٠٥ – ١٨٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية (فرع البنات)، جامعة الأزهر، قسم التاريخ، عام ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص٥٣، ٥٤.

(٢٠٣) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٩٦، دفتر ٨٦، ص٣٤، م١٣١، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ١٤ فبراير ١٨٣٨م.

(٢٠٤) أحمد الشربيني: مرجع سابق، ص٤١٥.

(٢٠٥) صلاح أحمد هريدى على: دراسات في تاريخ العرب، ص٣٧٢. * اشتهرت اليمن منذ القدم بزراعة غلتين هامتين هما المر واللبان حيث تنمو الشجرتان على السفوح الرطبة وحيث يقوم الأهالى بجمع اللبان بطريقة تشبه جميع المناطق وذلك عن طريق عمل شقوق في لحاء الأشجار قبل بدء موسم المطر أى في أواخر الربيع وبداية الصيف. (انظر: يسرى الجوهرى، الوطن العربي، ص٢٩٦؛ آسيا الإسلامية، ص٥٦، ٥٧).

(٢٠٦) أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص١٩٧.

(٢٠٧) راشد البراوى ومحمد حمزة عليش: مرجع سابق، ص٨٠، ٨١.

(٢٠٨) أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص١٤٢.

(٢٠٩) طارق عبد العاطي عنيم بيومي: مرجع سابق، ص٩٦.

(٢١٠) كان ينص في عقد الالتزام على الجمرك الذي التزمه الملتزم. وكان يتسلم مع العقد صورة من التعريفة الجمركية (الديوانية) وتبلغ إدارة الخزانة بكل هذه الإجراءات، وباسم الملتزم الجديد كى تطالبه بأقساط الالتزام المتفق عليها. (انظر: أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص١٦٢).

(٢١١) أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص١٦١، ١٦٢.

(٢١٢) المرجع السابق، ص١٦٢، ١٦٣.

(٢١٣) ذوات: محفظة ٢، صفحة بدون رقم، م٧٨، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٣٣هـ/ ٣ يناير ١٨١٨م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢٢٠، بتاريخ ٢٦ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ٢١ فبراير ١٨٣٨م.

(٢١٤) ديوان كتخدا تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٣، دفتر ٥٨٧، صفحة ومادة بدون رقم، بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٦٣هـ/ ٢٤ أغسطس ١٨٤٧م.

(٢١٥) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٢، دفتر ١٠، صفحة بدون رقم، م١٥٣، بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٣٧هـ/ ٢٣ مارس ١٨٢٢م.

(٢١٦) محافظ الأبحاث: محفظة ٤٩، التجارة، صفحة بدون رقم، م١٥٠، بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ١١ سبتمبر ١٨٣٥م.

(٢١٧) أمين مصطفى عبد الله: مرجع سابق، ص١٦٣.

(٢١٨) ذوات: محفظة ٢، صفحة بدون رقم، م٧٧، بتاريخ ٢٣ صـــفر ١٢٣٣هــــ/ ٢ ينـــاير ١٨١٨م.

(٢١٩) طارق عبد العاطي عنيم بيومي: مرجع سابق، ص٢٨، ٢٩.

(٢٢٠) فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية، ص٢٨.

(٢٢١) صلاح أحمد هريدى على: دراسات في تاريخ العرب، ص٣٨١.

(٢٢٢) جاد طه : سياسة بريطانيا، ص١٣١.

(٢٢٣) صلاح أحمد هريدى على: دراسات في تاريخ العرب، ص٣٨١.

(٢٢٤) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٤٠٣، بتاريخ ٣٠ المحرم ١٢٥٣هـــ/ ٦ مايو ١٨٣٧م.

(٢٢٥) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، صفحة بـــدون رقـــم، م١٤٥، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٣٨هـــ/ ٧ أغسطس ١٨٢٣م.

(٢٢٦) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظـــة ٧٦، دفتـــر ٦٨، ص١٤٤، م٤٣٣، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٥١هـــ/ ١٥ ديسمبر ١٨٣٥م.

(٢٢٧) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٤٠٢، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٥٣هـــ/ ٥ مايو ١٨٣٧م.

(٢٢٨) نللي حنا: مرجع سابق، ص١٤٥.

(٢٢٩) أحمد حسين شرف الدين: مرجع سابق، ص٢٢؛ جودة حسنين جـــودة: العـــالم العـــربي، ص٢٧٢؛ شبه الجزيرة العربية، ص١٤٤؛ طارق عبد العاطي عنيم بيومي: مرجـــع ســـابق، ص٢٨.

(٢٣٠) فرد لوسون : الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر في عهد محمد علي، ترجمة : عنان الشهاوي، مراجعة وتقديم: رءوف عباس، المشروع القومي للترجمة، العـــدد ٩٥٤، المجلـــس الأعلي للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٠٦، ١٠٧.

(٢٣١) محافظ الأبحاث: محفظة ٩٨، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٥٣١، بتاريخ ١٢ ربيع الآخـــر ١٢٤٦هـــ/ ٣٠ سبتمبر ١٨٣٠م؛ معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظـــة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م١٨٤، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣٦هـــ/ ١٨ مـــايو ١٨٢١م؛

محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٨٤، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣٦هـ/ ١٨ مايو ١٨٢١م.

(٢٣٢) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م١٨٤، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣٦هـ/ ١٨ مايو ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٨٤، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣٦هـ/ ١٨ مايو ١٨٢١م.

(٢٣٣) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣٤، دفتر ٣١، ص٦١، م٧٠، بتاريخ ٨ رجب ١٢٤٣هـ/ ٢٥ يناير ١٨٢٨م.

(٢٣٤) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٢٩٠، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٥٢هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٨٣٦م.

(٢٣٥) مجلس ملكية: محفظة ٢، ص٣٩، م٣٩، بتاريخ ١١ صفر ١٢٥١هـ/ ٨ يونية ١٨٣٥م؛ ديوان خديوى: دفتر ١٨٣، ص٣، م٥، بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٥١هـ/ ١٤ فبراير ١٨٣٦م؛ ديوان المعاونة: ملخصات دفاتر شورى المعاونة: محفظة ١٠، دفتر ٢٧٤، ص٢٥، م ١٩٦، بتاريخ ٢١ ربيع الأخر ١٢٥٣هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٣٧م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣٠، بتاريخ ٧ المحرم ١٢٥٤هـ/ ٢ إبريل ١٨٣٨م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٦٩، م٦٤، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٥٤هـ/ ١ أكتوبر ١٨٣٨م.

(٢٣٦) مجلس ملكية: محفظة ٢، ص٣٩، م٣٩، بتاريخ ١١ صفر ١٢٥١هـ/ ٨ يونية ١٨٣٥م.

(٢٣٧) ديوان المعاونة: أوامر للمعاونة، محفظة ١، ص٤٧، م٢٤، بتاريخ ٧ رجب ١٢٤٩هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٨٣٣م؛ معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٥، دفتر ٦٧، ص٧٤، م٤٠٠، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٥١هـ/ ١٤ نوفمبر ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٤٠٠، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٥١هـ/ ١٤ نوفمبر ١٨٣٥م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م٩٧، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ٢٤ أغسطس ١٨٣٧م؛ نفس المصدر: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٦٨، م٦٣، بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٥٤هـ/ ٤ يونية ١٨٣٨م؛ محافظ الأبحاث· محفظة ١٠٢، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢١، بتاريخ غرة رجب ١٢٥٤هـ/ ٢٠ سبتمبر ١٨٣٨م.

(٢٣٨) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م١٨٤، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣٦هـ/ ١٨ مايو ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٨٤، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣٦هـ/ ١٨ مايو ١٨٢١م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٧٩، بتاريخ ٢٢ المحرم ١٢٥٢هـ/ ٩ مايو ١٨٣٦م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣٤٢، بتاريخ ٨ جمادى الآخرة ١٢٥٣هـ/ ٩ سبتمبر ١٨٣٧م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر٢٢١، صفحة بدون رقم، م١٠٠، بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٣هـ/ ٣ أكتوبر ١٨٣٧م؛ معية سنية تركي، ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٤، كراس ٣١، ص١٤، مادة بدون رقم، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ٢٩ يناير ١٨٣٨م.

(٢٣٩) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣٨، دفتر ٣٥، صفحة بدون رقم، م١٠٣، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٤٣هـ/ ٢ إبريل ١٨٢٨م؛ نفس المصدر: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٥٩، دفتر ٥٣، صفحة بدون رقم، م٥٤٤، بتاريخ ٧ رجب ١٢٤٩هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٨٣٣م. * البندقي، نقد ذهب، ذو عيار عال يقرب من أربعة وعشرين قراطًا، وهو ينسب إلى مدينة البندقية التي بدأت في ضربة (٦٦٧هـ/ ١٢٥٢م) في وقت كانت نقود المماليك من الدنانير الذهب قد بدأت تفقد سمعتها العالمية بسبب عدم العناية بنقوشها مع خفض عيارها وتقارب أوزانها، مما دفع شعوب الشرق العربي كله حتى سلاطين المماليك الجراكسة أنفسهم للإقبال على التعامل بالندقي Venetian أو الدوكات Ducat، وأطلق المؤرخون على هذا النوع من النقود اسم المشخصة للصور الآدمية المنقوشة عليها، ومن بينها صور القديسين، وصور دوج البندقية الذى نسب إليه (النقد دوكات) أو (دوقات)، ويشير المقريزى إلى أنه منذ عام (٨١٠هـ/ ١٣٩٥م) كثر تداول الدوكات في مصر، وتمتعت بسعر قانوني، حتى أن جمرك الإسكندرية أصر على أن يدفع التجار الأوروبيون قيمة البضائع السلطانية بالسبائك الذهبية أو بالدوكات أى البندقي، ومعنى هذا أن (البندقي) قد شاع تداوله في أسواق مصر متمتعًا بثقة كبيرة في مطلع القرن (التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي). وما جاء العصر العثماني إلا وكان البندقى قد تغلغل كوسيط للمبادلة في كل أقاليم مصر، حتى في واحاها، وقد أشار الجبرتي إلى أنه في عام (١١٣٥هـ/ ١٧٢٣م) كان يزين به

الأكابر طواقى أبنائهم، وأصبح عيار البندقى العالى نموذجًا ينسب إليه ذهب الحلى الجيد العيار، فيقال (ذهب بندقى) إشارة إلى شدة نقاوته، كما يذكر الجبرتي أيضًا، أن سعر البندقى قد وصل بمقتضى أوامر تحسين (المعاملة) عام (١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م) إلى أربعمائة و٤٢٠ نصف فضة، بعد أن كان سعره وصل خلال المضاربات النقدية إلى ٤٤٠ نصف فضة، ومع ذلك كان البندقى أحسن ذهب يجتهد الأفراد في طلبه تحقيقًا للاكتناز، فاختفى من الأسواق أمام العملات الرديئة بحيث أصبح سعره عام (١٢٣٣هـ/ ١٨١٧م) ٩٠٠ نصف فضة، ولم يعد صرفه يقل بعد ذلك التاريخ عن ٨٨٠ نصف فضة بأى حال. (انظر: عبد الرحمن فهمى، مرجع سابق، ص٥٧٧).

(٢٤٠) التزم محمد علي دار سك النقود في القلعة من السلطان نظير ١٥٠٠ كيس سنويًا واستطاع أن يسك فيها العملة المصرية، وعيارها أقل من أعيرة العملة الأجنبية فربح من وراء ذلك كثيرًا. (انظر: أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص١٣٢). وقد تمثلت العملة المضروبة في مصر في (أ) الخيرية بتسعة وزنها ٤ قراريط ونصف القيراط منها ٣ من الذهب الخالص، وقيراط ونصف القيراط من مزيج معدني. (ب) السعدية بأربعة وتزن قيراطين، وثلثاها من الذهب الخالص والثالث الباقى من مزيج معدني. (جـ) العملة الفضية وهى القروش والقطع من ذوات العشرين والعشر والخمس بارات. (د) العملة الأدنى من ذلك وكانت تدخل في صنعها معادن قليلة القيمة، وتحمل العملة طغراء السلطان وتاريخ تولى محمد علي الحكم. (انظر: محمد فؤاد شكرى وآخرون، مرجع سابق، ص٥٤٨؛ عبد المنعم إبراهيم الجميعي: تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، ص٢٥).

(٢٤١) عبد المنعم إبراهيم الجميعي: تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، ص٢٥.

(٢٤٢) المرجع السابق، ص٢٥، ٢٦.

(٢٤٣) المرجع السابق، ص٢٦.

(٢٤٤) أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص١٣٢.

(٢٤٥) تمثلت السياسة النقدية المصرية التي أقرها محمد علي في (رجب ١٢٤١هـ/ ٢٩ فبراير ١٨٢٦م) لتحديد أسعار العملات المتداولة وقيمتها في الجدول الآتى:

العملة	قيمتها		العملة	قيمتها	
	بارة	قرش		بارة	قرش
محمودية ذهب	..	٤٠	خيرية جهادية ذهب	..	٨
بالديز ذهب	..	٢٧	مصرية ذهب	..	٦
مجر ذهب	٢٠	٢٦	ريال فرانسة ذهب	..	١٥
بندقى ذهب	..	١٧	يوزلك فضة	..	٧
اسلامبولى ذهب	..	١٣	اكليك فضة	٢٠	٤
مصرى ذهب	..	١٢	جهادية بيضاء فضة	٢٠	٣
دوبلين ذهب	..	١٩٢	قرش إسلامبولى	٢٠	٢

(انظر: أمين سامى باشا: مصدر سابق، ص٣٢١).

(٢٤٦) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣٨، دفتر ٣٥، صفحة بـــدون رقـــم، م١٠٣، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٤٣هـ/ ٢ إبريل ١٨٢٨م؛ الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ١، ص٨٩، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٤٣هـ/ ٢ إبريل ١٨٢٨م.

(٢٤٧) ديوان خديوى: دفتر ٨٥٦، ص٥٧، م٢٤٦، بتاريخ ٢٧ المحرم ١٢٤٦هـ/ ١٩ يوليـــو ١٨٣٠م.

(٢٤٨) عبد المنعم إبراهيم الجميعي: تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، ص٢٦، ٢٧.

(٢٤٩) أمين مصفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص١٣٢.

(٢٥٠) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨١، دفتر ٧١، صفحة بـــدون رقـــم، م٨٣٣، بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٢٥٢هـ/ ٢٩ يونية ١٨٣٦م * لمزيد من المعلومات عن العملات التي سكت في مصر في عصر محمد علي. (انظر: أمين سامى باشا: مـــصدر ســـابق، ص٤٧٣؛ محمد فؤاد شكرى وآخرون: مرجع سابق، ص٧٢٦، ٧٢٧).

(٢٥١) عبد المنعم إبراهيم الجميعي: تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، ص٢١.

(٢٥٢) الدرهم: وحدة من وحدات العملة الإسلامية الفضية، واسم الدرهم مـــشتق مـــن اســـم الدراخمة اليونانية، وقد استعارة العرب من الفرس، إذ كانت الأقاليم الـــشرقية مـــن العـــالم الإسلامي تتعامل بالدراهم الفضية عند الفتح العربي لها، ويزن الدرهم خمسة عـــشر قيراطًـــا،

والقيراط أربع حبات، والحبة تعنى بذور الشعير، ويبلغ وزنه الشرعى ٧/ ١٠ الدينار أى ٢,٩٧ جرام، ولا زالت بعض البلاد العربية تستعمل الدرهم كعملة أساسية إلى اليوم، وإن كانت دراهم غير فضية، (انظر: حسن محمود الشافى، العملة وتاريخها، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص٨٤).

(٢٥٣) المجلس الخصوصى، محفظة ١، صفحة ومادة بدون رقم، بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ٢ سبتمبر ١٨٣٥م؛ مجلس أحكام مصر، دفتر أمور إدارة وإجراءات، س٧، ص١٧٨، م١٩٧، بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ٢ سبتمبر ١٨٣٥م.

(٢٥٤) أمين مصطفى عفيفى عبد الله: مرجع سابق، ص١٢٨، ١٢٩.

(٢٥٥) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٧، ص٥١، م١٣٦، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٥١هـ/ ١٧ فبراير ١٨٣٦م

(٢٥٦) عبد المنعم إبراهيم الجميعي: تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، ص٢١. * صدر بناء على ذلك أمر عال بإرسال ((المسيونيل)) ناظر قسم التجارة الداخلية إلى بحر برا لعمل العقد اللازم بين الحكومة المصرية والمصنع الألمانى بخصوص تصنيع المكاييل والموازين، وقد بلغت تكاليف ذلك قرابة ١٣٤ ألف فرنك، ونظرًا لتأخر وصولها إلى مصر عن موعدها المحدد تقرر إرجاء العمل بها حتى عام (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م). (انظر: عبد المنعم إبراهيم الجميعي: تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى، ص٢١).

(٢٥٧) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٧٩، بتاريخ ٢٢ المحرم ١٢٥٢هـ/ ٩ مايو ١٨٣٦م.

(٢٥٨) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٢، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٩٦، بتاريخ ٨ جمادى الأول ١٢٥٤هـ/ ٣٠ يوليو ١٨٣٨م.

(٢٥٩) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م٣١٦، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٣٦هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٨٢١م؛ نفس المصدر: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٢، دفتر ١٠، صفحة بدون رقم، م١٥٣، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٢٣٧هـ/ ١١ فبراير ١٨٢٢م؛ نفس المصدر: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ١٧، دفتر ١٤، ص١٢، م٨٥، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٣٨هـ/ ١١ مايو ١٨٢٣م؛ محافظ الأبحاث:

محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢٩، بتـــاريخ ١٣، شـــعبان ١٢٥٤هـــ/ ١٢ نوفمبر ١٨٣٧م.

(٢٦٠) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الـــدفاتر، محفظـــة ١٧، دفتـــر ١٤، ص٥٣، م٣٨٨، بتاريخ ٨ رمضان ١٢٣٩هـ/ ٧ مايو ١٨٢٤م.

(٢٦١) أحمد الشربيني: مرجع سابق، ص٢٠.

(٢٦٢) لطيفة محمد سالم: بريطانيا ومصر بين التسوية وتولية عبـــاس الأول ١٨٤١ – ١٨٤٨ في ضوء الوثائق البريطانية، المجلة التاريخية المصرية، مج ٣٣، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢٣٢.

(٢٦٣) أمين مصطفى عفيفي عبد الله: مرجع سابق، ص٩٩.

(٢٦٤) راشد البراوى ومحمد حمزة عليش: مرجع سابق، ص٨٧، ٨٨.

(٢٦٥) لطيفة محمد سالم: مرجع سابق، ص٢٣٢.

(٢٦٦) أحمد الشربيني: مرجع سابق، ص٢٠.

(٢٦٧) أمين مصطفى عفيفي عبد الله: مرجع ســـابق، ص٩٩؛ Charles Issawi: op.cit, p.395.

(٢٦٨) أحمد أحمد الحتة: مرجع سابق، ص٣١٩.

(٢٦٩) أحمد الشربيني: مرجع سابق، ص٢١.

الفصل الثالث

العلاقات الثقافية والاجتماعية

تعد العلاقات الثقافية والاجتماعية بين مصر واليمن من أقوى العلاقات الإنسانية التي لا تقضى عليها الأحوال الطارئة والمتغيرة، إنما يظل وقعها طويلاً متجددًا بعكس العلاقات السياسية أو الاقتصادية تلك التي تخضع لظروف طارئة وتتبدل حسبما يطرأ عليها من تغييرات في المناصب القيادية أو التكتلات الإقليمية والدولية. وعلى ضوء هذه العبارة فسوف نتعرض في هذا الفصل للعلاقات الثقافية والاجتماعية بين مصر واليمن في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، أما بالنسبة للعلاقات الثقافية فسوف يتم التعرض لها من خلال الحديث عن رواق اليمنية الذي كان يضم في داخله الطلاب القادمين من اليمن إلى الأزهر، وكذلك محمد علي والأزهر وموقف محمد علي من سير العملية التعليمية فيه، ثم يتطرق الحديث بعد ذلك إلى دور العلماء في دعم العلاقات الثقافية بين مصر واليمن خلال تلك الفترة وذلك عن طريق العلماء اليمنيين في مصر والعلماء المصريين في اليمن، أما بخصوص العلاقات الاجتماعية فسوف نتناولها من خلال الحديث عن اليمنيين في مصر والمصريين في اليمن، وما ترتب على ذلك من تقوية العلاقات الإنسانية بين مصر واليمن خلال تلك الفترة.

أولاً: العلاقات الثقافية:

ظلت العلاقات الثقافية بين مصر واليمن على امتداد الفترة موضوع الدراسة تشكل ركنًا أساسيًا من أركان العلاقات بين البلدين، ويرجع ذلك لعاملين أساسيين، هما:

العامل الأول: وقوع مصر واليمن خلال أغلب فترات تاريخهما تحت حكم دولة كبرى واحدة، بداية بالدولة العربية الإسلامية، والأموية، والعباسية، والفاطمية، ومرورًا

بالدولة الأيوبية، والمملوكية، والعثمانية، ووصولاً إلى الدولة المصرية — كما بينا آنفًا — مما سهل حركة الانتقال للتيارات الثقافية بين البلدين.

العامل الثاني: تبادل الزيارات العلمية بين مصر والـيمن عـن طريـق الطـلاب والعلماء[١]، ومن أوضح الأدلة على ذلك هو الجامع الأزهر[٢]، فوجوده في القاهرة مكن مصر من أن يكون لها نفوذ دينى وعلمى لدى من يرغب في تحصيل العلم، فلم يغلق الأزهر أبوابه في وجوه الراغبين في الالتحاق به من المصريين والشعوب الإسلامية — بوجه عـام واليمن على وجه الخصوص — ولم تعتمد فيه الدراسـة علـى الفـوارق الاجتماعيـة أو الاقتصادية، وكان على مر العصور وثيق الصلة بسائر الشعوب العربية والإسلامية عـن طريق الوافدين عليه من الطلاب والعلماء من أبناء تلك الشعوب، فكان مؤسسة عربيـة إسلامية كبرى توثق فيها وشائج المحبة والتفاهم بين أبناء مختلف الشعوب الذين وفدوا إليه من أقاصى البلاد الإسلامية[٣]، ووجدوا في رحابه الأمن والملاذ والرعاية والزاد الروحـى والتراث الفكرى[٤].

كما كان العلماء الوافدين يتصدرون بعضًا من حلق العلم في رحاب الأزهر، بينما يتصدر العلماء المصريون البعض الآخر من هذه الحلقات الدراسية، ويلقى هؤلاء وأولئك دروسهم في موضوعات شتى تتصل بالثقافة الإسلامية العليا الدينية والأدبيـة واللغويـة، وكانت هذه الحلق دراسات جامعية، وهكذا كانت تجتمع في رحاب الأزهر أروع مظاهر الوحدة الثقافية بين شعوب الأمة الإسلامية — عامة واليمن خاصة — ممثلـة في الـصفوة الممتازة من رجال الفكر الإسلامي؛ فجعلوا من الأزهر مركزًا رئيسيًا للإشعاع الفكرى[٥].

ومن التقاليد الراسخة التي ظلت لصيقة بالتاريخ العلمى والاجتمـاعي بـالأزهر كجامعة، أنه أفرد لكل طائفة من طلابه — وكان يطلق عليهم المجاورون — رواقًا[٦] يقيمون فيه إقامة دائمة بالمجان طوال السنوات التي يقضيها كل منهم في تحصيل العلم في رحابه[٧]، والذي لم يقتصر على العلوم الشرعية فقط، بل شمل أيضًا علوم الفلك والطب والرياضة[٨]. كما كان يوزع عليهم بدون مقابل نقدى، يومًا بعد يوم وفق نظام رتيب، الجراية، وهـى عدد معين من أرغفة الخبز، كما كان يصرف لأعداد منهم مرتبات نقدية في أول كل شهر

هجري، ويقدم لطلبة جميع الأروقة الأطعمة و الحلوى والعطايا في المناسبات الدينية وما إلى ذلك[٩]، و كان كل رواق كان يضم الطلبة متحدى الجنس، ومن هنا فقد تم تخصيص رواق خاص للطلبة الوافدين من اليمن ضمن أروقة الأزهر عرف باسم رواق اليمنية وسوف نعرض له كما يلي:

رواق اليمنية:

كان هذا الرواق له باب على الرحبة المسقوفة، وهو بناء أرضى صغير، ويحتوى على دواليب وخزن مكتوب على بعضها "بسم الله الرحمن الرحيم، وقف هذه الخزانة الفقير إلى الله تعالي الخواجة مصطفى أفندي ابن الخواجة محمود، على المجاورين اليمنية بالجامع الأزهر" وبه مكتبة تضم ١٤٥ مجلدًا، ولهذا الرواق جراية تصرف كل يومين مقدارها ٣٤ رغيفًا، ويقع هذا الرواق بجوار رواق البرنية[١٠].

لقد تضمن هذا الرواق الطلبة القادمين من اليمن إلى الأزهر، وقد تجاوز كل منهم العشرين عامًا بعد أن حصلوا على قسط وافر من العلم في بلادهم، وجاءوا إلى الأزهر؛ ليستزيدوا علمًا وليستكملوا دراساتهم الإسلامية العليا فيه منذ أن أصبح موطن التفقيه في الدين للمسلمين الضاربين في الأرض، فكانوا يلتحقون بالأزهر مدعمين بثقافة إسلامية واسعة مسبقة وأذهان متفتحة، وفي حالة من النضج العقلي يساعدهم على استيعاب دراساتهم في يسر، وكان يعيش معظمهم في الرواق الخاص بهم، وكانوا أنعم عيشًا من الطلبة المصريين المقيمين في الأروقة، وأنظف منهم ثيابًا وأبدانًا، وأكثر منهم ثراءً، بسبب المرتبات الكافية التي تصرف لهم سواء من الأروقة أو من حصيلة الأوقاف التي حبسها عليهم تجار من بلادهم يمارسون نشاطًا تجاريًا في القاهرة[١١]، وغيرهم ومن هؤلاء الشيخ محمد أحمد برادة[١٢]، وسالم باعبيد، وعبد الرحمن أفندي وافى[١٣]، هذا بالاضافة إلى النقود التي كانوا يجلبونها معهم فكفلت لهم هذه وتلك المعيشة في مستوى مرتفع في الرواق، وكان الفقير منهم قليل، وإذا قلت نقودهم كان يسهل عليهم الحصول على غيرها من الحكام والأمراء ومن إليهم، وكان هؤلاء لا يضنون عليهم ببذل الأموال، وكانت أروقتهم

تمتاز بالنظافة والفرش الكافى، وكانوا في حياقم العلمية والخاصة يترفعون عـــن الــصغائر ويحافظون على كرامتهم، وربطتهم بزملائهم المصريين أواصر المودة(١٤).

كان الواحد منهم إذا اعتزم العودة إلى بلاده بعد انتهاء دراسته، يقيم قبيل ســفره حفل وداع في الرواق يدعو إليه أصدقاءه من طلبة الأروقة فضلاً عن طلبة رواقة، وكانت توجه الدعوة أيضًا إلى بعض علماء الأزهر وشيوخ الأروقة، وكان يضاء الرواق بالشموع وتمد فيه الفرش، ويجتمع في الرواق بعد صلاة العشاء المدعوون ويبدأ الحفل بتلاوة آيــات من القرآن الكريم يتلوها أحد الحاضرين، ثم يطاف عليهم بأكواب من المشروبات وأطباق تحوى أنواعًا من الحلوى والنقل (الياميش) ثم القهوة، ويلقى بعد ذلــك بعــض زمــلاء الطالب وأصدقائه قصائد شعرية يشيدون فيها بغزارة علمه وسمو أخلاقه ويتمنون له توفيقًا في حياته المستقبلة، ويرد عليهم الطالب بكلمة يشكرهم فيها على مشاعرهم الطيبة نحوه، وينتهى الحفل بتلاوة أخرى من آيات القرآن الكريم(١٥).

ومما لا شك فيه أن هؤلاء الطلبة الوافدين من اليمن إلى مصر لتلقى العلوم المختلفة داخل الجامع الأزهر، لم يكونوا منغلقين على أنفسهم داخل المجتمع المصري، بل كانت لهم علاقاتهم المتعددة بمختلف الفئات هناك من خلال احتكاكهم اليومي بهم. ويتضح ذلك مما سبق ذكره من أنه كانت تربط هؤلاء الطلبة علاقات طيبة مع الطلبة المصريين الموجـــودين داخل الأروقة الأخرى، مما كان له أكبر الأثر في دعم العلاقات الثقافية بين مصر والــيمن خلال تلك الفترة.

محمد علي والأزهر:

لقد كانت مصر مركز الثقافة الإسلامية حيث كان الأزهر مهبطًا لطلبة العلم مــن جميع أنحاء العالم الإسلامي، يتخرج فيه علماء الدين والشريعة والفقه، ولكن الأزهر لم يعد المعين الذي يمكن أن يمد محمد علي بما يحتاج إليه من رجال إداريين وفنيين ومهنيين يصلحوا ليكونوا أدوات النهضة الحديثة، فكان لابد له من إقامة صرح جديد للتعليم يقتبس مــن علوم الغرب وفنونه ما يصلح لدولة مصر الحديثة، وفى نفس الوقت الإبقاء على الأزهـــر بتراثه العلمى والدينى، والانتفاع ببعض النابهين من خريجيها؛ لإرسالهم في بعثات إلى فرنسا

وإنجلترا وغيرها من البلاد المتقدمة للتخصص في مختلف العلوم والفنون، وذلك بجانب عدد آخر من طلبة المدارس الذين وقع عليهم الاختيار، حتى إذا عادوا إلى وطنهم كانوا عدة النهضة الحديثة، وحلوا محل الأجانب في الوظائف المختلفة، وفي تلقين أبناء أمتهم ما درسوه في أوروبا [١٦].

وعلى ذلك فإن رغبة محمد علي في إصلاح التعليم شملت اتجاهين، هما: إنشاء المدارس الحديثة، وإرسال البعثات إلى بلدان أوروبا المختلفة؛ للاطلاع على العلوم هناك، وإعداد النواة المثقفة التي يمكنها بعد عودتها إلى مصر أن تحل مكان الأجانب من الأطباء والمهندسين والضباط والأساتذة وغيرهم[١٧]. كما ظل الأزهر على نظامه القديم ولم يساير حركة التقدم والإصلاح التي نهض بها محمد علي باشا، فانتقل مركز الثقافة من الأزهر إلى المدارس والمعاهد والبعثات، وانكمش العلماء ولم يشتركوا في حركة التجديد والإنشاء في مختلف نواحيها، فعجزوا عن الاشتراك في حروب مصر أو في إدارة حكومتها أو في سياستها وأعمال العمران التي قامت بها، وبديهي أن انعكافهم على المسائل الدينية، وعجزهم عن الاشتراك في الأعمال العامة التي تمت في عصرهم، كل ذلك كان له أثره في تضاؤل نفوذهم وإضعاف كلمتهم[١٨].

وقد ذكر أحد المؤرخين أن عدم قيام محمد علي بإحداث أي تغيير في نظم التعليم داخل الأزهر وتركه على نظامه القديم يرجع لسببين، الأول: أنه خشى أن يثير سخط العلماء والجماهير إذا تعرض هو لنظام التعليم فيه أو أقدم على إصلاحه وجعله يساير حركة التقدم العلمي الحديث، والسبب الثاني: أنه لم يجد من بين العلماء من يضطلع بهذه المهمة ويعهد إليه بها؛ ولذا لم يفكر محمد علي في إصلاح الأزهر، ولا فكر فيه علماؤه وأقطابه؛ فوقفت حركته وانتقلت النهضة العلمية إلى المدارس النظامية التي أسسها محمد علي[١٩].

ومع ذلك ظل الأزهر هو المورد الذي استمدت منه المدارس الحديثة والبعثات العلمية تلاميذها، فمنه اختارت الحكومة طلبة المدارس العالية التي أنشأتها، وكثيرًا من أعضاء البعثات العلمية الأولى التي أوفدتها إلى أوروبا[٢٠]، فتخرج فيه بواسطة البعثات

والمدارس علماء نابهون كان لهم الأثر الجلي في نهضة مصر العلمية والاجتماعية، فالأزهر من هذه الناحية كان له فضل كبير على النهضة العلمية الحديثة، ومن جهة أخرى فإن الحكومة كانت تختار من رجاله بعض المتضلعين في اللغة العربية لتنقيح وتهذيب الكتب المترجمة للغة العربية في الطب والرياضيات وغيرها، ويسمون المحررين، وطائفة أخرى لتصحيح الكتب عند طبعها وهم المصححون، ولهؤلاء وأولئك فضل كبير على نهضة التعريب والتأليف(٢١).

وقد ظلت القوى البشرية المتعلمة تعليمًا أزهريًا الأكثر عددًا والأكثر انتشارًا على سطح الحياة المدنية، كما ظل التعليم الديني يحتضن أبناء مصر واليمن غير متأثر بمزاج حاكم أو اتفاقية دوليه(٢٢).

وهكذا يتضح لنا مما سبق كيف أن محمد علي لم يكن له أي دور فعال في سير العملية التعليمية داخل جامعة الأزهر، بل تركه على نظامه القديم – للأسباب التي ذكرناها آنفًا – وترى الباحثة أن الأزهر قد تمتع بحرية مطلقة في تقرير الدراسات التي تلقى على طلابه، ولم يخضع لأي توجيه حكومي من قبل حكومة محمد علي، فكان هذا من أهم الأسباب التي دفعت بالكثير من طلاب اليمن الوفود إليه للاستزادة من العلم بين رحابه خلال تلك الفترة.

دور العلماء في دعم العلاقات الثقافية:

لقد كان لانتقال العلماء بين المراكز الثقافية في مصر و اليمن دور فعال ومؤثر في تقوية العلاقات الثقافية بين البلدين.

ومن أبرز العلماء اليمنيين الذين وفدوا إلى مصر وقاموا بالتدريس في الجامع الأزهر محمد بن عبد الرزاق الشهير بمرتضى الحسيني الزبيدي (نسبة إلى زبيد) المولود في عام (١١٤٥هـ/ ١٧٣٢م) وقد قدم من اليمن إلى مصر في عام (١١٦٧هـ/ ١٧٥٤م) بعد أن زار أقطارًا عديدة، من بينها الحجاز، وكان الزبيدي من أبرز علماء عصره، فقد كان هذا العالم متبحرًا في فقه اللغة العربية وآدابها وفى الحديث والرجال والأنساب(٢٣).

ولقد قدر لهذا العالم اليمني أن يلعب دورًا مهمًا في إثراء الحركة الثقافية في مصر أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، حيث تلقى العلم على يديه كل من الشيخ إسماعيل الخشاب(٢٤)، والشيخ حسن العطار(٢٥)، وشيخ المؤرخين عبد الرحمن الجبرتي(٢٦)، وهم من أبرز مفكري هذه الحقبة التاريخية(٢٧).

ولقد ارتبط هذا العالم بطلا به في مصر بروابط وثيقة حيث تأثروا به وأثروا فيه، ولعل من أشهرهم على الإطلاق عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: ويرجع الفضل إلى الزبيدي في اهتمام الجبرتي بكتابة التاريخ، حيث أن الشيخ محمد خليل المرادي، مفتي دمشق، قام في نهاية القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، بعمل ترجمة لأعلام ذلك القرن، وطلب في عام (١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م) من الشيخ الزبيدي – أثناء إقامته في القاهرة – أن يساعده في ذلك بجمع تراجم المصريين والحجازيين، وعندما بدأ الزبيدي القيام بهذا العمل، طلب من تلميذه عبد الرحمن بن حسن الجبرتي أن يشاركه في جمع تراجم العلماء المصريين، خصوصًا أن الزبيدي كان حديث العهد بمصر، وبالفعل شرع الجبرتي في القيام بهذا العمل، ولكن وفاة الزبيدي والتي أعقبها وفاة المرادي أيضًا في العام نفسه، أدى في النهاية إلى انفراد الجبرتي بهذا العمل الذي طوره فيما بعد وهو المعروف باسم "عجائب الآثار في التراجم والأخبار" إلى أن وافته المنية بمصر عام (١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م) (٢٨).

ولم تتوقف إسهامات الزبيدي على التدريس بالجامع الأزهر بل وضع خلال إقامته بالقاهرة شرحه الشهير للقاموس وسماه "تاج العروس من شرح جواهر القاموس"، و"عقود الجواهر المنفية في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة"، و"جذور الاقتباس في نسب بني العباس"، كما شرح أيضًا بعض أجزاء من كتاب إحياء علوم الدين للغزالي، و"العقد الثمين في طرق الإلباس والتلقين"، و"حكمة الإشراق إلى كتاب الآفاق" وألف غير ذلك كثيرًا من الكتب والرسائل في علم الأنساب والأسانيد وتخاريج الأحاديث، وأصاب شهرة عريضة في أنحاء العالم الإسلامي، وظل مقيمًا في القاهرة علمًا من أعلام اللغة العربية حتى أصيب بمرض الطاعون ووافته المنية في (شعبان ١٢٠٥هـ/ إبريل ١٧٩١م) (٢٩).

ولقد ظل الأزهر الشريف مقصدٌ للعديد من العلماء اليمنيين حيث تشير الوثائق إلى الشيخ إبراهيم اليمني الذي تصدى للتدريس في الجامع الأزهر أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، إلى جانب انخراطه في مجال الالتزام الزراعي أسوة بعلماء ذلك العصر(٣٠). وكذا الشيخ عمر الحضرمي الذي تصدى للتدريس في الجامع الأزهر، إلى جانب قيامه بممارسة النشاط التجاري داخل المجتمع المصري(٣١).

وهكذا كانت القاهرة مأوى لكثير من طلاب العلم والعلماء، فقد حرص عدد ليس بالقليل من طلاب اليمن إلى المجيء إلى مصر للدراسة في الأزهر الشريف، كما اتخذ بعض العلماء اليمنيين مصر وطنًا ثانيًا لهم، وإن لم يقطعوا صلتهم بمواطنهم الأصلية، والبعض الأخر كان يقيم فيها فترة من الوقت ثم يعود إلى اليمن مرة ثانية، مما كان له بدون شك أثره الكبير في دعم العلاقات الثقافية وازدهارها بين مصر واليمن خلال تلك الفترة.

كما شهدت اليمن على امتداد تاريخها أفواجًا من العلماء المصريين الذين أتو إليها واستقروا فيها وأخذوا منها وأعطوا لها، وقد شكلت هذه الأفواج تيارًا مستمرًا في ازدهار العلاقات الثقافية بين البلدين، ومن أوضح الأمثلة على ذلك: على بن عمر بن محمد الحسيني، المولود بقنا والذي قدم مصر وتلقى العلم بها على يد كثير من الأساتذة، ثم زار كثيرًا من البلاد الإسلامية ومنها اليمن حيث دخل صنعاء واجتمع بإمامها(٣٢) ودخل زبيد واجتمع بمشايخها وأخذ عنهم واستأنسوا به وأكرموه وصار يعقد لهم حلق الذكر، وبعد عشرين عامًا عاد إلى مصر مرة ثانية في عام (١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م) ولكنه ما لبث أن سافر إلى اليمن للمرة الثانية وزار كثيرًا من المدن اليمنية ومنها صنعاء وكوكبان وزبيد فزادت شهرته هناك وأقبل عليه كثير من أهل اليمن وأحبوه وأكرموه، ثم رجع إلى مصر عام (١١٩٤هـ/ ١٧٨٠م) وما زال على حاله في عبادة وحسن توجه إلى الله حتى وافته المنية عام (١١٩٨هـ/ ١٧٨٤م)(٣٣).

كذلك محمد بن أحمد أبو الفضل، الشهير بالنجائى، والمولود تقريبًا في عام (١١٦٠هـ/ ١٧٤٧م)، والذي تتلمذ على يد كثير من فضلاء عصره، وسافر إلى اليمن في عام (١١٧٣هـ/ ١٧٦٠م) وزار بعض المدن اليمنية، مثل: زبيد، والتقى بكثير من

العلماء اليمنيين المشهورين هناك، مثل: عبد الرحمن بن أحمد، ومحمد بن علاء الدين وسليمان بن يحيى وغيرهم كثير، ثم ما لبث أن عاد إلى مصر في عام (١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م)، واشتهر ذكره عند كثير من الأعيان، وكان إنسانا حسنا مجموع الفضائل رأسا في فن الحديث، وواسع الاطلاع، مع ما عنده من جودة الحفظ والفهم السريع، وإدراك المعاني الغريبة وحسن الإيراد للمسائل الفقهية والحديثية، وله مؤلفات في فن الحديث؛ إلا أنه لم يستقر في مصر كثيرًا فظل يتنقل بين البلاد العربية إلى أن وافته المنية عام (١٢٠٠هـ/ ١٧٨٦م) [٣٤].

يتضح لنا مما سبق وجود العديد من المؤثرات الثقافية المصرية التي وجدت طريقها إلى قلب المجتمع اليمني أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، عن طريق بعض العلماء المصريين الذين وفدوا إلى اليمن واستقروا فيها وخالطوا أهلها وحكامها أواخر القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، ولم ينقطع وفود العلماء المصريين إلى اليمن، حيث تشير الوثائق إلى حرص محمد علي علي إرسال بعض علماء الدين من الأئمة لمرافقة القوات العسكرية في اليمن، وعرف هؤلاء باسم "أئمة الأورط" وكان من مهامهم بذل الهمة في إلقاء النصائح المؤثرة للقوات العسكرية الموجودة هناك لتشويقهم في تأدية الواجبات المنوطة بهم [٣٥]. كما ساهم احترام وتقدير اليمنيين لهؤلاء العلماء في تذليل بعض العقبات التي واجهت القوات المصرية في اليمن حيث يتضح من خلال الأوامر الصادرة من محمد علي ضرورة اتباع المسئولين في اليمن للمنهج السلمي في مواجهة العصاة والمتمردين قبل اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة [٣٦].

وهكذا لم ينقطع وفود العلماء اليمنيين إلى مصر، أو وفود العلماء المصريين إلى اليمن، واستطاع كل منهم الاندماج والاختلاط بالمجتمع الذي انتقلوا إليه، إلى جانب الدور الإيجابي الذي قاموا به في نشر الثقافة داخل هذه المجتمعات مما كان له أكبر الأثر في دعم وازدهار العلاقات الثقافية بين مصر واليمن خلال تلك الفترة.

ثانيًا: العلاقات الاجتماعية:

اليمنيون في مصر:

لم تكن العلاقات الاجتماعية بين مصر واليمن وليدة القرن الثالث عشر الهجـري/ التاسع عشر الميلادي فحسب بل ترجع إلى ما قبل العصور التاريخية، حيث كانت مـصر دومًا ومنذ أقدم العصور مهجرًا للقبائل اليمنية التي نزحت إليها واستقرت في ربوعها[٣٧]، وازداد هذا الارتباط بالفتح الإسلامي لمصر عام (٢١هـ/ ٦٤٢م)[٣٨]، ويرجـع ذلـك للدور البارز الذي قامت به القبائل اليمنية في مجال الفتح الإسلامي لمصر، فكانت عمـاد جيش عمرو بن العاص الفاتح[٣٩]، وأمر الأخير جموع القبائل التي اشتركت معه في الفتح – وعلى الأخص القبائل اليمنية – بالانتشار في أرض النيل واتخاذ المنازل في كـل مكـان منها[٤٠]، وقد استمر نزوح هذه القبائل من اليمن إلى مصر في أعقاب الفتح[٤١]، وباتت مدن مصر وقراها منذ العصر الإسلامي الأول ميدانًا مفتوحًا لأبناء اليمن يؤمونها ويمارسون فيها نشاطاتهم المختلفة[٤٢].

ومن الأمثلة على هذه القبائل: قبائل الأزد[٤٣]، ولها فروع متعددة، منهـا: غسان والأنصار، وخزاعة، والعتيك، والحجر، وعك، وغافق[٤٤]، وقد استوطنت أسيوط وعلى الأخص مدينة منفلوط[٤٥] وما زالت حتى الآن تحمل إحدى قرى أسيوط اسم الأنصار[٤٦]، وقبائل مالك، وهي تنقسم إلى قبلتين كبيرتين: الأولى: المعافر[٤٧]، وبطونها في مصر كـثيرة ومتعددة، منها: بنو موهب، وبنو كاسر المدى، وبنو حليف وشعبان، وبشر، وقد استوطن جانب كبير منهم بالإسكندرية[٤٨]، والثانية: هي خولان[٤٩] وكانت بطونها كثيرة ومتعددة أيضًا، ومنها: الجديدة، وسعد، وبنو جعل، وقد استوطنوا في قرى البهنسا[٥٠]*.

أضف إلى ذلك قبيلة طيء وهي من أكبر القبائل التي نزلت بمصر، وبلي، وجهينـة، وهم بطن من بطون قبيلة قضاعة اليمنية، وقبيلة لخم[٥١] ومن بطون لخم قبيلة بني مر التي نزلت بأسيوط وما زالت قرية بني مر في أسيوط تحمل اسم هذه القبيلة حتى اليوم[٥٢]، كما كان استقرار قبيلة بلي فيما بين جهة قنا والقصير من صعيد مصر، هذا بالإضافة إلى قبيلة

جزام وكهلان التي استقرت في الجزء الشمالي الشرقي من الأراضي المصرية[٥٣]، وغيرها من القبائل اليمنية التي اتخذت من مصر وطنًا ثانيًا لها، والتي لم يقتصر وجود هذه القبائل في مكان معين أو منطقة محددة – كما أوضحنا سابقًا – بل في جميع أنحاء مصر.

ومما لا شك فيه أن القبائل اليمنية التي وفدت إلى مصر قد تركت بعض الأثر في تكوين مصر الاجتماعي ولكن كانت رابطة الإسلام تلغى الحاجز الجنسي أو العنصري، كما كانت هذه العناصر الوافدة تندمج اجتماعيا بشكل تدريجي في الشعب وتذوب فيه، ولم يسجل التاريخ هجرات راجعة عائدة إلى أوطانها الأصلية من بين هذه العناصر[٥٤]*.

وفى بداية القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي كانت بعض القبائل العربية – وعلى الأخص القبائل اليمنية – التي وفدت إلى مصر في القرون السابقة قد استقرت تمامًا واندمجت في المجتمع المصري وأخذ أفرادها يمارسون أنشطة اقتصادية مختلفة في مجال الزراعة وباقي الحرف، بينما بقى البعض الآخر في مرحلة البداوة وعدم الاستقرار؛ لذا أطلقت عليهم المصادر المعاصرة لفظ (البدو) أو (العربان)، وكثيرًا ما كانت القبيلة الواحدة تنقسم إلى قسمين، قسم يحترف الزراعة ويعيش في البيوت المعتادة ويسكن هؤلاء عادة قريبًا من النيل ويعرفون (بعرب الحيط)، وقسم آخر يعيش في الخيام (الخيش) ويعيش على الرعي ويحيا حياة التجوال مع قطعانه على تخوم الصحراء ويعرف (بعرب الخيش)، وغالبا ما مارس هؤلاء حياة النهب والسلب وتمسكوا بنظام حياتهم ورأوا أنفسهم أفضل من العرب الذين استقروا واحترفوا الزراعة، فقد كانوا يرون في حياتهم الحرية المحببة إليهم[٥٥].

وفى أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، كانت هناك بعض القبائل اليمنية التي استقرت تمامًا داخل المجتمع المصري، حيث منحتهم الأجهزة الإدارية أرضًا إما على سبيل "مسموح المشايخ" أو "مسموح العربان"[٥٦] وبذلك أصبحوا من أعيان الريف المحليين، ومن عداد الفلاحين، ومن هؤلاء أولاد عايد في الشرقية، وعندما أعطاهم محمد علي حرية الاختيار بين أن يعاملوا كعرب رُحَّل ومن ثم يتخلون عن أراضيهم وأملاكهم، أو أن يعاملوا كفلاحين ويخضعوا للضرائب، اختاروا المعاملة الأخيرة، وتعهدوا بأن يدفعوا الضرائب كما يدفع الفلاحون[٥٧]. أما غالبية القبائل اليمنية في مصر فكانت لا

تزال في مرحلة البداوة وعدم الاستقرار، وكانوا دائمي التنقل والتجول في الصحراء، مما جعلهم في حرب مستمرة مع الفلاحين، فقد انصرف كثير من العربان إلى قطع الطريق والاعتداء على القرى الآمنة، ومن أشد تلك القبائل بأسًا، وأكثرها عنفًا وشهرة قبائل جهينة وبلى[٥٨]*.

وقد بلغ العربان في بداية عهد محمد علي حدًا كبيرًا من الجبروت والبأس فكانوا يسلبون وينهبون ويقطعون الطرق على التجار والقوافل والأهالي، حتى أنهم كانوا يفرضون الإتاوات على الأهالي وإلا تعرضت زراعتهم للقلع والحرق ونهب مواشيهم[٥٩]. هذا من جانب، ومن جانب آخر كان البدو بحكم طبيعتهم رعاة، وكان الصوف الناتج من أغنامهم ضروريًا لصناعة الملابس، كما أن خيولهم وجمالهم كانت ضرورية للجيش، فقد أخذ محمد علي يتعامل معهم على أنهم عناصر منتجة وذات قيمة في المجتمع، كما أخذ يسعى من أجل توطينهم داخل المجتمع بهدف تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي[٦٠].

ومن ثم فكر محمد علي مليا في علاج حالة العربان، ورأي من الحكمة بادئ الأمر أن يهادن زعماء القبائل، ويسلك حيالهم مسلك المحاسنة، فعقد الاتفاقيات معهم، ولكن القبائل نقضت هذه الاتفاقيات، فأدرك محمد علي أنه لا مناص من أخذهم بالقوة، فجرد عليهم كتائب الفرسان فأخذت تناوشهم وتسد عليهم السبل إلى أن أذعنوا وثابوا إلى الطاعة وطلبوا الصلح فرضي أن يصالحهم على أن يقيم زعماؤهم بالقاهرة ليكونوا رهائن عنده يضمن بهم طاعتهم وولاء قبائلهم، وأجرى عليهم الرواتب والأرزاق فكان لهذه الوسيلة تأثير كبير في إخلاد القبائل إلى الهدوء والسكينة، ولجأت الحكومة إلى وسيلة حكيمة تصرف بها البدو المنتشرين في أطراف البلاد عن عيشة البداوة وتدخلهم في حظيرة العمران، فاقطعتهم أراض شاسعة أعفتها من الضرائب ينتفعون بها ويستغلونها[٦١].

وكانت هذه الأراضي على أنواع ثلاثة: كان النوع الأول مفروضًا أن يُمنح ويخضع لضريبة قدرها نصف ضريبة "الخراج" أما النوع الثاني فكان معفى من الضرائب شريطة أن يفلح البدو الأرض بأنفسهم، أما النوع الثالث فكان في صورة "أبعادية" وكانت هذه توزع

بمساحات متفاوتة ابتداء من قرى بأكملها توهب للزعماء القبليين، إلى مساحات تتـراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ و ٢٠٠ فدان للأشخاص الأقل شأنًا[٦٢].

وقد كانت هذه الوسيلة من بواعث تحضير القبائل البدوية، وإدماجها في جسم الهيئة الاجتماعية، ولما اجتذب محمد علي رؤساء العشائر من العربان حبب إليهم أن ينتظموا في سلك الجيش النظامي الذي أسسه، وعرض عليهم أن تدفع الحكومة لمن ينتظم من العربان في سلك الجيش أجورهم على شرط أن يأتي كل منهم بفرسه وسلاحه، واستفاد الجـيش المصري منهم، حيث شاركوا في حروب السودان والحجاز وسورية والأناضـول، واتخـذ منهم إبراهيم باشا حرسه الخاص، ولقد كان إدماج القبائـل البدويـة في جـسم الهيئـة الاجتماعية من أهم أعمال العمران التي قام بها محمد علي[٦٣]*.

ولم يكن التجنيد والانخراط في السلك العسكري يزعج البدو؛ لأنهم كانوا من زمن بعيد يلحقون أفرادًا غير نظـاميين بـالجيوش[٦٤] واسـتطاع محمـد علـي - بـدأب وحزم - أن يحول العربان من عنصر اضطراب في المجتمع إلى أداة لخدمة السلطة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا تمكن الحاكم من إخضاع العربان للنظام أولاً، وإلزامهم بـه وفـق ضوابط معينة ثانيًا، ثم تحويلهم من قوة سلبية إلى قوة إيجابية، مما مهد الـسبيل لانـدماج العربان في جماعة (المواطنة) وانصهارهم في بوتقة المجتمع المصري[٦٥].

يتضح مما سبق الدور الذي قام به محمد علي في إدماج القبائل اليمنية التي هاجرت إلى مصر- في الفترات السابقة - داخل المجتمع المصري وجعلها جزء لا يتجزأ منه، ولقد استمرت الهجرات اليمنية إلى مصر في عصر محمد علي، وإن اختلف طابعها عن ذي قبل، فكانت إما فردية وإما عائلية، كما اختلفت عواملها فجاءت نتيجة بعض الظروف السياسة التي فرضت على المهاجرين وأجبرتهم على الفرار من اليمن واللجوء إلى مصر لجوءً سياسيًا، أو بهدف الممارسات الاقتصادية المختلفة من نشاط تجاري، أو شغل بعض الوظائف الإدارية التابعة للحكومة المصرية.

حيث لم تقتصر سياسة محمد علي في شبة الجزيرة العربية واليمن على القوة وحدها من أجل إخضاع السلفيين، بل لجأ إلى سياسة المهادنة واستخدام اللـين؛ لاسـتمالتهم إلى

جانبه وقام بإغراء رؤساء السلفيين والأشراف بالأموال، وأنفق عليهم بسخاء من الخزانة المصرية، كما قام بترغيبهم في المجيء إلى مصر والاستقرار فيها واتخاذها وطنًا ثانيًا لهم بغية الوصول إلى هدفه المنشود(٦٦). ويتضح ذلك جليًا من خلال الأمر الصادر من محمد علي إلى الكتخدا بك (وكيل محمد علي) في (١٦ ذي الحجة ١٢٣٤هـ/ ٥ أكتوبر ١٨١٩م) الذي ينص على لزوم ترتيب وتنظيم المعاشات الشهرية اللازمة للأشراف اليمنين والرؤساء الوهابيين وإعطاء الشريف أحمد المقيم بالمحروسة ٧٥٠٠ قرش(٦٧).

ومن الأشراف اليمنين الذين أصدر محمد علي أوامره بإرسالهم إلى مصر الشريف أحمد بن الشريف حمود، بيد أن بقاءه في مصر لم يدم طويلاً حيث وافته المنية عام (١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م) إثر إصابته بمرض الجدري تاركًا خلفه في مصر زوجته وأولاده بدون واص عليهم، مما جعل لنجله الصبى البالغ من العمر خمس أو ست سنوات يلتمس من محمد علي العودة إلى اليمن وطنه الأصلي، حتى لا يبقوا في مصر في حالة من الانفراد والعزلة وذلك نظرًا لأن زوجة المرحوم كانت في الأصل عتيقة إمام اليمن(٦٨).

وتفيد الوثائق بأن محمد علي قد استجاب لهذا الطلب، وصرح لهم بالعودة إلى موطنهم الأصلي اليمن، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل قام بتوفير جميع المساعدات اللازمة لهم لتسهيل عملية رحيلهم من مصر إلى اليمن. ويتضح ذلك من خلال الأمر الصادر منه إلى حضرة كتخدا بك بتاريخ (٢٢ شوال ١٢٣٥هـ/ ٢ أغسطس ١٨٢٠م)، والذي نص على إعطاء مصروف إلى أفراد عائلة الشريف أحمد بن الشريف حمود بمقدار ٢٠٠ ريال فرانسة هذا إلى جانب إرسال مكاتبة إلى أمين جمرك السويس تفيد ضرورة إعداد المئونة والجمال وما يلزم لسفرهم إلى اليمن(٦٩).

كما تشير إحدى الوثائق إلى أن محمد علي قد أصدر الأوامر بالسماح إلى الشريف منصور بن الشريف يحيى(٧٠) المقيم في اليمن بالقدوم إلى مصر للإقامة بها. عقب الالتماس الذي رفعه إليه ويظهر ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها محمد علي إلى أحمد باشا (سر عسكر الحجاز) في (١٥ المحرم ١٢٥٢هـ/ ٢ مايو ١٨٣٦م) والتي جاء فيها: «أنه قد

أجاب التماس الشريف منصور المقيم في جهة اليمن وعفا عنه فلا مانع من قدومه إلى مكة المكرمة للإقامة فيها أو إلى المحروسة ليقيم مع والده الشريف يحيى» [٧١].

ولم يقتصر الأمر على رؤساء السلفيين والأشراف فقط بل شمل أيضًا كبار رجال السياسة في اليمن، ويرجع ذلك للصراع الدامي المستمر بين المتنافسين علي الإمامة الزيدية في صنعاء، واستعانة كل منهم بحشود القبائل الطامعة في السلب والنهب للانتقام من أعدائه من أجل الوصول إلى الإمامة هناك، مما دفعهم إلى اللجوء إلى مصر هربًا من الاشتراك في الحروب التي كانت تندلع بينهم من حين لآخر، ومن ذلك لجوء السيد شرف الدين نجل المرحوم إمام صنعاء [٧٢] غير أن إقامته في مصر، على ما يبدو، لم تدم طويلاً، فتشير الوثائق إلى قيام محمد علي بإصدار أوامره إلى حبيب أفندي (مأمور ديوان الخديوي) في (٧ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ/ ١٩ سبتمبر ١٨٣٦م) بتقديم المساعدات اللازمة للسيد شرف الدين للعودة إلى اليمن [٧٣] كما أصدر أوامره إلى (سر عسكر اليمن) بضرورة تخصيص مرتب مناسب له نظرًا لقيامه بالهروب من اليمن عقب وفاة والده إلى مكة المكرمة ثم إلى مصر، ولقد رأي ضرورة إعادته إلى اليمن مع توفير الحماية اللازمة له بأن يكون في معية السر عسكر مع صرف هذا المرتب له للانتفاع به واستخدامه في بعض الأمور عند اللزوم [٧٤].

وتظهر احدي الوثائق رغبة إمام صنعاء القدوم إلى مصر في (المحرم ١٢٥٥هـ/ مارس ١٨٣٩م)، ولكنها لم تمدنا بالمزيد من المعلومات سواء عن هويته أو عن اكتمال هذه الزيارة، هل تحققت أم لا ؟! ولكن الذي يهمنا في هذا المجال مدى اهتمام محمد علي بهذا الخبر من خلال مراسلاته إلى محافظ القصير والتي أخبره فيها بأنه وصل إلى مسامعه أن إمام صنعاء سيصل إلى مصر عن طريق القصير، وعلى ذلك فقد أصدر الأوامر إليه بأن يقدم إلى إمام صنعاء عند وصوله إلى القصير واجبات الضيافة وليس هذا فحسب بل يعمل على شخوصه (وصوله) إلى مصر على نفقة الحكومة وذلك عن طريق إعطائه الدواب والقوارب اللازمة له، وتوفير طعامه وشرابه أيضًا [٧٥]. كما أشارت الوثائق أيضًا إلى قيام محمد علي بإصدار أوامره إلى محافظ السويس بإمداد مندوب إمام اليمن القادم إلى مصر عن طريق

ميناء السويس بالطعام والشراب والمؤن والدواب غير أنها لم تفصح لنا أيضًا عن شخصية هذا الإمام[٧٦].

ولقد أقام في مصر أيضًا السيد محمد بن يحيى منصور، ابن عم الإمام المهدي عبد الله بن المتوكل، ويتضح ذلك جليًا من خلال الرسالة التي بعثت من شورى المعاونة[٧٧] إلى على بك (وكيل المجلس العالي) في (٤ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ٦ مايو ١٨٤٠م) والتي تضمنت ضرورة إعطاء تعيين للسيد محمد بن يحيى منصور، ابن عم عبد الله المهدي إمام صنعاء سابقًا وأتباعه وعددهم ١٠ أشخاص الذين حضروا إلى المحروسة مع التوصية بتوفير منزل لهم وإسكانهم في الإسكندرية[٧٨].

ويتضح مما سبق قيام محمد علي باحتواء هذه العناصر اليمنية الوافدة إلى مصر سواء أكانوا من السلفيين أم من الأشراف أم من كبار رجال السياسة في اليمن، كما أحاطهم بكثير من مظاهر الرعاية والاهتمام. وترجع الباحثة ذلك إلى رغبته في تدعيم نفوذه داخل اليمن عن طريق توثيق العلاقات الإنسانية بين مصر واليمن مما كان له أكبر الأثر في تقوية الروابط الاجتماعية بين البلدين خلال هذه المرحلة.

ولم يقتصر وجود اليمنيين في مصر على هؤلاء فقط، بل كان للانتفاع الاقتصادي بين مصر واليمن أثره العميق على قيام علاقات اجتماعية قوية بين أبناء البلدين، فقد كان لبعض اليمنيين الموجودين بمصر دور بارز في مجال الالتزام الزراعي داخل البلاد ونذكر منهم: محمد اليمني ومصطفى اليمني[٧٩]، ولطيف عمر اليمني[٨٠]، وإبراهيم اليمني[٨١]. كما جذبت الحركة التجارية النشطة في مصر عددًا من التجار اليمنيين للاستقرار بها لممارسة النشاط التجاري في مختلف السلع، بل إن أفراد هذه الفئة أصبح لهم مكانة اجتماعية متميزة – على اختلاف طوائفهم – داخل المجتمع المصري، ومن الأمثلة على ذلك: عبد الله بن مصطفى اليمني من طائفة أعيان التجار[٨٢]، ومصطفى اليمني من طائفة أعيان التجار[٨٣]، ومحمد الدين بن مصطفى اليمني من أعيان التجار[٨٤]، وعبد الوهاب بن محمد بارحيني الحضرمي من التجار[٨٥]، وجميل ناس بن على ناس الحضرمي من

طائفة أعيان التجار[٨٦]، وعمر بن محمد بازدى الحضرمي من التجار[٨٧]، وأحمد باراس بن عبد الله اليمني من التجار[٨٨].

كما تشير العديد من الوثائق إلى أن اليمنيين الذين استقروا داخل مصر تمتعوا بكثير من الحرية داخل المجتمع المصري كما كانوا على درجة كبيرة من الثراء مما دفعهم إلى الإقبال على شراء الملكيات العقارية، وربما يفسر ذلك رغبتهم في الاستقرار والتوطن داخل مصر. ومن ذلك قيام محمود عامر بن سالم الحضرمي بشراء عقار كائن بخط الجمالية[٨٩]، وشراء نفيسة خاتون بنت عبد الله اليمني عقار كائن ببولاق[٩٠]، وشراء على اليمني بن إبراهيم اليمني عقار كائن بخط سويقة[٩١].

وليس هذا فحسب بل إن الجالية اليمنية التي عاشت داخل مصر استطاعت الاندماج والاختلاط بالمجتمع المصري مما دفع المصريين إلى اتخاذ بعض منهم كوكلاء شرعيين لهم لممارسة عملية البيع والشراء نيابة عنهم. ومن ذلك اتخاذ كل من زليخة بنت كاشف الشرقاوي وأختها لوالدتها نفيسة بنت عبد الله لعبد الوهاب بن محمد الحضرمي وكيلاً شرعيًا لهما[٩٢]. كما استعانت خديجة بنت عبد الله الحلبي بالحضرمي عمر أبوازارعة كوكيل شرعي لها[٩٣]. أضف إلى ذلك أحمد باراس ابن عبد الله اليمني وهو الوكيل الشرعي عن كل من نفيسة خاتون بنت سليمان النقاوي السويسي[٩٤]، وزليخة خاتون بنت محمد أفندي السويسي[٩٥]. وربما يرجع ذلك إلى اشتهار هؤلاء اليمنيين بالأمانة والإخلاص داخل المجتمع المصري مما دفع المصريين إلى الثقة فيهم والاندماج معهم واتخاذ بعضهم كوكلاء شرعيين عنهم، مما يدل على قوة الترابط الاجتماعي بينهم.

ولم يقتصر الأمر على هذا فحسب بل كانت المحكمة في بعض الأحيان تستعين بشهادة اليمنيين في مصر في القضايا الخاصة بالالتزام وعمليات البيع والشراء التي كانت تتم بين المصريين أو بين أعيان التجار المصريين باعتبار أن هؤلاء اليمنيين من طائفة أعيان التجار — كما ذكرنا آنفًا — مما يدل على اندماجهم بالمصريين وإعطاء الحق لهم في التعامل مع أبناء المجتمع المصري والاختلاط به، ومن الأمثلة على ذلك: فقد استشهد بمصطفى اليمني على إسقاط التزام كل من إبراهيم أغا[٩٦]، وإبراهيم الحرشاوي[٩٧]، وعمر

الحبشي[٩٨]، كما شهد عبد الرءوف اليمني على إسقاط التزام كل من أحمد الوســـق[٩٩]، وإبراهيم اليمني[١٠٠]، كما شهد عمر اليمني على إسقاط التزام محمد السعدي[١٠١]. كما شهد على بن أحمد الحضرمي على شراء فاطمة بنت على طوغان عقـــارًا بناحيـــة مينـــا الروضة[١٠٢]، كما شهد محمد عبود الحضرمي التاجر بمصر على شراء محمد حجاج النصير من أعيان التجار جميع العقار الكائن بمصر المحروسة من محمد أفندي كاتب السويسي بـــن مصطفى أفندي[١٠٣]، و أخيراً شهد سالم شباجي من أعيان التجار واثنين آخرين عن أحمـــد الحريري من أعيان التجار بخان الخليلي[١٠٤] عـــن بيـــع مخلفـــات والـــده لابنـــه أحمـــد الحريري[١٠٥].

وعلى أية حال فإن اليمنيين الذين استقروا في مصر قد تمتعوا بمكانة مرموقة داخل المجتمع المصري والدليل على ذلك أن المحاكم لم تكن تستعين بهـــم في الاســـتشهاد علـــى عمليات البيع والشراء فقط بل كانت تستعين بهم أيضًا كشهود في الفصل في القضايا التي كانت تقام بين الأهالي داخل المجتمع المصري، ومن الأمثلة على ذلك: شهد عبد الهـــادي اليمني التاجر بوكالة الخشب ومن معه من الشهود الآخرين على الدعوى المقامة من عبـــد الوهاب بن محمد بارحيني الحضرمي التاجر بخط الجمالية بمصر على الذمي دمتـــري بـــن أنسطاس الإنجليزي، عن مبلغ مستحق له عنده من ثمن زيتون باعه له فيما قبـــل تاريخـــه ورفض الأخير إرجاع المبلغ، فعرض الأمر على المحكمة للفصل فيه وبعد أن رفعت الدعوة أمام محكمة مصر الكبرى على المدعى عليه أنكر ذلك، فما كان من المدعى إلا أن أحـــضر عبد الهادي اليمني التاجر بوكالة الخشب بالجمالية وعبد الرحمن الغزى بنفس الخط، وشهدا بحق عبد الوهاب الحضرمي في المبلغ نظير قيمة الزيتون، وبعد شهادة الشهود تم الحكم على المدعى عليه بالنفقة[١٠٦]. ويتضح من خلال دراسة الوثائق أن أفراد الجاليات العربية، عند ما يقوم أحدهم برفع دعوى ما أمام المحاكم المصرية، كان شهوده في غالب الأمر من بـــني جلدته.

كما تمت الاستعانة بعمر باعثين الحضرمي ومن معه من الشهود الآخرين من مصر كشاهد على الدعوى المقامة من كل من أحمد خربوطلي وزوجته عائشة على عبد الله أغا

خربوطلي عن مبلغ مستحق لهم من تركة والده ورفض الأخير إرجاع هذا المبلغ، فعرض الأمر على المحكمة للفصل فيه[١٠٧].

وقد توثقت العلاقات الاجتماعية بين أبناء الجالية اليمنية في مصر وأبناء المجتمع المصري وذلك عن طريق إقبال بعض اليمنيين على الزواج من المصريات[١٠٨] ويرجع ذلك إلى حرص اليمنيين على الاندماج بالدم المصري والاختلاط بمجتمعه، ومن الأمثلة على ذلك: زواج مصطفى أغا بن عثمان أغا موشلى من مدينة الحديدة اليمنية من فاطمة بنت علي وأنجبت منه أولادها الثلاثة علي ومحمد وزينب[١٠٩]، كما أقبل جميل ناس بن علي ناس الحضرمي أيضًا على الزواج من المصريات[١١٠]، ويبدو أن موافقة المصريين على مصاهرة اليمنيين ارتبطت بمدى ما حققه هؤلاء من مكانة وثراء داخل المجتمع المصري، ويظهر ذلك من خلال حجم التركات التي خلفوها بعد وفاتهم حيث انحصرت تركة مصطفى أغا اليمني في ورثته الشرعيين وهم زوجته فاطمة وأولاده الثلاثة وقد بلغت هذه التركة ٤٠٠٠٠ قرش لهم بدون شريك[١١١]. كما انحصرت تركة جميل ناس بن علي ناس الحضرمي في ورثته الشرعيين زوجته المصرية وأولاده دون شريك، وقد بلغ مقدارها كما نصت الوثائق على ٦٩٥٦٦ قرشًا[١١٢].

مما سبق يتضح عدم انغلاق الجالية اليمنية على نفسها داخل مصر، بل حرصت على الامتزاج بالمصريين والارتباط بهم برباط النسب والمصاهرة، مما ساعد على تعميق الروابط الاجتماعية فيما بينهم وبين أفراد المجتمع المصري آنذاك، وتشير إحدى الوثائق إلى نجاح بعض اليمنيين الذين استقروا في مصر في الانخراط في سلك بعض وظائف الأجهزة الإدارية للحكومة المصرية، ومنهم على سبيل المثال: على اليمني الذي كان يعمل مستخدمًا بالسلخانة[١١٣].

وعلى العموم فإنه يمكن القول بأن أبناء الجالية اليمنية قد تمتعوا بكثير من الحرية داخل مصر، ولذا لم يقتصر وجودهم على منطقة معينة بل كانوا منتشرين في جميع أنحاء البلاد. وربما يفسر ذلك إحساسهم بالأمان والاندماج داخل المجتمع المصري وعدم

شعورهم بالغربة بين أبنائه، مما دفعهم إلى الانتشار في جميع أنحائه وليس الاستقرار أو التجمع في مكان محدد، مما يدل على مدى الترابط الاجتماعي بين مصر واليمن خلال تلك الفترة.

المصريون في اليمن:

كما رأينا في العرض السابق كيف أن كثيرًا من اليمنيين قدْ قصدوا مصر واستقروا فيها ومارسوا أنشطتهم المختلفة هناك دون قيد أو شرط ووجدوا فيها الأمان والطمأنينـــة، فعلى الجانب الأخر فإن كثيرًا من المصريين قد قصدوا اليمن أيضًا واستقر بعضهم في المدن للعمل في الوظائف الإدارية هناك، ومارس البعض الأخر أنشطة اقتصادية مختلفة فيها.

فبعد أن تم لقوات محمد علي في اليمن السيطرة على معظم المدن والموانى هناك أخذ يعمل على إرسال كثير من الموظفين المصريين للعمل في الجهاز الإداري الذي أقامه من أجل إحكام سيطرته على تلك المناطق، وتعطينا الوثائق العديد من الأمثلة عليهم، ونذكر منهم: محمد أفندي الذي تم تعيينه محافظًا للحديدة وأمينا لجمركها، حيث أصدر محمد علي أمـــره العالي إلى مختار بك (مدير المجلس العالي) في (٢٨ شوال ١٢٥٠هـ/ ٢٧ فبراير ١٨٣٥م) والذي جاء فيه: ((تعيين محمد أفندي محافظ ينبع الأسبق محافظًا للحديدة وأمينًا لجمركهـــا ويرسل إلى الجهة المذكورة على وجه السرعة))[١١٤]. كما أصدر إليه محمد علي أيـــضًا في (٢٢ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/ ٢٠ إبريل ١٨٣٥م) بتعيين سليمان أغا البرزنلي محافظًا لمخا وأمينا لجمركها[١١٥].

وعلى ما يبدو وكما يظهر من الوثائق أن هؤلاء الموظفين كان يتم تغييرهم من وقت إلى آخر، فتشير إحدى الوثائق وهى بتاريخ (٣ رجب ١٢٥١هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٣٥م) أن محافظ الحديدة وأمين جمركها في ذلك الوقت كان يدعى على الدين أغا[١١٦]، كمـــا تم تعيين زهدي أفندي مأمورًا لجمرك مخا، ويتضح ذلك بجلاء من خلال الأمر الـــصادر مـــن محمد علي إلى (وكيل ناظر المجلس العالي) في (٣ شـــعبان ١٢٥١هــــ/ ٢٤ نـــوفمبر ١٨٣٥م) والذي جاء فيه: ((بأن يعين زهدي أفندي ناظر عوائد مصر القديمـــة مـــأمورًا لجمرك مخا بعلاوة ٢٠٠ قرش على ماهيته الحالية، ويرسله إلى الجهة المذكورة وأن ينظر في تعيين ناظر لعوائد مصر القديمة بدلاً عنه))[١١٧].

وفي عام (١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م) تم تعيين محمد أفندي أمين جمرك زبيد[١١٨]، كما أسندت إلى حسن أفندي محافظة مخا وأمانة الجمرك[١١٩]، كما تم تعيين عبد الله أفندي محافظ تعز[١٢٠]، كما أرسل محمد علي باشا إلى سر عسكر اليمن في (٨ رجب ١٢٥٣هـ/ ٣ أكتوبر ١٨٣٧م) ثلاثة أشخاص من أغوات البيرون[١٢١] نصب أحدهم في جمرك زبيد، والثاني في جمرك لحية، والثالث عين محافظًا لزبيد[١٢٢]، وفي عام (١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م) تم تعيين عبد الرحمن أفندي محافظًا على ميناء لحية[١٢٣]، ومحمد أغا – من أغوات البيرون – أمينًا لجمرك زبيد[١٢٤]، وعثمان واجد أفندي محافظًا لمدينة تعز[١٢٥]، وعلي هادي أفندي أميناً لخزانة الجيش باليمن[١٢٦].

وفي عام (١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م) تم تعيين سليمان أفندي ناظرًا لشونة الحديدة[١٢٧].

ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء الموظفين الذين كان يرسلهم محمد علي إلى اليمن كانوا ممن سبق لهم العمل في ديوان المعاونة وغيره من دواوين الحكومة الأخرى في مصر، ويتضح ذلك من خلال الأمر الصادر من الأخير إلى (قائد اليمن) إبراهيم باشا يكن في (٣ ذي الحجة ١٢٥٣هـ/ ٢٨ فبراير ١٨٣٨م) بخصوص إرسال التقارير له عن الموظفين الذين تم إرسالهم إلى اليمن من ديوان المعاونة أو مصالح أخرى[١٢٨]، وربما قصد محمد علي من وراء ذلك أن يكون الموظفين المصريين في اليمن من ذوى الخبرة ممن تولوا وظائف إدارية في دواوين الحكومة المصرية؛ حتى يكونوا على دراية تامة تمكنهم من تصريف الشئون الإدارية هناك. ومع ذلك لم تحل هذه الخبرة بينهم وبين رغبة محمد علي في تقصى أحوالهم من خلال التقارير الرسمية التي يرسلها له (سر عسكر اليمن) لبيان مدى كفاءتهم في إنجاز المهام المسندة إليهم في اليمن.

كما تشير إحدى الوثائق أن إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) كان في بعض الأحيان ما يطلب من محمد علي إرسال إليه بعض الموظفين للعمل عنده، ويتضح ذلك من خلال الأمر الصادر من محمد علي إلى مختار بك (مدير المجلس العالي) في (١٤ ذي الحجة ١٢٥١هـ/ ١ إبريل ١٨٣٦م) والذي نص على: «إرسال الموظفين اللازمين للبنادر

التابعة للحكومة المصرية في اليمن بناء على طلب إبـراهيم باشـا يكـن سـر عـسكر اليمن» [١٢٩].

وعلى أية حال فلم يقتصر وجود الموظفين المصريين في اليمن على هؤلاء فقط، بل إنه نظرًا لوجود الجيش والأسطول المصريين في اليمن تطلب الأمر وجود ديـوان خـاص بالحسابات الخاصة بمرتباهم وسائر المصاريف، مما استلزم إرسال مأمورين وكتبه من مـصر لهذا الديوان [١٣٠]، ومن الأمثلة على ذلك: محمد أبو سيد الذي كان يعمل في أعمال جمرك مخا الكتابية [١٣١]، وإبراهيم أفندي الذي تولى منصب مأمور حسابات جميـع الآليـات في اليمن، والشيخ محمد الذي كان يعمل كاتبًا لدى هذا المأمور [١٣٢]، والشيخ عبد الـرحمن الذي كان يعمل باشكاتب لدى محافظ مخا [١٣٣]، كما تشير إحدى الوثائق بأن محمد علـي كان يتابع بنفسه أحوال هؤلاء الكتاب ومرتباهم، ويتضح ذلك من خلال الأمر الـصادر منه إلى مفتش عموم الدواوين والمصالح بخصوص الاهتمام بشأن مرتبات الكتاب اللازمين للآليات الموجودة باليمن [١٣٤].

كما أن الديوان الذي أنشأه محمد علي في اليمن الخاص بجمع البن من المدن اليمنية هناك، تتطلب الأمر إرسال رجل كفء من مصر يكون على خبرة وعلم بشئون التجارة؛ ليتولى رئاسة هذا الديوان، إلى جانب إرسال بعض المعاونين والقواسة لمساعدته في ذلـك، ومن الأمثلة على الذين تولوا منصب مأمور اشتراء البن في اليمن: على رضا أفندي [١٣٥]، وعلى أغا [١٣٦]، وصالح أغا [١٣٧]، بالإضافة إلى ذلك كان محمد علي يرسل بعض الموظفين للعمل كمعاونين للباشا (سر عسكر اليمن)، ومنـهم: إسماعيـل حقـي أفنـدي [١٣٨]، ومصطفى بك [١٣٩].

ونظرًا للاهتمام الشديد من جانب محمد علي بالصحة العامة للمصريين في الـيمن سواء أكانوا من رجال الجيش والأسطول، أم الموظفين في مختلف الميادين، فإنه كان يعمـل على إرسال الكثير من الأطباء من مصر إلى هناك للعمل بها وتوفير العناية الطبية اللازمـة للعسكريين والمدنيين على حد سواء، ويتضح ذلك من خلال الأمر الصادر من محمد علي إلى وكيل (ديوان الجهادية) [١٤٠] في (٢٨ رمضان ١٢٥٢هـ/ ٦ يناير ١٨٣٧م) والذي

نص على: «إرسال العدد الكافي من الأطباء اللازمين للحجاز واليمن»[١٤١]. كما وجد أيضًا عدد من الصيادلة والممرضين المصريين الذين عملوا في مستشفيات الحديدة وزبيد[١٤٢].

ومما لا شك فيه أن هؤلاء المصريين الذين عاشوا في اليمن — ولو لفترة قصيرة — لم ينغلقوا على أنفسهم بل حدث الاندماج بينهم وبين المجتمع اليمني الذي عاشوا معه وتأثروا به وأثروا فيه، مما كان له بدون شك تأثير كبير على تقوية الروابط الاجتماعية فيما بينهم خلال تلك الفترة.

ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء الموظفين تم ترحيلهم من اليمن إلى مصر بعد خروج القوات المصرية من هناك، ويتضح ذلك جليًا من خلال الأمر الصادر من المعية إلى والى جدة في (غاية المحرم ١٢٥٨هـ/ ١٣ مارس ١٨٤٢م) والذي جاء فيه: «طلب إعادة عبد الحليم أفندي وكيل خزانة مكة المكرمة وغيره من الموظفين المصريين الذين لم يبق حاجة إلى وجودهم في الحجاز، وإرسال من يرد من اليمن أيضًا من الموظفين المصريين إلى مصر»[١٤٣].

وتأكيدًا للأمر السابق ونظرًا إلى حرص محمد علي الشديد على تقوية الروابط الاجتماعية بين قوات الجيش والأسطول المصريين في اليمن وبين اليمنيين، فإنه كان يعمل على التقرب من المشايخ هناك، وذلك عن طريق منحهم الهدايا التي كان يأمر بإرسالها لهم إلى هناك بناءً على رغبة إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) فتشير بعض الوثائق إلى أن محمد علي كان يصدر الأوامر دائمًا إلى حبيب أفندي (مدير الديوان الخديوي) من أجل إرسال الكساوي (الملابس) التي طلبها إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) من أجل إكسائها إلى بعض مشايخ اليمن[١٤٤].

كما كانت الأوامر الصادرة من محمد علي دائمًا إلى إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) بأن لا يتدخل في شئون الشرفاء في اليمن، وأن يعاملهم بالحسنى والسياسة حتى تنتهي مسألة تأديب العصاة هناك[١٤٥].

كما تشير العديد من الوثائق إلى أن محمد علي كان في معظم مراسلاته إلى إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) يؤكد عليه ضرورة العمل على إكرام من يظهر الطاعة من

النقباء والمشايخ وإرضائهم، ولم يقتصر الأمر على هؤلاء فقط، بل أكد عليه أن يعمل على كسب قلوب الأهالي أيضًا(١٤٦)، وبناء على ذلك فإن الأوامر الصادرة من إبراهيم باشـا يكن إلى قواته أثناء الزحف لاستكمال عملية فتح المدن اليمنية؛ كانت تتضمن ضرورة عدم وقوع أي اعتداء من جانبهم على أموال أهالي القرى والمدن أثناء الزحـف وأن يعـاملوا الناس بالحسنى مع إكرامهم، كل حسب درجته ومركزه(١٤٧).

ولعل من أهم التطورات التي نتجت عن اتباع هذه السياسة أن أقبلـت القبائـل اليمنية على الدخول في طاعة الحكومة المصرية، مما كان له أكبر الأثر على تحرك القـوات المصرية في الأراضي اليمنية، وسهل عليهم السيطرة على كثير من البلاد هناك دون مقاومة تذكر من قبل الأهالي(١٤٨).

وعلى أية حال فلم يقتصر وجود المصريين في اليمن على هؤلاء فقط، بـل كـان للانتفاع الاقتصادي بين مصر واليمن أثره العميق على قيام علاقات اجتماعية قوية بين أبناء البلدين، فقد جذبت الحركة التجارية النشطة في اليمن خلال تلك الفترة عددًا من التجار المصريين للاستقرار بها لممارسة النشاط التجاري على نطاق واسع، وفى مختلف السلع داخل المجتمع اليمني، ونذكر منهم: السيد أحمد باسقاف(١٤٩)، والحاج يوسف أغا والذي اشتهر هناك بتجارة البن عام (١٢٥١هـ/ ١٨٣٦م)، ويعلق كاتب الوثيقة على ذلك بقوله "منذ سنين طويلة" مما يفيد استقراره في اليمن وانخراطه في المجتمع اليمني لسنوات عديـدة(١٥٠)، والخواجة نعمان البغدادي. الذي وصفته الوثائق بأنه من أشهر التجار المصريين بميناء الحديدة باليمن(١٥١). مما يدل على وجود جالية مصرية كبيرة تعمل في هذا الميناء بالنشاط التجاري.

وهكذا فإنه يمكن القول أن القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عـشر الميـلادي وبخاصة النصف الأول منه شهد استقرار عدد كبير من اليمنيين في مصر وعدد كبير مـن المصريين في اليمن. ولم تنغلق أيًا منها على نفسها بل عاشت وتعايشت كل منهما في المجتمع الذي انتقلت إليه، واندمجت معه وأثرت فيه وتأثرت به، ممـا أدى إلى تقويـة العلاقـات الاجتماعية بين مصر واليمن خلال تلك الفترة.

وقد كان من نتائج انفتاح المجتمع المصري واليمني على بعضهما البعض، وانتشار الجالية اليمنية في مصر والجالية المصرية في اليمن، في معظم أحياء وشوارع القرى والمدن التي عاشوا فيها، وعملهم بالأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تمس حياة المجتمع اليومية والتي تدعوا إلى الاحتكاك اليومي والدائم بين أفراد المجتمع والتعامل فيما بينهم، أن أدت إلى توطيد علاقاتهم الاجتماعية بفئات المجتمع الذي عاشوا فيه، وبالتالي أثروا في المجتمع، وتأثروا به، فكان ذلك وراء التشابه في كثير من العادات والتقاليد والتي لا تزال تمثل جزء من الموروثات الشعبية في وقتنا الحاضر.

ومما قوى هذا التقارب استمرار سيل الهجرة بين البلدين والتفاعل الحي والمستمر بينهما فمنذ أن أخذت بعض القبائل اليمنية، وعلى وجه الدقة بعض جماعات منها، تهاجر وتستقر في وادي النيل، فإن كثيرًا من الألفاظ التي تستخدمها أهل القبائل في اليمن ويصعب فهمها على سكان القاهرة مثلاً ما زالت مستعملة في بعض جهات الصعيد، كما نسمع أيضًا في بعض واحات الصحراء الغربية ألفاظًا منها لا يستخدمها سكان وادي النيل، كما أن الملابس التي تستخدمها بعض نساء اليمن وطريقة تصفيف شعر النساء تشبه كل الشبه بعض أهل الواحات وخاصة واحة سيوة، وتفسير ذلك سهل ميسور فإن هذا التشابه في الملابس وهذه البقايا من الكلمات ليست إلا أثرًا باقيا من القبائل اليمنية التي هاجرت من مواطنها واستقرت في مصر وامتزجت بسكان البلاد(١٥٢).

ومما يجدر ذكره أن فئة التجار، استطاعت عن طريق مكانتها المتميزة التي وصلت إليها، أن تلعب دورًا كبيرًا في التأثير الاجتماعي لبنية المجتمع الذي انتقلوا إليه وعاشوا معه، نتيجة لاتساع دائرة علاقاتهم الاجتماعية التي شملت كل الفئات، وقد كان لكل ذلك تأثيره في انتشار العادات والتقاليد، والتأثير المتبادل، مما قوى العلاقات الاجتماعية بين المجتمع المصري واليمني خلال تلك الفترة.

هوامش الفصل الثالث

(١) العلماء: المقصود بهم رجال الدين العارفون بالله ومنهم شيخ الجامع الأزهر، والمفتون بإقامة الحق وإبطال الباطل، والمدرسون بالمساجد، والذين يعلمون الناس العلم بمعرفة الله تعالى ومعرفة دينهم، والفقهاء المقيمون في الأزهر لطلب العلم. (انظر: عفاف مسعد السيد العبد: مرجع سابق، ص٢٤٤).

(٢) الجامع الأزهر: كان الجامع الأزهر من غرس الدولة الفاطمية أينع ثمره، وتجددت نظرته، على مر العصور، ومازال بعد نيف وألف عام أعظم الآثار الباقية التي خلفتها الدولة الإسلامية بمصر أيام الفاطميين في العاصمة الجديدة مسجد جامع على نحو ما اتبع في إنشاء الفسطاط والعسكر، وبدأ بإنشائه في (٢٤ جمادى الأولى ٣٥٩هـ/ إبريل ٩٧٠م)، وقد تم بناؤه في عامين وثلاثة أشهر، وافتتح للصلاة في يوم الجمعة السابع من رمضان عام (٣٦١هـ/ ٩٧٢م) . وكانت الحكمة واضحة في إنشاء المسجد الجديد، بل كانت أشد وضوحًا في المقصد والمغزى من أية فرصة سابقة، فقد كانت الدولة الفاطمية دولة الإمامة الشيعية، وكان الجامع الأزهر أول مسجد أقامته الشيعة بمصر. ومن ثم فقد كان قيام الجامع الأزهر رمزًا لسيادة دعوة دينية جديدة هى الدعوة الشيعية، كما كانت القاهرة المعزية رمزًا لظفر دولة الجديدة وسيادتها. فقد أنشئ الجامع الأزهر ليكون مسجدًا رسميًا للدولة الفاطمية في حاضرتها الجديدة، ومنبرًا لدعوتها الدينية، ورمزًا لسيادتها الروحية، وما لبث الجامع الأزهر بعد ذلك أن أصبح قوام الحياة الجامعية والفكرية في العالم الإسلامي. (انظر: محمد عبد الله عنان: تاريخ الجامع الأزهر، ط٢، مؤسسة الخانجى، القاهرة، ١٩٥٨، ص١٧، ٦٥).

(٣) محمد عبد اللطيف عبد الفتاح الغراوى: دور المؤسسات الدينية والخيرية في التعليم في مصر العثمانية (٩٢٣ – ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ – ١٧٩٨م) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بدمنهور، جامعة الإسكندرية، قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية، عام ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.، ص١٤٥، ١٤٦.

(٤) عبد العزيز محمد الشناوى: الأزهر جامعًا وجامعة، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣، ص٢٣٢.

(٥) عبد العزيز محمد الشناوى: مرجع سابق، ص٢٣٢.

(٦) الرواق: هو البناء الذي يسكنه جماعة من الطلبة متحدى الجنس أو المذهب، كرواق الأتراك والمغاربة والصعايدة والحنفية، وقد أنشأ هذه الأروقة أهل البر من المسلمين تيسيرًا لطلب العلم وابتغاء المثوبة، وللأزهر جملة من الأروقة يبلغ عددها زهاء ٣٠ رواقًا وزاوية، وقد كان من تمام التيسير على طلبة العلم أن يكون للرواق مكتبة خاصة به، غالبًا تبتدئ بقليل من الكتب يقفها أهل البر ثم تتكاثر، فكان لكثير من الأروقة مكتبات لا تخضع لأنظمة المكتبات التي وضعت أخيرًا لضبطها، وصيانتها والحفاظ عليها، وكان الانتفاع بها متروكًا لمن ينشده من أهل الرواق. (انظر: الأزهر الشريف: الأزهر تاريخه وتطوره، ط٢، القاهرة، ١٩٨٣، ص٢٢٦). وكان الرواق يفرش بما يلزمه من فرش، كما يزود بجانبه أماكن للاغتسال وأخرى للوضوء وغيرها لإعداد الطعام (انظر: عبد الحميد يونس، وعثمان توفيق: الأزهر، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٦، ص٤٨، ٤٩). كما كان لكل رواق شيخ مهمته الدفاع عن المجاورين بهذا الرواق والتحدث في أمورهم المتعلقة بمصالحهم ومصالح الرواق مع أولى الأمر، وينظم العلاقة بين الرواق الذي يتولى مشيخته وبين مشيخة الأزهر، كما أنه يقوم بتوزيع دخل الرواق من الأوقاف المحبوسة عليه على طلبة الرواق ومدرسيه، وكذلك بفض المنازعات التي تنشب بين طلبة الرواق بعضهم وبعض أو بينهم وبين مدرسيهم. (انظر: محمد عبد اللطيف الغراوى: مرجع سابق، ص١٦٥، ١٦٦).

(٧) عبد العزيز محمد الشناوى: مرجع سابق، ص٢٤١.

(٨) إلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر ١٨٠٥ – ١٨٧٩، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٥١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص٢٩٤.

(٩).عبد العزيز محمد الشناوى: مرجع سابق، ص٢٤١.

(١٠) رواق البرنية، يطلق عليه أيضًا رواق البرنادية، ورواق البرنو. وهو مخصص للطلبة الوافدين من السنغال، والنيجر، وغنيا، وساحل الذهب، وغانة ويقع في زاوية الرحبة المسقوفة خارج باب الأتراك في المسافة الواقعة بين رواق الأتراك ورواق اليمنية. (انظر: عبد العزيز محمد الشناوى: مرجع سابق، ص٢٦٤).

(١١) عبد العزيز محمد الشناوى: مرجع سابق، ص٢٩٦، ٢٩٧.

(١٢) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر: الأزهر تاريخه وتطوره، الاتحاد الاشتراكى العربي، القاهرة، ١٩٦٤، ص١٧٩.
(١٣) المرجع السابق، ص١٨١.
(١٤) عبد العزيز محمد الشناوى: مرجع سابق، ص٢٩٦، ٢٩٧.
(١٥) عبد العزيز محمد الشناوى: مرجع سابق، ص٢٩٧.
(١٦) عبد الحميد البطريق: مرجع سابق، ص٣٩.
(١٧) عبد المنعم إبراهيم الجميعي: تاريخ مصر الاقتصادى، ص٥٥.
(١٨) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص٥٤٨.
(١٩) المرجع السابق: ص٥٤٩.
(٢٠) أحمد زكريا الشلق واخرون: محمد علي وعصره، دار الكتب والوثائق القوميــة، القــاهرة، ٢٠٠٥، ص٥٧٩.
(٢١) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص٥٤٩، ٥٥٠.
(٢٢) سامي سليمان محمد السهم: مرجع سابق، ص٢٣٩.
(٢٣) عبد العزيز محمد الشناوى: دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر إبــان الحكــم العثماني، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٩٧١، ص٣٢، ٣٣؛ الأزهر جامعًا وجامعــة، ص٢٣٦؛ على بركات، رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٠٣، الهيئــة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٢؛ خيرالدين الزركلــى، مرجــع ســابق، ص٧٠؛ عبد الرحمن ابن حسن الجبرتي: مرجع سابق، جـ٤، ص٣٠٣، ٣٠٨، ٣٠٩.
(٢٤) الشيخ إسماعيل الخشاب: هو إسماعيل بن سعد الشهير بالخشاب، كان أبوه يعمل بالتجارة، ثم احترف تجارة الأخشاب ومن هنا جاء نسبة؛ وليس لدينا تاريخ لمولده، ولكن ما نعلمه أنه لم يشأ أن يمتهن مهنة أبيه، بل اتجه إلى التعليم؛ فحفظ القرآن وتثقف بثقافــة العــصر الدينيــة واللغوية، وتلقى العلم على مشايخ العصر، أمثال: الشيخ العروسى، شيخ الجــامع الأزهــر، واتصل بالشيخ محمد مرتضى الزبيدى، وبالشيخ محمد الأمير. وبرز في فقه الشافعية؛ ثم أقبــل على قراءة الكتب حتى المحاضرات والمحاورات، واستحضار المناسبات والماجريات وقال الشعر الرائق. (انظر: عمر عبد العزيز عمر واخرون: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصــر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص١١٩).

(٢٥) الشيخ حسن العطار، هو الشيخ حسن بن محمد بن محمود العطار الذي ولد عام (١١٨٠هـ/ ١٧٦٦م)؛ وتنحدر عائلته من المغرب ثم نزحت إلى مصر وأقامت بها، وكان أبوه الشيخ محمد كتن، رجلاً فقيرا عطارا، ولكنه اشتغل بالعلم، ولما لاحظ إقبال ولده حسن على العلم ساعده على تحصيله، حيث تردد على الأزهر وحضر حلقات كبار مشايخه في ذلك العصر، ومنهم الشيخ محمد الأمير والشيخ مرتضى الزبيدى. (انظر: عمر عبد العزيز عمر وآخرون: دراسات في تاريخ مصر، ص١٠٩)..

(٢٦) الشيخ عبد الرحمن الجبرتي: هو عبد الرحمن بن حسن بن برهان الدينى الحنفى (١١٦٨ – ١٢٤١هـ/ ١٧٥٤ – ١٨٢٥م) الذي ينتسب وأسرته إلى جبرت بالحبشة، ويعتبر أحد كبار المؤرخين في العالم الإسلامي في جميع أزمنته، فهو بلا جدال أعظم المؤرخين العرب في الأزمنة الحديثة، ونشأ الجبرتي في أسرة اشتهرت بخدمة العلم، فكان والده الشيخ حسن الجبرتي (١١١٠ – ١١٨٨هـ/ ١٦٩٨م – ١٧٧٤م) عالمًا من أكبر علماء عصره في العلوم الشرعية والرياضية والتوقيت، ولقد اختلطت في الشيخ حسن الجبرتي: الذي كان من ثراه الأزهريين، شخصية العالم بشخصية رجل الأعمال، فمع اشتغاله بالعلم كان يمارس النشاط التجارى، وكان في الوقت نفسه أستاذًا في الأزهر ولم يقصر اهتمامه على تدريس الفقه وعلوم الدين، بل وجه نفسه إلى دراسات أخرى متعددة؛ فتعلم اللغتين التركية والفارسية وأجادهما، ودرس الرياضيات، والهندسة، والجبر، والمساحة، والجغرافيا، والفلك، وحل الرموز وقام بتدريسها. وتجاوزت شهرته حدود مصر والبلاد الإسلامية. (انظر: عمر عبد العزيز عمر وآخرون: دراسات في تاريخ مصر، ص٧٨، ٧٩).

(٢٧) عمر عبد العزيز عمر (وآخرون): دراسات في تاريخ مصر، ص٧٨، ٧٩، ١٠٩، ١١٩.

(٢٨) محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ – ١٩١٤)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩، ص٢٦٢؛ على بركات، مرجع سابق، ص١٢ – ١٤.

(٢٩) عبد العزيز محمد الشناوى: دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر، ص٣٤؛ الأزهر جامعًا وجامعة، ص٢٣٦، ص٢٣٧؛ خير الدين الزركلى، مرجع سابق، جـ٧، ص٧٠؛ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: مصدر سابق، جـ٤، ص٣١٣، ٣٢٠.

(٣٠) سجلات إسقاطات القرى، س٤١، ص٥٨، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٣٠هـ/ ٢١ نوفمبر ١٨١٥م.

(٣١) محكمة الباب العالى: س ٤١٢، ص٣١٠، ٣١١، م٧٥١، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٥٥هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٣٩م. *كما حرص طلاب اليمن بسبب تأصل النزعة الدينية في نفوسهم على المجئ إلى مصر، وتلقى علوم الفقه والشريعة في رواق اليمنية، حيث اتخذ هؤلاء الطلاب من مصر وطنًا ثانيًا لهم، ينهلون من معين ثقافتها الإسلامية ثم يفضلون العودة إلى موطنهم الأصلى حيث يقومون بالإفتاء أو الوعظ والإرشاد وإمامة الصلاة في أحد المساجد أو التدريس، وهناك فريق آخر من أبناء هذا الرواق أجيز للتدريس ودخل في عداد مدرسى الأزهر (انظر : سجلات الأزهر: طلاب أروقة اليمن والهند والجبرت والبرنادية، س١، بتاريخ من ١٤ المحرم ١٣٢٩هـ/ ١٥ يناير ١٩١١م – إلى ٢٥ ربيع الأول ١٣٣٢هـ/ ٢١ فبراير ١٩١٤م) .

(٣٢) كان إمام اليمن في ذلك الوقت هو المهدى عباس بن الحسينى بن القاسم (١١٣٩ – ١١٦١هـ/ ١٧٤٨ – ١٨٧٥م). (انظر: أيمن فؤاد سيد: مرجع سابق، ص٤١٣).

(٣٣) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: مصدر سابق، جـ٣، ص١٢٨، ١٢٩.

(٣٤) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: مصدر سابق، جـ٣، ص١٨٨، ١٨٩.

(٣٥) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١١٨، بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ٨ يونيو ١٨٣٧م.

(٣٦) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ولده العزيز إبراهيم إلى وفاته، مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ١، ص٣١٧، مادة بدون رقم، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٦هـ/ ١٩يناير ١٨٣١م ؛ نفس المصدر: مخطوط رقم ٢٤٨٤، جـ١، ص٣٤٦، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٤٨هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٣٢م.

(٣٧) مصطفى كامل شملول الشريف: عروبة مصر من قبائلها، القاهرة، ١٩٦٢، ص١١.

(٣٨) سعد بدير الحلواني: العلاقات بين مصر والحجاز ونجد في القرن الـ١٩، ط٢، القاهرة، ١٩٩٥، ص٧.

(٣٩) السيد طه أبو سديرة: القبائل اليمنية في مصر منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الأموى من ٢٠ إلى ١٣٢هـ/ ٦٤٠ – ٧٥٠ ميلادية، مكتبة الشعب، القاهرة، ١٩٨٨، ص٣.

(٤٠) مصطفى كامل شملول الشريف: مرجع سابق، ص١٩.

(٤١) السيد طه أبوسديرة: مرجع سابق، ص٣.

(٤٢) سعد بدير الحلواني: مرجع سابق، ص٧.

(٤٣) الأزد: كانت قبائل الأزد من أعظم الأحياء، وأكثرها بطونا، وأمدها فروعًا، وموطنهم الأصلي في جبال السراه بأطراف اليمن، وكان بعض أقسامها موضع السخرية من العرب وذلك لاشتغالهم بالنساجة، وقد استقروا في مصر منذ الفتح الإسلامي لها. (انظر: عبد الله خورشيد البرى: القبائل العربية في مصر في القرون الثلاثة الأولى للهجرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٤٧، ١٤٨).

(٤٤) عبد الله خورشيد البرى: مرجع سابق، ص١٥٠- ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٠؛ السيد طه أبو سديرة: مرجع سابق، ص١١.

(٤٥) منفلوط: مدينة قديمة اسمها القبطى (Manbalout)، وهى قاعدة مركز منفلوط، محافظة أسيوط. (انظر: محمد رمزى: مرجع سابق، ق٢، جـ٤، ص٧٨).

(٤٦) مصطفى كامل شملول الشريف: مرجع سابق، ص٢٩.

(٤٧) المعافر: قبيلة كبيرة قوية، كانوا يقيمون في اليمن في مكان ممتاز وكانوا أهل مروءة ونخوة، فكانوا أقوياء مناضلين مثلما كانوا مهرة ينتجون الثياب المعافرية التي اشتهروا بها. وقد شهدوا فتح مصر. (انظر: عبد الله خورشيد البرى: مرجع سابق، ص٢٠٠، ٢١٠).

(٤٨) عبد الله خورشيد البرى: مرجع سابق، ص٢٠٤، ٢٠٥.

(٤٩) خولان: امتازت بلادهم في اليمن بالعمران وكثرة الحبوب. وكانت صعدة أكبر مدنهم، مركزًا مهمًا للدباغة في الجاهلية، واعتنقوا الإسلام، وعدهم النبى في خير القبائل، ولكنهم ارتدوا ثم أعادهم أبوبكر إلى الإسلام، وقد افترقت خولان في الفتوحات فنزل كثير منهم الشام، ولعب أخرون منهم دورًا مهما بين العرب الجنوبيين الذين اشتركوا في فتح مصر وأقاموا فيها، فهم في مصر منذ الفتح وكانوا كثيرين. (انظر: عبد الله خورشيد البرى: مرجع سابق، ص٢٠٧، ٢٠٨).

(٥٠) عبد الله خورشيد البرى: مرجع سابق، ص٢١٠، ٢١١. * البهنسا، هى قرية قديمة، كانت في العصر العثماني ولاية، وهى الآن إحدى قرى مركز بنى مزار، محافظة المنيا. (انظر: محمد رمزى، مرجع سابق، ق٢، جـ٣، ص٢١١، ٢١٢).

(٥١) مصطفى كامل شملول الشريف: مرجع سابق، ص٢٨؛ السيد طه أبو سديرة: مرجع سابق، ص١٧، ١٩، ٦٧.

(٥٢) مصطفى كامل شملول الشريف: مرجع سابق، ص٢٩.

(٥٣) السيد طه أبو سديرة: مرجع سابق، ص٦٧.

(٥٤) إيمان محمد عبد المنعم عامر: العربان ودورهم في المجتمع المصرى في النصف الأول من القرن التاسع عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٩٧، الهيئة المصرية العامة للكتـــاب، القـــاهرة، ١٩٩٧، ص٤٢. *لم يسجل التاريخ إلا بعض حالات نادرة من الهجرات المصرية إلى الـــشام وبرقة وذلك أثناء الكوارث، فتحدث المقريزى عن هرب الفلاحين من الضرائب الفادحة إلى الشام. كذلك في عام (١٢٠٠هـــ/ ١٧٨٥م) هرب المصريون من الوباء الذي ساد الـــبلاد فكانت شوارع صيدا وعكا وفلسطين تعج بالمصريين، كذلك تكررت تلك الظاهرة أيام محمد علي هربا من السخرة ونزع الملكية، ففى إحدى المرات هاجر نحو ٦ آلاف من الفلاحين إلى سوريا وحاول هو تعقبهم دون جدوى. (انظر: إيمان محمد عبد المنعم عامر: مرجـــع ســـابق، ص٤٢).

(٥٥) إيمان محمد عبد المنعم عامر: مرجع سابق، ص٤٣، ٤٤.

(٥٦) مسموح العربان: أرض معفاة من الضرائب وممنوحة لزعماء البدو. (انظر: عفـــاف لطفـــى السيد: مصر في عهد محمد علي، ترجمة: عبد السميع عمر زين الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٤٣٠).

(٥٧) عفاف لطفى السيد: مرجع سابق، ص١٧٦، ١٨٧.

(٥٨) ليلى عبد اللطيف أحمد: سياسة محمد علـــي إزاء العربـــان في مـــصر، ط١، دار الكتـــاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٦، ص٤٩، ٥٠؛ إيمان محمد عبد المنعم عامر: مرجع سابق، ص٦٨، ٦٩. *أضف إلى ذلك قبائل أولاد على، والصوالحة، والحويطات، وطرابين، والطمـــيلات، والنفاحات، والزهرات، ومحاز، وبنى واصل، والسمالو، والفرجان، والترافـــع، والعزيـــزى، وأولاد وافى، والعبابدة والمعازة. (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد: مرجع سابق، ص٥٠؛ إيمـــان محمد عبد المنعم عامر: مرجع سابق، ص٦٩).

(٥٩) ليلى عبد اللطيف أحمد: مرجع سابق، ص٥٠؛ إيمان محمد عبد المنعم عامر: مرجع ســـابق، ص٦٩.

(٦٠) أحمد زكريا الشلق وآخرون : مرجع سابق، ص٩٠، ٩١.

(٦١) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص٥٥٢.

(٦٢) عفاف لطفى السيد: مرجع سابق، ص١٨٩.

(٦٣) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سابق، ص٥٢٢. *وعن سياسة محمد علي الخاصة بتجنيد البدو سواء في شبه الجزيرة العربية أو اليمن، راجع الفصل الثانى من الرسالة، ص٨١-٨٤.

(٦٤) عفاف لطفى السيد: مرجع سابق، ص١٨٩.

(٦٥) إيمان محمد عبد المنعم عامر: مرجع سابق، ص٢٢٨.

(٦٦) لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الثانى.

(٦٧) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٢، دفتر ٣، صفحة بدون رقم، م٤٦٤، بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٢٣٤هـ/ ٥ أكتوبر ١٨١٩م.

(٦٨) المصدر السابق: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣، دفتر ٤، صفحة بدون رقم، م١١٦، بتاريخ غرة رمضان ١٢٣٥هـ/ ١٢ يونيو ١٨٢٠م. انظر ملحق رقم (١٩).

(٦٩) المصدر السابق: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٤، دفتر ٥، ص٥٤، م ٢٦٠، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٣٥هـ/ ٢ أغسطس ١٨٢٠م.

(٧٠) الشريف يحيى: هو يحيى بن محمد بن أحمد الحسن التهامى، جد "آل يحيى". وذريته في قرية "محبوبة بوادي ضمد باليمن"، تولى أعمال المخلاف السليمانى، أيام الإمام المنصور صاحب صنعاء، فبنى معاقل حصينة، واختط بعض البقاع، وحمدت سيرته، ومات أيبًا من الحج في قرية البيض من أعمال جازان. (انظر: خير الدين الزركلى، مرجع سابق، جـ٨، ص١٧٠).

(٧١) عابدين: ملخصات الدفاتر: محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٧٠، بتاريخ ١٥ المحرم ١٢٥٣هـ/ ٢ مايو ١٨٣٦م.

(٧٢) لم تشر الوثائق إلى ماهية إمام صنعاء المذكور، وترجح الباحثة أنه الإمام المهدى عبد الله بن المتوكل الذي تولى الإمامة في الفترة ما بين عامى (١٢٣١هـ - ١٢٥١ هـ / ١٨١٦م - ١٨٣٥م).

(٧٣) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨٩، دفتر ٧٩، ص٨، م٢٩، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ/ ١٩ سبتمبر ١٨٣٦م؛ نفس المصدر، تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨٩، دفتر ٧٩، ص٨، م٣٠، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ/ ١٩ سبتمبر ١٨٣٦م.

(٧٤) عابدين: ملخصات دفاتر: محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م ١٩٤، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ/ ١٩ سبتمبر ١٨٣٦م.

(٧٥) عابدين: ملخصات دفاتر: محفظة ٤٩، دفتر ٢٢٤، صفحة بدون رقم، م٧٨، بتاريخ غرة المحرم ١٢٥٥هـ/ ١٧ مارس ١٨٣٩م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة ٤٩، دفتر ٢٢٤، ص٦٣٤، م٦٥٦، بتاريخ ٨ المحرم ١٢٥٥هـ/ ٢٤ مارس ١٨٣٩م.

(٧٦) عابدين: ملخصات دفاتر: محفظة ٤٩، دفتر ٢٢٤، ص٦٦٧، م٦٨٩، بتاريخ ٨ المحرم ١٢٥٥هـ/ ٢٤ مارس ١٨٣٩م.

(٧٧) شورى المعاونة: ديوان شورى المعاونة أو ديوان المعاونة أو ديوان الكتخدا جميعها أسماء لمسمى واحد، وقد أنشئ هذا الديوان في عام (١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م) وكان يتكون من (قلم التحريرات) ويختص بالمكاتبات الواردة من الأقاليم الصادرة إليها، و(قلم الجفالك والعهد السنية) وهو الذي كان يتولى الإشراف على إدارة الجفالك والعهد الخاصة بالباشا وأولاده. (انظر: أحمد محمد حسن الدماصي، مرجع سابق، ص١٣٧).

(٧٨) ديوان المعاونة: ملخصات دفاتر شورى المعاونة، محفظة ١٨، دفتر ٢٨٢، ص٩٤، م٢٥٦، بتاريخ ٤ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ٦ مايو ١٨٤٠م.

(٧٩) سجلات إسقاطات القرى: س٣٤، ص٤٣، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٢١هـ/ ٢١ نوفمبر ١٨٠٦م . انظر ملحق رقم (٧) .

(٨٠) المصدر السابق: س٣٥، ص٩٢، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٢٨هـ/ ١٦ يوليو ١٨١٣م.

(٨١) سجلات إسقاطات القرى: س٤١، ص٥٨، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٣٠هـ ٢١ نوفمبر ١٨١٥م.

(٨٢) محكمة الباب العالى: س٣٧٠، ص٤٤، م٧٨، بتاريخ ٢١ المحرم ١٢٣٧هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٢١م. انظر ملحق رقم (١٢) .

(٨٣) المصدر السابق: س ٣٧٠، ص٤٥، م٧٩، بتاريخ ٢١ المحرم ١٢٣٧هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٢١م.

(٨٤) المصدر السابق: س٣٧٠، ص٤٥، م٨٠، بتاريخ ٢١ المحرم ١٢٣٧هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٢١م انظر ملحق رقم (١٣) .

(٨٥) المصدر السابق: س٣٨٣، ص١٤، م٥٥، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٢٤٣هـ/ ٢٥ مايو ١٨٢٨م.

(٨٦) المصدر السابق: س٤١١، ص٣٦، ٣٧، م٩٧، بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٥٤هـ/ ١٢ يناير ١٨٣٩م.

(٨٧) المصدر السابق: س٤١٢، ص٣١٠، ٣١١، م٧٥١، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٥٥هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٣٩م انظر ملحق رقم (١٢) .

(٨٨) المصدر السابق: س٤١٧، ص١٧١، م٣٤٠، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٧هـ/ ١٢ يناير ١٨٤٢م؛ نفس المصدر: س٤١٧، ص١٧١، ١٧٢، م٣٤١، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٧هـ/ ١٢ يناير ١٨٤٢م.

(٨٩) المصدر السابق: س٣٦١، ص١٥٧، م٣٥٥، بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٣٤هـ/ ١٢ مارس ١٨١٩م.

(٩٠) المصدر السابق: س٣٩٦، ص٣٩٧، م١٦٠٤، بتاريخ غاية ذى القعدة ١٢٤٩هـ/ ١٠ إبريل ١٨٣٤م.ملحق رقم (١٥) .

(٩١) المصدر السابق: س٤١٠، ص١٦٣، م٤٩٧، بتاريخ ١٢ المحرم ١٢٥٤هـ/ ٧ إبريل ١٨٣٨م.

(٩٢) محكمة الباب العالى: س٣٨٠، ص١٥، ١٦، م٤٧، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٤٢هـ/ ١١ مارس ١٨٢٧م.

(٩٣) المصدر السابق: س٤٠٩، ص١٧٣، م٤١٥، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٥٤هـ/ ٧ مايو ١٨٣٨م.انظر ملحق رقم (١٦) .

(٩٤) المصدر السابق: س٤١٧، ص١٧١، م٣٤٠، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٧هـ/ ١٢ يناير ١٨٤٢م.انظر ملحق رقم (١٧) .

(٩٥) المصدر السابق: س٤١٧، ص١٧١، ١٧٢، م٣٤١، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٧هـ/ ١٢ يناير ١٨٤٢م.

(٩٦) سجلات إسقاطات القرى: س٣٩، ص٥٣، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٢٧هـ/ ٧ سبتمبر ١٨١٢م.

(٩٧) المصدر السابق: س٣٩، ص٣، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٢٧هـ/ ٢٩ مارس ١٨١٢م.

(٩٨) المصدر السابق: س٣٤، ص١٧، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٢١هـ/ ٢ نوفمبر ١٨٠٦م.

(٩٩) سجلات إسقاطات القرى: س٣٨، ص٢١، مادة بدون رقم، بتاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٢٢٦هـ/ ١٩ يوليو ١٨١١م.

(١٠٠) المصدر السابق: س٣٩، ص١٣٧، مادة بدون رقم، بتاريخ غرة رجب ١٢٢٧هـ/ ١١ يوليو ١٨١٢م.انظر ملحق رقم (٨) .

(١٠١) المصدر السابق: س٤١، ص٣٦، مادة بدون رقم، بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٢٢٠هـ/ ١٨ يونية ١٨٠٥م.

(١٠٢) محكمة الباب العالى: س٣٧١، ص٦٠، م١٢٣، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٣٧هـ/ ٢٠ إبريل ١٨٢٢م.

(١٠٣) المصدر السابق: س٣٨٥، ص٢١، م٥٥، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٢٤٥هـ/ ٢١ سبتمبر ١٨٢٩م.

(١٠٤) خان الخليلى: خان كبير بالقاهرة، ولا تزال المنطقة التي كان بها تحمل نفس الاسم. (انظر: عبد الرحمن بن حسن الجبرتى: مصدر سابق، جـ١، ص٢٥٧).

(١٠٥) محكمة الباب العالى: س٤٠١، ص٢٨١، م١٤٥٣، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٥١هـ/ ١١ نوفمبر ١٨٣٥م.

(١٠٦) المصدر السابق: س٣٨٢، ص١٤، م٥٥، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٢٤٣هـ/ ٢٥ مايو ١٨٢٨م.

(١٠٧) محكمة الباب العالى: س٣٨٤، ص٥٠٥، م١٥٢٨، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٤٥هـ/ ٢٨ أغسطس ١٨٢٩م. انظر ملحق رقم (٢٠).

(٢) ومما يجدر ذكره في هذا المجال أن أهم العادات المتبعة في المجتمع المصري واليمني عند الإحتفال بالزواج لم تختلف مراسيمها كثيراً عن بعضها البعض بل كانت متشابهة إلي حد كبير، مما يفسر إقبال اليمنيين الموجودين في مصر علي الزواج من المصريات . (لمزيد من التفاصيل انظر : أحمد فخري، مرجع سابق، ص٤٤ – ٤٨ ؛ إدوارد وليم لين، المصريون المحدثون شمائلهم

وعاداقم، ترجمة : عدلي طاهر نور، جـ٢، ط٣، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٧٨، ١٧٩، ١٨٨، ١٨٩ ؛ ج . دي شابرول، دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثون، ضمن كتاب موسوعة وصف مصر، المصريون المحدثون، جـ١، ترجمة : زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٥٧، ٨٠، ٨١، ٨٤، ١٥٦ – ١٥٨)

(١٠٩) محكمة الباب العالى: س٤٠٥، ص٢١، م٥٩، بتاريخ ١٢ المحرم ١٢٥٣هـ/ إبريل ١٨٣٧م. انظر ملحق رقم (٢١).

(١١٠) محكمة مصر الشرعية: تركات، س٢، ص٣٠٨، م٤١٠، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٥٥هـ/ ١٣ نوفمبر ١٨٣٩م؛ نفس المصدر: تركات، س٣، ص٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٧، م٩٣، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٢٥٥هـ/ ١ فبراير ١٨٤٠م. انظر ملحق رقم (١٤) .

(١١١) محكمة الباب العالى: س٤٠٥، ص٢١، م٥٩، بتاريخ ١٢ المحرم ١٢٥٣هـ/ ١٨ إبريل ١٨٣٧م.

(١١٢) محكمة مصر الشرعية: تركات، س٢، ص٣٠٨، م٤١٠، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٥٥هـ/ ١٣ نوفمبر ١٨٣٩م؛ نفس المصدر: تركات، س٣، ص٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٧، م٩٣، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٢٥٥هـ/ ١ فبراير ١٨٤٠م.

(١١٣) محكمة الباب العالى: س٤١٠، ص١٦٣، م٤٩٧، بتاريخ ١٢ المحرم ١٢٥٤هـ/ ٧ إبريل ١٨٣٨م. انظر ملحق رقم (٢٢) .

(١١٤) معين سينة تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٠، دفتر ٥٤، صفحة بدون رقم، م٤١٤، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٥٠هـ/ ٢٧ فبراير ١٨٣٥م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٤١٤، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٥٠هـ/ ٢٧ فبراير ١٨٣٥م.

(١١٥) مجلس ملكية: محفظة ١، صفحة بدون رقم، م١٩٩، بتاريخ ٢٢ ذى الحجة ١٢٥٠هـ/ ٢٠ إبريل ١٨٣٥م.

(١١٦) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٧٦، دفتر ٦٨، صفحة بدون رقم، م٢٦٧، بتاريخ ٣ رجب ١٢٥١هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٣٥م.

(١١٧) محافظ الأبحاث: محفظة ٩٩، الحجاز، ص٣٦٨، م٣٦٧، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٥١هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٨٣٥م.

(١١٨) ديوان المعاونة: ملخصات دفاتر شورى المعاونة، محفظة ١٠، دفتر ٢٧٤، ص٢٥، م١٩٦، بتاريخ ٢١ ربيع الأخر ١٢٥٣هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٣٧م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م٩٦، بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ١٧ أغسطس ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م١٠٧، بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٥٣هـ/ ١١ ديسمبر ١٨٣٨م.

(١١٩) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢١٥، بتاريخ ١٥ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ١٠ فبراير ١٨٣٨م، عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م١٢٠، بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٥٣هـ/ ٢٤ مارس ١٨٣٨م؛ نفس المصدر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م٢٨٢، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٥٥هـ/ ١٩ ديسمبر ١٨٣٩م.

(١٢٠) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م٢٤٨، بتاريخ ٥ رمضان ١٢٥٣هـ/ ٣ ديسمبر ١٨٣٧م.

(١٢١) أغوات البيرون، كلمة أغوات جمع أغا وهى كلمة تركية من المصدر (أغمق) بمعنى سيد أو كبير، أو أخ بكبير (انظر: محمد علي الأنسى، مصدر سابق، ص٢٨)؛ وقيل إنها من الكلمة الفارسية (أقا) وتطلق في التركية كلقب مثل الرئيس، والقائد، وشيخ القبيلة، وعلى الخادم الخصى الذي يؤذن له بدخول غرف النساء. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص١٧). أما أغوات البيرون، فهم رجال الحاشية أو رجال بلاط الباشا الذين يعملون خارج القصور، وهى عناصر تنتمى إلى جنسيات من أنحاء الدولة العثمانية، أغلبها من الأتراك الوافدين إلى البلاط بتزكية من الخليفة في استانبول، كانت تتلقب بالألقاب التركية والفارسية وتترفع عن العربية، فألقاب أفراد الحاشية مثل ((الأمير أخور)) تعنى رئيس الاسطبلات المنوط به الإشراف على الماشية. و((القبوجي باشي)) هو رئيس البوابين، و((القهوجى باش)) هو الخادم المكلف بتقديم القهوة للوالى، و((القمشجى)) وهو السائس، و((المعجون أغاسى)) وهو الكيمياوى بصيدلية القصر. و((الابريقدار)) حامل إبريق الماء للوضوء، و((الجندارجى)) المكلف بغسل الملابس، و((اليسقجى)) وهو الحاجب، و((العشى باشى)) وهو الطاهى، و((الشماشرجى)) وهو الخادم الموكل إليه حفظ ملابس الرجال، وكان يساعد الوالى في ارتداء ملابسه، و((التوتنجى)) يقوم بإعداد التبغ للتدخين. (انظر: عبد السميع سالم الهراوى،

مرجع سابق، ص٢٣٠؛ حلمي أحمد شلبي، الموظفون في مصر في عصر محمد علي، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٣٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩، ص٣٠، ٣١).

(١٢٢) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢١٤، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٣هـ/ ٣ أكتوبر ١٨٣٧م.

(١٢٣) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٦٨، م٦٣، بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٥٤هـ/ ٤ يونية ١٨٣٨م.

(١٢٤) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٣٠، بتاريخ ٧ المحرم ١٢٥٤هـ/ ٢ إبريل ١٨٣٨م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٦٩، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٥٤هـ/ ١ أكتوبر ١٨٣٨م.

(١٢٥) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٨٣، م٧٨، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٤هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٨٣٨م.

(١٢٦) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٩١، م٨٦، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٥٤هـ/ ٧ نوفمبر ١٨٣٨م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٩٤، م٨٩، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٥٤هـ/ ٧ مارس ١٨٣٩م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٢، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٤٨، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٢٥٤هـ/ ٧ مارس ١٨٣٩م.

(١٢٧) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٩، دفتر ٢٢٤، ص١٦، م١٠٢، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٥٥هـ/ ١٩ ديسمبر ١٨٣٩م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٣، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٤٨، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٥٥هـ/ ١٩ ديسمبر ١٨٣٩م.

(١٢٨) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م١١٤، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٢٥٣هـ/ ٢٨ فبراير ١٨٣٨م.

(١٢٩) مجلس ملكية: محفظة ١، صفحة بدون رقم، م١٨٥، بتاريخ ١٤ ذى الحجة ١٢٥١هـ/ ١ إبريل ١٨٣٦م

(١٣٠) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٢٩، بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ٢٥ يونية ١٨٣٧م؛ مجلس ملكية: محفظة ٢، ص١٥٦، م١٢٩، بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ٢٥ يونية ١٨٣٧م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز،

صفحة بدون رقم، م٨٢، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ٢٣ أغسطس ١٨٣٧م؛ ديوان المعاونة: ملخصات دفاتر شورى المعاونة، محفظة ١٨، دفتر ٢٨٢، ص٤، م١٠، بتاريخ ٤ المحرم ١٢٥٦هـ/ ٧ مارس ١٨٤٠م.

(١٣١) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨١، دفتر ٧١، صفحة بدون رقم، م٤٩٤، بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٥١هـ/ ١٥ إبريل ١٨٣٦م. (ملحق رقم ٢٣).

(١٣٢) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م٢٠٣، بتاريخ ١٩ شوال ١٢٥٣هـ/ ١٦ يناير ١٨٣٨م؛ مجلس ملكية: محفظة ٢، ص١٩٠، م٢٠٣، بتاريخ ١٩ شوال ١٢٥٣هـ/ ١٦ يناير ١٨٣٨م.

(١٣٣) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٦، الحجاز، صفحة ومادة بدون رقم، مكاتبات بدون تاريخ.

(١٣٤) ذوات، محفظة ٧، ص٤٢، م٧٣، بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٥٣هـ/ ٢٥ مارس ١٨٣٨م؛ معية سنية، ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر، محفظة ٤، كراس ٣٢، ص٣، مادة بدون رقم، بتاريخ ١٩ جمادى الأخرة ١٢٥٤هـ/ ٨ سبتمبر ١٨٣٨م. انظر ملحق رقم (٢٢) .

(١٣٥) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨١، دفتر ٧١، صفحة بدون رقم، م٩٣٣، بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر ١٢٥٢هـ/ ٦ أغسطس ١٨٣٦م.

(١٣٦) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م٣٧٦، بتاريخ ٩ رمضان ١٢٥٣هـ/ ٧ ديسمبر ١٨٣٦م.

(١٣٧) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠١، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٠٥، بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر ١٢٥٤هـ/ ١٥ يوليو ١٨٣٨م؛ عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، دفتر ٢٢٣، ص٧٩، م٧٣، بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٥٤هـ/ ١٦ أكتوبر ١٨٣٨م؛ ديوان المعاونة: ملخصات دفاتر شورى المعاونة، محفظة ١٢، دفتر ٧٨، ص٢٤٤، م١٥٩٢، بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٥٤هـ/ ١٦ أكتوبر ١٨٣٨م.

(١٣٨) معية سُنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨٩، دفتر ٧٩، ص٢٨، م١٣١، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ/ ٩ أكتوبر ١٨٣٦م.

(١٣٩) ديوان خديوى، وثائق تركية من الجناب العالى إلى جهات، محفظة ٦، ص٤٩، م٥٠، بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ١٨ فبراير ١٨٣٨م.

(١٤٠) ديوان الجهادية، وهو ما نسميه اليوم (وزارة الدفاع)، وكان هذا الديوان يشرف على التجنيد الذي أصبح يتم على أسس القواعد المقتبسة من النظام الفرنسي. وعلى ضبط وتدريب أفراد القوات المسلحة، وعلى الخدمات الطبية للجيش وإقامة المستشفيات العسكرية، وصيانة أبنية الجيش وتحصيناته ومراقبة مخازن التموين ومعامل الذخيرة، وكان الديوان مسئولاً عن رفع رواتب الجند ومتأخرات تلك الرواتب، والجدير بالذكر أن الباشا عندما أعاد تنظيم ديوان الجهادية أحال حوالى ٤٠ ضابطًا تركيا إلى التقاعد، وعين بدلاً منهم شبابًا ممن تخرجوا في المدارس الحربية التي أنشأها. (انظر: عمر عبد العزيز عمر، تاريخ مصر الحديث، ص٢٦٢؛ عبد الحميد البطريق، مرجع سابق، ص٣٣، ٣٤).

(١٤١) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٨٧، دفتر ٧٧، ص٤٥، م٢٧٩، بتاريخ ٢٨ رمضان ١٢٥٢هـ/ ٦ يناير ١٨٣٧م.

(١٤٢) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة بدون رقم، م١٨، بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ٨ يونية ١٨٣٧م.

(١٤٣) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٦، دفتر ٩، صفحة بدون رقم، م٣٨٨، بتاريخ غاية المحرم ١٢٥٨هـ/ ١٣ مارس ١٨٤٢م.

(١٤٤) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦٣، دفتر ٥٧، صفحة بدون رقم، م١٩٢، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ١١ أغسطس ١٨٣٤م؛ ديوان خديوى، وثائق تركية مترجمة من الجناب العالى إلى جهات، محفظة ٢، ص٢٤٥، م٢١١، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٥٠هـ/ ٧ أغسطس ١٨٣٤م.

(١٤٥) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٢٤١، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٥٢هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٨٣٦م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٢٤٥، بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٥٢هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٨٣٦م.

(١٤٦) المصدر السابق : ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م٩٤، بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر ١٢٥٣هـ/ ٣٠ يوليو ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، محفظة ٤٦، دفتر٢٢١، صفحة بدون رم، م٤٧، بتاريخ ٤ شعبان ١٢٥٣هـ/ ٣ نوفمبر ١٨٣٦م؛ نفس المصدر، ملخصات الدفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢١، صفحة بدون رقم، م ٤٩، بتاريخ ٦

شعبان ١٢٥٣هـ/ ٥ نوفمبر ١٨٣٦م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م١٠٣، بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٥٣هـ/ ٢١ نوفمبر ١٨٣٦م.

(١٤٧) محافظ الأبحاث: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة ومادة بدون رقم، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ٢٩ أغسطس ١٨٣٧م. انظر ملحق رقم (٢٤).

(١٤٨) المصدر السابق: محفظة ١٠٠، الحجاز، صفحة ومادة بدون رقم، بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ٦ أغسطس ١٨٣٧م.

(١٤٩) معية سنية تركي: تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٦، دفتر ٧، صفحة بدون رقم، م١٦٦، بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ/ ٣١ مارس ١٨٢١م؛ محافظ الأبحاث: محفظة ٩٦، الحجاز، صفحة بدون رقم، م ١٦٦، بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٣٦هـ/ ٣١ مارس ١٨٢١م.

(١٥٠) عابدين: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م١٦، بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٢٥١هـ/ ٢٠ فبراير ١٨٣٦م.

(١٥١) المصدر السابق: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٦٤، بتاريخ ٥ المحرم ١٢٥٢هـ/ ٢٢ إبريل ١٨٣٦م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة ٤٥، دفتر ٢٢٠، صفحة بدون رقم، م٤٠٢، بتاريخ ٢٩ المحرم ١٢٥٣هـ/ ٥ مايو ١٨٣٧م؛ نفس المصدر، ملخصات دفاتر، محفظة ٤٦، دفتر ٢٢١، صفحة بدون رقم، م٨٩، بتاريخ ٤ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ٨ يونية ١٨٣٧م.

(١٥٢) أحمد فخرى: مرجع سابق، ص٣٤.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة العلاقات المصرية اليمنية في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، ولقد تبين من خلالها أنه كان هناك ثمة روابط وثيقة ربطت بين البلدين تمثلت في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

فمن الناحية السياسية أوضحت الدراسة الدور الذي قامت به قوات محمد علي في شبه الجزيرة العربية من أجل القضاء على السلفيين الذين اشتد خطرهم هناك، وذلك بعد أن تم لها إسقاط الدولة السعودية الأولى عام (١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م)، ولم يقف الأمر عند هذا فحسب بل إن هذه القوات تابعت فلول السلفيين في شمال اليمن تلبية لنداء إمام اليمن، المتوكل على الله أحمد (١٢٢٤ - ١٢٣٢هـ/ ١٨٠٩ - ١٨١٦م)، وبعد أن تم لها القضاء عليهم هناك واسترداد البلاد التي سيطروا عليها، تم الاتفاق مع الإمام المهدي عبد الله بن أحمد المتوكل بن على المنصور (١٢٣١ - ١٢٥١هـ/ ١٨١٦ - ١٨٣٦م) عام (١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م) بإعادة جميع المناطق التي استولت عليها قوات محمد علي إلى سلطة الإمام مقابل أن يدفع الإمام ضريبة سنوية وقدرها مائة ألف ريال وثلاثة آلاف قنطار من البن ترسل سنويًا للباب العالي. هذا باستثناء منطقة أبي عريش التي تم الاتفاق بشأنها مع الإمام المهدي على أن يتم تسليمها لعلى بن حيدر ليحكمها باسم السلطان العثماني، وقد احتفظ بها محمد علي حتى تكون خط رجعة له عندما ما تتاح له الفرصة المناسبة لضم اليمن إلى حكمه المباشر.

وقد أثبتت هذه الدراسة أن مشروع فتح اليمن كان يراود خاطر محمد علي في هذا الوقت، فقد كان مهتمًا بشكل كبير بالقضاء على أي تمرد يحدث من قبل الثوار في عسير وشمال اليمن، ولم يدخر في ذلك وسعًا سواء بالطرق الدبلوماسية أو الحربية من أجل إحكام

سيطرته عليها، كما كان حريصًا كل الحرص في أثناء ذلك على كسب ولاء وتبعية إمـام اليمن له، وقد اتضح ذلك جليًا من خلال مراسلاته المستمرة إلى أحمد باشا (محافظ مكـة آنذاك، وحثه فيها دائمًا على معاملة الإمام معاملة حسنة وأخذه بالسياسية واللين.

كما أوضحت الدراسة أن تأزم الموقف بين محمد علي والسلطان العثماني محمـود الثاني (١٢٢٣ - ١٢٥٥هـ/ ١٨٠٨ - ١٨٣٩م)، كان من أهم العوامل التي ساعدت على قيام ثورة محمد أغا (تركجة بيلمز) بالحجاز، وقد زادت الأوضاع سوءً بعد إصـدار السلطان العثماني فرمانًا يقر فيه هذا الثائر واليًا على الحجاز، الأمر الذي أزعج محمد علي وجعله يقدم على إرسال حمله إلى الحجاز، بقيادة أحمد باشا يكن، وقد ترتب عليها هروب هذا الثائر إلى اليمن في عام (١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م) واستيلائه على الحديدة، ومخا، وبعض المدن الداخلية بها باسم السلطان العثماني. ومما دفع محمد علي لإعداد حملة جديدة وأرسلها إلى اليمن على رأسها أحمد باشا في أواخر عام (١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م) وقد تمكنت مـن إيقاع الهزيمة بالثائر ولجوئه إلى الفرار.

ولقد تبلور في ذلك الوقت في ذهن محمد علي مشروع فتح الـيمن وضـمها إلى حكمه المباشر بدلاً من الدولة العثمانية التي ساءت علاقاته بها، وبناءً على ذلك فقد أرسل حملة جديدة على اليمن عام (١٢٥٠هـ/ ١٨٣٥م)، انقسمت قسمين: حملة بحرية بقيادة على بك، وحملة برية بقيادة إبراهيم باشا يكن، وقد قامت قوات هذه الحملة بدور فعـال ومؤثر في تلك المرحلة المهمة، حيث تمكنت من السيطرة الفعلية على الموانئ اليمنية الواقعة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، مثل: الحديدة، ومخا، واللحية، وزبيد، ما عدا مينـاء عدن، كما تمكنت أيضًا من السيطرة على معظم المدن الداخلية، مثل: بيت الفقيه، وتعز، وجبل رأس، والعدين وكادت أن تستولي على صنعاء نفسها، وبالتالي سقوط اليمن بأكمله في أيدي القوات المصرية، الأمر الذي أزعج الإمام الناصر عبد الله بن الحسن بن أحمد بـن

المهدي (١٢٥٢ – ١٢٥٦هـ/ ١٨٣٦ – ١٨٤٠م) وأصبح يهدد نفوذه وسلطانه في المنطقة؛ فأخذ يقاوم الجيش المصري بكل ما يملك من عتاد وجنود، ولكنه فشل في مقاومته، ولم يجد بدًا من عقد الصلح مع محمد علي، بيد أن هذا الصلح لم يخرج إلى حيز الوجود.

وفى الوقت الذي كانت فيه القوات المصرية تواصل زحفها على اليمن، كانت بريطانيا تراقب الموقف هناك بحذر شديد، وفى عام (١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م) لم تكن ترغب في أن تقدم على خطوة عدائية عنيفة ضد محمد علي ولاسيما وأنه كان يبذل أقصى ما في وسعه لإقناع السلطات البريطانية برغبته في المحافظة على المصالح البريطانية في الجزيرة العربية بوجه عام واليمن بوجه خاص، ولكن التوغل المصري في اليمن واقتراب قوات الجيش المصري من عدن جعل بريطانيا تخشى على مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في المنطقة؛ فسارعت باحتلال عدن في (٤ ذي القعدة ١٢٥٤هـ/ ١٩ يناير ١٨٣٩م) واتخذت منها قاعدة لإيقاف التوسع المصري في جنوب اليمن، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن بريطانيا أخذت تؤلب الدول الأوربية ضد محمد علي من أجل تصفية الوجود المصري في اليمن، وفى شبه الجزيرة العربية بأكملها، وعندئذ أدرك محمد علي أنه قادم على حرب خطيرة مع الحلفاء، شغلت باله وتضاءلت معها مسألة وجود قواته في اليمن، وشعر بأنه في أشد الحاجة إلى قواته المتناثرة في أرجاء الحجاز ونجد واليمن، وفى الوقت ذاته كانت الإنذارات الشديدة اللهجة تتوالي عليه من الحكومة البريطانية تطلب منه إجلاء قواته عن هذه المناطق، ونتيجة لذلك فقد أصدر محمد علي أوامره إلى إبراهيم باشا يكن (قائد القوات المصرية باليمن) في (١٣ ذي الحجة ١٢٥٥هـ/ ١٧ فبراير ١٨٤٠م) بالانسحاب من اليمن وتسليم ما تحت يديه من الأراضي اليمنية إلى الشريف حسين بن على بن حيدر ليتولى حكمها باسم الدولة العثمانية، وقد غادر إبراهيم باشا اليمن بالفعل في (٧ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ٩ مايو ١٨٤٠م).

وعلى أية حال نخلص مما سبق إلى التأكيد على أن اليمن كادت أن تسقط بأكملها في أيدي قوات الجيش المصري، لكن نظرًا للثورات المستمرة التي كانت تقوم بها القبائل اليمنية المتمردة على الوجود المصري في هذه المنطقة والتي فقد الجيش المصري بسبب مقاومتها والقضاء عليها كثيرًا من الجنود والذخيرة، وكثيرًا ما عاقت تحركاته هناك وحالت دون إحكام سيطرته على كثير من المدن، والأهم من ذلك موقف بريطانيا المعادي للتوسع المصري هناك، والذي دفعها إلى استخدام كثير من الضغوط السياسية والاقتصادية لتصفية هذا الوجود من أجل حماية مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية في المنطقة، وقد نجحت فيه بالفعل بعد أن ألبت الموقف الدولي ضده محمد علي، مما حال في نهاية الأمر دون تنفيذ ذلك المشروع.

ومن الناحية الاقتصادية فإن مصر تحت حكم محمد علي قد شهدت اندماجًا في الاقتصاد العالمي بوجه عام واليمن بوجه خاص بدرجة لم تعرفها طوال قرون طويلة سابقة، وذلك لما أحدثه من تغييرات جذرية في كافة النظم الاقتصادية التي كانت سائدة قبل وصوله إلى الحكم في مصر، مما كان له أكبر الأثر على الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة في اليمن وعلى الأخص بعد وقوع معظم بلاد اليمن تحت السيطرة المصرية.

فبالنسبة للزراعة، أظهرت الدراسة أن اليمنيين الموجودين داخل مصر كان لهم دور في مجال الالتزام الزراعي في البلاد، فبدراسة وثائق سجلات إسقاطات القرى وضح وجود بعض اليمنيين بها إما التزام قطعة معينة من الأرض أو التنازل عن التزام. كما أن محمد علي إلى جانب اهتمامه بإحياء الزراعة في مصر، قد حظيت بعض أنواع الغلات الزراعية في اليمن منه أيضًا بنفس الاهتمام، ولعل من أهمها على الإطلاق هو محصول البن الذي نال منه اهتمامًا كبيرًا، فقد بذل جهودًا كبيرة من أجل تحسين إنتاجية الأراضي هناك من هذا المحصول عن طريق إرسال شجيرات (شتلات) البن جيدة السلالة لغرسها هناك، وليس

هذا فحسب بل كان يعمل على إقناع مشايخ القبائل التي وقعت تحت السيطرة المصرية وترغيبهم في غرس أشجار البن والعمل على الإكثار منها في تلك المناطق.

وقد أوضحت الدراسة أن جهود محمد علي في اليمن لم تقتصر على إحياء الزراعة فقط، بل نالت الصناعة منه أيضًا نفس الاهتمام، والسبب الرئيس في ذلك هو سد حاجة الجيش المصري المرابط في اليمن من المئونة اللازمة له وغيرها من المستلزمات بدلاً من تصنيعها في مصر وتصديرها إلى هناك، ومنها إنشاء بعض المطاحن في الحديدة، كما اهتم كذلك باستخراج المعادن من باطن الأرض في اليمن مثل النحاس، كما أن محمد علي كان يرسل كثيرًا من الحرفيين إلى هناك نظرًا لقلة وجودهم في تلك الجهات، مثل صانعي مخازن المياه والبراميل وذوى الخبرة بالجمال، كما أن إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) كان يرسل من هناك إلى مصر بعض المتخصصين في عمل الشنط المعروفة بكفة لصنعها في مصر.

أما بالنسبة للتجارة، فإن اهتمام محمد علي بطرق المواصلات البرية والبحرية قد أدى إلى ازدهار النشاط التجاري بين مصر واليمن بذلك شهدت السوق المصرية واليمنية نشاطًا تجاريًا متزايدًا، ومن ثم فإن فئة التجار اليمنيين في مصر مارسوا نشاطهم التجاري على نطاق واسع، واتخذوا من السوق المصرية مركزًا لنشاطهم التجاري وجنوا عن طريق ذلك أرباحًا طائلة مما دفعهم إلى امتلاك العقارات بمختلف أنواعها كنوع من الاستثمار لفائض رءوس أموالهم، كما أن حصر تركات الذين توفوا منهم توضح مدى الثراء الذي أصبحوا عليه من وراء اشتغالهم بالعمل التجاري في داخل المجتمع المصري خلال تلك الفترة.

وقد شهدت نفس الفترة التي برزت فيها فئة من التجار اليمنيين في مصر، بروز فئة من التجار المصريين في اليمن مارسوا نشاطهم التجاري على نطاق واسع واتخذوا من السوق اليمنية مركزًا لنشاطهم التجاري، كما أقبل هؤلاء التجار على امتلاك الوكالات

التجارية هناك من أجل توسيع نطاق تجارقم سواء في الداخل أم في الخارج، مما دفع هؤلاء التجار إلى الاستعانة بوكلاء تجاريين لهم مقيمين في مصر، يقومون بعقد الصفقات التجارية نيابه عنهم، وبالمثل استطاع هؤلاء التجار تكوين ثروات ضخمة من وراء اشتغالهم بالعمل التجاري هناك، فعن طريق حصر مخلفات بعض هؤلاء التجار يبرز حجم الثروات الضخمة التي كونوها، كما كان من حق الورثة الشرعيين نقل كامل رأس مال التـــاجر المتـــوفى إلى مسقط رأسه متى أرادوا.

أما بالنسبة للصادرات والواردات، فقد كانت صادرات مصر إلى الـــيمن كـــثيرة ومتنوعة ولعل من أهمها على الإطلاق الغلال؛ لسد حاجة الجيش والأســـطول المـــصري الرابض في الأراضي اليمنية من المواد الغذائية اللازمة لهم، هذا بخلاف المسلتزمات الأخرى، كما تنوعت واردات مصر من اليمن أيضًا ويأتي على رأسها البن الذي كان يصدر إلى مصر بكميات كبيرة، بالإضافة إلى بعض السلع الأخرى مثل الجلود... وغيرها. ولقـــد لعبـــت الموانئ المصرية واليمنية دورًا مهمًا في ازدهار حركة التبادل التجاري بين البلدين خـــلال تلك الفترة، بيد أن هذه العلاقات التجارية ما لبثت أن أصابها الاضمحلال والركود أواخر حكم محمد علي إثر تربص الدول الأوربية به، ومعاهدة لندن وتداعياتها.

أما العلاقات الثقافية والاجتماعية فهي امتداد حتمي للعلاقات بين البلدين، كما أنها تمثل من جانب آخر نتاجًا طبيعيًا مباشرًا أفرزته العلاقات السياسية والاقتصادية آنـــذاك، ولقد ساهم الأزهر في دعم العلاقات الثقافية بين البلدين حيث أصبحت القـــاهرة قبلـــة للعلماء وللطلاب الذين يرغبون في تحصيل العلم من جميع أنحاء العالم الإسلامي بما في ذلك اليمن، حيث ظل الأزهر طوال عصر محمد علي محتفظًـــا بشخـــصيته وزعامتـــه للثقافـــة الإسلامية العليا في مصر وسائر أنحاء العالم الإسلامي.

وتعكس لنا العلاقات الاجتماعية مدى حرص محمد علي الشديد على دعمها عن طريق إدماج القبائل اليمنية التي هاجرت إلى مصر داخل المجتمع المصري وجعلها جزءًا لا يتجزأ منه، كما أنه أعطى اليمنيين الذين أتوا إلى مصر – سواء أكانوا من أتباع السلفيين أم من الأشراف أم من كبار رجال السياسة – كثيرًا من الاهتمام والرعاية وليس هذا فحسب بل إنه لم يضع أية قيود على حركة اليمنيين داخل المجتمع المصري، وعلى ذلك نرى إقبال بعض اليمنيين الذين قصدوا مصر على شراء الملكيات العقارية بغرض الإقامة والتوطن بها؛ ولذا حرصت الغالبية العظمى من اليمنيين على العمل بالتجارة إلى جانب بعض الوظائف الأخرى، كما اتجه بعضهم إلى الارتباط برباط المصاهرة مع المصريين مما ساعد على تدعيم العلاقات بين الجانبين، كما شهدت اليمن خلال مرحلة الدراسة وجود جالية مصرية تمثلت في فئة التجار والموظفين الذين كان يرسلهم محمد علي للعمل في المدن اليمنية التي تم له السيطرة عليها، إلى جانب الأطباء والصيادلة والممرضين وأئمة الأورط، ولم تكن هذه الجالية منغلقة على نفسها بل حدث الاندماج بينها وبين المجتمع اليمني الذي عاشوا فيه، ونظرًا للحرص الشديد من جانب محمد علي على تقوية هذه الروابط كان دائمًا يصدر أوامره إلى إبراهيم باشا يكن (سر عسكر اليمن) بأن يعمل على التقرب من المشايخ هناك وليس هذا فحسب بل يعمل على كسب قلوب الأهالي أيضًا، ولعل من أهم النتائج التي ترتبت على هذه السياسة أن أقبلت القبائل اليمنية على الدخول في طاعة الحكومة المصرية.

لمحة موجزة عن تطور العلاقات المصرية اليمنية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر:

ظلت مصر منذ الفترة التي أعقبت عام (١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م) بعيدة عن الأحداث السياسية في اليمن؛ واستمر الوضع على هذا النحو حتى عام (١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م) حيث حدثت بعض الاضطرابات في اليمن والحجاز ضد الحكم العثماني،

وتجمعت قبائل عسير تحت راية أميرهم محمد بن عائض محاولة الاستيلاء على منطقة تهامة وتهديد الأراضي الحجازية، وعندئذ اتخذت العلاقات المصرية اليمنية منعطفًا آخر وكأن التاريخ يعيد نفسه ولكنه يختلف عن ذي قبل نظرًا لاختلاف الظروف السياسية التي أحاطت بالبلدين حينذاك.

وفى الوقت نفسه حرصت السياسة العثمانية آنذاك على أن تفرض سيطرتها الفعلية على المناطق التي انسحب منها المصريون في شبه الجزيرة العربية عامة واليمن خاصة، حتى لا تتيح الفرصة للقوى المحلية كالسلفيين... وغيرهم من العودة إلى الظهور على مسرح الأحداث وتهديد النفوذ العثماني من جديد. وكان يسودها رغبة أكيدة لإعادة بسط نفوذها الفعلي على المناطق التابعة لها اسميًا ومن بينها اليمن، وعندما عجزت السلطات العثمانية الحاكمة في الحجاز والتي تمثلت في عزت حقي باشا الوالي العثماني (حاكم عام الحجاز) والشريف عبد الله (حاكم مكة) أن تقضي على الثورة العسيرية؛ فلجأ الباب العالي إلى والى مصر إسماعيل باشا (١٢٨٠ – ١٢٩٧هـ/ ١٨٦٣ – ١٨٧٩م) للاستعانة به في قمع هذه الثورة، ولما كان والى مصر يسعى في ذلك الوقت للحصول على فرمان من الباب العالي يجعل ولاية مصر وراثية في أكبر أبنائه، رحب بتلك الدعوة إرضاء للسلطان العثماني آنذاك عبد العزيز (١٢٧٨ – ١٢٩٣هـ/ ١٨٦١ – ١٨٧٦م) ومن ثم فقد أعدت مصر قوة حربية قوامها ٥٤٤٤ جنديًا من المشاة والفرسان الباشبوزق (الغير نظاميين) مزودة بأربعة مدافع جبلية تحت قيادة إسماعيل صادق بك، وأبحرت تلك القوة في (٢٨ذى الحجة١٢٨٠ هـ / ٣ يونيه ١٨٦٤م)، من ميناء السويس متجهة إلى جدة ومنها إلى شمال اليمن.

وعلى هذا النحو كان تدخل مصر في اليمن في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، وهو يشبه – إلى حد كبير – تدخلها في شئون شبه الجزيرة

العربية في عهد محمد علي، حينما استعان به السلطان العثماني للقضاء على الدعوة السلفية، ولكن والى مصر لم يكن على استعداد لأن يقدم تضحيات كبيرة كتلك التي قدمها محمد علي، حتى لا يلاقى مصيره، ولهذا فقد آثر سياسة اللين، وعدم المخاطرة بالدخول في حرب ضد الثوار بأية حال من الأحوال، مع بذل كل المساعي الممكنة للوصول إلى تسوية سليمة بين الطرفين المتنازعين.

هذا فضلاً عن أن والى مصر حرص أيضًا علي إقناع رجال الحكومة في الأستانة بحسم النزاع بالطرق السليمة، ونجح في الحصول على موافقة الباب العالي على تلك السياسة، وخصوصًا بعد أن أظهر الثوار اليمنيون رغبتهم في الدخول في طاعة الدولة العثمانية. وعلى ذلك تم انسحاب القوات المصرية من شمال اليمن في (رمضان ١٢٨٢هـ/ يناير ١٨٦٦م) بعد أن أمضت حوالي سنتين دون حرب أو قتال مع الثوار.

ولا شك في أن انتهاء مسألة العسير بهذا الوضع نتيجة جهود مصر، قد زاد من نفوذ مصر في شبه الجزيرة العربية عامة واليمن خاصة ورفع من شأنها. وكانت مصر تعمل دائماً لتقوية نفوذها في اليمن، وكان ذلك إما بالتدخل بناء علي رغبة وأوامر السلطان العثماني، وإما بدعم الصلات الطيبة مع الحكام المحليين في اليمن وتوثيقها خاصة مع الحكام أصحاب النفوذ الحقيقي في تلك البلاد، بيد أن اندلاع الثورة العسيرية من جديد في أواخر عهد السلطان العثماني عبد العزيز دفعت بالدولة العثمانية أن ترسل حملة جديدة إلى اليمن عام (١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م)؛ لأحكام السيطرة العثمانية هناك، وكان لمصر – بناء على تكليف من الباب العالي – دور فعال في تقديم مواد التموين اللازمة للجيش العثماني في اليمن أثناء إخماد ثورة العسيريين. وتمكن العثمانيون من العودة إلى اليمن عام (١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م) بعد جلائهم عنها منذ قرنين ونيف من الزمان، وأقاموا حكومة عثمانية في صنعاء والتي أصبحت عاصمة الولاية، وسوف يستمر حكمهم لها حتى هزيمتهم في نهاية الحرب العالمية الأولى وتم إجلاؤهم عنها أواخر عام (١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م).

وأخيرًا فإنه يمكن القول أن العلاقات المصرية اليمنية لم يقتصر وجودها على القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي فقط بل ظلت مستمرة واتخذت أشكالاً عــدة في جميع المجالاتَ السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وما زالت مستمرة حتى وقتنا الحاضر تربط بين هذين الشعبين العريقين علاقات وطيدة قائمة على الود والصداقة فيمــا بينهما وستظل مستمرة إلى ما شاء الله.

والله ولى التوفيق.

الملاحق

ملحق رقم (١)

محتوى الوثيقة: تمرد طائفة قبيلة يام ضد الحكم المصرى فى اليمن.

المصدر: محافظ بحر برًا، محفظة: ٧ ، ص٤٢، رقم المادة: ٢١٠.

بتاريخ: ٣ شوال ١٢٣٥هـ/ ١٤ يوليو ١٨٢٠م.

من أحمد باشا محافظ مكة إلى الجناب العالي

إلى موطئ القدام حضرة صاحب الدولة والرأفة والمرحمة مولاى ولى النعم طال بقاؤه:

معروض عبدكم: أنه عند ورود أمركم الشريف الواجب الامتثال إلى طرف عبدكم هذا، بيد عبدكم القواص بشأن إرسال مندوب إلى أمام إقليم اليمن لاستجلاب بقية المائة ألف ريال والثلاثة آلاف قنطار من المتعهد بها للدولة العلية أطلعنا على جميع مضمون الميتف حرفا فحرفا وقابلناه بالسمع والطاعة وعلى هذا نفيدكم أنه قد ورد إلى مكة المكرمة لحد الآن من المبالغ المذكورة مبلغ اثنين وخمسين ألف ريال وسبعمائة ريال وكسر وسلم ذلك المبلغ الوارد الخزينة ولى النعم وقد اعطيت حواله بمبلغ اثنى عشر ألف ريال لعبدكم الحاج يوسف الموكل لتحصيل المبالغ المذكورة فى حديدة وأرسلنا إلى الإمام المومى إليه مندوبنا الخاص قبل عدة أيام مع تحريرات لأجل جلب المبلغ الباقى البالغ خمسة وثلاثين ألف ريال مع البن السنوى المعلوم المقدار لكن ورد بعد عدة أيام إلى مكة لطرف عبدكم هذا رجل من أبي عرش وأفاد أنه نزل مقدار أربعة آلاف من العساكر من قبيلة يام فى جهات أبى عريش وأخذوا يطالبون بعوائدهم القديمة بالحاج وبدأو ينهبون القرى المتفرقة وساروا، لحو لحية وحديدة وقد أفاد رستم افندى أمين جمرك جدة أنه وردت قبل يوم من تاريخ عريضتى هذه سفينة خفيفة (قانجة) إلى مرفأ جدة من طرف اليمن من جزيرة قمران ولما سئل رئيسها عن حوادث تلك الجهات أفاد أنه ورد فى اليوم الرابع عشر من شهر رمضان الشريف مقدار أربعة آلاف أو خمسة آلاف من عساكر قبيلة يام إلى لحية وطلبوا عوائدهم وانتهبوا بندر لحية واحرقوا البلدة وخربوها فالتجأ أهالى لحية عمومًا رجالا ونساءً إلى جزيرة قمران الواقعة تجاههم وهم الآن فى الجزيرة المذكورة ثم توجه الأشقياء المذكورين ينهبون القرى فى

مر، سبيلهم إلى حديدة فحاصروها فبقى عساكر الإمام محصورين فى القلعة وأن رئيس السفينة المذكور تركهم على هذه الحالة فاجترأنا على عرض هذا الخبر كما بلغنا واقعًا، كان أو غير واقع لافادة ذلك فالأمر والإرادة فى هذا الشأن وسائر الشؤون لحضرة صاحب الدولة والرأفة والمرحمة ولى نعمتى ومولاى،

عبدكم

أحمد محافظ مكة

ملحق رقم (٢)

محتوى الوثيقة: تجنيد القبائل اليمنية فى الجيش المصرى.

المصدر: معية سنية تركى، تراجم ملخصات الدفاتر ، رقم الدفتر: ٦٨، محفظة: ٧٦، ص١٣٥، مادة ٣٩٩، بتاريخ : ١٥ شعبان ١٢٥١هـ / ٦ ديسمبر ١٨٣٥م.

من الجناب العالى إلى أحمد باشا سر عسكر الأقطار الحجازية

قد أطلعت على التقارير المفصلة الواردة فى محاضر مجلس جدة المتضمنة كيفية تجنيد عساكر من العرب فى الحديدة بمعرفة أمين بك والشريف حسين ومقدار ماهياهم والتبذير الواقع فى تخصيص الماهيات واستغربت جدًا من هذه الإجراءات. ما هذه الطريقة الغريبة فى التجنيد.

أن الأجوبة التى سردها أمين بك فى هذه الصدد هى عبارة عن روايات دائرة فى الأفواه كيف يجرى تخصيص ماهيته لبعض أنفار العساكر بمبلغ أربعة ريال ونصف ريال وربع وثمن الريال ولبعضهم ثلاثة ريال ونصف ريال خلاف مرتب البقسماط وللبعض ثلاثة عشر ريال، فما هذه الغرابة فى قيد العساكر وفى أية جهة تُصرف ماهيات فاحشة مثل هذه. نعم.

ابن وان كنت كلفت خورشيد باشا بأن يفيد مقدار من عساكر العرب فإن كيفية تجنيدهم كانت مجهولة لدى فلما علمت بها الآن تكدر خاطرى. إن اسرافات أمين بك معلومة لدينا مع هذا كيف يمكن احتمال هذه الاسرافات أنى لا خيل أولئك العساكر بتلك

المهيات الفاحشة بادروا إلى تسريحهم فأنا بعون الله تعالى اقدر على تدبير العساكر اللازمة لكم من هذا الطرف وتوصيلهم اليكم. هذا أمر لا يجوز قبوله خصوصًا قد اعترانى ذهول من اسرافات أمين بك الواقعة فى مسئلة هؤلاء العساكر. ما هى الإجراءات ومن يرضى بوقوعها. بناءً عليه بادروا إلى تحقيق هذه المهمات واخطار النتيجة إلى طرفنا،

ملحق رقم (٣)

خريطة توضيحية من إعداد الباحثة لتوضيح خط سير حملة محمد على إلى اليمن

عام : ١٢٥٠ هـ / ١٨٣٥ م .

ملحق رقم (٤)

محتوى الوثيقة: استيلاء القوات المصرية علـــى تعـــز والعـــدين ومحاولـــة إمـــام صـــنعاء استردادها مرة ثانية منهم.

المصدر: محافظ الأبحاث، الحجاز، محفظة: ١٠٠، ص: بدون رقم، المادة: ٢٠، بتاريخ : ٢٥ رجب ١٢٥٣هـــ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٣٧م.

يعرض الخادم الدائم:

أن الإمام ناصرًا مازال منذ أفل إقليم تعز وإقليم عدين فى حوزة الحكومة الخديوية قائمًا على مهاجمتنا من ناحيتين مما أدىّ إلى توالى الوقايع بيننا وبينه فإذاً كانت العساكر العربيـــة التى ارسلنا علينا لم تشتبك معنا فى قتال الاباءت بالهزيمة والنكلى فإنه لم يرتدع عن دأبة بل كلما هزم له جمع راح يحشد العساكر من قبائل أخرى زاحفًا علينا كرة توكرة ومرة إثـــر مرة حتى خضنا إلى يوم تسطير عريضتا هذه غمارست معارك قاتلنا فيها قبائل ذوى محمـــد وذوى حسين وفهم وخوالان وارحاب وحاشد وكل معركة يجزم عبدكم العاجز امرة بإذن الله ومعونة الباهرة وانفار الجناب الخديوى الطاهرة متخذًا من التدابير اللازمة كل ما هـــو واف بقهر الأعداء الأشرار وتدميرهم على يد الفئة القليلة التى معنا من الجنـــود وهكـــذا تيسر لنا لقاء أهل الشقاوة والعدوان وانزلنا بهم الخسران والخزلان من كل مكان إذ كنا لا نتوالى فى ايصال العساكر إلى المحلات التى تزحف عليها قوى الإمام من الناحتين بحيـــث لم يسط العدو على جهة من جهاتنا الضعيفة الآوقد أدركها مددنا فشدت ازرها فى الوقـــت المناسب أى دون أن يضيع دقيقة واحدة من الوقت وبذلك كُتبت لنا الغلبة على العـــدو وصار لا يقوى على اللقاء ولا يصبر غلى البلاء حتى فر آخر الأمر إلى صنعاء.

والان تحتل عساكرنا المنصورة الأماكن التى استولت عليها حيث يرابطون معتزين بمـــا أحرزوا من مجد و نصرة، بعدما ولى ناصر إلى صنعاء مدحورًا خائب الرجاء.

وها أنا ذا اليوم أتجاسر فأرفع هذه البشرى إلى ولى النعم وجوهر الكرم ليتفضل فيجبط بها علمًا وعلى كل حال فالرأى والتقدير لمن بيده مقاليد الأمور.

إبراهيم توفيق

فى ٢٥ رجب سنة١٢٥٣هـــ

ملحق رقم (٥)

محتوى الوثيقة: اعراض القبائل اليمنية عن إمام صنعاء بعد هزائمه المتتالية أمام القوات المصرية ورغبتهم فى نفس الوقت فى موالاه القوات المصرية هناك.

المصدر: محافظ الأبحاث، الحجاز، محفظة: ١٠٠ ، ص: بدون رقم، مادة: ١٨٥، بتاريخ : ١٩ شوال ١٢٥٣هـ/ ١٦ يناير ١٨٣٨م.

من إبراهيم توفيق إلى الجناب العالى

يعرض الخادم الدائم .

أنه قد تشرف بتلقى إرادة ولى النعم الصادرة بتاريخ ١٩ رجب ١٢٥٣ التى جاء فيها أنه نظرًا إلى أن إمام صنعاء لم يقو فيما وقع بيننا وبينه من الحرب على مقاومة العساكر الجهادية بل كان كلما اصطدم بهم فى معركة من المعارك فقد جنده الاصطبار وأظهروا سيما الإنكسار، حتى ارتد هاربًا إلى صنعاء بعد ما حلت الهزيمة باشياعه الذين كانوا زهاء خمسة عشر ألف فارس وبعدما انفرط عقدهم وتفرقوا أبدى سباة ونظرا إلى أن دحر الإمام وقهرة على هذه الصورة قد يسر الأمور ومهد السبل التى يمكن بها إدخال اليمن بأجمعها فى حوزة الطاعة والانقياد بحيث أصبح الوصول إلى تحقيق المقاصد وشيك الحصول؛ ونظرًا إلى ما هو جار الأن من الاستعداد وتهيئة المواد التى لابد منها البدء فى استمالة وفتح بعض الجهات الواجب أخذها والاستيلاء عليها فإن الرأى العالى قد استقر على الاكتفاء الآن بالمحافظة على ما هو فى قبضتنا من البلدان بحيث لا نتخطاه ولا نتجاوز مداه ... هذا ما صدرت به إرادة ولى النعم القاطعة على حين أن ما برز للعيان من ضعف الإمام فى هذه الأيام ومن محاصرة القبائل ومضايقتهم له طلبًا لحقوقهم ومن تمام عجزه عن ايفاء هذه الحقوق لشدة املاقه وضيق ذات يده قد اظهرت القبائل المذكورة على ما صار إليه أمرة من الهوان وقلة الشأن فضلاً عن أنهم ما كادوا يوقنون باستحالة تحصيل حقوقهم المقررة من قديم الزمان ويجزمون بأنهم سيحرمون معاشهم حتى انعطفت أفئدتهم نحونا ورغبوا بأجمعهم فى موالاتنا فلا ينفك نقباؤهم يترددون علينا التماسًا للخدمة ... ولذلك رأيت يا مولاى أن أبعث معاونى عبدكم إسماعيل أفندى رسولاً إلى جانبكم السامى ليعرض بالتفصيل على

العتبات العلية الخديوية أنه لو تفضل ولى النعم فتعلقت ارادته بإرسال آلايين من العساكر الجهادية واربعمائة من الفرسان يمد بهم عبده فى هذه الظروف التى أضحت فيها قوى الإمام لكان ذلك موجبًا لتسهيل الاستيلاء على صنعاء فى هذه الأيام نعنى بوصول اسماعيل أفندى ان يتفضل ولى النعم الكريم الشيم فيقف من تقريراته الشفوية على أحوال هذه البلاد.

هذا ما اقتضى تسطير عريضتى وتجديد عقد عبوديتى وعلى كل حال فالأمر والتدبير بيد مولانا.

١٩ شوال ١٢٥٣

العبد

إبراهيم توفيق

ملحق رقم (٦)

محتوى الوثيقة: حرص محمد على على كسب ثقة إنجلترا أثناء تحرك قواته فى اليمن

المصدر: محافظ الأبحاث، الحجاز، محفظة ١٠٠ ، ص: بدون رقم، مادة : بدون رقم، بتاريخ : ٢٩ ذى الحجة ١٢٥٣هـ/ ٢٥ مارس ١٨٣٨م.

أن النسخ الأصلية لهذه الخطابات أرسلت طي خطاب من اليك الترجمان إلى بوغـوص بك ٢٩ ذى الحجة سنة ٥٣.

من أسيوط

صورة الخطاب المرسل إلى بوغوص بك وفيها:

أن العريضة المقدمة طية والخطاب العربى العبارة المرفق بها قد قدمتها من دولة ولى النعم إبراهيم باشا إلى اعتاب الجناب العالى الخديوى فمتى أطلعتم عليهما فأخبروا جناب الكولينل كامبل بمضونهما واذكروا له أن أمر ارسال العساكر المصرية إلى اليمن وضم تلك الجهات إلى ممتلكات الحكومة المصرية قد استوذن بشأنه قبلاً من الدولة الفخمة الإنجليزية بواسطة القنصل المومأ إليه وان الشروع فى تنفيذ ذلك قد تم بناءً على موافقة الحكومة الإنجليزية وافهموه أنه إذا ما تحقق أن الدولة المشار إليها أو حاكم الهند سيعمد معه إلى

وضع أيديهم على تلك الحوالى فان عساكر مصر بحكم الضرورة ستنسحب إلى الخلف وتفضلوا بعد ذلك بإحاطة الجناب العالى الخديوى علمًا بنتيجة ما يتم الرأى عليه واعيدوا عريضة الباشا المشار إليه توطئة لكتابة الرد اللازم عليها وهذا بناء على ارادة الجناب العالى الخديوى

من أسيوط

ملحق رقم (٧)

محتوى الوثيقة: يمنى يتنازل عن التزامه، المصدر: سجلات اسقطات القرى، سجل ٣٤، ص٤٣، مادة بدون رقم. بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٢١هـ/ ٢١ نوفمبر ١٨٠٦م.

ملحق رقم (٨)

محتوى الوثيقة: استعانة بعض المحاكم بشهادة اليمنيين بمصر فى القضايا الخاصة باسقاط الالتزام من شخص لآخر، المصدر: سجلات اسقاطات القرى، سجل ٣٩، ص ١٣٧، مادة: بدون رقم، بتاريخ : غرة رجب ١٢٢٧هـ/ ١١ يوليو ١٨١٢م.

ملحق رقم (٩)

محتوى الوثيقة: اهتمام محمد على بالبن اليمنى، المصدر: محافظ الأبحاث الحجاز، محفظة ١٠١، ص: بدون رقم،مادة ٣١٥، بتاريخ : ١٦ المحرم ١٢٥٤هـ/ ٢١ أبريل ١٨٣٨م.

من إبراهيم توفيق باشا بالحديدة إلى الجناب العالى

هذا ما يرفق عبدكم الدائم الخضوع

أطلعت على مضمون الأمر السامى الواجب الامتثال الذى زاد صحيفة الصدور شرفًا المؤرخ ٢٩ شوال ٣٥، غرة ٣١٥ وقد جاء فيه أن البن لم يعد يورد إلى بنادر اليمن بكثرة كما كان فى السنين السابقة وأن عدم توريده أكان من ضعف محصول البن لقدم أشجاره أم كان ناشئًا عن سبب أخر مع أن أشجارها تثمر جيدًا ؟ وأنه إذا كان ذلك ناشئًا عن قدمها فيجب سلوك طريقة فى اقناع كبراء البلاد التى تحت حكمنا وترغيبهم فى غرس أشجار البن وتكثيرها وأن نرفع حقيقة الأمر إلى اعتابكم السامية. فاعرض أننا قد أدخلنا مقاطعتى تعز والعدين فى حوزة الحكومة المصرية عنوة كما رفعت ذلك من قبل إلى اعتابكم العلية وتيسر لنا بفضل أنفاسكم الطاهرة تأديب شرذمة المفسدين الأشرار الذين بمقاطعة تعز فطهر إقليم تعز منهم ونظمت وارداته تنظيمًا حسنًا. وقد يوجد فى هذا البلد أشجار بن الا أنها تُعد من قبيل الجزئيات كما أنها فنيت بسبب الظلم والعداون الواقعين فى عهد حكام صنعاء أما إقليم العدين فقد توجد بجبالها أشجار البن بكثرة ألا إن أكثر تلك الجبال لا تزال خاضعة للمفسدين ولم تظهر مثلما ظهر اقليم تعز ويجب تأديب المفسدين القاطنين بتلك الجهات ولكننا أجلنا أمر تأديبهم إلى حين ورود الجنود من المحروسة لأن الجنود الذين لدينا قليل والحالة لا تسمح بتفريقهم وتجزئهم ولأنهم يسكنون جبالاً منيعة. أما البن السوارد إلى السواحل فهو من الجبال التى ليست تابعة للحكومة المصرية وأما قلة توريده بالنسبة إلى السنين السابقة فهو ناشئ على ما فهم عبدكم هذا، عما حدث للرعية من ظلم أئمة صنعاء وعدوانهم منذ قديم من الزمن وعن نفور الرعية منهم وعن عدم التفاتهم إلى الشئون الملكية فاستولت القبائل على أكثر الأراضى فى مقابل حقوقهم المعتادة وأخذ هؤلاء يزعج أصحاب أشجار البن لجر المنافع فتلفت أشجار البن حتى أصبح الشخص الذى كان يملك عشرة

أفدنة مثلاً لم يبق لديه إلا فدان واحد وأصبح الرعية لا يقدرون على غرس أشجار جديدة كما أصبحوا الا يرجون فائدة من محصولها فقلت أشجار البن فاما اذا فتحت صنعاء بعون الله تعالى كما هو غاية أملنا ورُفعت أيدى المفسدين عن الرعية وشُمل أصحاب أشجار البن بعين المراحم الخديوية وغُرست أشجار البن بكل اعتناء ورغبة زاد حاصل البن سنة بعد سنة وبلغ مركزه الأول وتوفر كثير من أشجار البن هذا ما لزم بيانه اتخذناه ذريعة لتقديم العبودية.

ملحق (١٠)

محتوى الوثيقة: قيام محمد على بإنشاء الصناعات الصغيرة باليمن.، المصدر: عابدين، ملخصات دفاتر، محفظة: ٤٦، دفتر٢٢١، مادة ٩٠، ص ٧٤، بتاريخ : ١٨ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ٢٢ يونية ١٨٣٧م.

كتب إبراهيم باشا سر عسكر اليمن كتابًا قال فيه أن الطاحون الذى انشئ ببندر الحديدة لأجل جنود الآلايين المعسكرين باليمن لن يكون كافيًا لا سيما إذا كان يرجى ورود لحو ألايين (أخرين) إلى اليمن؛ وقد بلغت نفقات الطاحون الذى انشئ الفين وثمانمائة وخمسة عشر قرشًا. ثم استعلم: هل يُنشأ عدد من الطواحين لأجل العساكر بصرف مثل هذا المبلغ أم يكتفى فى إعاشة الجنود بإرسال الدقيق والبقسماط من جدة. وقد اطلع المجلس على كشف ثلاثة الطواحين التى انشئت بجدة نعلم أن كل واحد منها قد تم انشاؤه بنفقة قدرها سبعة عشر ألفا واربعمائه وخمسة واربعون قرشا وأن حجرى الطاحون الذى بالحديدة قد أرسلا من جدة وكان ثمنهما الفا ومائتى قرش لم يكن داخلاً فى نفقات الطواحين التى بجدة وأن بينهما (أى بين النفقتين) فرقًا يزيد على ستة ألاف قرش؛ الأ أن من الواجب انشاء الطواحين المطلوبة فقرر المجلس إنشاء طاحونين هوائيين بكل اغنياء فى المحل المذكور كما قرر إرسال دقيق وبقسماط من جدة على قدر الإمكان.

الأمر: إلى إبراهيم باشا — يجب الاعتناء باتقاء الزيادة (الاسراف) فى نفقات الطواحين المطلوب انشاؤها.

١٨ ربيع الأول سنة ١٢٥٣.

ملحق رقم (١١)

محتوى الوثيقة: حرص بعض أعيان التجار اليمنيين على شراء الحوانيت في مصر بهدف تنشيط التجارة الداخلية، **المصدر:** سجلات محكمة الباب العالي، سجل رقم ٧٠، ص ٤٤، مادة ٧٨، **بتاريخ :** ٢١ محرم ١٢٣٧هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٢١م

ملحق رقم (١٢)

محتوى الوثيقة: إقبال بعض التجار اليمنيين على شراء العقارات من بعض المصريين بهدف الإقامة والتوطن فى مصر، المصدر: سجلات محكمة الباب العالى، سجل ٤١٢، ص ٣١٠، ٣١١، مادة ٧٥١، بتاريخ : ١٦ شعبان ١٢٥٥هـ./ ٢٥ أكتوبر ١٨٣٩م.

٧٥١

ملحق رقم (١٣)

محتوى الوثيقة: قيام بعض أعيان التجار اليمنيين فى مصر ببيع العقارات الخاصة بهم لبعض المصريين وربما بهدف تجارة العقارات أو شراء عقار بديل أكبر فى المساحة، المصدر: سجلات محكمة الباب العالى، سجل ٣٧٠، ص٤٥، مادة ٨٠، بتاريخ : ٢١ محرم ١٢٣٧هـ/ ١٨ أكتوبر ١٨٢١م.

ملحق رقم (١٤)

محتوى الوثيقة: حجة مخلفات جميل ناس بن على ناس الحضرمي اليمنى التاجر بالرقيق الأسود بخط الجمالية بالقاهرة، المصدر: سجلات محكمة مصر الشرعية ، تركات، سجل ٣، ص ٧٠، ٧١، ٧٢، مادة ٩٣، بتاريخ : ٢٧ القعدة ١٢٥٥هـ/ ١ فبراير ١٨٤٠م.

[illegible]

ملحق رقم (١٥)

محتوى الوثيقة: قيام بعض اليمنيات بشراء الوكالات التجارية بمصر تحقيقًا للتجارة والكسب، المصدر: سجلات محكمة الباب العالي، سجل٣٩٦ ،ص٣٩٧، مادة ١٦٠٤، بتاريخ : غاية ذى القعدة ١٢٤٩هـ/ ١٠ أبريل ١٨٣٤م.

ملحق رقم (١٦)

محتوى الوثيقة: إقبال اليمنيين على شراء العقارات كوكلاء شرعيين عن إحدى السيدات من أصحابها المصريين بغرض الإقامة والتوطن، المصدر: سجلات محكمة الباب العالي، سجل ٤٠٩، ص١٧٣، مادة ٤١٥، بتاريخ : ١٤ صفر ١٢٥٤هـ/ ٧ مايو ١٨٣٨م.

ملحق رقم (١٧)

محتوى الوثيقة: قيام بعض التجار اليمنيين بشراء الأراضي كولاء شرعيين من أصحابها المصريين .. وغيرهم، المصدر: سجلات محكمة الباب العالى، سجل٤١٧، ص ١٧١، مادة ٣٤٠، بتاريخ : ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٧هـ/ ١٢ يناير ١٨٤٢م.

[illegible]

ملحق رقم (١٨)

محتوى الوثيقة: اهتمام محمد علي بتسويق البفتة البيضاء فى اليمن، المصدر: محافظ الأبحاث، الحجاز، محفظة ١٠٢، ص بدون رقم، مادة ١٨، بتاريخ : ١٠ شوال ١٢٥٤هـــ/ ٢٧ ديسمبر ١٨٣٨م.

سيدى حضرة صاحب الدولة الباشمعاون الخديوى

لقد تلقيت أمركم الكريم المؤرخ فى ٢٦ ربيع الأول ١٢٥٤ الذى رغبتم فيه أن أمـــرا فى دولتكم بالثمن الذى يمكن أن يباع به ثوب البفتة البيضة صنع مصر ومقدار ما يباع منها فى مدة سنة كما تسلمت ثوب البفتة المرسل مع القواص كانموذج وعلى أثر ذلك، ونزولا على الأمر استقدمت إلى تجار الحديدة وعرضت عليهم هذا النوع من البفتة وسألتهم عن الثمن الذى يباع به الثوب الواحد منها. ومقدار ما يمكن تصريفه منها فى خـــلال ســـنة فأجابوا بقولهم أن أهالى اليمن لا يرغبون فى مثل هذه البفتة البيـــضاء وهـــم يميلـــون إلى استعمال الملابس المضبوغة الملونة فإذا ما لونت هذه البفتة بألوان البفتة التى ترد فى كل سنة من إنجلترا وأمريكا، وقل ورود البفتة الملونة منهما أمكن بيع ثمانية آلاف ثوب فى الحديدة بسعر ٦٠ الثوب الواحد. أو بثمن قل، وبناءً على رغبة هؤلاء التجار قص نصف هـــذه البفتة وسلم النصف المقصوص منها إلى تجار الحديدة ليتولوا صبغها وبعد أن صُبغت أردنا أن نعرف الفرق بين البفتة المصرية المصبوغة، والبفتة الإنجليزية فألقينا أن البفتة الإنجليزيـــة ملائمة للصبغ ولذا جاءت صبغتها على مايرام أما البفتة المصرية فقد غدت بعد صبغها جافة عديمة اللمعان ولقد أرسلنا النصف الأخر من البفتة إلى تجار المخا حيث صبغت هناك وقد جاء فى الخطاب الوارد الينا من محافظ مخا أن الصبغة لم تكن ناجحة وأن التجـــار أخـــبروه بإمكان تصريف ١٢ ألف ثوبًا فى السنة هناك بسعر ٥٠ الثوب الواحد هذاوبعد ٨ – ١٠ أيام مشوا فى دولتكم بينما زج من البفتة الإنجليزية والأمريكية المصبوغة، علـــى ســـبيل التجربة، وسنقدم إذ ذاك أيضًا بيان ما يرد إلى اليمن من إنجلترا وأمريكا من البفتة فى خلال سنة أو أكثر. والمفهوم من كلام تجار الحديدة ومخا أنه يمكن أن يصرف فى خلال ســـنة ٨ آلاف ثوب فى الحديدة، ١٢ ألف ثوبًا فى مخا فأرجوا أن تعرضوا ذلك على الأعتـــاب وأن توافونا بالإدارة التى تصدر فى هذا الشأن

توفيق إبراهيم

ملحق رقم (١٩)

محتوى الوثيقة: حُسن معاملة محمد على للأشراف اليمنيين المقيمين فى مصر والسماح لهم إذا رغبوا فى أى وقت بالعودة إلى وطنهم، المصدر: معية سنية تركى، تراجم ملخصات الدفاتر، محفظة ٣، دفتر ٤، ص: بدون رقم مادة: ١١٦، بتاريخ : غرة رمضان ١٢٣٥هـ/ ١٢ يونيو ١٨٢٠م.

من الجناب العالى إلى الكتخدا بك

بناء على الأشعار الواقع إلى مشينكم حين وجود المرحوم خليل باشا محافظ مكة المكرمة من الحائزين لرتبة (ميرميران) الكرام فى جهة اليمن سابقًا بشأن استجلاب الشريف حمود مع ابنة وعيالة واولادة الى مصر واستكمال أسباب اقامتهم فيها باعزاز واكرام على وفق الارادة السنية كان استجلب المومى إليه إلى مصر واستكمال أسباب اقامته برفاهية مع عيالة وأولاده وحيث توفى المومى إليه فى هذه المرة من مرض الجدرى أخذ يتردد إلى عند مشينكم بين حين وآخر ابنة الصبى الذى سنة خمس سنوات أوست سنوات وعيالة يشكون عن بقائهم ايتاما راجين أن يرسلوا إلى طرف اليمن الذى هو وطنهم وقاية لهم من أن يبقوا هنا فى حالة، انفراد بمناسبة أن زوجة المرحوم عتيقة أمام اليمن فى الأصل وقد حررت قائمة مخالصتنا هذه فى سياق بيان أنه إذا استصدرت الرخصة السنية حرمته، لجدارتهم بالعاطفة يعادون ويسيرون إلى صوب قصدهم مرفهين، وفى صدر، الاستئذان فى ذلك فمأمول مخلصكم عند حصول علم رأفتكم بذلك عنايتكم، بالاشعار إلى طرف مشيكم إذا صدرت الرخصة السنية باسعاف مسؤولهم.

ملحق رقم (٢٠)

محتوى الوثيقة: الاستعانة ببعض اليمنيين فى الشهادة على الدعاوى المقامة بين الأهالي داخل المجتمع المصرى فى المحكمة الشرعية، المصدر: سجلات محكمة الباب العالي، سجل ٣٨٤ ، رقم الصفحة: ٥٠٥، رقم المادة: ١٥٢٨، بتاريخ : ٢٧ صفر ١٢٤٥هـ/ ٢٨ أغسطس ١٨٢٩م.

١٥٢٨

ملحق رقم (٢١)

محتوى الوثيقة: إقبال بعض اليمنيين المقيمين فى مصر على الزواج من المصريات، المصدر: سجلات محكمة الباب العالي، سجل ٤٠٥، ص٢١، مادة ٥٩، بتاريخ : ١٢ المحرم ١٢٥٣هـ/ ١٨ إبريل ١٨٣٧م.

ملحق رقم (٢٢)

محتوى الوثيقة: شغل بعض اليمنيين المقيمين فى مصر لبعض الوظائف الإدارية بها، المصدر: سجلات محكمة الباب العالي، سجل ٤١٠، ص ١٦٣، مادة ٤٩٧، بتاريخ : ١٢ المحـــرم ١٢٥٤هـــ/ ٧ إبريل ١٨٣٨م.

٤٩٧

ملحق رقم (٢٣)

محتوى الوثيقة: السماح لبعض المصريين بالعمل فى بعض الوظائف الإدارية باليمن، المصدر: محافظ ذوات، محفظة ٧ ، ص ٤٢، مادة ٧٣، بتاريخ : ٢٩ ذى الحجة ١٢٥٣هـ/ ٢٥ مارس ١٨٣٨م.

من الجناب العالى إلى مفتش عموم الدواوين.

أمر منه إلى مفتش الدواوين والمصالح بأنه بناء على مضبطة ديوان التفتيش والمكاتبات التى تدوالت بشأن المائتين وعشرين نفرًا لكتبة المقتضى تعينهم إلى الآلايات المقيمين ببر الشام والحجاز واليمن والسودان وكريد وبخصوص الماهيات والضمائم المقتضية لهم كان صدر أمر لناظر المدارس بتدارك هؤلاء الكتبة بأى طريقة كانت وتخصيص ما يلزم تخصيصه من الماهيات والضمائم وقد علم مما ورد منه وجود ستين نفرًا من متخرجى مدرسة المحاسبة وإمكان تعينيهم حسب الطلب فبناء على ما ذكر يجرى مخابرة ناظر المدارس فى ترتيب وتعيين الستين نفر المذكورين والبحث عن الباقى وتعينهم حسب القواعد المتبعة.

ملحق رقم (٢٤)

محتوى الوثيقة: حُسن معاملة القوات المصرية لليمنيين بعد سيطرقم على اليمن أثناء تحركاقم فى اليمن ومساعدة بعض اليمنيين لهم فى فتح بعض مدنها، المصدر: محافظ الأبحاث، الحجاز، سجل ١٠٠، ص بدون رقم، مادة بدون رقم، بتاريخ : ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٣هـ/ ٢٩ أغسطس ١٨٣٧م.

صورة الخطاب المرسل من صادق أفندى البكباشي الرابع فى الآلاى العشرين المشاة عساكر الجهادية.

سيدى صاحب الدولة ولى النعم الذى لا يمن.

وفقًا لإحكام أوامركم العادلة لم يقع أى اعتداء من العساكر على أموال أهالى القرى فى أثناء الطريق، من باب زبيد إلى العدين. بل عاملنا الناس بأحسن واكرمناهم، كل حسب درجة ومركزه واقدمنا على دخول العدين بما استلزمته الحالة من العناية وبدون استعمال السلاح وستشيع أخبار عدلكم وهمتكم بعد الآن أن شاء الله ويتم الاستيلاء على الأقاليم الأخرى وتدخل فى طاعته الحكومة بيد اننا نلتمس موافاتنا بأورطة كاملة، على الأقل، من عساكر الجهادية، واربعماية نفر من غير الجهادية لتستمدهم فى المحافظة على بعض النواحى، وتقاتل بهم الأعداء فيما إذا قاموا بحركة فان الملحوظ أن يتم الاستيلاء على المناطق الأخرى وأن يقبض على إمام صنعاء ويقدم إلى مقامكم السر عسكرى إذ أن جميع الناس فى هذه الأيام، نظراً لضعف الإمام ولما يناهم من الجور والأذى منه قد اشاحوا بوجوههم عنه وتحولوا نحو دولتكم فاذا وافقت ارادتكم على ارسال العساكر على نحو ما تقدم نرجوا أن تتفضلوا بموافاتنا بها

٢٧ جمادى الأولى سنة ٥٣.

المصادر والمراجع

أولاً: وثائق غير منشورة:

أرشيف دار الوثائق القومية بالقاهرة

١- محكمة الباب العالي.

٢- محكمة مصر الشرعية.

أ- تركات.

٣- سجلات إسقاطات القرى.

٤- محافظ الأبحاث.

٥- محافظ معية سنية تركي.

أ- تراجم ملخصات الدفاتر.

ب- ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر.

٦- محافظ عابدين.

أ- ملخصات دفاتر.

٧- محافظ بحر برا.

٨- محافظ ديوان المعاونة.

أ- أوامر إلى المعاونة.

ب- ملخصات دفاتر شورى المعاونة.

٩- محافظ ذوات.

١٠- محافظ ديوان خديوي.

أ- وثائق تركي مترجمة من الجناب العالي إلى جهات.

١١- محافظ ديوان التجارة والمبيعات.

١٢- محافظ مجلس ملكية.

١٣- محافظ المجلس الخصوصي.

١٤- ديوان مجلس أحكام مصر.

أ- دفتر أمور إدارة وإجراءات

١٥- محافظ ديوان كتخدا تركي.

أ- تراجم ملخصات الدفاتر.

١٦- وثائق مصورة في مخطوطات.

١٧- بطاقات الدار [أدراج].

الوثائق الأجنبية:

"Foreign Office Records "F. O

نسخة مصورة من وثائق الخارجية البريطانية المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة.

ثانيًا: المخطوطات:

١- مؤلف مجهول: مخطوط ملوك عثمان ونوابهم بمصر القاهرة إلى غاية تاريخه، نسخة مصورة تحت رقم ٢٣٨١، بمكتبة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، عن النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية، تحت رقم ٢٤٠٨ من المكتبة التيمورية.

ثالثًا: مصادر عربية منشورة:

١- أبي الضيا عبد الرحمن الربيع: قرة العيون بأخبار اليمن الميمون، تحقيق: محمد بن على الأكوع الحوالى، الطبعة الثانية، صنعاء، ١٩٨٨.

٢- أحمد شلبي بن عبد الغني: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٨.

٣- أمين سامي باشا: تقويم النيل، عصر محمد علي، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م.

٤- الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمذاني: صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن علي الأكوع الحوالي، دار اليمامة، الرياض، ١٩٧٧.

٥- تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروفة بالخطط المقريزية، المجلد الأول، الجزء الأول، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ت.

٦- عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الجزء الأول والثالث والرابع والسابع والثامن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣.

٧- عبد الله بن علي الوزير: تاريخ اليمن خلال القرن الحادي عشر الهجري - السابع عشر الميلادي ١٠٤٥ - ١٠٩٠هـ/ ١٦٣٥ - ١٦٨٠م، المسمى تاريخ طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى، تحقيق: محمد عبد الرحيم جازم، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٨٥.

٨- علي باشا مبارك: الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، الجزء الثاني والثالث، الطبقة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

٩- قطب الدين النهروالى: البرق اليماني في الفتح العثماني (تاريخ اليمن في القـــرن العاشر الهجري مع توسع في أخبار غزوات الجراكسة والعثمـــانيين لذلك القطر)، تحقيق: حمد الجاسر، دار التنوير، بيروت، ١٩٨٦.
١٠- محمد بن على الشوكاني: ذكريات الشوكاني، تحقيق: صلاح رمضان محمـــود، دار العودة، بيروت، ١٩٨٣.
١١- مصطفى ابن الحاج إبراهيم: تاريخ وقايع مصر القاهرة كنانة الله في أرضـــه، تحقيق: صلاح أحمد هريدي علي، الطبعة الثانيـــة، الإســـكندرية، ٢٠٠٠.
١٢- يحيى بن الحسين بن القاسم: غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، مراجعة: محمد مصطفى زيادة، القسم الثـــاني، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٨.

رابعًا: القواميس والمعاجم:

١- إبراهيم أحمد المقحفى: معجم المدن والقبائل اليمنيـــة، دار الكلمـــة، صـــنعاء، ١٩٨٥.
٢- جوان فوتشر كنج: معجم تاريخ مصر (من الفـــتح العـــربي إلى نهايـــة عهـــد السادات)، ترجمة: عنان علي الشهاوي، مراجعة: عاصم الدسوقي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٣- خير الدين الزركلى: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العـــرب والمستعربين والمستشرقين، الجزء الثالث والسابع والثامن، الطبعـــة الرابعة عشر، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٤- شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي: معجم البلدان، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، الجزء الثاني والرابع، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠.

٥- محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القسم الثاني، الجزء الأول والثالث والرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٦- محمد علي الأنسي: قاموس اللغة العثمانية المسمى الدراري اللامعات في منتخبات اللغات (يحتوى على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة في اللغة العثمانية)، بيروت، ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م.

٧- وزارة الشئون البلدية والقروية: أطلس المدن السعودية، الوضع الراهن ١٤٠٧هـ، المملكة العربية السعودية، د. ت .

خامسًا: رسائل جامعية غير منشورة:

١- أحمد عبد العزيز على عيسى: العلاقات بين ولاية مصر والدولة العثمانية في القرن السابع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب بدمنهور، جامعة الإسكندرية، قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية، عام ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

٢- راضى محمد جودة يونس: مدينة السويس في النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٨٠٥ – ١٨٤٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، قسم التاريخ، عام ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

٣- رسمية محمد علي حجازي: تجارة مصر الخارجية في عهد محمد علي ١٨٠٥ – ١٨٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية

(فرع البنات)، جامعة الأزهر، قسم التاريخ، عـام ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
٤- ــــــــــ: تجارة مصر الخارجية منذ عام ١٨٤٩ حتى عـام ١٨٨٢م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية (فـرع البنات)، جامعة الأزهر، قسم التاريخ، عام ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٥- فايزة محمد محمد حسن ملوك: الجيزة من الحملة الفرنسية حتى الاحتلال البريطاني لمصر (١٢١٣ - ١٣٠٠هـ/ ١٧٩٨ - ١٨٨٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بدمنهور، جامعة الإسكندرية، قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية، عـام ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٦- محمد عبد اللطيف عبد الفتاح الغراوي: دور المؤسسات الدينية والخيرية في التعليم في مصر العثمانية (٩٢٣ - ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ - ١٧٩٨م) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بدمنهور، جامعة الإسكندرية، قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية، عـام ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

سادسًا: المراجع العربية:

١- أبو الحمد محمود فرغلي: الدليل الموجز لأهم الآثار الإسلامية والقبطية في القاهرة، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩١.
٢- أحمد أحمد الحتة(دكتور): تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥.
٣-أحمد حسين شرف الدين: اليمن عبر التاريخ (من القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلى القرن العشرين) دراسة جغرافية - تاريخية - سياسية شاملة

(مزينة بالصور والخرائط)، الطبعة الأولى، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٦٣.

٤- أحمد زكريا الشلق (دكتور) وآخرون: محمد علي وعصره، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٥- إدوار جوان: مصر في القرن التاسع عشر (سيرة جامعة لحوادث ساكن الجنان محمد علي باشا وإبراهيم باشا والمغفور له سليمان باشا الفرنسي من النواحي الحربية والسياسية والقصصية)، ترجمة: محمد مسعود، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٣١.

٦- إدوارد وليم لين: المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم، ترجمة: عدلي طاهر نور، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨.

٧- أحمد السعيد سليمان (دكتور): تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.

٨- أحمد فخري (دكتور): اليمن ماضيها وحاضرها، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٧.

٩- أحمد عبد الرحيم مصطفى(دكتور): في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣.

١٠- أحمد محمد حسن الدماصي (دكتور): الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر "دراسة وثائقية لنظام الاحتكار، وأثره في التطور الاقتصادي لمصر" (١٨٠٠ - ١٨٤٠)، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.

١١- أحمد الشربيني (دكتور): تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ - ١٩١٤، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٨٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.

١٢- الأزهر الشريف:الأزهر تاريخه وتطوره، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٣.

١٣- إلهام محمد علي ذهني (دكتور): مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر ١٨٠٥ - ١٨٧٩، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٥١، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.

١٤- أمين مصطفي عفيفي عبد الله (دكتور): تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥١.

١٥- أمين سعيد: اليمن، تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٩.

١٦- أنتوني نتنج: العرب منذ العصر الجاهلي حتى عصر جمال عبد الناصر، ترجمة: حلمي سلامة، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٧- أندريه ريمون (دكتور): المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة: لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١.

١٨- إيمان محمد عبد المنعم عامر (دكتور): العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٩٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧.

١٩- أيمن فؤاد سيد (دكتور): مصادر تاريخ اليمن في العصر الإسلامي، المجلد السابع، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٧٤.

٢٠- السيد رجب حراز (دكتور): المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني ١٥١٧ - ١٨٨٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠.

٢١- السيد طه أبو سديرة (دكتور): القبائل اليمنية في مصر منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الأموي من ٢٠ إلى ١٣٢هـ/ ٦٤٠ - ٧٥٠ ميلادية، مكتبة الشعب، القاهرة، ١٩٨٨.

٢٢- السيد مصطفي سالم (دكتور): الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨ - ١٦٣٥، الطبعة الثالثة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧.

٢٣- ---------- تكوين اليمن الحديث، اليمن والإمام يحي ١٩٠٤ - ١٩٤٨، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٣.

٢٤- جاد طه (دكتور): معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.

٢٥- ----------: سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية ١٧٩٨م - ١٩٦٣م، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.

٢٦- جرجى زيدان: كتاب تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الآن مع فذلكة في تاريخ مصر القديم، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، مطبعة الهلال، القاهرة، ١٩٢٥.

٢٧- جلال يحي (دكتور): مصر الحديثة ١٥١٧ - ١٨٠٥، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٩.

٢٨- ----------: العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ت.

٢٩- جلال أمين (دكتور): قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد علي إلى اليوم، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٧.

٣٠- جمال الدين محمد سعيد (دكتور): اقتصاديات مصر، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٤.

٣١- جودة حسنين جودة (دكتور): العالم العربي، دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦.

٣٢- --------: شبه الجزيرة العربية، دراسة في الجغرافية الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت.

٣٣- جون مارلو: تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢، ترجمة: عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.

٣٤- جورج يانج: تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، ترجمة: علي أحمد شكري، صفحات من تاريخ مصر، العدد ٥، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠.

٣٥- حسن محمود الشافعي: العملة وتاريخها، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

٣٦- حسين مؤنس: الشرق الإسلامي في العصر الحديث، الطبعة الثانية، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٩٣٨.

٣٧- حلمي أحمد شلبي (دكتور): الموظفون في مصر في عصر محمد علي، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٣٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.

٣٨- حلمي محروس إسماعيل (دكتور): تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٧.

٣٩- ج. دي شابرول : دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين، ضمن كتاب موسوعة وصف مصر، المصريون المحدثون، الجزء الأول، ترجمة : زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢ .

٤٠- راشد البراوي (دكتور)، ومحمد حمزة عليش: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٥.

٤١- رأفت الشيخ (دكتور): التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٢.

٤٢- ---------: تاريخ العرب الجديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٤.

٤٣- ريمون فلاور: مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر (حكاية مصر في العصر الحديث)، ترجمة: سيد أحمد علي الناصري، تقديم ومراجعة: يونان لبيب رزق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.

٤٤- راغب العلي (دكتور) وآخرون: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٧.

٤٥- سامي سليمان محمد السهم (دكتور): التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٦٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

٤٦- سعد بدير الحلواني (دكتور): العلاقات بين مصر والحجاز ونجد في القرن الـ١٩، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٩٥.

٤٧- سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور): العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥.

٤٨- ــــــــــ: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

٤٩- سمير محمد أحمد العبدلي: الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، تقديم : عبد العزيز المقالح، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧ .

٥٠- شاكر الجوهري (دكتور) : الصراع في عدن، الطبعة الأولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢ .

٥١- شوقي عطا الله الجمل (دكتور): سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤.

٥٢- صلاح أحمد هريدي على (دكتور): دراسة عن بعض جمارك مصر في القرن الثامن عشر (الإسكندرية - دمياط - رشيد - البرلس)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.

٥٣- ــــــــــ: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧ - ١٨٨٢م)، الإسكندرية، ١٩٩٧.

٥٤- ــــــــــ: عسير تحت الحكم العثماني (١٢٨٩ - ١٣٣٦هـ/ ١٨٧٢ - ١٩١٤م)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧.

٥٥- ــــــــــ: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م - ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٥٦- صلاح أحمد هريدي علي (دكتور): دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٥٧- ــــــــــــ: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، تقديم: عمر عبد العزيز عمر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٥٨- صوفيا لين بول: حريم محمد علي باشا، ترجمة ودراسة: عزة كرارة، القاهرة، ١٩٩٩.

٥٩- طارق عبد العاطي غنيم بيومي: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٢٢٦ - ١٢٦٥هـ/ ١٨١١ - ١٨٤٨م، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٤٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

٦٠- طه عبد العليم رضوان (دكتور): في جغرافية العالم الإسلامي، الدول العربية، الجزء الثاني، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.

٦١- عبد الحميد يونس وعثمان توفيق: الأزهر، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٦.

٦٢- عبد الحميد البطريق (دكتور): عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر (١٨٠٥ - ١٨٨٣)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٥٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

٦٣- عبد الحميد حامد سليمان (دكتور): الملاحة النيلية في مصر العثمانية ١٥١٧ - ١٧٩٨، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٧٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

٦٤- عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.
٦٥- عبد الرحمن زكى (دكتور): موسوعة مدينة القاهرة في ألف عـــام، الطبعـــة الثامنة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧م.
٦٦- عبد الرحمن فهمي (دكتور): النقود المتداولة أيام الجبرتي، ضمن بحوث نـــدوة عبد الرحمن الجبرتي، إشراف: أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.
٦٧- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور): من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي ١٢٣٤ - ١٢٥٦هـ/ ١٨١٩ - ١٨٤٠م، المجلد الأول، دار المتنبئ، الدوحة، ١٩٨٢.
٦٨- ــــــــــــ: الريف المصر في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولي، القـــاهرة، ١٩٨٦.
٦٩- عبد السميع سالم الهراوي: لغة الإدارة العامة في مصر القرن التاسع عـــشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣.
٧٠- عبد العزيز سليمان نوار (دكتور): الشعوب الإسلامية، الأتراك العثمـــانيون الفرس مسلمو الهند، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩١.
٧١- عبد العزيز محمد الشناوي (دكتور): دور الأزهر في الحفاظ علـــى الطـــابع العربي لمصر إبان الحكم العثماني، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٩٧١.
٧٢- ــــــــــــ: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليهـــا، الجـــزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠.
٧٣- ــــــــــــ: الأزهر جامعًا وجامعة، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المـــصرية، القاهرة، ١٩٨٣.

٧٤- عبد الله بن أحمد الثور: مختصر من تاريخ اليمن، دار الاستقلال، القاهرة، ١٩٧٩.

٧٥- عبد الله خورشيد البرى (دكتور): القبائل العربية في مصر في القرون الثلاثة الأولى للهجرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢.

٧٦- عبد المنعم إبراهيم الجميعي (دكتور): مصر في التاريخ الحديث والمعاصر ١٧٩٨ - ١٩٧٣، مع مجموعة بحوث ودراسات، الطبعة الأولى، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٩٢.

٧٨- ــــــــــــ: تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في عصر محمد علي، دراسة في وثائق ديوان التجارة والمبيعات، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٩٥.

٧٩- ــــــــــــ: عصر محمد علي دراسة وثائقية، سلسلة تاريخ المصريين، العدد، ٢٤٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣.

٨٠- عفاف لطفي السيد (دكتور) : مصر في عهد محمد علي، ترجمة : عبد السميع عمر زين الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤ .

٨١- عفاف مسعد السيد العبد (دكتور): دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر (١٥٦٤ - ١٦٠٩م)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

٨٢- علاء طاهر (دكتور): العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، القاهرة، ١٩٩٨.

٨٣- على بركات (دكتور): رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٠٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧.

٨٤- عمر الفاروق السيد رجب (دكتور): المدن الحجازية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١.

٨٥- عمر عبد العزيز عمر (دكتور): تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧ – ١٩١٩، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣.

٨٦- ———————: تاريخ المشرق العربي (١٥١٦ – ١٩٢٢)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.

٨٧- ———————: وآخرون: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

٨٨- فاروق عثمان أباظة (دكتور): الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢ – ١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥.

٨٩- ———————: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ – ١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.

٩٠- ———————: تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الرشاد، الإسكندرية، ١٩٨٤.

٩١- ———————: دراسات في تاريخ العالم العربي والإسلامي الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧.

٩٢- ———————: دراسات في تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.

٩٣- فالترهنتس: المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة: كامل العسيلي، الطبعة الثانية، منشورات الجامعية الأردنية، ١٩٥٥.

٩٤- فتحي محمد أبو عيانة (دكتور): جغرافية العالم العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.

٩٥- ---------: دراسات في جغرافية شبه جزيرة العرب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤.

٩٦- فردلوسون: الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر في عهد محمد علي، ترجمة: عنان الشهاوي، مراجعة وتقديم: رءوف عباس، المشروع القومي للترجمة، العدد ٩٥٤، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.

٩٧- فؤاد فراج: تاريخ المدينة القديمة ودليل المدينة الحديثة، المجلد الثالث، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٣.

٩٨- فيليب رفلة: الدول العربية اقتصاديتها وجغرافيتها، الطبعة الأولى، سعد الدين للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٥.

٩٩- كريم ثابت: محمد علي، مطبعة المعارف، مصر، د.ت.

١٠٠- ليلى عبد اللطيف أحمد (دكتور): الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨.

١٠١- ---------: سياسة محمد علي إزاء العربان في مصر، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٦.

١٠٢- مالكوم. ياب: نشوء الشرق الأدنى الحديث ١٧٩٢ - ١٩٢٣م، ترجمة: خالد الجبلي، الأهالي للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٨م.

١٠٣- محمد أنيس (دكتور): الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ - ١٩١٤)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩.

١٠٤- محمد بك فريد: كتاب البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية، مصر، ١٨٩١.

١٠٥- محمد حسن العيدروس (دكتور): تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعيـــة، القاهرة، ١٩٩٦.

١٠٦- محمد حـــرب (دكتـــور): العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدراسات العثمانية، القاهرة، ١٩٩٤.

١٠٧- محمد سعيد العطار: التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، أبعاد الثورة اليمنية، الطبعة الأولى، دار الطليعة، القاهرة، ١٩٦٥م.

١٠٨- محمد صبري (دكتور): تاريخ مصر من محمد علي إلى العـــصر الحـــديث، صفحات من تاريخ مصر، العدد ١٣، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦.

١٠٩- محمد عبد الله عنان (دكتـــور): تاريخ الجامع الأزهـــر، الطبعـــة الثانيـــة، مؤسسة الخانجى، القاهرة، ١٩٥٨.

١١٠- محمد عبد العال أحمد (دكتور): بنو رسول وبنو طاهر وعلاقـــات الـــيمن الخارجية في عهدهما ٦٢٨ - ٩٢٣هـــ/ ١٢٣١ - ١٥١٧م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٠.

١١١- محمد عبد الغنى سعودي (دكتـــور): الوطن العربي، المكتبـــة النموذجيـــة، القاهرة، د.ت.

١١٢- محمد فؤاد شكري وآخـــرون: بناء دولة مصر محمد علـــي، دار الفكـــر العربي، القاهرة، ١٩٤٨.

١١٣- محمد محمد سطيحة (دكتـــور): اليمن شماله وجنوبه، معهـــد الدراســـات الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٢.

١١٤- محمد محمود السروجي (دكتور): الجيش المصري في القرن التاسع عـــشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧م.

١١٥- محمد يحيى الحداد: تاريخ اليمن السياسي، دار الهنا، القاهرة، ١٩٧٦.
١١٦- محمود أبو العلا (دكتور): جغرافية شبه جزيرة العرب، الجزء الرابع، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩م.
١١٧- محمود رزق سليم: الأشرف قانصوه الغورى، دار مصر للطباعة، مصر، د.ت.
١١٨- مصطفي بركات: الألقاب والوظائف العثمانية، دارسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية "من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات" (١٥١٧ - ١٩٢٤م)، دار غريب، القاهرة، د.ت.
١١٩- مصطفي كامل شملول الشريف: عروبة مصر من قبائلها، القاهرة، ١٩٦٢.
١٢٠- ناصر الأنصاري: موسوعة حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم مع صورهم وأعلامهم ورموزهم، الطبعة الرابعة، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩١.
١٢١- نللى حنا (دكتور): تجار القاهرة في العصر العثماني، "سيرة أبوطاقية شاهبندر التجار"، ترجمة وتقديم: رءوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.
١٢٢- هنرى دودويل: محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة: أحمد عبد الخالق بك، علي أحمد شكري، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت.
١٢٣- هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفي، مصطفي الحسيني، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧.

١٢٤- وزارة الأوقاف وشئون الأزهر: الأزهر تاريخه وتطوره، الاتحاد الاشـــتراكى العربي، القاهرة، ١٩٦٤م.

١٢٥- يسرى الجوهرى (دكتور): الوطن العربي، دراسة في الجغرافيـــة التاريخيـــة والإقليمية، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٩.

١٢٦- ----------: آسيا الإسلامية، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠.

سابعًا: المراجع الأجنبية:

1- Abdel Hamid El - Batrik:Egyptian – Yemeni Relations (1819 – 1840) and Their Implications for British Policy in The Red Sea, In P. M. Holt, Political and Social Change in Modern Egypt, Oxford University Press, London, 1968.

2-Charles Augustus Murray.,A Short Memoir of Mohammed Ali, Bernard Quaritch, London, 1898.

3-Charles Issawi,The Economic History of The Middle East 1800 – 1914 ،The University of Chicago Press, Chicago and London, 1966.

4-Cl. Huart, Histoire des Arabes ،Tome II, Librairie Paul Geuthner, Paris, 1913.

5-D. C. Hogarth., Arabia, at the Clarendon Press, Oxford, 1922.

6- John Marlowe., Anglo – Egyptian Relations 1800 – 1953 ،The Cresset Press, London, 1954.

7- Philip K. Hitti., History of the Arabs From The Earliest Times to The Present ،Sixth Edition, Macmillan Co ltd, London, 1956.

8- P. M. Holt., Egypt and The Fertile Crescent (1516 – 1922) A political History, Cornell University Press, London, 1966.

9- M. Sabry, L'Empire Egyptien Sous Mohamed – Ali et La Question d'orient (1811 – 1849) Egypte – Arabie – Soudan – Morée – Créte – Syrie – Palestine, Librairie Orientaliste , Paul Geuthner, Paris. 1930.

10- Rene Cattaui Bey, Lerégne de Mohamed Aly D'aprés les Archives Russes en Égypte, Tome II, La Mission du Colonel Duhamel 1834 - 1837, Roma.

11- Samuel R. Gardiner, Student's History of England From The Earliest Times to The Conclusion of The Great War, Longmans, Green and Co, London, 1923.

12- Shaw. S. J, Ottoman Egypt in the Age of The French Revolution, Cambridge Massachustter, 1964.

ثامنًا: الدوريات العربية:

١- حسين عبد الله العمري (دكتور): عدن بين محوري طموحات محمد علي وأطماع الاستعمار البريطاني، مجلة دراسات يمنية، العدد السابع عشر، مركز الدراسات والبحوث اليمنى، صنعاء، ١٩٨٤.

٢- زين العابدين شمس الدين نجم (دكتور): النظام القضائي في أقاليم مصر في القرن التاسع عشر، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، العدد السادس، القاهرة، ١٩٨٨.

٣- لطيفة محمد سالم (دكتور): بريطانيا ومصر بين التسوية وتوليـــة عبـــاس الأول ١٨٤١ – ١٨٤٨ في ضوء الوثائق البريطانية، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٣٣، الجمعية المصرية للدراســـات التاريخيـــة، القاهرة، ١٩٨٦.

٤- محمد إبراهيم منصور (دكتور): دور الدولة المصرية في عملية النمو الرأسمالى في عهد محمد علي (١٨٠٥ – ١٨٤٨)، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٣٣، الجمعية المصرية للدراسات التاريخيـــة، القـــاهرة، ١٩٨٦.

٥- محمد رفعـــت : سباق بين مصر وبريطانيا علي عدن في عام ١٨٣٨ م،مجلـــة معهد البحوث والدراسات العربية،العدد الأول، مطبعـــة دار النشر للجامعات المصرية،القاهرة، ١٩٦٩.

٦- محمد شفيق غربال : مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨ – ١٨٠١ م)، رسالة حسين أفندي الروزنامجي بعنوان ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية، مجلة كليـــة الآداب، جامعـــة فـــؤاد الأول (القاهرة)، المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٩٣٦ .

٧- محمد محمود السروجي (دكتور): سياسة مصر العربية في النصف الثـــاني مـــن القرن التاسع عشر، ثورة العسير (١٨٦٤ – ١٨٦٦)، مجلـــة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، المجلد التاسع، مطبعة جامعـــة الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٥٦.

صدر من هذه السلسلة

١- د. عبد العظيم رمضان: مصطفى كامل في محكمة التاريخ، ط١، ١٩٨٧، ط٢، ١٩٩٤.

٢- رشوان محمود جاب الله: علي ماهر، ١٩٨٧.

٣- د. عبد السلام عبد الحليم عامر: ثورة يوليو والطبقة العاملة، ١٩٨٧.

٤- د. محمد نعمان جلال: التيارات الفكرية في مصر المعاصرة، ١٩٨٧.

٥- د. علية عبد السميع الجنزوري: غارات أوربا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى، ١٩٨٧.

٦- لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج١، ١٩٨٧.

٧- د. عبد المنعم ماجد: هؤلاء الرجال من مصر، ١٩٨٧.

٨- د. علي بركات: رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية، ١٩٨٧.

٩- د. محمد أنيس: صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل، ١٩٨٧.

١٠- محمود فوزي: توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية، ١٩٨٧.

١١- شكري القاضي: مائة شخصية مصرية وشخصية، ١٩٨٧.

١٢- د. نبيل راغب: هدى شعراوي وعصر أكتوبر، ١٩٨٨.

١٣- د.عبدالعظيم رمضان:أكذوبة الاستعمار المصري للسودان: رؤية تاريخية، ط١،١٩٨٨، ط٢،١٩٩٤.

١٤- د.سيدة إسماعيل كاشف: مصر في عصر الولاة من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، ١٩٨٨.

١٥- د. علي حسن الخربوطلي: المستشرقون والتاريخ الإسلامي، ١٩٨٨.

١٦- د. حلمي أحمد شلبي: فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر: دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢)، ١٩٨٨.

١٧- د. محمد نور فرحات: القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني، ١٩٨٨.

١٨- د. علي السيد محمود: الجواري في مجتمع القاهرة المملوكية، ١٩٨٨.

١٩- د. أحمد محمود صابون: مصر القديمة وقصة توحيد القطرين، ١٩٨٨.

٢٠- د. محمد أنيس: دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩: المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي، ١٩٨٨.

٢١- د. توفيق الطويل: التصوف في مصر إبان العصر العثماني، ج١، ١٩٨٨.

٢٢- جمال بدوي: نظرات في تاريخ مصر، ١٩٨٨.

٢٣- د. توفيق الطويل: التصوف في مصر إبان العصر العثماني، ج٢، ١٩٨٨.

٢٤- د. نجوى كامل: الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ١٩١٩ - ١٩٣٦، ١٩٨٩.
٢٥- هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٨٩.
٢٦- د. سعيد إسماعيل علي: تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة، ١٩٨٩.
٢٧- ألفريد ج. بتلر: فتح العرب لمصر، ج١، ترجمة محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.
٢٨- ألفريد ج. بتلر: فتح العرب لمصر، ج٢، ترجمة محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.
٢٩- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في عصر الإخشيديين، ١٩٨٩.
٣٠- د. حلمي أحمد شلبي: الموظفون في مصر في عهد محمد علي، ١٩٨٩.
٣١- شكري القاضي: خمسون شخصية مصرية وشخصية، ١٩٨٩.
٣٢- لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج٢، ١٩٨٧.
٣٣- د. خالد محمود الكومي: مصر وقضايا الجنوب الأفريقي: نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية، ١٩٨٩.
٣٤- د. يونان لبيب رزق، محمد مزين: تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، ١٩٩٠.
٣٥- عبد الحميد توفيق زكي: أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة، ١٩٩٠.
٣٦- هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج٢، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٩٠.
٣٧- د.سليمان صالح: الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن، ١٩٩٠.
٣٨- د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، ١٩٩٠.
٣٩- د. جميل عبيد: قصة احتلال محمد علي لليونان ١٨٢٤ - ١٨٢٧، ١٩٩٠.
٤٠- د. عبد المنعم الجميعي: الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨، ١٩٩٠.
٤١- د. رفعت السعيد: محمد فريد الموقف والمأساة، رؤية عصرية، ١٩٩١.
٤٢- محمد شفيق غربال: تكوين مصر عبر العصور، ١٩٩٠.
٤٣- إبراهيم عبد العزيز: رحلة في عقول مصرية، ١٩٩٠.
٤٤- د. محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، ١٩٩١.
٤٥- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج١، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩١.
٤٦- د. عبد الرءوف أحمد عمرو: تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩- ١٩٥٩، ١٩٩١.

٤٧- د. لطيفة محمد سالم: تاريخ القضاء المصري الحديث، ١٩٩١.
٤٨- د. زبيدة عطا: الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي، ١٩٩١.
٤٩- د. عبد العظيم رمضان: العلاقات المصرية الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٧٩، ١٩٩٢.
٥٠- د. سهير إسكندر: الصحافة المصرية والقضايا والوطنية ١٩٤٦ - ١٩٥٤، ١٩٩٣.
٥١- تحرير: عبد العظيم رمضان: تاريخ المدارس في مصر الإسلامية (أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة في أبريل ١٩٩١) ، ١٩٩٢.
٥٢- د. إلهام ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، ١٩٩٢.
٥٣- د.محمد كمال الدين عز الدين: أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة، ١٩٩٢.
٥٤- د. محمد عفيفي: الأقباط في مصر في العصر العثماني، ١٩٩٢.
٥٥- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج٢، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٢.
٥٦- د. حلمي أحمد شلبي: المجتمع الريفي في عصر محمد علي: دراسة عن إقليم المنوفية، ١٩٩٢.
٥٧- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر الإسلامية وأهل الذمة، ١٩٩٢.
٥٨- د. إبراهيم عبد الله المسلمي: أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة، ١٩٩٣.
٥٩- د. عبد السلام عبد الحليم عامر: الرأسمالية الصناعية في مصر من التمصير إلى التأميم ١٩٥٧ - ١٩٦١، ١٩٩٣.
٦٠- عبد الحميد توفيق زكي: المعاصرون من رواد الموسيقى العربية، ١٩٩٣.
٦١- د. عبد العظيم رمضان: تاريخ الإسكندرية في العصر الحديث، ١٩٩٣.
٦٢- لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج٣، ١٩٩٣.
٦٣- د. سيدة إسماعيل كاشف، د. جمال الدين سرور، د. سعيد عبد الفتاح عاشور: موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر الإسلامية، أعدها للنشر د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣.
٦٤- د. محمد نعمان جلال: مصر وحقوق الإنسان بين الحقيقة والافتراء، دراسة وثائقية، ١٩٩٣.
٦٥- د. سهام نصار: موقف الصحافة المصرية من الصهيونية ١٨٩٧ - ١٩١٧، ١٩٩٣.
٦٦- د. نريمان عبد الكريم أحمد: المرأة في مصر في العصر الفاطمي، ١٩٩٣.
٦٧- تحرير: عبد العظيم رمضان: مساعي السلام العربية الإسرائيلية، الأصول التاريخية (أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس في أبريل ١٩٩٣،
٦٨- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج٣، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٣.
٦٩- د. محمد أبو الإسعاد: نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية ١٨٨٦ - ١٩٥١، ١٩٩٣.
٧٠- أ. س. ترتون: أهل الذمة في الإسلام، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٤.

٧١- تريفور إيفانز: مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ - ١٩٤٦، ج١، ترجمة د. عبد الـرءوف أحمـد عمرو، ١٩٩٤.
٧٢- د. أمينة أحمد إمام: رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧هـ)، ١٩٩٤.
٧٣- د. رءوف عباس حامد: تاريخ جامعة القاهرة، ١٩٩٤.
٧٤- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة المصرية، ج١: في العصر الفرعوني، ١٩٩٤.
٧٥- د. سلام شافعي محمود: أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول، ١٩٩٥.
٧٦- د. سعيد إسماعيل علي: دور التعليم المصري في النضال الوطني زمن الاحتلال البريطاني، ١٩٩٥.
٧٧- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج٤، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٤.
٧٨- نعمات أحمد عتمان: تاريخ الصحافة السكندرية ١٨٧٣ - ١٨٩٩، ١٩٩٥.
٧٩- فريد دي يونج: تاريخ الطرق الصوفية في مصر في القرن التاسع عشر، ترجمة عبد الحميد فهمـي الجمال، ١٩٩٥.
٨٠- د.السيد حسين جلال:قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي ١٨٨٢ - ١٩٠٤، ١٩٩٥.
٨١- د. رمزي ميخائيل: تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر، ١٩٩٥.
٨٢- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في فجر الإسلام من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، ١٩٩٤.
٨٣- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج١، ١٩٩٤.
٨٤- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج٢، القسم الأول، ١٩٩٤.
٨٥- د. حلمي أحمد شلبي: تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢)، ١٩٩٥.
٨٦- د.أحمد الشربيني: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية(١٨٤٠- ١٩١٤)، ١٩٩٥.
٨٧- تريفور إيفانز: مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ - ١٩٤٦، ج٢، ترجمة د. عبد الـرءوف أحمـد عمرو، ١٩٩٤.
٨٨- عبد الحميد توفيق زكي: التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية، ١٩٩٠.
٨٩- د. عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، ١٩٩٥.
٩٠- د. نريمان عبد الكريم: معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية، ١٩٩٦.
٩١- بيكر مانسفيلد: تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، ١٩٩٦.
٩٢- د. نجوى كامل: الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)، ١٩٩٦.
٩٣- د. نبيه بيومي عبد الله: قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨)، ١٩٩٦.
٩٤- د. سهير إسكندر: الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤)، ١٩٩٦.

٩٥- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: مصر وأفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة).

٩٦- مالكولم كير: عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠)، ترجمة د. عبد الرءوف أحمد عمرو.

٩٧- د. إيمان عامر: العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

٩٨- د. محمد سيد محمد: هيكل والسياسة الأسبوعية.

٩٩- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني - الروماني)، ج٢.

١٠٠- د.عبد العزيز صالح، د. جمال مختار، د. محمد إبراهيم بكر، د. إبراهيم نصحي، د. فاروق القاضي: موسوعة تاريخ مصر عبر العصور (تاريخ مصر القديمة) ، أعدها للنشر د. عبد العظيم رمضان.

١٠١- اللواء مصطفى عبد المجيد نصير، اللواء عبد المجيد كفافي، اللواء سعد عبد الحفيظ، السفير جمال منصور: ثورة يوليو والحقيقة الغائبة.

١٠٢- د. تيسير أبو عرجة: المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر (١٨٨٩ - ١٩٥٢).

١٠٣- د. علي بركات: رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره.

١٠٤- د. فاطمة علم الدين عبد الواحد: تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢).

١٠٥- د. أحمد فارس عبد المنعم: السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ - ١٩٨٧).

١٠٦- د. سليمان صالح: الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن).

١٠٧- دليب هيرو: الأصولية الإسلامية، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال.

١٠٨- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٤.

١٠٩- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٥.

١١٠- البيومي إسماعيل الشربيني: مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) ، ج١.

١١١- البيومي إسماعيل الشربيني: مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) ، ج٢.

١١٢- د. محمد الجوادي: إسماعيل باشا صدقي.

١١٣- د. عز الدين إسماعيل: الزبير باشا ودوره في السودان في عصر الحكم المصري.

١١٤- أحمد رشدي صالح: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي.

١١٥- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج٢.

١١٦- علاء الدين وحيد: أديب إسحاق عاشق الحرية.

١١٧- عبد الرازق إبراهيم عيسى: تاريخ القضاء في مصر العثمانية ١٥١٧ - ١٧٩٨.

١١٨- د. البيومي إسماعيل الشربيني: النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك.

١١٩- حسين محمد أحمد يوسف: النقابات في مصر الرومانية.

١٢٠- لويس جرجس: يوميات من التاريخ المصري الحديث.

١٢١- د. محمد عبد الحميد الحناوي: الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤).

١٢٢- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٦.

١٢٣- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: السيد أحمد البدوي.

١٢٤- د. محمد نعمان جلال: العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن.

١٢٥- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٧.

١٢٦- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٨.

١٢٧- إبراهيم محمد إبراهيم: مقدمات الوحدة المصرية السورية ١٩٤٣ - ١٩٥٨.

١٢٨- جمال بدوي: معارك صحفية.

١٢٩- د. يحيى محمد محمود: الدين العام وأثره في تطور الدين المصري (١٨٧٦ - ١٩٤٣).

١٣٠- سمير فريد: تاريخ نقابات الفنانين في مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٧).

١٣١- ترجمة: د. عبد الرءوف أحمد عمرو: الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢.

١٣٢- د. ماجدة محمد محمود: دار المندوب السامي في مصر، ج١.

١٣٣- د. ماجدة محمد محمود: دار المندوب السامي في مصر، ج٢.

١٣٤- ترجمة: جمال سعيد عبد الغني: الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثماني للدارندلي.

١٣٥- د. محاسن محمد الوقاد: اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة ٦٤٨ - ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ - ١٥١٧م.

١٣٦- تقديم : عبد العظيم رمضان: أوراق يوسف صديق.

١٣٧- د. محمد عبد الغني الأشقر: تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي.

١٣٨- السيد يوسف: الأخوان المسلمون وجذور التطرف الديني والإرهاب في مصر.

١٣٩- محمد قابيل: موسوعة الغناء المصري في القرن العشرين.

١٤٠- طارق عبد العاطي غنيم: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٢٢٦ - ١٢٦٥هـ/ ١٨١١ - ١٨٤٨م.

١٤١- لطفي أحمد نصار: وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك.

١٤٢- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج٢، ط٢، ١٩٩٩.

١٤٣- د. منيرة محمد الهمشري: دبلوماسية البطالمة في القرنين الثاني والأول ق.م.

١٤٤- د. عبد العليم خلاف: كشوف مصر الأفريقية في عهد الخديو إسماعيل.

١٤٥- د.منيرة محمد الهمشري:النظام الإداري والاقتصادي في مصر في عهد دقلديانوس(٢٨٤-٣٠٥م).

١٤٦- د. أحمد عبد الرازق: المرأة في مصر المملوكية.

١٤٧- د. رفعت السعيد: حسن البنا: متى.. كيف.. لماذا؟

١٤٨- د. سمير فوزي: القديس مرقص وتأسيس كنيسة الإسكندرية، ترجمة نسيم مجلي.

١٤٩- حسام محمد عبد المعطي: العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر.

١٥٠- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها).

١٥١- السيد يوسف: جمال الدين الأفغاني والثورة الشاملة.

١٥٢- د. محاسن محمد الوقاد: الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية (٦٤٨- ٩٣٢هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م).

١٥٣- د. علية عبد السميع الجنزوري: الحروب الصليبية: المقدمات السياسية.

١٥٤- د. علية عبد السميع الجنزوري: هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر الإسلامية في العصور الوسطى.

١٥٥- د. عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر(١٨٠٥- ١٨٨٣).

١٥٦- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة في العصر الإسلامي، ج٣.

١٥٧- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة في العصر الإسلامي، ج٤.

١٥٨- د.محمد عبد الغني الأشقر: نائب السلطنة المملوكية في مصر (٦٤٨- ٩٣٢هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م).

١٥٩- د. محمد فريد حشيش: حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢) ج١.

١٦٠- د. محمد فريد حشيش: حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢) ج٢.

١٦١- سلاطين باشا: السيف والنار في السودان.

١٦٢- د. تمام همام تمام: السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦- ١٩٥٣).

١٦٣- محمد سيد العشماوي: مصر والحملة الفرنسية.

١٦٤- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة) بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة في الفترة: ٢٠ - ٢١ ديسمبر ١٩٩٧.

١٦٥- سامي سليمان محمد السهم: التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر.

١٦٦- السيد يوسف: مذكرات معتقل سياسي (صفحة من تاريخ مصر).

١٦٧- د. صفي علي محمد عبد الله: الحركة العلمية والأدبية في الفسطاط منذ الفتح العربي إلى نهاية الدولة الإخشيدية.

١٦٨- يسري عبد الغني: مؤرخون مصريون من عصر الموسوعات.

١٦٩- د. صفي علي محمد عبد الله: مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامي إلى نهاية الفاطميين (٢١ - ٥٦٧هـ/ ٦٤٢- ١١٧١م).

١٧٠- مجدي عبد الرشيد بحر: القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك(٦٤٨- ٩٣٢هـــ/ ١٢٥٠-١٥١٧م.

١٧١- محمد رفعت الإمام: تاريخ الجالية الأرمنية في مصر في القرن التاسع عشر.

١٧٢- فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة في مصر من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، ج١.

١٧٣- فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة في مصر من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، ج٢.

١٧٤- د. أحمد عبد الحليم دراز: مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والقرن الرابع ق.م.

١٧٥- عادل إبراهيم الطويل: محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة السياسية.

١٧٦- د. عبد الحميد حامد سليمان: الملاحة الدولية في مصر العثمانية (١٥١٧- ١٧٩٨).

١٧٧- لواء د. صلاح سالم: سياسة مصر العسكرية إزاء حروب الشرق الأوسط.

١٧٨- د. سحر علي حنفي: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر.

١٧٩- د. عفاف مسعد السيد العبد: دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر (١٥٦٤ – ١٦٠٩م).

١٨٠- د. عبد العظيم رمضان: الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة السويس.

١٨١- ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي: الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد، ج١).

١٨٢- ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي: الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد، ج٢).

١٨٣- شاهد على العصر: مذكرات محمد لطفي جمعة.

١٨٤- ياسر عبد المنعم محاريق: المنوفية في القرن الثامن عشر.

١٨٥- د. أحمد سيد أحمد: تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري.

١٨٦- د. أحمد صبحي منصور: العقائد الدينية في مصر الإسلامية (بين الإسلام والتصوف).

١٨٧- د. عادل عبد الحافظ حمزة: نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠- ١٥١٧م)، ج١.

١٨٨- د. عادل عبد الحافظ حمزة: نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠- ١٥١٧م)، ج٢.

١٨٩- عرفة عبده علي: يهود مصر منذ عصر الفراعنة حتى عام ٢٠٠٠م.

١٩٠- د.عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي:العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١- ١٩٦٣م).

١٩١- د. محسن علي شومان: اليهود في مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر، ج١.

١٩٢- د. محسن علي شومان: اليهود في مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر، ج٢.

١٩٣- د. عبد الله شحاتة: الإمام محمد عبده بين المنهج الديني والمنهج الاجتماعي.

١٩٤- د. فتحي الصنفاوي: تاريخ الآلات الموسيقية الشعبية.

١٩٥- د. نريمان عبد الكريم أحمد: مجتمع أفريقيا في عصر الولاة.

١٩٦- د. عبد العظيم محمد سعودي: تاريخ تطور الري في مصر (١٨٨٢- ١٩١٤).

١٩٧- د. عبد الحميد زايد: القدس الخالدة.

١٩٨- د. عادل عبد الحافظ حمزة: العلاقات السياسية بين الدولة الأيوبية والإمبراطورية الرومانية المقدسة زمن الحروب الصليبية .

١٩٩- د. بهاء الدين إبراهيم: المعبد في الدولة الحديثة في مصر الفرعونية.

٢٠٠- تحرير د. عبد العظيم رمضان: تاريخ سواحل مصر الشمالية عبر العصور (أعمال الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع كلية الآداب جامعة الإسكندرية من ٢٢- ٢٣ أبريل ١٩٩٨).

٢٠١- سميرة فهمي على عمر: إمارة الحج في مصر العثمانية ١٥١٧- ١٧٩٨.

٢٠٢- د. ماجدة محمد محمود: المندوبون الساميون في مصر.

٢٠٣- فتحي أبو طالب: الصراع الدولي على عدن والدور المصري.

٢٠٤- د. مرفت صبحي غالي: العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا (١٩٣٥- ١٩٤٥).

٢٠٥- السيد محمد أحمد عطا: تاريخ الغربية وأعمالها في العصر الإسلامي(٢١- ٥٦٧هـ/ ٦٤٢- ١١٧١م)

٢٠٦- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٩.

٢٠٧- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: الظاهر بيبرس.

٢٠٨- لواء د. كمال أحمد عامر: الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج١.

٢٠٩- لواء د. كمال أحمد عامر: الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج٢.

٢١٠- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: قبرص والحروب الصليبية.

٢١١- د. علية عبد السميع الجنزوري: إمارة الرها الصليبية.

٢١٢- شلبي إبراهيم الجعيدي: العامة في مصر في العصر الأيوبي (٥٦٧- ٦٤٨هـ/ ١١٧١- ١٢٥٠م).

٢١٣- عثمان علي محمد عطا: الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (٦٤٨- ٩٣٢هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م).

٢١٤- د.علية عبد السميع الجنزوري:الثغور البرية الإسلامية على حدود الدولة البيزنطية في العصور الوسطى.

٢١٥- د. إصلاح عبد الحميد ريحان: الفتح الإسلامي لمدينة كابول (٣١هـ/ ٦٥١م).

٢١٦- د. فرغلي تسن هريدي: الرأسمالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧- ١٩٥٧) ، ج١.

٢١٧- د. سيد عشماوي: العيب في الذات الملكية (١٨٨٢- ١٩٥٢).

٢١٨- د. السيد محمد أحمد عطا: إقليم الغربية في عصر الأيوبيين والمماليك (٥٦٧- ٩٣٢هـ/ ١١٧١- ١٥١٧م).

٢١٩- د. عبد العظيم رمضان: ثورة ١٩١٩ في ضوء مذكرات سعد زغلول.

٢٢٠- د. حمادة حسني أحمد محمد: التنظيمات السياسية لثورة يوليو.

٢٢١- ونستون تشرشل: حرب النهر، ترجمة عز الدين محمود.

٢٢٢- د. عبد الحميد زايد: مصر الخالدة (مقدمة في تاريخ مصر الفرعونية منذ أقدم العصور حتى عـــام ٢٣٢ق.م)، ج١.

٢٢٣- د. عبد الحميد زايد: مصر الخالدة (مقدمة في تاريخ مصر الفرعونية منذ أقدم العصور حتى عـــام ٢٣٢ق.م)، ج٢.

٢٢٤- إعداد وتقديم: د. عبد العظيم رمضان: الدور الوطني للكنيسة المصرية عبر العصور (أعمال ندوة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة).

٢٢٥- د. سيد محمد موسى حمد: مصر ودول حوض النيل.

٢٢٦- د. عبد العزيز محمد الشناوي: السخرة في حفر قناة السويس.

٢٢٧- أمل محمود فهمي: العلاقات المصرية العثمانية على عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢- ١٩١٤)

٢٢٨- د. حسن حبشي: تاريخ العالم الإسلامي، ج١.

٢٢٩- ترجمة: د. حسن حبشي: ذيل وليم الصوري.

٢٣٠- د. عز الدين إسماعيل أحمد: تاريخ الجيش المصري في عصور ما قبل التاريخ.

٢٣١- د. سمير عبد المقصود السيد: الشوام في مصر منذ الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر.

٢٣٢- د. فرغلي تسن هريدي: الرأسمالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧- ١٩٥٧) ، ج٢.

٢٣٣- محمود قاسم: الفيلم التاريخي في مصر.

٢٣٤- د. أنتوني سوريال عبد السيد: العلاقات المصرية الأثيوبية، ج١.

٢٣٥- د. أنتوني سوريال عبد السيد: العلاقات المصرية الأثيوبية، ج٢.

٢٣٦- د. أحمد محمد عبد الحليم دراز: مصر وفلسطين فيما بين القرنين الحادي عشر والثامن ق.م.

٢٣٧- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: حكومة مصر عبر العصور (أعمال لجنة التاريخ والآثار بـــالمجلس الأعلى للثقافة من ٢٢- ٢٣ أبريل).

٢٣٨- د. سيدة إسماعيل كاشف: الوليد بن عبد الملك (٨٦- ٩٦هــ/ ٧٠٥- ٧١٥م).

٢٣٩- د. سيدة إسماعيل كاشف: عبد العزيز بن مروان.

٢٤٠- د. حسين كفافي: هنري كوريـيل الأسطورة والوجه الآخر.

٢٤١- د. سليمان محمد حسين: تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

٢٤٢- د. عبد المنعم إبراهيم الجميعي: عصر محمد علي: دراسة وثائقية.

٢٤٣- مصطفى الغريب محمد: محمد حسين هيكل ودوره في السياسة المصرية (١٨٨٨- ١٩٥٦).

٢٤٤- د. أحمد عبد اللطيف حنفي محمد: المغاربة والأندلسيون في مصر الإسلامية من عصر الولاة حتى نهاية العصر الفاطمي، ج١، الدراسات السياسية.

٢٤٥- د. أحمد عبد اللطيف حنفي محمد: المغاربة والأندلسيون في مصر الإسلامية من عصر الولاة حتى نهاية العصر الفاطمي، ج٢، الدراسات الحضارية.

٢٤٦- عبده مباشر: ، إسلام توفيق: حرب الاستنزاف، ج١.

٢٤٧- عبده مباشر: ، إسلام توفيق: حرب الاستنزاف، ج٢.

٢٤٨- السيد يوسف: عبد الرحمن الكواكبي رائد القومية العربية وشهيد الحرية.

٢٤٩- د. محمد فريد حشيش: معاهدة ١٩٣٦، ج١، العلاقات المصرية البريطانية.

٢٥٠- د. محمد فريد حشيش: معاهدة ١٩٣٦، ج٢، نصوص محاضر المفاوضات.

٢٥١- د. عزت قرني: تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي في مصر الحديثة (١٨٣٤- ١٩١٤).

٢٥٢- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج١.

٢٥٣- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج٢.

٢٥٤- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج٣.

٢٥٥- د. مرفت أسعد عطاالله: العلاقات بين مصر ولبنان في عهد محمد علي.

٢٥٦- د. السيد حسين جلال: قناة السويس والأطماع الاستعمارية الدولية.

٢٥٧- سمير عبد الله سليمان: الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي (٣٥٨- ٥٦٧هـ/ ٩٦٩- ١١٧١م).

٢٥٨- د. محمد صبحي عبد الحكيم: مدينة الإسكندرية.

٢٥٩- د. حسن حبشي: تاريخ العالم الإسلامي، ج٢.

٢٦٠- د. محمد مؤنس عوض: رواد تاريخ العصور الوسطى.

٢٦١- د. عبد الحميد زايد: الشرق الخالد، ج١.

٢٦٢- د. عبد الحميد زايد: الشرق الخالد، ج٢.

٢٦٣- أحمد حسين: مذكرات أحمد حسين.

٢٦٤- جان إيف إمرور: الإسكندرية ملكة الحضارات، ترجمة فاطمة عبد الله محمود، مراجعة د. محمود ماهر طه.

٢٦٥- د. إصلاح عبد الحميد ريحان: هرات من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الثاني الهجري.

٢٦٦- د. نريمان عبد الكريم أحمد: دراسات في تاريخ مصر الإسلامية.

٢٦٧- طارق الكومي: أمراء أسرة محمد علي ودورهم في المجتمع.

٢٦٨- المشكلة الفلسطينية وموقف مصر حكومة وشعباً منها (١٩١٧- ١٩٣٩).

٢٦٩- د. أحمد دراج: المماليك والفرنجة في القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي، ٢٠٠٧.

٢٧٠- محمد قابيل: فرسان اللحن الجميل: الموجي – بليغ– الطويل، ٢٠٠٩.

٢٧١- مجدي رشاد عبد الغني: العلاقات المصرية الليبية (١٩٤٥- ١٩٦٩)، ٢٠٠٧.

٢٧٢- محمد بن صفصاف: حركة محمد عبده وعبد الحميد بن باديس الإصلاحية وأبعادهـا الـسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ج١، ٢٠٠٨.

٢٧٣- محمد بن صفصاف: حركة محمد عبده وعبد الحميد بن باديس الإصلاحية وأبعادهـا الـسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ج٢، ٢٠٠٨.

٢٧٤- د. عبد الواحد النبوي: المعارضة في البرلمان المصري (١٩٢٤- ١٩٣٦)، ٢٠٠٨.

٢٧٥- د. حسام محمد عبد المعطي: العائلة والثروة، البيوت التجارية المغربية في مصر العثمانية، ٢٠٠٨.

٢٧٦- جرجس حنين: الأطيان والضرائب في القطر المصري، ٢٠٠٨.

٢٧٧- د. عبد الحميد ناصف: دير سانت كاترين في العصر العثماني، ٢٠٠٨.

٢٧٨- د. إيمان المهدي: الخبز في مصر القديمة، ٢٠٠٨.

٢٧٩- د. باسنت فتحي: تعددية التعليم الابتدائي في مصر ١٩٢٣ - ١٩٩٣، ٢٠٠٨.

٢٨٠- محمد مبروك : الإدارة المالية في عصر محمد علي ، ٢٠٠٩.

٢٨١- إبراهيم ماضي: زي أمراء المماليك في مصر والشام ، ٢٠٠٩.

٢٨٢- د. صفاء حافظ: المواني والثغور المصرية من الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر الفاطمي، ٢٠١٠.

٢٨٣- د. رضا أسعد: أعيان الريف المصري في العصر العثماني، ٢٠١٠.

٢٨٤- د. جمال كمال محمود: الأرض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني، ٢٠١٠.

٢٨٥- د. بثينة إبراهيم مرسي إبراهيم: تطور الديانة المصرية القديمة ٢٠١٠.

وبين يديك العدد الأخير:

٢٨٦- زوات عرفان: العلاقات المصرية اليمنية، النصف الأول من القرن التاسع عشر، ٢٠١٠.

منافذ بيع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق

مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - ت : ٢٥٧٧٥٣٦٧

مكتبة مركز الكتاب الدولى

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة

ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى

٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة

ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة

ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة ساقية

عبد المنعم الصاوى

الزمالك - نهاية ش ٢٦ يوليو

من أبو الفدا - القاهرة

مكتبة المبتديان

١٣ش المبتديان - السيدة زينب

أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز

ت : ٢٥٥٠٦٨٨٨

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة

ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة

بجوار كلية الإعلام - بالحرم الجامعى - الجيزة

مكتبة رادوبيس

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة

مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع
محطة المساحة - الهرم
مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة
ت : ٣٥٨٥٠٢٩١

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية
ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦
مدخل (أ) - الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -
الجامعة الجديدة - الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة
ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان
ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط
ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا
ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا
ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد
عمارة الضرائب سابقًا

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتبة المنصورة

٥ ش الثورة - المنصورة
ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية
جامعة منوف

مكتبــات ووكــلاء
البيع بالدول العربية

لبنان

١ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب
شارع صيدنايا المصيطبة - بناية الدوحة- بيروت - هاتف: ٩٦١/١/٧٠٢١٣٣
ص. ب : ٩١١٣ - ١١ بيروت - لبنان

٢ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب
بيروت - الفرع الجديد - شارع الصيداني - الحمراء - رأس بيروت -بناية سنتر ماريبا.
ص. ب : ١١٣/٥٧٥٢
فاكس: ٠٠٩٦١/١/٦٥٩١٥٠

سوريا

دار المدى للثقافة والنشر والتوزيع- سوريا - دمشق - شارع كرجيه حداد - المتفرع من شارع ٢٩ أيار - ص. ب: ٧٣٦٦ - الجمهورية العربية السورية

تونس

دار المعارف
طريق تونس كلم 131 المنطقة الصناعية بأكودة
ص. ب: 215 - 4000 سوسة - تونس .

المملكة العربية السعودية

١ - مؤسسة العبيكان - الرياض - تقاطع طريق الملك فهد مع طريق العروبة (ص. ب: ٦٢٨٠٧) رمز ١١٥٩٥ - هاتف : ٤٦٥٤٤٢٤ - ٤١٦٠٠١٨

٢ - شركة كنوز المعرفة للمطبوعات والأدوات الكتابية - جدة - الشرفية - شارع الستين - ص. ب: ٣٠٧٤٦ جدة : ٢١٤٨٧ - هاتف : المكتب: ٦٥٧٠٧٢٢ - ٦٥١٠٤٢١ - ٦٥١٤٢٢٢ - ٦٥٧٠٦٢٨.

٣ - مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض - المملكة العربية السعودية - ص. ب: ١٧٥٢٢ - الرياض: ١١٤٩٤ - هاتف : ٤٥٩٣٤٥١.

٤ - مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية - الجوف - المملكة العربية السعودية - دار الجوف للعلوم ص. ب: ٤٥٨ الجوف - هاتف: ٠٠٩٦٦٤٦٢٤٣٩٦٠ فاكس: ٠٠٩٦٦٤٦٢٤٧٧٨٠

الأردن - عمان

١ - دار الشروق للنشر والتوزيع
هاتف : ٤٦١٨١٩٠ - ٤٦١٨١٩١
فاكس: ٠٠٩٦٢٦٤٦١٠٠٦٥

٢ - دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع
عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين
هاتف : ٩٦٢٤٦٢٦٦٢٦ +
تلي فاكس : ٩٦٢٦٤٦١٤١٨٥ +
ص. ب: ٥٢٠٦٤٦ - عمان: ١١١٥٢ الأردن.

الجزائر

١ - دار كتاب الغد للنشر والطباعة والتوزيع
حي 72 مسكن م. ب. أ. ع. عمارة هـ محل ٠٢ - جيجل - هاتف : 034477122 - فاكس : 034495697
موبايل : 0661448800

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
www. egyptianbook org.eg
E - mail : info@egyptian.org.eg

هذا الكتاب

كان اليمن دائماً بُعداً حاضراً في علاقات مصر الإقليمية، نظراً لأهمية موقع اليمن استراتيجياً وتجارياً، وقد خضع اليمن للحكم المصري فترات طويلة، منذ العصر الأيوبي، وكذلك اهتم سلاطين المماليك بالسيطرة على اليمن والتواجد هناك لتأمين تجارتهم مع الشرق. ولم يغفل العثمانيون أهمية اليمن في صراعهم مع البرتغاليين، ولذلك خرجت من مصر حملات عدة للسيطرة على اليمن، ودخل العثمانيون في صراع طويل مع أئمة اليمن، ولكن هذا الصراع تحول إلى تعاون بين العثمانيين وإمام اليمن المتوكل على الله أحمد (١٨٠٩ - ١٨١٦م) الذي استنجد بالسلطان العثماني وبواليه على مصر محمد علي باشا. وعندما شرع محمد علي في محاربة الحركة السلفية في الجزيرة العربية، كان اليمن حاضراً في ذهنه، واتخذه أحد محاور الصراع، خاصة بعد أن قضى محمد علي على الحركة السلفية في الحجاز ونجد، ولجأت كثير من فلولهم إلى شمال اليمن، فطاردهم هناك، وقد نجح في ذلك بالفعل من خلال الحملات التي أرسلها إليهم، ونجح في بسط سيطرته على شمال اليمن. ولكن الصراع لم يلبث أن تجدد حيث عانى محمد علي من تمرد القبائل في شمال اليمن وعسير، ولم يستقر الحكم المصري هناك إلى أن انسحبت القوات المصرية من اليمن في سنة ١٨٤٠. وهذا الكتاب لا يك... الصراع بين محمد علي وأئمة اليمن والقبائل في شمال اليمن... بل يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقات الاقتصادية والثقافية وا... بين البلدين، وهي علاقات أكثر عمقاً وتأثيراً في تاريخ البلدين... الباحثة "زوات عرفان" في رصد ملامح تلك العلاقات من خ... الأصلية الموجودة بدار الوثائق القومية.

١٠ جنيه

ISBN# 9789774216917



الهيئة المصرية العامة للكتاب